جو خوري الحلو

شارل حلو واتّفاق القاهرة

حقائق وأسرار



دار سائر المشرق

إلى لور
أمي

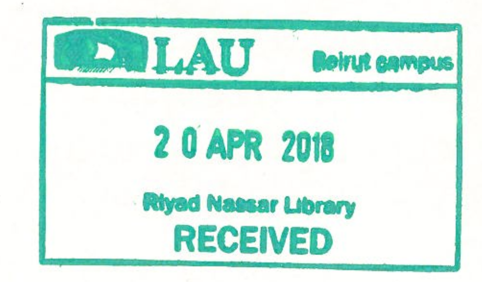

LAU
الجامعة اللبنانية الأميركية
Lebanese American University

جو خوري الحلو

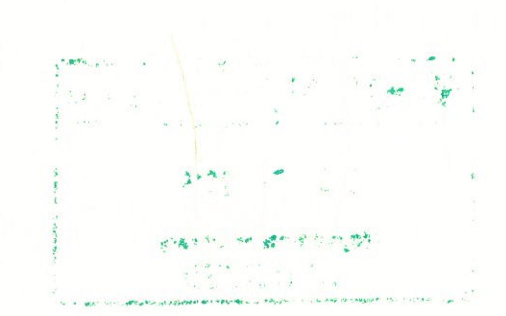
شارل حلو واتّفاق القاهرة

حقائق وأسرار

ترجمة شربل النجّار







الطبعة الأولى
٢٠١٨

صدر هذا الكتاب بالفرنسية تحت عنوان:
Charles Hélou,
Hamlet de l'accord du Caire
Les secrets d'un mandat présidentiel

عن: Presses de l'université Saint-Joseph, 2014

صورة الغلاف: لدى خروج الرئيسَين شارل حلو وشارل ديغول من الإيليزيه برفقة زوجيتهما نينا وإيفون، ورئيسَي حكومتَيهما حسين العويني وجورج بومبيدو وزوجته كلود، في ٥ أيار ١٩٦٥.

جديدة المتن – نهر الموت
رقم الهاتف والفاكس ٩٠٠٦٢٤-٠١

info@entire-east.com
www.entire-east.com

ISBN: 978-614-451-113-8

فهرس

القسم الثالث:
الحلول التي تصوّرها وحاولها شارل حلو

القسم الرابع: إتفاقية القاهرة وتفاعلاتها

توطئة

ممّا لا شك فيه أنّ أوّل خرق جدّي لميثاق ١٩٤٣ -الذي ارتكزت عليه الجمهورية اللبنانية المستقلّة- حصل خلال سنتي ١٩٦٨ و١٩٦٩، مباشرة بعد الانهيار العربي عام ١٩٦٧. ففي هذه المرحلة بدأ الانشقاق والتفتّت بشكلٍ خطير للأمة. فقد وجدت الدولة نفسها، للمرّة الأولى منذ تأسيس لبنان الكبير، مفكّكة لأنّ المشاركين في السلطة كانوا على مواقف متطرّفة من بعضهم البعض، لا بل على طرفَي نقيض.

لقد قُدِّرَ لي أنّ أكون قريبًا من خالي الرئيس شارل حلو رئيس الجمهورية اللبنانية من العام ١٩٦٤ إلى العام ١٩٧٠. كنا نلتقي ونتحادث غير أنّه أفاض بمكنونات نفسه، كمن يزيل همًّا جاثمًا على صدره بعد أنّ أنهى الولاية وليس قبل أنّ ينهيها. في تلك اللقاءات، كان يشرح لي الظاهرة اللبنانية في ظروفها وملابساتها كما عاشها خلال رئاسته. حدّثني عمّا قاساه بصفته مسؤولًا، وحيدًا ومعزولًا (بالمعنيَيْن الحقيقي والمجازي) في القصرَين المتَجهِّمين في سن الفيل أو في بعبدا.

كانت جراحه عميقة، لاسيّما بما تناولته به الألسن من مرامٍ ظالمة ومتجنّية أحيانًا. كان من يذمّه يعرف جيّدًا جوهر المشكلة والطريقة التي تدبّر بها شارل حلو أمره كي يحافظ -قدر الإمكان- على البلد، ويتدارك

الأسوأ، لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من البقية الباقية، وتفادي الخطر الأكبر، أو على الأقل تأخير حدوثه على أمل أنّ تتبدّل الأوضاع.

ثم خلص إلى كتابة مذكّراته مخصّصًا جزأين صغيرين فيها للوجود الفلسطيني في لبنان[1]، ولـ«اتفاق القاهرة». وعلى طريقته الخاصة، حاول شارل حلو التخفيف من مسؤوليات الأفرقاء بالرغم ممّا كان هؤلاء يقترفون من ذنوب، كما موّه بعض التفاصيل بالرغم من أهمّيتها، وهي تفاصيل تثبت مقدار الجهد الذي بذله، وبكلّ الوسائل المتاحة، من أجل تجنيب لبنان حمّام الدم ومنع استسلام الدولة أمام الجحافل الآتية من كلّ حدبٍ وصوب. وربّما أراد أيضًا أنّ يتفادى تسليط الضوء على أفعال أو مواقف اعتُبرت آنذاك من المحرّمات.

أخبرني السيد كارلوس خوري، المدير العام السابق لرئاسة الجمهورية (الذي عاون خمسة رؤساء) متحدّثًا عن «المذكّرات» بأنّه قال للرئيس حلو: «لماذا لم ترو القصة الحقيقية»؟ فأجابه: «لا فائدة من ذلك، إذ إنّه على كلّ حال لا تظهر حقيقة، أي حقيقة، قبل انقضاء خمسين عامًا». فذُهل السيد خوري من هذا الموقف وهو الذي ذاق مع الرئيس حلو، مرارة الأزمة في سهر ليالي ظلماء وأرق طويل يمتد حتى طلوع الفجر.

هذا ما يقوله شارل حلو في الجزء الرابع من مذكّراته:

يُقال لي دومًا: لماذا تقتصرون على ذكر الخطوط العريضة لسياستكم في الداخل والخارج؟ لماذا لا تشرحون بالتفصيل الأمور التي فرضت نفسها عليكم؟ فأجيب: ماذا أشرح؟ إذا افترضنا أنّني استطعت قبل سنوات،

---

[1] شارل حلو، المذكّرات، خمسة أجزاء، توزيع مكتبة أنطوان، منشورات ١٩٩٥.

أنّ أبرّر كلّ أفعالي حول كلّ المواضيع الشائكة، يبقى أنّ معطيات المسائل المطروحة ليست هي ذاتها بين الذي يعيشها وبين الذي يريد الاستماع إليها.

إضافة إلى ذلك فإنّ الحقيقة المعلنة قبل أوانها هي خطرة دومًا وليس لها سوى قوّة إقناع محدودة. وهي تقود حتمًا إلى التسبّب بمزيدٍ من الأضرار، وربما تثير انتقادات أكثر من الصمت نفسه. فالتضليل الذي يهدف إلى الإثارة والنقد اللاذع، يسترعيان انتباه الجماهير أكثر ويستحوذان عليها بالكامل.

هذا أحد أعذار الصحافة التي تحرص على أنّ لا تكون خالية الوفاض أبدًا. فليس من رئيس دولة، لبناني أم عربي أم أجنبي، لم يتشكَ من عدائية الصحافة له أو من عداء هذه الصحيفة أو تلك. هذه قاعدة لا استثناء فيها: ففي باريس كان الجنرال ديغول يقول لي إنّ معظم الصحف الفرنسية ضده. وكان السيد جورج بومبيدو يشير ممازحًا إلى سوء نية متعمّد في الأخبار وتعليقات الصحف، ويصرّح لي وهو يشعل سيجارًا: «يظهر أنّني مريض وأنّني توقّفت عن التدخين. هذا ما أكدته صحيفة، وقد طبعت مليون نسخة».

أمّا ما أعرفه عن الوجود الفلسطيني في لبنان وعن «اتّفاق القاهرة»، فقد استقيته بشكلٍ أساسي من كتاب شارل حلو ومن كلّ ما كان يؤكّده لي أو يلمّح به سرًّا.

إلّا أنّه، وبفعل مصادفةٍ غريبة، قُدّر لي أنّ أعرف المزيد، بعد حصولي على تقارير كان سفير الولايات المتحدة الأميركية في لبنان آنذاك دوايت ج. بورتر يرسلها بانتظام إلى وزارة الخارجية الأميركية ممهورة بعبارة «سرّي للغاية». وهي من دون أدنى شك مصدر معلومات بالغ الأهمية!

فقد اتصل بي هاتفيًا باحثٌ شاب، جيمس ستوكر، يعلمني بأنّه يقوم بإعداد أطروحة عن العلاقات بين الرئيس شارل حلو والأميركيين.

ويلتمّس الإذن بالحصول على معلومات أرشيفي الخاص. إستغربت هذا الاتّصال فأكّد لي محدّثي أنّه استحصل على عنواني ورقم هاتفي من النائب هنري حلو.

إستقبلته وأعطيته ما كان بإمكاني إمداده به: أي «مذكّرات» شارل حلو.

بعد عدة أشهر، عاد الباحث الشاب وسلّمني كبادرة شكرٍ منه بعض المستندات «السرّية للغاية» العائدة لسفارة الولايات المتحدة الأميركية في بيروت والتي تتضمّن التقارير التي كان يرسلها السفير إلى وزير الخارجية. في الواقع، أُفرِج عن هذه الوثائق «السرّية للغاية» بعد مرور أربعين سنة ويمكن الحصول على نسخٍ عنها من الأرشيف، أو من الميكروفيلم المحفوظة بعناية في وزارة الخارجية الأميركية. كانت تلك الوثائق مثيرة للذهول، فاستحصلتُ على الأجزاء الناقصة من وزارة الخارجية الأميركية بالذات. إنّها إذًا مستنداتٍ تمّ الحصول عليها بصورةٍ مشروعة، مباشرة من مصدرها، وليس من خلال مناورات معلوماتية أو «ويكيليكسية» متداولة في أيامنا هذه. وقد ضمّت إلى هذا الكتاب في قسم الملاحق[٢].

أهمية تلك الوثائق تكمن في أنّها تعيد رسم مسار الأحداث، ليس فقط كما كانت تحصل في الواقع، وإنّما أيضًا من خلال النقاشات التي كانت تدور بانتظام بين سفير الولايات المتحدة الأميركية وشارل حلو

[٢] بسبب ضخامة المستندات المستحصل عليها، تُبرز في هذا المؤلَّف فقط التقارير المرتبطة مباشرة بموضوع هذا المؤلَّف، وتحديدًا تلك المتعلّقة بمواقف السياسيين، والحكومات الأجنبية. أما التقارير المتعلّقة بالأعمال العسكرية ودور سوريا في أعمال التسلّل إلى لبنان، فلم تُرفق، وهي ملخّصة في متن الكتاب.

وجميع الشخصيات المعنية بالأزمة، وتداعيات مواقف مختلف الأفرقاء على الأحداث. وتستعرض الوثائق كذلك الخيارات الحقيقية للأميركيين في تلك الحقبة من خلال المراسلات السرّية المتبادلة بين سفارتهم في بيروت ووزارة الخارجية الأميركية.

هكذا أصبح محتّمًا كشف النقاب عن كلّ الوقائع والخلفيات المتعلّقة بأوّل أزمةٍ رهيبة وخطيرة عرفها لبنان، وهي بلا أدنى شك أدّت إلى الانهيار التام الذي حصل خلال الأعوام اللاحقة والمستمر بكلّ أسفٍ حتى يومنا هذا.

إنّ هذه الحتمية منبثقة من اعتباراتٍ عدّة:

١. يهمّني طبعًا إيفاء الرئيس حلو حقّه، إنّما أيضًا، وبشكلٍ خاص، تصحيح كلّ المغالطات، التي قيلت هنا وهناك، وإعادة الاعتبار إلى الذي كان بحق رجل دولة. ومن المذهل في هذا الصدد أنّ نلاحظ إلى أي حدّ استطاع شارل حلو منذ العام ١٩٦٨ توقُّع كلّ الأحداث التي تعاقبت حتى يومنا هذا، وكيف أنّه –منذ ذلك الوقت– حذّر الأميركيين والدول الغربية عامة ممّا قد يحصل (والذي حصل فعليًّا بكلّ أسف) في لبنان وفي غير مكان، وهو الصعود الكبير لقوى التخريب (الذي يطلق عليها الغرب في أيامنا هذه اسم «الإرهاب»). لم يكن ذلك كلامًا في الهواء، إنّما وقائع مذكورة في تقارير رسمية ومرتّبة جيدًا في أدراج وزارة الخارجية الأميركية.

٢. إنّ كشف النقاب عن وقائع معروفة أو مجهولة حصلت في تلك الفترة –بعضها سرّي– ضروري أيضًا طالما أنّ الوقائع المذكورة تشكّل جزءًا لا يتجزأ من تاريخ بلدنا وتاريخ البلدان المجاورة. هذه الوقائع تفسّر بمنتهى الوضوح هشاشة صيغة التعايش الداخلي التي كنا نفخر بها. أمّا على الصعيدَين الإقليمي والدولي، فالوقائع تقودنا إلى الاطّلاع بمرارةٍ على

الأطماع الدائمة للبعض في بلدنا، وعدم الاكتراث الكلّي للبعض الآخر، لما نحن عليه أو ما قد نتعرّض له.

من بين هذه الوقائع، في لحظةٍ من اليأس الكبير، عندما توقَّع بأنّ الطائفة المسيحية سوف تُسحق –سياسيًّا على الأقل، سنرى أنّ الرئيس حلو عمل على إعادة النظر في التنظيم السياسي والإداري في لبنان ليضمن الحرّية للجميع. والكشف عن هذه الوقائع في يومنا هذا لم يعد من المحرّمات.

٣. يتوجّب استخلاص العبر من الماضي الأليم لتفادي الوقوع في الأخطاء ذاتها، التشابه ليس كاملًا في الحالتين إلّا أنّنا نعيش تقريبًا المأساة ذاتها. فهل تستطيع «مقاومة مسلّحة» أيًّا كان طابعها المقدّس أنّ تتعايش مع الدولة ومؤسّساتها؟ أليس هذا هو المطروح اليوم بشكلٍ رئيسي على طاولة المفاوضات بين مختلف الأفرقاء اللبنانيين تحت عنوان «الاستراتيجية الدفاعية»؟ إنّ مقاتلي اليوم لا يشبهون بالتأكيد مقاتلي الأمس، فالأمر يتعلّق حاليًّا بلبنانيين تفرّق بينهم انقسامات من نوعٍ آخر. ففي زمن المقاومة الفلسطينية، كان الانقسام موجودًا بشكلٍ جوهري بين المسيحيين والمسلمين. أمّا اليوم، فلدينا الشيعة من ناحية والسنّة من الناحية الأخرى. أما المسيحيون فيتقنون فنّ الانقسام فيما بينهم وهم متنازعون وفي حالٍ من التمزّق... أمّا الدروز، فهم يتنقّلون من معسكرٍ إلى آخر وفقًا لمقتضيات ما يسمّى «بالسياسة الواقعية». إنّ السيد جنبلاط مثلًا لا يعمل في الحقيقة إلّا وفقًا لمبدأ الحفاظ على الطائفة...

إنّ ارتدادات هذا الانقسام تطال بطبيعة الحال سيادة لبنان وحرّيته وتوازنه الداخلي، كما تطال مستوى تأثير هذه الدولة أو تلك المجاورة أو البعيدة. هل من الممنوع التأكيد بأنّ الحكومات تتشكّل وتسقط وفقًا لما هو مقرَّر في الخارج، وبشكلٍ خاص وفقًا للاتفاق أو الاختلاف بين سوريا (زمن آل الأسد وقبل التمرُّد) وبين المملكة العربية السعودية كما يؤكّده علنًا

رئيس مجلس النواب؟ هل يجب أنّ يبقى سرًّا أنّ أعضاء الحكومة الوطنية لا يتّفقون على أي أمر أساسي تقريبًا؟

هذه هي الأسباب التي تجعل من نشر هذا الكتاب في هذه اللحظة بالذات من تاريخنا أمرًا ملحًّا أكثر من أي وقت مضى.

سيُروى التاريخ بكلّ أسراره، تكملة أو إيضاحًا لما أراد شارل حلو الكشف عنه، وستُذكر مقاطع شبه كاملة من كتابه «المذكّرات». إلّا أنّه سوف تزاد عليها وقائع مجهولة ستقلق أكثر من قارئ. كان الرئيس يؤكّد لي أنّه ينبغي الانتظار أكثر من خمسين سنة لكي تُعرف الحقيقة التاريخية. وقد يكون الوقت قد حان فعلًا.

تفاديًا لأي جدال، فإنّ أي تحليل شخصي أو استنتاج، أو أي كلمة لن ترد في هذا الكتاب إلّا مدعومة بالوقائع الثابتة المستقاة بكاملها من مذكّرات شارل حلو (الجزء الثاني) ومستندة إلى وثائق رسمية (الجزء الثالث) وتقارير أخرى صادرة عن وزارة الخارجية الأميركية. إنّ القارئ يعذر ويتفهّم كثرة «الاستشهاد» أو «الإسراف» في ما اصطلح على تسميته في لغة المعلوماتية «النسخ واللصق» وإلّا فكيف للمؤلّف أنّ يتمتّع بالصدقية؟

إن «الحقيقة»، مهما بلغت درجة صدقيّتها تجدها مردودة حكمًا من قبل من يرفضون قبولها كما هي، لأسبابٍ ذاتية وحتى لأسبابٍ موضوعية. إلى ذلك، وكما يقول الفيلسوف فوفنارغ Vauvenargues، الذي يذكره حلو دائمًا، «فلكلّ حجّة، حجّة مضادة».

ويمكنني، منذ الآن، التعبير عن امتناني بعد تلقّي كتاب الأخصائي الكبير في التاريخ، وعضو الأكاديمية الفرنسية، السيد آلان دكو (Alain Decaux) الذي كنت قد عرضتُ عليه مسودة الكتاب. أكشف هنا عن السطرين الأولين من كتابه:

قرأتُ بدقةٍ النسخة التي تفضّلتم وأرسلتموها لي.

فكم سيكون خالكم، لو قرأها في السماء، شاعرًا بالسعادة بفضل حسن وصفكم له...

من جهتي، أرجو أنّ أتوصّل في الصفحات اللاحقة إلى الإقناع أو على الأقل إلى تبديد بعض ما هو مخالف للحقائق.

لم أصل كلّيًّا إلى هدفي، ورغم ذلك يغمرني شعور هائل بالرضى بأنّني أدّيت واجبًا لا غنى عنه في إحياء الذاكرة والإخلاص تجاه شخص أُعجبت به إعجابًا هائلًا.

*****

تمهيد

إنّ فرادة مسار شارل حلو السياسي وصعود نجمه، ارتكزا في البداية إلى مخزونٍ ثقافي وفكري هائل يرفدهما ذكاءٌ حاد وذاكرة مذهلة ورهافة عقل نادرة، يجمّل كلّ ذلك بروح الفكاهة التي اشتهر بها. وقد لفتت صفاته الاستثنائية هذه معلّميه الآباء اليسوعيين بعد أنّ حصد كلّ الجوائز المتاحة آنذاك، ومن بينها جائزة الشرف لألمع تلميذٍ في المعهد، وقد استحصلوا له على إذنٍ خاص كي يتقدّم إلى امتحان البكالوريا إذ لم يكن قد بلغ بعد السن التي تؤهّله لذلك. كان لا يزال طالبًا في كليّة الحقوق عندما أوصى به الآباء اليسوعيون بذاتهم لإدارة صحيفة تصدر باللغة الفرنسية في حلب، تدعى l'éclair du Nord، فانتقل إلى هناك ليؤمّن له شيئًا من الدخل. في هذا الوقت، لفتت كتاباته صاحبا جريدة «لوجور» في بيروت، ميشال شيحا والشيخ بشارة الخوري. وسرعان ما أصبح ابنهما المختار، فبدأ العمل ككاتب مقال في الصحيفة المذكورة. وهكذا انطلقت مسيرته الطويلة.

لا جدال في أنّ هيبته وقامته وبلاغته وثقافته ودقة تحاليله كانت تبرز بشكلٍ طبيعي من دون أي جهود، كلّ ذلك –على الأقل بالنسبة إلى الأشخاص الذين عرفوه والذين غالبًا ما أربكهم. وهذا ما أغرى صديقه إدغار فور، الرئيس الأسبق للجمعية الوطنية الفرنسية، بمناداته «الرئيس الأكثر رئاسية». أما ردّة الفعل الثانية ذات الإيحاء فكانت لأندريه مالرو

(André Malraux) الذي كان ينظر بإعجاب إلى «التبادل بين العقلَين الكبيرَين» (ديغول وحلو).

ومع هذا، وبالرغم من المزايا التي كان يتحلّى بها حلو، واجه أصعب الأوضاع، وتميّز عهده الرئاسي بالأزمات المعقّدة.

ميثاق ١٩٤٣ يهتزّ جديًّا

لنعد إلى الأساس: ما هو سبب الانقسام بين اللبنانيين عند كلّ اهتزاز، بعدما كانوا في العام ١٩٤٣ قد عقدوا فيما بينهم ميثاقًا يُفترض أنّ يكون نهائيًّا -يحدّد أسس الأمّة بشكلٍ صريح؟ ولماذا تنعكس النزاعات الإقليمية ميدانيًّا في لبنان فقط، مستغلّة بشكلٍ ماكر انقساماتنا؟ لقد جاء تفسير الرئيس حلو بسيطًا ومباشرًا.

في العام ١٩٤٣، التزم المسيحيون بعدم طلب الحماية من الغرب، كما التزم المسلمون بعدم المطالبة بدمج لبنان في البحر الإسلامي-العربي الذي يحيط بنا. فهل كانوا جميعًا صادقين؟ يشاطر شارل حلو الصحافي جورج نقّاش رأيه الذي عبّر عنه في مقاله الشهير «نفيان لا يصنعان أمة». كان بين هاتين الشخصيتين منافسة شريفة، إذ كان كلّ منهما كاتبًا لمقالٍ افتتاحي سياسي. شارل حلو في جريدة «لو جور» وجورج نقّاش في جريدة الـ«أوريان»[٣].

كان شارل حلو حذرًا تجاه مقولة «النفيَيْن»، فهو يؤمن بشكلٍ عميق بضرورة التعايش الإسلامي-المسيحي والإبقاء عليه أيًّا كانت الظروف

[٣] كانت جريدة «الأوريان» وجريدة «لوجور» صحيفتين ناطقتين باللغة الفرنسية في تلك الفترة. خلال ولايته، قام شارل حلو بتعيين جورج نقّاش وزيرًا، لكن ذلك لم يمنع هذا الأخير، صاحب القلم اللاذع، من انتقاد شارل حلو بانتظام.

كشرطٍ لا بدّ منه لوجود لبنان. فالميثاق بالنسبة إليه ذو طبيعة تعاقدية، ويبقى صالحًا طالما أنّ الظروف التي رافقت إنشاءه لم تتغيّر، وطالما أنّ أحدًا من الأفرقاء لم يخالف الموجبات التي ينصّ عليها. غير أنّه في العام ١٩٤٣، كان المسيحيون يشكلّون الأكثرية العددية، كما أنّ الأنظمة المحيطة بنا، كالعراق والأردن ومصر... لم تكن سوى أنظمة ملكية توتاليتارية. أمّا دولة إسرائيل فلم تكن موجودة: وبالتالي لم يكن هناك «قضية مقدّسة» يمكنها أنّ تحرّك مجموع العالم العربي-الإسلامي.

إلّا أنّ كلّ المعطيات قد تهاوت للأسف شيئًا فشيئًا: فقد تضاءل عدد المسيحيين، وسقطت الأنظمة الملكية واستبدلت بأنظمةٍ ثورية تدعو إلى الوحدة العربية، خصوصًا بعد ولادة دولة إسرائيل ونزوح أكثر من مئة ألف فلسطيني واستقرارهم في مخيّمات تحيط بمدننا.

حصل الانقسام الأول في العام ١٩٥٨، خلال ما اصطُلح على تسميته آنذاك «بالثورة» التي قام جمال عبد الناصر بتوجيهها -وهذا الأمر لم يعد خافيًا على أحد. ثم تبع هذا الانقسام فترة من الهدوء خلال ولاية فؤاد شهاب الذي أرسى سياسته الخارجية على الحياد من جهة والتوافق مع عبد الناصر من جهةٍ أخرى. فضلًا عن ذلك، لم يحصل أي حدثٍ قاهر يعكّر صفو الأمور خلال ولاية شهاب.

إلّا أنّ سوء الطالع أصاب ولاية شارل حلو التي شهدت الحدَثين الأكثر خطورة في تاريخ العالم العربي: هزيمة الجيوش العربية خلال حرب الأيام الستة، وولادة «الثورة الفلسطينية». هذان الحدثان كانا كافيين بالنسبة إلى لبنان الذي كان يدعى سويسرا الشرق، كي يتحوّل إلى الطرف الآخر ويصبح بلد التخريب والفوضى.

كان الرئيس حلو يردّد أمامي باستمرار: «هكذا كان قدري». وبالفعل كان القدر قاسيًا.

هكذا وغداة «حرب الأيام الستة»، شاهدنا مثيري الشغب يعيثون نهبًا وتدميرًا في شوارع بيروت، بحجّة الانتقام من مصالح الغرب، كما لو أنّ بيروت هي حيفا أو تل أبيب. ثم بدأ درب الجلجلة فعليًّا: نموّ المقاومة الفلسطينية على أرضنا بدعمٍ هائل من الخارج ومن الداخل على حساب حقوق الدولة ومصالحها.

يروي شارل حلو في مذكّراته بشكلٍ مفصّل كيف أنّ العرب، بعد انعقاد مؤتمرات القمّة إثر هزيمة حزيران، اعترفوا بمنظّمة التحرير الفلسطينية واعتبروها جيش كفاح ضد إسرائيل.

وتروي المذكّرات «جلجلة» سنتي ١٩٦٨ و١٩٦٩ أي عند بداية انطلاقة المقاومة الفلسطينية في لبنان، لكنها تروي ذلك بصورةٍ مقتضبة تخفي بواطن الأمور.

ولايةٌ مملوءة بالأحداث الأليمة

سبق الرئيس حلو في رئاسة الجمهورية الجنرال فؤاد شهاب، الذي أمسك بالبلد بيدٍ من حديد، بفضل أداة هائلة هي «المكتب الثاني» في الجيش. كان الرجل نظيف الكف، يعيش حياة تقشّف. وقد جذب الشارع الإسلامي إليه، بعدما قضى سياسيًا على الزعامات المسيحية التي وصفت بالمتطرّفة، وخاصة رئيس الجمهورية الأسبق كميل شمعون والزعيم المسيحي رئيس «حزب الكتلة الوطنية» ريمون إدّه، ابن رئيس الجمهورية الأسبق إميل إدّه الذي كان مقرّبًا جدًّا من فرنسا.

بالتأكيد، لقي زعماءُ آخرون من طوائف مختلفةٍ المصير ذاته عندما تجرّأوا على معارضة المسار الشهابي الذي عرف وقتذاك بـ«النهج».

لم يُرد الرئيس فؤاد شهاب تجديد ولايته (في وقتٍ كانت الأكثرية البرلمانية تنتمي إلى النهج الشهابي)[٤]، فاختار لخلافته وبشكلٍ غير متوقّع رجلًا غير شهابي (هو شخص حيادي ومتحرّر من أي تبَعية) هو وزير التربية الوطنية شارل حلو. كان فؤاد شهاب يتمتّع بخصوصية اتّخاذ قرارات

[٤] أُعطيت مجموعة أنصار الرئيس فؤاد شهاب تسمية «النهج».

حازمة غير متوقّعة، ما كان ينعكس على أحكامه تجاه مؤيديه بالذات (وهذا ما يتناقض مع طريقته في إرساء سلطته من خلال القوّة الرادعة لأجهزة الاستخبارات)[٥] لدرجة أنّ أنصاره من غلاة الشهابيين استُبعدوا من الترشيح، الواحد تلو الآخر لمصلحة شارل حلو.

إلّا أنّه يجب الاعتراف أيضًا بأنّ ذهنية شارل حلو، التي لا تنتمي إلى نادي السياسيين اللبنانيين، وعدم انتمائه إلى حزبٍ أو كتلةٍ سياسية، شكّلا بعين فؤاد شهاب ميزة مهمة، إذ لم يكن يرى فيه خطرًا على زعامته. وأكثر من ذلك، كان يفكر في ترك كرسي الحكم لرئيس أشبه بدمية (وقد شكّل ذلك خطأً مميتًا في التقدير).

أمّا بالنسبة إلى المعارضة، فقد كان هذا الاختيار مناسبًا جدًّا للأسباب ذاتها، فشارل حلو كان حياديًّا، لكنه في الوقت ذاته، ديموقراطيًّا حرًّا متأثرًا إلى حدٍّ بعيد بقيم الجمهورية الفرنسية. ويجسّد والحالة هذه، ما هو معاكس للحالة الشهابية في كلّ ما يتعلّق بالتجاوزات المنسوبة إلى «المكتب الثاني» الشهير.

وهنا مكمن الداء.

بالنسبة إلى فؤاد شهاب، كان من الطبيعيّ، وهو المسيّطر بواسطة رجاله على مؤسّسات الدولة سيطرة كاملة، أنّ يكون على رأس هذه الدولة «رجل-دمية». أمّا قوّته الفعلية، فكانت تكمن في ولاء الجيش له، فالضباط من كلّ الرتب وجدوا أنّه من الطبيعي أنّ يبقوا مخلصين لمن أسّس الجيش اللبناني.

[٥] ظلّت أجهزة الاستخبارات التابعة للجيش اللبناني (المكتب الثاني) مسيطرةً على كلّ أجهزة الدولة وبأمرة الجنرال شهاب.

من ناحيةٍ ثانية، شكّل شارل حلو الرجل المناسب للانتقام لكلّ المعارضين، ووضع رؤوس «النهج» تحت المقصلة (وهذا خطأ آخر في التقدير).

في هذا الجو السياسي المعقّد، اعتمد شارل حلو مفهومًا مختلفًا كليًّا في ممارسة السلطة: فقد وضع نصب عينيه تطبيق قواعد الديموقراطية وضمان الحرّيات، مهما كلّف الأمر. كان يكره الزبائنية السياسية، وقد أخضع التعيينات في الإدارة وفي المؤسّسات العسكرية إلى حدٍّ بعيد لمعيارٍ واحد هو الكفاءة. وكانت ممارسة الديموقراطية تعني تلقائيًا رفضًا لتصرّفات «المكتب الثاني» من جهة، ومن جهةٍ أخرى رفضًا لما يسمّى «بمطاردة السحَرة» (التي كان يطالب بها معارضو «النهج»). وهي عملية مستحيلة في ظل الظروف التي كانت الدولة فيها «شهابية» برمتها.

من المؤكّد أنّ شارل حلو، لم يكن ليخضع من دون تمييز لهذا الفريق أو ذاك. فقد صمّم بقوّةٍ على إعادة الحرّيات، إلّا أنّه لم يكن يرغب في المغامرة على نحوٍ أعمى ضد «المستحيل» حتى لو أثار ذلك الاستياء.

كان شارل حلو يتمتّع بميزتين: الأولى أنّه كان في أعماقه إنسانًا حرًّا ومتجرّدًا. إنّ ارتقاؤه سدّة الرئاسة الأولى شكّلت بالنسبة إليه أمرًا ظرفيًّا، أما فكرة التشبّث بالسلطة أو تمديدها أو تأمين مستقبلٍ سياسي له (بعد انتهاء ولايته)، فبعيدة عنه كلّ البعد. إنّه لم يلتزم بكتلةٍ أو بحزب، ولم يكن له وريث سياسي ولم يكن يرغب في ذلك، ما أبقى له هامشًا نسبيًّا من المناورة.

أمّا الميزة الثانية فتتعلّق بموهبة شخصية وهي قدرته على المناورة، بشكلٍ أو بآخر، لبلوغ هدفه على حساب مناوئيه. حتى أُطلق عليه يومذاك لقب «الجزويتي»، وهذا النعت يعني لدى الناس: «مناور بارع يكيل

الضربات بهدوء». لم يكن ذلك غير صحيح بالكامل، لكنّ حال الضرورة منحته الأسباب التخفيفية. إنّ الرسّام الكاريكاتوري الشهير بيار صادق كان يرسمه في تلك الحقبة دائمًا بشخصيةٍ مزدوجة: الأولى يرتدي فيها البزّة العسكرية والثانية بثوب كاهن يسوعي[٦]. فقدرته على الإقناع وحتى على إثارة الإعجاب مكّنته من تحييد منتقديه.

ولكي يحافظ على حرّية تحرّكه، لجأ أحيانًا كثيرة إلى تشكيل حكوماتٍ مؤلّفة ممّن أطلق عليهم اسم التكنوقراط أمثال: الصحافي والمفكّر اللامع جورج نقّاش، أو الحقوقي الكبير الأستاذ إميل تيّان أو خرّيج معهد البوليتكنيك في فرنسا جوزف نجّار. وقد فرضت هذه الحكومات إصلاحات وتعيينات ومشاريع خارجة عن أي تأثيرٍ ومن دون أية مساومة. بعض التعيينات أثارت غضب اللواء شهاب كتعيين القاضي ألبير فرحات رئيسًا أوّلًا لمحكمة التمييز. أما خطيئة هذا الأخير فهي أنّه شقيق أحد المرشحين للانتخابات النيابية على اللائحة المنافسة للائحة النهج.

أما الفعل الأكثر مهارة، فكان تكليف شارل حلو قوى الأمن الداخلي إدارة عملية الانتخابات النيابية، مع إمكانية الاستعانة بالجيش عند الحاجة (للمحافظة على الأمن)؛ وكانت تلك، الوسيلة الوحيدة لإبعاد «المكتب الثاني» قدر الإمكان عن الانتخابات. في هذا السياق، حرص شارل حلو على تعيين وزراء الداخلية من بين الذين يتمتّعون بقوّة الشخصية ويتحلّون بالإقدام كسليمان فرنجية وهنري فرعون. ومن نتائج ذلك فوز ريمون إدّه في الانتخابات النيابية الفرعية في جبيل، وإقدام شهاب، بطريقةٍ متوعّدة، على قطع كلّ علاقة تربطه بشارل حلو.

[٦] نموذج كاريكاتور من الفنان بيار صادق.

عام ١٩٦٨، انتصر «الحلف الثلاثي» في الانتخابات النيابية انتصارًا كاسحًا حقّقه على امتداد دوائر جبل لبنان، الزعماء المسيحيون الثلاثة، كميل شمعون، ريمون إدّه وبيار الجميّل. وقد صرّح بعض الشهابيين آنذاك بأنّ شارل حلو هو الذي أوحى إلى الأقطاب بهذا المسار. وللحقيقة، لم يكن شارل حلو غريبًا عن هذا التحالف، فالجو العام كان مهيئًا لحلفٍ كهذا. إعتبر الشهابيون أنّ نتيجة هذه الانتخابات جاءت مذلّة لفؤاد شهاب وأنّ شارل حلو يتحمّل مسؤولية ذلك. أما شارل حلو فلم يكن مستاءً من نتائج الانتخابات.

هذه الإدارة البهلوانية لشؤون الدولة كانت تتمّ على حساب الصفاء والسلام الداخليين اللذين كان الرجل بحاجةٍ إليهما، فعلى سبيل المثال، كان من الممكن أنّ تنسب إليه أية كارثة. فالقضية الأكثر غرابة كانت إفلاس بنك إنترا، فانتشرت على الفور «نظرية المؤامرة»؛ ومن بينها أنّ هذا الإفلاس افتعلته إسرائيل «لتركيع» لبنان اقتصاديًا. من المحتمل أنّ لا تكون إسرائيل بعيدة عن مثل هكذا «ضربة»... فمن صلب أهداف الحركة الصهيونية إخضاع لبنان اقتصاديًا، وفي هذا شيء من الصحّة. غير أنّ القول إن شارل حلو يتحمّل مسؤولية هذه القضية، فهو ضرب في اللامعقول وتظهير لما يمكن أنّ يصل إليه الغدر! في الجزء الرابع من «مذكّراته» يشرح الرئيس شارل حلو بإسهابٍ هذه المسألة وأي قارئ للفرنسية يستطيع معرفة الحقيقة فورًا. على كلّ حال، إنّ «الصدمة» التي أحدثها إفلاس بنك إنترا أدّت إلى ليالٍ من السهر الطويل قضاها المعنيون في قصر بعبدا من أجل وضع قوانين هدفت إلى تنقية القطاع المصرفي عامةً. وما زالت تلك القوانين معمول بها حتى يومنا هذا، وقد رأى كبار الخبراء الفرنسيين أنّها تشكّل مجموعة فريدة من نوعها لحماية القطاع المصرفي وتحصينه.

الإساءات الكثيرة التي رُمِيَ بها شارل حلو فاقت كلّ احتمال، حتى أنّه في خريف عام ١٩٦٨، قدّم استقالته إلى مجلس النواب. وقد صرّح بنبرةٍ عالية أنّه يستحيل على الدولة أنّ تكون برأسين، لذلك فإنّه يستقيل من مهامه.

أحدثت هذه الاستقالة دويًّا هائلًا، ووضعت الجميع في حالٍ من الارتباك والحرج. ففي حين كان البعض خوّنه والبعض الآخر نعته بالضعف، تقاطر إليه فجأة السياسيون من كلّ حدبٍ وصوبٍ في قصر سن الفيل، يرجونه التراجع عن استقالته مع وعودٍ نهائية بوضع حدٍّ للمواقف التي تعرقّل طريقه. بِاسم المصلحة العامة، بقي شارل حلو في منصبه، لكن بعد أيام معدودة، عاود الشهابيون استهدافه بشكلٍ مركّز.

ممّا لا شك فيه أنّه شعر بالارتياح للصدمة التي أحدثها وللوعي الذي تسبّب به لدى المواطنين. فقد استطاع، ولو بشكلٍ نسبي، أنّ يعيد إلى البلاد جوًّا من الحرّية والديموقراطية وهما القيمتان الأغلى بالنسبة إليه.

في شهر أيلول من العام ١٩٧٠، انتخب سليمان فرنجية رئيسًا للجمهورية ضد مرشّح من غلاة الشهابيين هو الياس سركيس. في ذلك اليوم، نال الفائز خمسين صوتًا مقابل تسعةٍ وأربعين صوتًا لمنافسه. إلّا أنّ رئيس المجلس النيابي صبري حمادة رفض إعلان نتائج انتخاب فرنجية بذريعة أنّ الخمسين صوتًا لا تشكّل الأكثرية المطلقة اللازمة للفوز (أي نصف عدد الأصوات زائد صوت واحد)[٧]، إذ كان ينقصه صوت واحد. عندئذ اتصل شارل حلو بحمادة وأنذره بإعلان فوز فرنجية تحت طائلة استعمال حقه الدستوري في حلّ مجلس النواب. كان الشهابيون يعرفون

[٧] كان المجلس النيابي مؤلّفًا من ٩٩ نائبًا.

أنّ أية انتخابات جديدة يتمّ إجراؤها سوف تكون ضربة قاضية لهم. إمتثل حمادة فورًا.

إنّ هذه الإيضاحات حول المناخ الذي تولّى فيه شارل حلو رئاسة الجمهورية هي من الأهمية بمكانٍ لمعرفة الظروف الخاصة التي اضطر فيها رئيس الدولة، بمفرده، إدارة مشكلة الوجود الفلسطيني في لبنان.

في الاعتقاد الشعبي: إنّ مأساة لبنان هي في «اتّفاق القاهرة» وإنّ «اتّفاق القاهرة» هو شارل حلو

يُكتب التاريخ عادةً بعد سنواتٍ وسنوات من الحدث. وكلّما مرّ الزمن، تقلّصت التفاصيل. ونكرّس الآن بعض المقاطع لحرب المئة سنة.

من غرائب الأمور أنّ تاريخ انطلاقة تحرّك الفدائيين في لبنان، أي أسبابه ونتائجه، كتبه التاريخ منذ اللحظات الأولى بأسطرٍ قليلة. وقد تلخّص ذلك بما يلي: سمحت الدولة اللبنانية للفدائيين بالتسلّح في لبنان وشنّ حرب ضد إسرائيل بموجب اتّفاقٍ عقده شارل حلو وهو «اتّفاق القاهرة».

هذه التفسيرات المقتضبة التي لا تخلو من التضليل، ترضي الكثير من الناس: طبعًا المؤيّدين للفلسطينيين، تعصّبًا واقتناعًا منذ حصولهم على ما يريدون. كما ترضي بموازاة ذلك الذين يعلنون أنفسهم مؤيّدين شرسين للفلسطينيين، لكنّ القلق يساورهم في قرارة نفسهم. إنّ تحميل شارل حلو مسؤولية «اتّفاق القاهرة» بالنسبة إلى هؤلاء هي فكرة تناسبهم جيدًا في حال انهيار البلد وهو أمر منتظر: ويعتبرون أنّ لا دخل لهم في ما حصل. من بين هؤلاء رشيد كرامي الذي كان يصرّح بصوتٍ عالٍ أنّ «اتّفاق القاهرة» هو من «صنع الموارنة». إنّ مناورة الرئيس كرامي هذه تستحق كتابًا على حدة. أخيرًا يوجد من هم ضد الفلسطينيين، لاسيّما الزعماء المسيحيون، الذين ما

أرادوا أبدًا إعلان معارضتهم، وبشكل صريح للعمل الفدائي، لاعتباراتٍ سياسية محضة. إنّ مثل هكذا موقف ملتبس من شأنه تبرئتهم تجاه الرأي العام من أية مسؤولية لحظة الانهيار. ويضاف إلى كلّ ذلك، موقف الصمت الذي اختاره شارل حلو.

هذه الفكرة ما تزال وللأسف منتشرة إلى يومنا هذا.

كان شارل حلو يجسّد في معظم الأوقات الصورة التي أُريدت له من خلال هذا التفسير الدقيق: يحتاج البشر غرائزيًا إلى إعطاء اسم علم لكلّ «كارثة» تقع، حتى لو كان الأمر متعلّقًا بكارثةٍ من كوارث الطبيعة. وهكذا بالنسبة إلى الأعاصير: فتطلق عليها أسماء علم مثل جون، أندرو، دنيز، كاترينا...

إنّ «الكارثة» التي أصابت لبنان أُطلق عليها اسم «اتّفاق القاهرة». وأضيف إلى هذه التسمية اسم علم هو «شارل حلو».

ما يصعب احتماله هو أنّ الحقيقة كانت خلاف ذلك كلّيًا، بل إنها نقيض ما هو شائع.

غير أنّ الأمور تحدث هكذا في عالم السياسيين. فلهؤلاء الأشخاص تصرّفات مختلفة: واحد للظهور العلني، والثاني عندما يفكّرون ويعملون. وضع كريستوف باربييه كتابًا، تمّ نشره قبل الانتخابات الرئاسية الأخيرة في فرنسا بعنوان «ماكياج، السياسيون من دون مواد تجميل».

كان مدير مجلّة الإكسبرس الفرنسية السيد كريستوف باربييه يستقبل كلّ صباحٍ ضيفًا من عالم السياسة ضمن برنامج تلفزيوني يعدّه ويقدّمه. وقد مكّنه موقعه هذا من مراقبة ضيوفه في غرفة الماكياج وأنّ يلتقي بهم في الحياة الخاصة عندما يعودون كما هم حقيقة من دون مواد تجميل.

إن استعارة الانتقال من تعبير «ماكياج» إلى تعبير «من دون تجميل»، بليغة جدًّا! في السطور الأولى من كتابه، يتكلّم المؤلّف عن «الساعة الرائعة»، وهي الساعة التي يتمّ فيها وضع مساحيق التجميل على وجوههم، بما يكفي كي يظهروا تمامًا كما يريدون أمام المشاهدين، وهم بطبيعة الحال، بخلاف ذلك[8].

بالنسبة إلى «الماكياج»، كان شارل حلو من أساتذته عندما تقضي بذلك مصلحة الدولة العليا. هكذا قام بدور البطل في القضية العربية، وكان إلى حدٍّ بعيد صادقًا في ذلك. إلّا أنّ فكره غير المعلن كان يتّجه نحو بلد التعايش، بلد «الرسالة» وبقي هاجسه حماية المسيحيين والحؤول دون ابتلاعهم من بلدٍ آخر (سوريا أو إسرائيل)، هذا الأمر كان يقضّ مضجعه: نعم للقضية العربية، لا لانهيار لبنان. من هنا براعته الفكرية التي جمعت بين «جهوزية لبنان لتقديم كلّ التضحيات» و«إبقائه خارج ساحة الحرب ضد إسرائيل»، وهذا ما سوف نراه لاحقًا.

هكذا فرض شارل حلو توزيع الأدوار بين دول «المواجهة» ودول «المساندة». كان هذا الرجل «بلا قناع» ولا مواد تجميل، يريد وبكلّ بساطة أنّ يظلّ لبنان بمأمن...

كلّ ذلك حصل قبل الحرب-الكارثة التي وقعت في العام ١٩٦٧.

هل أكون منحازًا إذا قلت إنّ هذا الرجل كان يظهر بلا قناع ؟ ربّما. ففي القصر الرئاسي، وفي منزله الخاص، أو في أي مكان آخر، كان شارل حلو يضفي «جوًا» خاصًا بمجرّد حضوره. فبهرجة التكريم المتكلّف الذي

[8] Christophe Barbier, "Maquillages, les politiques sans fard", Grasset, 2012.

يحاط به بحكم وظيفته الرئاسية كان يبدو له تافهًا، فعلى أي حال لم يكن ليلاحظه، وإن لاحظ ازديادًا في التكلّف، فكان ذلك يغضبه.

بالعودة إلى الآخرين، فإنّ السياسيين بشكلٍ عام، والممثّلون على مسرح الأزمة، هم الذين كانوا يضعون «الأقنعة» جيدًا، لإيجاد صورة لهم وترسيخها في الأذهان وهي: ربط الأزمة «باِسم العَلَم» الذي أُطْلِقَ عليها: شارل حلو.

*****

القسم الأول:

مؤشّرات الأزمة

الفصل الأول:

حرب الستة أيام ونتائجها على لبنان

كانت الظروف بالنسبة إلى المشاكل الناجمة عن الصراع العربي-الإسرائيلي على أشدّها سوءًا عند تولّي شارل حلو سدّة الرئاسة، كما وخلال السنوات التالية. فمن جهةٍ أولى، كانت الأوضاع داخل المخيمات الفلسطينية تفجيرية، وقد وصفها حلو في الجزء الثاني من مذكّراته مع الحال النفسية السائدة لدى اللاجئين الفلسطينيين، منذ العام ١٩٤٨. فكان الشعور بالضغينة والتمرّد والرفض -وهو شعور قابل للتفهّم- يتجلّى للأسف عبر التدخّل الفلسطيني في القضايا اللبنانية الداخلية، خاصة عندما يكون الهدف من ذلك الاعتراض على النظام القائم في لبنان.

وقد وُجِدَ دائمًا في اللاوعي الجماعي الإقليمي، مزجٌ دائم بين وجود المسيحيين في السلطة والفكرة الخاطئة بأنّ لبنان مؤيّد حكمًا لسياسة الغرب المدعوة «بالإمبريالية». وقد برز هذا المزج بشكلٍ أقوى إثر الانتصار الانتخابي «للحلف» ضد «النهج». فقد اعتُبِرَ الحلف تجسيدًا لقوى الشر المعادية للإسلام والمؤيّدة لإسرائيل، بينما اعتُبر النهج بأنّه حركة وطنية تحمي المسلمين.

ترسّخ هذا الاعتقاد في النفوس إلى درجةٍ أنّ أزمة عامي ١٩٦٨ و١٩٦٩ وُصِفت بأنّها انقسام بين الشهابية المدافعة عن المسلمين في لبنان،

وبالتالي المؤيّدة للفلسطينيين، وبين «الحلف» المناوئ لهم. أو أيضًا، بين المسيحيين الموالين للغرب والمسلمين المؤيّدين للقضية العربية. وفي بعض الأحيان، وصف الانقسام بأنّه بين قوى اليمين وقوى اليسار. كانت مجموعةٌ من الأفكار تشكّل خليطًا عجيبًا، لكنها تعكس في النهاية الانقسام الداخلي حول خيارين: خيارٌ يجمع كلّ الحركات والأحزاب التي تريد الحرّية الكاملة للعمل الفدائي، وخيارٌ يجمع كلّ الذين يرفضونه.

عندما اندلعت الحرب فعليًّا في العام ١٩٧٥، تحدّثت الصحافة عن التحالف الإسلامي-الفلسطيني-التقدّمي من جهة، وبين الانعزاليين من جهةٍ أخرى. إلّا أنّ الفكرة الثابتة التي سادت آنذاك: هي أنّ الدولة التي يرأسها مسيحي، تعكس النظام القائم الموالي للغرب وتعتبر بمثابة العدو.

الدليل على ذلك، أنّه خلال كلّ أعمال الشغب وكلّ التظاهرات أو الاضطرابات المعادية للغرب كانت تتمّ مهاجمة الأملاك العامة وتدميرها واقتلاعها، تعبيرًا عن الانتقام!

كان شارل حلو مُدركًا تمامًا خطورة هذه الحال، وعبّر عن ذلك في الجزء الثاني من مذكّراته -الصفحة ١٠١ وما يليها:

إلّا أنّه بعد أحد عشر شهرًا من محاولتنا فرض الانضباط على الفلسطينيين الموجودين على أرضنا الوطنية، تلقّينا ضربةً تحذيرية دامية في مأساة المقاتل كعوش. في الواقع، أوقفت السلطات اللبنانية المختصّة، في ١٨ كانون الأول ١٩٦٥، الفلسطيني جلال كعوش مع إثنين من رفاقه والثلاثة ينتمون إلى منظّمة «العاصفة»، وكانوا ينوون التسلّل عبر الحدود اللبنانية إلى إسرائيل للقيام بأعمالٍ تدمير ليل ٢٩-٣٠ كانون الأول ١٩٦٥. في اليوم ذاته، وخلال استجوابه، وبعد ثلاث ساعات من توقيفه، قفز جلال كعوش

من نافذةٍ ترتفع حوالي أربعة أمتار تقريبًا عن الأرض. أدى سقوطه إلى ارتطام رأسه بحجرٍ كبير فغاب عن الوعي ونقل للتو إلى المستشفى العسكري القريب من مكان الحادث. وقد أظهرت الصور الشعاعية التي أخذت له أنّه لم يصب سوى بجروح طفيفة، فقرر الأطباء إبقاءه في المستشفى للمعالجة. إلّا أنه، وفي اليوم الثالث، تدهورت حال الجريح فجأة بسبب ارتفاع مستوى الزلال والسكر في الدم، ورغم كلّ الإسعافات العلاجية التي قدّمت له، توفي جلال كعوش في ٩ كانون الثاني ١٩٦٦[9].

وقد ذكر تقرير المكتب الثاني حصول احتجاجات في كلّ العالم العربي ضد السلطات اللبنانية التي اتّهمت بأنّها «في خدمة إسرائيل»...

بشكلٍ خاص، صدر عن الصحافة السورية أصوات تتّهم السلطات اللبنانية بأنّها تقاضت نصف مليون ليرة لبنانية للقيام بعملية الخيانة هذه! وقد رافق هذه الاتّهامات تظاهرات في الشوارع، وأعلنت الإذاعة المصرية (صوت فلسطين) بأنّ «جلال كعوش كان ضحية الجلّادين والخونة على الأرض العربية». أما في لبنان، فقام الفلسطينيون والمؤيّدون لهم بحركات احتجاجٍ عنيفة ضد الجيش والمكتب الثاني.

في ١٣ كانون الثاني ١٩٦٦، انعقدت لجنة الأحزاب والشخصيات الوطنية في منزل كمال جنبلاط وطلبت إحالة المسؤولين عن وفاة كعوش إلى المحاكمة.

في التاريخ ذاته، تمّ نشر بيانات استنكار في الصحافة اللبنانية، لاسيّما من قبل فريق من أساتذة الجامعة اللبنانية مؤيّد للفلسطينيين.

٩ الجزء الثالث من المذكّرات، صفحة ٤٨.

وفي خبرٍ أرسله المكتب الثاني كان يمكن قراءة ما يلي: «على الرغم من بيان وزارة الدفاع الذي يوضح فيه ظروف وفاة جلال كعوش، فإنّ الأوساط الفلسطينية اعتبرت أنّ الدولة اللبنانية هي المسؤولة عن وفاته».

حتى في الأردن، تمّ استنكار ما حصل في لبنان بشيءٍ من التحفّظ.

بالطبع، لم يتأخر لبنان عن الاحتجاج لدى القيادة العربية الموحّدة ضد هذه الدعاية الجائرة التي استهدفته. وقد تدخّلت القيادة الموحّدة لمصلحتنا، إلّا أنّ التحذير كان جدّيًا.

في الوقت ذاته، تمّ نقل جثمان كعوش من مخيم عين الحلوة في صيدا، يواكبه أربعة آلاف متظاهر يهتفون «الشهيد حبيب الله»! وفي صيدا، رفد آلاف من التلاميذ والطلّاب صفوف الحشد برئاسة النائب معروف سعد، وقد ردّدوا جميعهم قسَم «تحرير فلسطين»، إلّا أنّه ورغم بيان وزارة الدفاع حول ظروف وفاة كعوش ورغم كلّ التوضيحات فقد اتّهمنا وافتُري علينا وهوجمنا وأُهنّا في كلّ أنحاء العالم العربي. مع أنّ الأمر لم يكن متعلّقًا إلّا برجلٍ واحد وبانتحارٍ تمّ إثباته طبّيًا.

فحال الغليان في المخيمات التي كانت تهرَّب إليها الأسلحة في بعض الأحيان، وبالرغم من تدابير المراقبة، كانت تسمح أنّ يطبّق عليها قول أحد المؤرّخين في مرسى مطروح: «تشكّل مرسى مطروح مشهد حرب لا ينقصه إلّا العدو».

العدو بالنسبة إلى الفلسطينيين في لبنان، لم يكن للأسف إسرائيل دائمًا، إنّما كان أيضًا، وربّما أوّلًا، الدولة اللبنانية. غير أنّ كلّ ذلك لم يكن بعد بهذا الوضوح، فقد استطاعت القوى الأمنية أن تحدّ من المشاكل وأنّ تردع كلّ مخالفةٍ لقوانين بلادنا. وقد وافقت القيادة العربية الموحّدة على

ذلك، وبالتحديد القائد العام ذاته الذي لم يكن مؤيّدًا لعمليات الفدائيين التي قد تتسبّب بمواجهةٍ بين الدول العربية وإسرائيل، حارمة الدول العربية من أخذ المبادرة في توقيت تلك الحروب.

فالإهانة سنة ١٩٦٧، سعّرت الانقسام الداخلي في لبنان. وهذا ما كتبه شارل حلو في الصفحة ١٢٢ في الجزء الثاني من «مذكّراته»:

> هكذا اعتقد المسلمون، بشكلٍ خاص، وكانوا على خطأ في ذلك، بأنّهم هُزِموا مرّتين: الأولى في حرب حزيران ١٩٦٧، والمرّة الثانية في الانتخابات النيابية التي جرت في شهر نيسان ١٩٦٨. ووجدت في ذلك أكثر من دافع كي تتضامن مع أبطال الثأر الفلسطيني.

وأضاف:

> من جهتها، حرصت الأحزاب ذات الأغلبية المسيحية على أنّ تُظهِر، بالرغم من كلّ الاتهامات الموجّهة إليها، صدق تضامنها مع العالم العربي ومع الفلسطينيين.

وبالفعل، فقد كان موقفُ الزعماء المسيحيين آنذاك دقيقًا ومحرجًا، وسيزداد ذلك أكثر فأكثر.

إذًا، بدأ العام ١٩٦٨ في هذا الجو من التوتّر الشديد مع هذا الكم الهائل من الأحداث التي جاءت لتؤكّد تحليلات شارل حلو حول الأخطار المحدقة بنا: نهاية لبنان ١٩٤٣، والتهديد الجدي للوجود المسيحي في لبنان وفي الشرق.

ومن جهةٍ ثانية، أتت القمم العربية لتأجّج الأزمة اللبنانية الداخلية، والانقسام بين اللبنانيين.

خلال مؤتمر القمّة العربية الذي عُقِد سنة ١٩٦١، أي قبل تولّيه الرئاسة بثلاث سنوات، تمّ إنشاء ما سُمّي «بمجلس الدفاع المشترك» القاضي بوضع كلّ القوّات المسلّحة العربية تحت قيادةٍ موحّدة، بإمكانها أنّ تقرر، بشكلٍ استنسابي، انتقال القوّات من بلدٍ عربي إلى آخر. واختير لقيادتها العامة، من قبل إنشائها، اللواء المصري علي علي عامر. وكان على قمّة الإسكندرية التي انعقدت من ٥ إلى ١١ أيلول ١٩٦٤، وضع القرار موضع التنفيذ.

كان على المشاركين في هذه القمّة اتخاذ قرار أشبه بإعلان الحرب على إسرائيل، يقضي بحرمانها من مياه نهر الأردن، عبر تحويل مجاري روافد هذا النهر. في هذه الأثناء، لم يكن شارل حلو سوى رئيس منتخب لم يستلم مهامه بعد. وقد طلب إليه اللواء فؤاد شهاب الذي كان لا يزال في السلطة، حضور المؤتمر وتمثيل لبنان فيه.

حضر أيضًا قمّة الإسكندرية، أحمد الشقيري بصفته رئيسًا «لمنظّمة التحرير الفلسطينية» المعترف بها رسميًا كممثّلٍ للشعب الفلسطيني. وقد استحصل الشقيري في تلك القمّة على ملايين الجنيهات الإسترلينية كمساعدة، وعلى حقّ الفلسطينيين الموزّعين في مختلف البلدان العربية بالتدرّب على الحرب.

بعد أخذٍ وردّ، استطاع شارل حلو الذي حاز سريعًا على تعاطف جمال عبد الناصر، أنّ ينجح في إدراج بندين في المقررات: الحصول على موافقة البرلمان في كلّ دولة من الدول المعنية قبل انتقال الجيوش إليها، والبند الثاني هو عدم السماح للّاجئين الفلسطينيين بالتدرّب إلّا بموافقة الدولة المضيفة.

كان همّ شارل حلو الدائم تجنيب لبنان أية مشاركة متسرّعة في الحرب، على خلفية أنّ لبنان لا يتمتّع إلّا بوسائل دفاع محدودة جدًّا.

بعدها قدّم حلو اقتراحه بالتمييز بين دول «المواجهة» ودول «المساندة». تبنّى عبد الناصر هذا الاقتراح فورًا، وهو العالِم بقدرات لبنان المحدودة وخصوصية وضعه الداخلي[١٠]. فمن قمّةٍ إلى قمّة، ومن مشروع إلى مشروع، لم ينفَّذ شيء. فالحرب الخاطفة التي وقعت عام ١٩٦٧ أسفرتَ عن إذلال ثلاث دول عربية وثلاثة جيوش عربية. وقد شكّلت تلك الحرب هزيمةً حقيقية.

كردّ فعلٍ على الهزيمة، عُقِدَت مؤتمرات قمّة أُخرى اتّخذت خلالها مواقف تصعيدية ومقررات متطرّفة ومنها «اللاءات» الثلاث التي أعلنها المؤتمرون في قمّة الخرطوم في شهر أيلول ١٩٦٧.

- «لا» اعتراف بإسرائيل.
- «لا» تفاوض.
- «لا» صلح.

وقد تبعت «اللاءات» الثلاث تحرّكات واضطرابات ميدانيّة، قامت بها هذه المرّة تجمّعات ثورية مسلّحة -أي المقاومة- لا الجيوش النظامية.

من جهة إسرائيل، التي احتلّت قناة السويس وهضبة الجولان وما تبقّى من الضفة الغربية، فقد نصبت فخًّا للبنان لتأمين ذريعة تمكّنها من الذهاب بعيدًا في الغزو. وفي هذا الصدد، كتب شارل حلو في «مذكّراته»[١١]:

[١٠] من المفيد جدًّا قراءة وقائع مؤتمرات القمّة العربية، وأدعو القارئ للرجوع إلى «مذكّرات» شارل حلو، كي يفهم بشكلٍ أفضل الأشخاص والذهنيات، وفي المحصّلة أنّ يدرك الجدل الفوضوي الذي كان يسودها.

[١١] الجزء الثاني من المذكّرات، الصفحات ١١٤ وما يليها.

بعدما عدتُ من الخرطوم، كنتُ أخشى تدهور الوضع على حدودنا، فدرست إمكانية طلب وضع مراقبين دوليين على الحدود اللبنانية– الإسرائيلية. وقمت مع الرئيس رشيد كرامي، رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية بالوكالة، بوضع تصوّرٍ لإجراءٍ مزدوج على أساس مذكَّرةٍ مشتركة: وجّه السيد كرامي تلك المذكَّرة إلى مندوبنا الدائم لدى الأمم المتحدة الذي قابل أمينها العام وأعلمه بأنّني سوف أوجّه بنفسي دعوة إلى سفراء الدول الأعضاء في مجلس الأمن من أجل تفسير المذكَّرة بشكلٍ أشمل.

في اليوم ذاته، استدعيت السفراء المعنيين كي أسلّمهم المذكَّرة التي قمنا بتحضيرها وبشكلٍ خاص من أجل شرحها لهم. كان هدفي أنّ أنزع من إسرائيل كلّ ذريعة لغزونا، وكلّ سبب حقيقي ناتج عن أية عملية متهوّرة قد تتمّ عبر حدودنا.

جرى ذلك بتاريخ ٥ تشرين الأول ١٩٦٧. وسوف نقرأ في الصفحة ٣٥ من الجزء الثالث من «المذكّرات» نصّ المذكَّرة الموجّهة إلى الأمم المتحدة والتي قدّمت إلى السفراء. لقد تناولت بشكلٍ رئيسي طلب تشكيل شبكة من المراقبين ووضعها في مكان عملها، سواء وفقًا لاتّفاقية الهدنة، أو وفقًا لاتّفاق وقف إطلاق النار. وقدّمت أيضًا طلبًا إلى قداسة البابا بولس السادس، ألتمس تدخّله السامي من أجل وضع فريقٍ من المراقبين الدوليين على الحدود.

هذه المذكَّرة التي تمّت دراستها مطوّلًا تستحق الشرح.

لماذا طلبنا وضع مراقبين وفقًا لاتّفاقية الهدنة؟ لأنّ هذه الاتّفاقية كانت في نظرنا، ولا تزال، سارية المفعول. وكانت كذلك بالنسبة إلى السيد يو ثانت الأمين العام للأمم المتحدة، وحتى بالنسبة إلى إسرائيل، خلال فترةٍ

من الفترات التي تلت حرب الأيام الستة. فاتّفاقية الهدنة كانت تسمح بتعيين عدد من المراقبين الدوليين قابل للزيادة وفقًا للحاجة.

لماذا طلبنا، استطرادًا، مراقبين وفقًا لاتّفاقية وقف إطلاق النار؟ لأنّ إسرائيل بتردّدها وتناقضها استطاعت أنّ تشلّ لجنة الهدنة المزعومة باعتبار أنّ الهدنة قد سقطت.

شكّل ذلك حجّة واهية، لكنّ إسرائيل كانت تستخدمها. فمع دفاعنا عن صلاحية اتّفاقية الهدنة، كنا بحاجةٍ إلى تجنُّب الارتياب الإسرائيلي من خلال الطلب، استطرادًا، بمراقبين لاتّفاقية وقف إطلاق النار.

بتاريخ ٢٧ تموز ١٩٦٧، استلمنا من السيد فيليب تقلا، ممثّلنا الدائم في الأمم المتحدة آنذاك، سؤالًا شفهيًّا طرحه عليه السيد يو ثانت ويتعلّق بقبولنا وقف إطلاق النار. بعد الدرس والتفكير، أبرق إلينا السيد تقلا ما يلي: رأيْنا أنّ يردّ لبنان إيجابًا على السؤال الذي طرحه عليّ السيد يو ثانت شفهيًّا خلال محادثاته معي. فمن المناسب أنّ يعلن لبنان: «ليس بين لبنان وإسرائيل إطلاق نار».

إنّ بقاء لبنان محتفظًا بأرضه خلال حرب حزيران، خلافًا للدول العربية المجاورة، تسبّب بشعورٍ غريب بالذنب عند بعض الزعماء اللبنانيين. وللتخلّص منه كانت لهم خطابات صاخبة وانتقامية، وذلك إضافة إلى حدوث بعض الاضطرابات. إحتفظت في ملفاتي بعددٍ من الخطابات التي ألقاها زعماءٌ من مختلف الاتّجاهات، «يوجّهونها إلى أطفال الجنوب» أو إلى أطفال كلّ لبنان. ويدّقون ناقوس الحرب، في وقتٍ كانت الهزيمة قد وقعت...

فإذا قال لبنان إنّه تخلّى عن اتفاقية الهدنة، فقد يتعرّض فورًا للاجتياح.

أما الخلفية فكانت واضحة، والتي تمّ تأكيدها لنا فيما بعد بما أسرَّ به مراقبو الأمم المتحدة إلى سفير فرنسا السيد فاليز. من أجل هذا أجبنا بتاريخ ٩ حزيران: «إننا نستند إلى القانون الدولي وإلى قرارات مجلس الأمن الأخيرة التي وافقت عليها كلّ الدول العربية». فاستنادنا إلى القانون الدولي كان يعني تأكيدنا المحافظة على اتّفاقية الهدنة. إضافة إلى ذلك، فإنّ تأكيد الأمين العام للأمم المتحدة في ١٩ أيلول ١٩٦٧، واستنادنا إلى قرارات مجلس الأمن، سيعود ليشكّل غطاءً لنا سواء تجاه إسرائيل أو تجاه الدول العربية. من مقارنة النصّين، أي نصّ السؤال الإسرائيلي ونصّ الجواب اللبناني، صرّح سفير فرنسا في لبنان آنذاك السيد فاليز بأنّه يفضّل براعة الجواب على هذا السؤال الماكر.

إستلمت إسرائيل جوابنا في العاشر من حزيران.

في ١٢ حزيران ١٩٦٧، أي بعد ثلاثة أيام من توجيه الإنذار إلى لبنان، وبعد يومين من جواب لبنان عليه، قال رئيس الوزراء الإسرائيلي ليفي إشكول، في مناقشةٍ أمام الكنيست حول نتائج حرب الستة أيام، بما يلي: «إنّ إسرائيل لم تعد تعترف بخطوط واتّفاقيات الهدنة المشتركة إلّا مع لبنان».

غير أن أبّا إيبان صرّح في مؤتمر صحافي عقده في ١٤ آب بشأن لبنان: «كان هناك اتفاقية هدنة. إلّا أنّ لبنان في الخامس من حزيران أعلن الحرب على إسرائيل، وفقًا للطرق الكلاسيكية لإعلان الحرب. والقانون الدولي ينصّ على أنّ إعلان الحرب يضع حدًّا نهائيًّا لاتّفاقيات الهدنة. بناءً على ذلك، وبما أنّه لا توجد بيننا وبين لبنان أية مسألة عالقة من جراء إلغاء لبنان لاتّفاقية الهدنة، لم يبقَ هناك من إطارٍ قانوني لعلاقاتنا مع لبنان. ونريد أنّ نقيم معه تسوية سلام».

في ٧ أيلول ١٩٦٧، وخلال قيامه بجولةٍ تفتيشية في سيناء، أعلن ليفي إشكول في تصريحٍ نقلته جريدة «لو موند» في عددها الصادر بتاريخ ٨ أيلول، عن أسفه لضياعٍ «نصف مليار متر مكعب من مياه الليطاني هدرًا في البحر عوض أنّ يتمّ استعمالها لمصلحة شعوب المنطقة.

في ٣ تشرين الأول ١٩٦٧، نقلت جريدة «لو موند» مقابلة أجرتها مجلّة الجيش الإسرائيلي «باما هان» مع الجنرال دايان تناول فيها مسألة الحدود الإسرائيلية التي وصفها في ترسيمها الحالي بأنّها «مثالية»، باستثناء الحدود مع لبنان.

في الوقت ذاته، كان من المناسب أنّ تعقد لجنة الهدنة اجتماعًا، إلّا أنّ القادة الإسرائيليين كانوا يتصرّفون كما لو أنّ اتّفاقية الهدنة لم تعد موجودة. وقد صرّح القادة الإسرائيليون للأمم المتحدة بأنّ كلّ اتّفاقيات الهدنة المعقودة أصبحت في نظرهم غير موجودة. في هذا الوقت، كان السيد يو ثانت يصرّح في تقريره المقدّم إلى الأمم المتحدة قبل أيام، في ١٩ أيلول، بأنّ اتّفاقية الهدنة وثيقة كاملة المفاعيل. بذلك، كان السيد يو ثانت يستند هو أيضًا إلى القانون الدولي الذي يأخذ بالاعتبار الاتّفاقات المعقودة والآليات التي تنصّ عليها تلك الاتّفاقيات في حال إنكارها.

من البديهي أنّ تتبنى إسرائيل موقفًا سلبيًّا من اتّفاقيات الهدنة المعقودة مع الجمهورية العربية المتحدة والأردن وسوريا عام ١٩٤٩، لأنّ خطوط وقف إطلاق النار عام ١٩٦٧ كانت لمصلحتها أكثر بكثير من خطوط هدنة عام ١٩٤٩، وتسمح لها بفرض شروطها على الدول العربية. أما بالنسبة إلى اتّفاقية الهدنة اللبنانية-الإسرائيلية (حيث كان خط اتفاقية الهدنة واتفاقية وقف إطلاق النار متطابقين)، فإنّ الموقف السلبيّ لإسرائيل لا يمكن

تفسيره إلّا برغبتها في أنّ تتوفّر لها حرّية الحركة لتحقيق أطماعها الاقتصادية والسياسية والعسكرية في لبنان.

مَن كان سيعطي حرّية الحركة لإسرائيل غير المقاومة؟ وكانت إسرائيل تعلم ذلك جيدًا.

فهل من الضروري القول إنّ مساعينا الملحّة والمندفعة إلى أبعد حدّ لم تلقَ سوى قبول مبدئي، إلّا أنّها لم تؤدِّ إلى نتيجة عملية، وذلك من دون شك لأنّ إسرائيل كانت توقف جهودنا المبذولة لتفادي الحوادث على الحدود أو الحدّ منها على الأقل. وقد بدت لي هذه الفرضية معقولة جدًّا، إذ إنّ العديد من تقارير الشرطة أكدت وبكثير من التعجّب، أنّ إسرائيل لم تكن تبدي أي ردّة فعلٍ تجاه تجمّعات المقاومين في جنوب لبنان، في وقتٍ لم تكن تتوقّف عن قصف أصغر وحدة من الفدائيين في الأردن. هل كانت لتدعهم يستولون على جنوب لبنان كي يتسنى لها استعادته بسهولة؟

إنطلاقًا من ذلك، وفي تصوّر شارل حلو، كان الموقف المتفجّر على الحدود من المسلَّمات. فإذا كانت «مقاومةٌ» ما ستنطلق من لبنان، فإسرائيل سوف تكون مسرورة. إذ إنّ إلغاء الهدنة بذريعة وجود الفدائيين كان يشكّل تهديدًا جديًّا لجنوب لبنان والموارد المائية للبلد. وقد شكّل عدم تلبية الأمم المتحدة لطلب زيادة عدد المراقبين الدوليين نذير شؤم. إضافة إلى ذلك، فإنّ وجود المقاومة الفلسطينية في لبنان، لم يكن فقط تعدّيًا على سيادة الدولة، إنما شكّل سببًا جديًّا لاندلاع نزاع داخلي سيتطوّر إلى حربٍ أهلية مدمرة. ووفقًا لتحليل شارل حلو، فإنّ الوجود المسيحي في لبنان والشرق سيتقوّض وسيكون هو الضحية.

لقد صار هاجس شارل حلو الأكبر محاربة ظهور مقاومة في لبنان بكلّ الطرق المتاحة، ولكن من كان ليسانده في هذا الخيار المعاكس لِما أرادته

بشراسةٍ الجماهير الشعبية في لبنان وفي البلدان العربية؟ فقد نجحت الدعاية السياسية في أنّ ترسّخ في الأذهان الطابع «المقدّس» لهذه القضية، وبالتالي فإنّ عدم مساندتها وعدم إعطائها حرية التحرّك كان بمثابة الخيانة العظمى.

بالفعل، غيّرت حرب الستة أيام كلّ المقاييس في الداخل. فمن جهةٍ، زاد عدد اللاجئين في لبنان بشكلٍ كبير مع تدفّق إخوتهم في المأساة، الآتين من الضفة الغربية ومن الأراضي العربية التي احتُلّت حديثًا. إنّما من جهةٍ أُخرى، ولما كانت الثقة بالجيوش النظامية العربية في الحضيض جراء حرب الأيام الستة، تكاثرت منظّمات المقاومة، وزاد عدد المنتسبين إليها، طبقًا لقاعدة تاريخية ثابتة: تتمّ متابعة الحرب بواسطة المقاومة.

أدّت إذن قمّة الخرطوم في شهر آب ١٩٦٧ إلى اللاءات الشهيرة: لا للاعتراف بإسرائيل! لا للسلام مع إسرائيل! لا للمفاوضة مع إسرائيل! إلّا أنّه في غياب أية استراتيجية على المستوى الحربي، لم يبقَ للشعب الفلسطيني والشعوب العربية الأخرى أي أمل سوى ما تقدمه لهم المقاومة الفلسطينية. وهذه الأخيرة لم تكن لتخوض حرب استعادة لما تمّ احتلاله، بل بداية انتقام أو إعادة اعتبار.

لكنّ أين يمكن أن تنشط المقاومة؟ لم يكن ذلك ممكنًا عبر الحدود السورية-الإسرائيلية، لأنّ هضبة الجولان كانت محتلّة، وبالتالي فإنّ القواعد المناسبة لانطلاق الفدائيين كانت تحت الاحتلال الإسرائيلي. بقي للفدائيين الحدود الأردنية-الإسرائيلية التي كانت تمتد على طول عدة مئاتٍ من الكيلومترات، إضافة إلى الحدود اللبنانية-الإسرائيلية الممتدة على طول ٩٠ كلم. غير أنّ للبنان أيضًا حدودًا مشتركة مع سوريا تبلغ ٣٥٠ كلم، وعبر منافذ عديدة منها يمكن للفدائيين العبور إليه للتسلّل إلى إسرائيل مصطحبين معهم فدائيين آخرين مقيمين في المخيّمات، أو لبنانيين تجنّدوا في صفوفهم.

بعد حزيران ١٩٦٧، تضاعف الغليان في النفوس في المخيّمات الفلسطينية وفي المدن. وبما أنّ شارل حلو لم يكن يؤمن «بالسلام» بين العرب وإسرائيل، فإنّ حدوث الأسوأ للبنان أصبح في نظره أمرًا لا مفرّ منه. وفي هذا الإطار، دار حوار مهم، أورده في «مذكّراته»، بينه وبين سفير فرنسا رينيه فاليز حول السلام المستحيل، والجملة التي قالها الرئيس: «لا شك أنّ الحرب صعبة أو مستحيلة في هذا الوقت، إلّا أنّ السلام أيضًا خارج نطاق التصوّر».

توقّف الجنرال ديغول كثيرًا عند هذه الصيغة الغنية بالتلميحات. فبعضٌ من تصريحه الرسمي عقب حرب ١٩٦٧ كان مستوحى من اعتراف فاليز. وهذا ما أورده شارل حلو في مذكّراته[١٢]:

بعد أسبوع، أي في ٢٢ حزيران، استقبلت السفير فاليز وكنت قرأت للتو البيان الذي أصدره مجلس الوزراء الفرنسي عقب اجتماعه في ٢١ منه. وقد صيغ البيان على الوجه التالي:

«فرنسا اتخذت موقفًا ضد الحرب في الشرق»، هذا ما أكده الجنرال ديغول.

«بالتأكيد إنّها تعتبر أن من حقّ كلّ دولة الحياة -لاسيّما بالنسبة إلى إسرائيل. وتلوم بالتالي التهديد الذي لوّح به جيرانها بتدميرها. وتتمسك بموقفها المتعلّق بحظر حرّية الملاحة عليها في خليج العقبة. إلّا أنّ فرنسا تندّد بإقدام إسرائيل على البدء بالأعمال العدائية. كما أنّها لا تعتبر أنّ أي تغيير للأوضاع ميدانيًا تمّ تحقيقه بواسطة العمل العسكري حقًا مكتسبًا لها».

---

[١٢] الجزء الثاني من المذكّرات، صفحة ١٠٦.

قرأتُ هذا النصّ بكثيرٍ من الإعجاب، إنّما أيضًا بكثيرٍ من الارتياح بأنّ رأيي قريب جدًّا من رأي الجنرال ديغول.

وعلى هذا، طلب مني السفير فاليز، وهو ينظر إلى سقف مكتبي وهو يبتسم ابتسامة خفيفة: «ألا يذكّركم هذا النص بشيء؟»

أجبت: «لا أجرؤ على التفكير بكلّ ما يقرّبه ممّا كنا نتداوله سوية في مكتبي».

وقال لي السيد فاليز: «تجرأوا، تجرأوا، فلدي بهذا الصدد شهادة بالغة الدلالة وهي شهادة زميلي السفير الفرنسي في الكويت السيد كارتون، وكان موجودًا في الكي دورسيه في الوقت الذي كان فيه كبار موظّفي وزارة الخارجية يتداولون حول مشروع تصريح الجنرال ديغول. لم تكن آراؤهم قد اكتملت بشكلٍ نهائي. بعد ذلك، وصلت برقياتي التي تعكس وجهة نظركم والتي أصبحت وجهة نظري، في الوقت المناسب. وهذا ما تمّ اقتراحه في النهاية على مجلس الوزراء».

*****

الفصل الثاني:

سنة ١٩٦٨: بدء درب الصليب

إزداد قلق شارل حلو في ضوء التجربة الأردنية. فقد وجد العمل الفدائي في الأردن ولبنان أرضًا مناسبة لنشاطه، نظرًا لأنّ للبلدين حدودًا مع إسرائيل.

على ما كتب حلو «إنّ المَلْحَمَة تُقْنِع، والحماسة تجرّ...». هكذا كان الوضع في الأردن، حيث أعلن الملك بذاته –قبل رئيس الوزراء اللبناني عبد الله اليافي بكثير– «أنا أوّل الفدائيين»... لكن، في غضون أسابيع، وبنتيجة عدم الانضباط غير الواعي للفلسطينيين، وقع الصدام بين الأردنيين والفلسطينيين. وعلى هذا الصعيد، فإنّ الأحداث التي جرت في الأردن كانت تشبه بشكلٍ غريب الأحداث التي عرفها لبنان، إلّا أنّ خواتيمها جاءت مغايرة.

هكذا، ومن أجل استعادة النظام، اضطرّ الملك في تشرين الثاني ١٩٦٨ إلى إبرام اتّفاقٍ مع الفلسطينيين مشابهٍ لما أُسمِيَ لاحقًا: «اتّفاق القاهرة»...

لم يُجدِ هذا الاتّفاق، لدرجةٍ أنّ ملك الأردن اضطرّ إلى حسم الوضع، على طريقته الخاصة، بصفته العاهل الأردني الذي يتمتّع بإرثٍ مقدّس (فهو من سلالة النبي)، مدعومًا بجيشٍ من البدو، أصحاب الدم الأردني الصافي، خلال أيلول ١٩٧٠، الذي بات يُعرف بـ«أيلول الأسود».

جرت هذه الأحداث في وقتٍ كان شارل حلو ينهي فيه ولايته.

مع ذلك، وخلال الأزمة في لبنان أثناء ولاية حلو، كان يسكنه نوعٌ من الهاجس، ففي كلّ مرّة أراد التحذير من وقوع البلد في خطرٍ ما، كان يتكلّم عن «أردنة» لبنان.

في الوقائع، شكّل سقوط أول «شهيد»، فدائيّ من أصلٍ لبناني، خليل عزّ الدين الجمل، خلال مشاركته في المعارك في الأردن، «الإشارة» الأكثر مدعاة للقلق عن الحال النفسية «المؤيّدة للمقاومة» في لبنان، والتي بلغت درجة من «الهستيريا» الجماعية...

في الجزء الثاني من «مذكّراته»، يصف شارل حلو الحدث كرمزٍ للوضع الذهني الذي كان مسيطرًا في تلك الحقبة. وقد خلص في وصفه إلى ما يلي:

إستقبال يكاد يشبه الهذيان، فاق كلّ النسب وكلّ المعاني المعتادة. كانت فرصة لانفلات المشاعر المهيّأة للانفجار، حتى قبل وصول النعش، فارغًا أو ممتلئًا، وبغض النظر عن هذا الوصول، ما إن أتيحت الفرصة للهتاف بشكلٍ جنوني للعمل الفدائي.

من الآن وصاعدًا، أصبحت كلّ ذريعة صالحة للتظاهر، أو لإقامة المسيرات، أو ترديد الشعارات، وحتى لتحدّي الدولة: ضد عرض عسكري في القدس مثلًا، أو ضد «اغتصاب فلسطين» أو ضد قرارٍ أميركي أو للأمم المتحدة. هكذا كان عشرات وعشرات الآلاف من الأشخاص يندفعون في الشوارع للإشادة بإنجازات الوافد الجديد على الساحة: «المقاومة الفلسطينية».

كانت الصحافة، من الأكثر جدية إلى الأقل بروزًا، ملتزمة كلّيًّا «بالقضية».

بعد ذلك بدأت تعبئة رجال السياسة.

كي أتفادى تكرار ما جاء في «المذكّرات»، سيتمّ فقط ذكر الأحداث الرئيسية التي جرت في العام ١٩٦٨. في تلك الحقبة، كان يتجابه على رأس الدولة، رئيس الجمهورية الماروني ورئيس الوزراء السُنّي، وكان هذا الأخير يؤيّد بشكلٍ حتمي عقيدة الفلسطينيين وحلفائهم.

فمن تظاهرة إلى أخرى، تشكّلت لجان الدعم في جميع أنحاء البلاد، لجمع الأموال أو تقديم أي دعم آخر. وكان الأكثر نشاطًا مفتي جبل لبنان الشيخ محمد الجوزو.

قام فريقٌ من السياسيين مؤلّف من كمال جنبلاط، رشيد كرامي، عدنان الحكيم، معروف سعد وشفيق الوزّان، بوضع كلّ جهودهم لتنظيم جمع التبرعات وتوزيع الأموال على المقاومة.

تقاطر لبنانيون لتسجيل أنفسهم كأعضاء في الثورة الفلسطينية.

إتخذ «نادي ٢٢ تشرين الثاني»، المعروف بالطابع «الأكاديمي» والذي يرأسه باسم الجسر، موقفًا متطرّفًا حين طالب الدولة بإعلان التعبئة العسكرية لكلّ الفلسطينيين اللّاجئين في لبنان، ممّن هم في سن الثانية والعشرين إلى سن الثامنة والعشرين، وبأن تتحمّل الدولة اللبنانية النفقات.

كلّ هذه الأحداث موثّقة، كما المستندات المرفقة بالجزء الثالث من «المذكّرات».

منذ ذلك الوقت، أصبحت التظاهرات شبه يومية، ولم يتوانَ التبارز الخطابي عن صبّ الزيت على النار. كانت صدمةٌ لا تصدَّق، فالطريقة التي خاطب فيها رئيس الوزراء آنذاك، عبد الله اليافي، الجماهير التي بلغ عددها

مئة ألف –وفقًا لتقارير الشرطة– في ذلك اليوم الشهير، ١٥ أيّار ١٩٦٨، من على شرفة السرايا الحكومية، متوجّهًا إلى الجماهير التي يقودها «الكفاح المسلّح»، ومعلنًا:

إنّ الحكومة اللبنانية تشاطركم مشاعركم الوطنية، وسوف تستجيب لندائكم، وتقدّم السلاح لتحرير فلسطين إلى كلّ من ينخرط في الجيش،

أنا أوّل فدائي.

في اليوم ذاته، تمّ تنظيم مهرجانٍ في سينما «بيروت». وقد أورد تقرير الأمن العام المؤرّخ في ١٣/ ٥/ ١٩٦٨ ما يلي:

قبل البدء بإلقاء الخطب، كانت هتافات الشباب الفلسطيني المجتمع في السينما (بيروت)، تدعو إلى العمل الفدائي وتحرير فلسطين.

تلا عريف الاحتفال عرفات حجازي، بعض المقطوعات الشعرية الحماسية، وأعلن اسم الأستاذ توفيق صفدي الذي بدأ حديثه مكبرًا العمل الفدائي، في كلمات شعرية. ثم تحدّث نثرًا عن ذكرى ١٥ أيّار، ذكرى اغتصاب فلسطين، ثم قال إني أحتقر نفسي وأنا أقف على هذا المنبر، وهناك مواكب الشهداء والفداء تقاوم في وجه المحتلّ الغاصب. ودعا إلى العمل الفدائي، معتبرًا أنّه الوحيد الذي يحرّر الأراضي السليبة.

تكلّم نخله مطران، (...) قال إني أرى أن أعظم متحدّث في هذا اليوم هو الشهيد خليل الجمل، وإن قوة السلاح أقوى من القلم (...)

ووقف المطران باسيليوس سماحة فقال: «لبّيت دعوتكم لا لأقف وألقي كلمة من على هذا المنبر، بل جئت كي أضمّ صوتي إلى أصوات الفداء في موكب التحرير والفداء(...)».

وتكلّم سماحة مفتي جبل لبنان الشيخ محمد علي الجوزو، فقال: «إنّ الكلام لا يجدي (...) الكلمة للشهيد الأول». ودعا إلى العمل الفدائي(...)

وتناول في حديثه قضية المنظّمات الفلسطينية «فتح» و«العاصفة»، ثم استطرد قائلًا كفانا شعارات وكفانا نداءات ومفاوضات والكلمة اليوم لمنظّمة فتح والعاصفة.

ووقف محمود بيضون فسُمعت هتافات هي شعائر حزب البعث الاشتراكي، (...) فتكلّم عن العمل الفدائي وعن تأثير القوى التقدمية في دعم هذا العمل(...)

تكلّمت السيدة بديعة قدورة خرطبيل، رئيسة الاتّحاد النسائي الفلسطيني فبسطت بطريقة موجزة اغتصاب الأراضي العربية في فلسطين(...)

وأخيرًا، تكلّم الأستاذ أحمد سهيل فامتدح القوى الفدائية والشهيد اللبناني خليل الجمل، ونوّه بأن استرداد فلسطين لا يتم إلا بالقوة (...)[١٣]

بالنسبة إلى حلو، كان يمكن تبرير هذه الحماسة للقضية الفدائية إلى حدٍّ ما، لكن أنّ يلتزم رئيسٌ للوزراء تمّ تعيينه لاعتداله، ويُلزم الدولة كما فعل اليافي، فتلك كانت الكارثة الكبرى.

كيف يمكن إدارة الدولة مع شريكٍ سنّيّ يفكّر بهذه الطريقة؟ إنّ أي بديل له سيكون بالتأكيد أكثر ضراوة.

[١٣] الجزء الثالث من المذكّرات، صفحة ١٣٥.

أرسل المكتب الثاني في الجيش مذكّرة مؤرّخة في ٢٨ أيار ١٩٦٨، مذهلة بما فيه الكفاية، وقد جاءت لتزيد من اضطراب الرجل المنعزل في موقع الرئاسة. لقد كانت هذه الرسالة خليطًا من التحليلات، تلقي التهمة بشكلٍ واضح على شارل حلو بدلًا من الناشطين الثوريين.

وهذا نصّها:

التاريخ: في ٢٨ أيّار ١٩٦٨

الرقم ١٩٥

الموضوع: «وصف موضوعي للوضع النفسي عند المسلمين بصورة عامة، وفي المنطقة الغربية بصورة نموذجية.

– لقد فجّرت الأحداث التي مرّت بالبلاد، على صعيديها الداخلي والخارجي، في الأسابيع الأخيرة، موجات من التعبيرات تجسّدت بالحركات الجماهيرية التي شهدتها بيروت والمدن اللبنانية معبّرة بالشكل الذي فعلته عن قلق نفسي يتفاعل عند الطائفة الإسلامية بصورة عامة.

– في أساس هذا القلق النفسي أزمة الثقة التي تكيّف أوضاع المسلمين بالنسبة إلى الدولة بصورة عامة وبالنسبة إلى ولائهم لرئيسها بصورة خاصة، والتي هي على تصاعد مستمر مع مرور الأيام.

– ففي أيام فخامة الرئيس فؤاد شهاب كانت ثقة المسلمين بالعهد وصاحبه مطلقة، فأسلسوا له القيادة وسلّموا معه تسليمًا كاملًا لتقرير مصيرهم(...)

– هذا رصيد الثقة (...) استمر سنتين كاملتين بعد تسلّم فخامة الرئيس حلو سدة الرئاسة، لكنه أخذ بعد ذلك بالتدني تدريجيًا حتى وصل

في الآونة الأخيرة لدرجة التسليم بأن هوة كبيرة تفصل المسلمين عن العهد وعن سيره وأن كلّ دفاع رسمي للعهد هو خدمة لمصالح أخصام المسلمين أمثال كميل شمعون وغيره من الساسة المحليين الذين يرتبطون ارتباطًا مباشرًا بأعداء العرب وبالتالي بحماة إسرائيل.

وأما أسباب هذا التدني وفقدان الثقة فمرده للخطوات السياسية التي اتخذها العهد(...) وتعدد المصادر التي تتحسس هذا الواقع الآن بعض هذه الخطوات بحسب تراتبها كما يلي:

١/ = ذهاب حكومة رشيد كرامي والمجيء بعبد الله اليافي في الوقت الذي كان الجميع ينتظرون عودة كرامي، مع ما رافق ذلك من ظروف وتطورات وتأويلات وربط بنجاح ريمون إدّه في الانتخابات الفرعية، وإعطاء تفسيرات لاحقة لهذا النجاح(...)

٢/ = بعد مجيء كرامي مجددًا، تدريجيًا عاد الهدوء النسبي يمهّد لعودة الثقة المزعومة حتى نُقِلَ نبيه البستاني حيث عادت الشكوك تُضخّم أزمة ثقة المسلمين بالعهد لا لشخص البستاني نفسه، بل لما يمثّله البستاني في أذهان الناس، وما يجسّده خلفه إميل أبو خير، بطل محاكمة القوميين والمحسوبين على الشمعونيين والمتطرّفين...

٣/ = ثم جاءت حكومة الانتخابات الأخيرة بهنري فرعون وسليمان فرنجية ومارس هذا الوزيران السياسة المعروفة بإعلان دعمهما لكل الشخصيات المعروفة بعدائها للخط الإسلامي التحرّري مثل كميل شمعون، بيار الجميّل، كامل الأسعد، جوزف سكاف وصائب سلام، فاعتبر المسلمون أن رئيس الجمهورية شريك لهذين الوزيرين بالمسؤولية خاصة وأن سياسة رئيس الوزراء اليافي، كانت معروفة بعدم انسجامها مع سياسة هذين الوزيرين.

– (...) ثم، وهذا له أهمية خاصة، شعور الإنسان العادي بفتور العلاقات بين سيد العهد والمرجع الذي لم يزل المسلمون يعتبرونه ضمانتهم الكبرى، وهو فخامة اللواء فؤاد شهاب، كلّ هذه البوادر كانت تزيد أزمة الثقة بين المسلمين وبين العهد وتدفعهم لإعلان العداء المباشر.

– (...) جهات خارجية لها رصيدها الكبير في الوسط الإسلامي أخذت تشجّع هذا الشعور العدائي وتغذيه، ولهذا بدأنا نشعر بالطفرات الشارعية المعبّرة في في الوسط الإسلامي عامة، وأهمها:

١/ = تشجيع العمل الفدائي: فالوسط الإسلامي عامة مصاب بحمى الفدائيين ليس حبًا كاملًا بالعمل الفدائي، بل كوسيلة للتعبير عن نقمته المتفجّرة بعد ما جرى وبعد ما يحسّه واقعًا في بلده.

– والسلطات المسؤولة لا تستطيع المواجهة المباشرة لقمع حركة العمل الفدائي، فهي رغم كل محاولاتها العلنية والمستترة لم تسلم من الطغى والاتّهام بمماشاة أعداء العرب وحماة إسرائيل، وخاصة في هذا الظرف الحرج الذي جعل حجّة هذه السلطات، رغم مكانتها المرموقة في الوسط الإسلامي، غير مجدية أمام حماس وهياج الصف الوطني في البلاد.

٢/ = التشجيع على الحركات الطلابية والشارعية لنفس الأسباب أصلًا، ولكن بمبررات أخرى اتّخذت وسيلة للتظاهر لا غاية أساسية، فمأتم خليل الجمل، والتظاهرات ضد العرض الإسرائيلي(...) كلّها تدخل ضمن إطار التنفيس والتعبير الإسلامي عن النقمة ضد إهانة عبد الناصر في كسروان، وتعبيرًا عن فقدان الثقة، لشعور هذه الفئة من الجماهير بأن موقف الهد لم يكن سلبيًا بنظهر لجهة الحلف. بل يضيفون في هذا المضمار أن الحلف

ذاته إنما وجد ليتبنى مشروع تدويل حياد لبنان الذي هو أصلًا من وحي ووضع سيد العهد في الأساس[١٤].

هكذا إذًا فإنّ «المؤامرة» ضد لبنان –وفقًا لهذه التقارير الغريبة العجيبة– كانت تتجسّد في وجود شارل حلو في سدة الرئاسة بدلًا من سلفه فؤاد شهاب. بينما ياسر عرفات وجورج حبش ونايف حواتمة وأبو أيّاد وجميع رؤساء الأحزاب المسمّاة يسارية في لبنان (البعثيون والشيوعيون...) كانت بالنسبة إليهم نظيفة اليدين...

كان التضليل مثيرًا للسخرية إلى درجةٍ أنّه لم ينطلِ على أحد، وخاصة على شارل حلو وهو الذي خُلقَ لاعبًا بارعًا بشؤون الفكر.

كان مستاءً بلا شك، إلّا أنّ هذا النوع من العلاقات لم يكن ليؤثّر عليه في تحليله، فهو يعلّق عليها على طريقته الخاصة في «المذكّرات» بأسلوبٍ مُلطّف لكنه قادر على إظهار سذاجة هؤلاء المحلّلين وسوء نيتهم:

لن أتكلّم هنا عن ردّة فعلي الشخصية تجاه هذه المجموعة من التأكيدات الهذيانية. عندما أرجع اليوم إلى هذه المذكّرة، أشعر، كما في تلك الحقبة، كم أن الأجهزة الرسمية لم تكن مدركة لعمق حركة الغزو التي كنّا هدفها، وأنّ رغبتهم الوحيدة كانت إعادة إعطاء تأثير كبير للرئيس شهاب...

هل كان الرئيس شهاب يبارك هذا النوع من التضليل؟ مع أنّه كانت لديه أسباب كثيرة كي يكون مسرورًا بكلّ ما يمكن أنّ يغرق شارل حلو، إلّا أنّ الخفة المذهلة لهذه الكتابات لم تكن لترضيه. فالغباء في المطلق، يزعج. وعلى كلّ حال، خلال الاجتماعات الثنائية ذات الأهمية البالغة، وفي الساعات

[١٤] تقرير المكتب الثاني رقم ١٩٥ تاريخ ٢٨ أيار ١٩٦٨، الجزء الثالث من المذكّرات، الصفحة ١٣٨.

العصبية، كان فؤاد شهاب يعود فورًا إلى الموضوعية ويعطي رأيه بتجرّد فكري لا يرقى إليه الشك. وهذا مثل جليّ على ذلك: نحن في نيسان ١٩٦٩، والأزمة في أوجّها، مع مجابهاتٍ عسكرية منتظمة. إختار شارل حلو، عن سابق تصوّر، أنّ يبقى من دون حكومة. فلقد فضّل أنّ يظلّ حرّ اليدين، من أنّ يرى رئيسًا للوزراء (ونصف الوزراء) يتصدّون من دون هوادة لتصميمه على إزالة المقاومة في لبنان. ففي ٣٠ نيسان، قام دوايت بورتر ومعاونيه في السفارة بزيارةٍ للجنرال، الذي أكّد من دون مواربة بأنّه يدعم الرئيس حلو في كلّ ما يقوم به.

يقول بورتر:

٣. في ٣٠ نيسان، قمت بزيارةٍ للرئيس السابق شهاب للوقوف على رأيه في الأزمة اللبنانية، مع أنّه كان متفائلًا بالنسبة إلى مستقبل لبنان، إلّا أنّه شدّد على خطورة الوضع، وقال إنها المرّة الأولى منذ الاستقلال قبل ٢٥ سنة، تواجه فيه هيكلية السلطة وضعًا لم يعد من الممكن أن تجد له تسوية تقليدية على الطريقة اللبنانية. واقترح بأنّ يضبط الجيش اللبناني الفدائيين كي لا تتعرّض السيادة اللبنانية لخطرٍ جدّي.

٤. بعد أنّ قام بتحليلٍ مطوّل للأحداث التي أدّت إلى تظاهرات ٢٣ نيسان، خلص شهاب إلى القول إنّ الوضع في لبنان أصبح متزعزعًا جدًا وإنّ الزعامات الإسلامية التقليدية فقدت سلطتها على الناخبين السنّيين وهي خاضعة الآن لضغوط الفدائيين. إنّ العديد من هؤلاء الزعماء يحاولون المزايدة حاليًا في محاولة أخيرة لاستعادة السلطة على قاعدتهم السياسية باتّخاذ مواقف متطرّفة لمصلحة الفدائيين. هناك مسيحيون يمينيون معارضون كلّيًا لوجود الفدائيين في لبنان. وهذه العوامل تعيق الرئيس حلو من الحصول على التوافق اللازم لتحديد السياسة المتعلّقة بالفدائيين وإقرارها، والمبادرة إلى تأليف حكومة جديدة.

٥. أما الخيار الآخر، فهو أنّ بعض السياسيين يصرّون على حلو من أجل تشكيل حكومةٍ جديدة تكون وحدها المؤهّلة لاتّخاذ الترتيبات اللازمة مع الفدائيين. إنّ مثل هذا الإجراء، وفقًا لشهاب، سيكون كارثيًّا، وإنّ حكومة كهذه لن تستمرّ أكثر من شهر. إنّ تعزيز السلطة المركزية في لبنان ورسم حدود نشاط العمل الفدائي لن يتحققا بهذه الطريقة، والجيش اللبناني لن يحصل على أوامر صريحة بالسيطرة على الفدائيين. هذا الوضع الملتبس يمكن أنّ يؤدّي إلى المزيد من عمليات التوغّل على الحدود ووقوع حوادث، مع ردود إسرائيلية لا مفرّ منها. وسيتدهور الوضع والردود الإسرائيلية ستنطوي على احتلال جزء من جنوب لبنان. إنّ هذا الأمر سيؤدّي إلى سقوط الحكومة وسوف يتّهم السياسيون خصومهم بخيانة لبنان. عندها ينبغي أنّ نتوقّع تدهور الوضع الأمني الداخلي مع تداعيات على الصعيد الطائفي، يمكن أنّ تتسبّب بحرب أهلية.

٦. أما الخيار الوحيد للرئيس فهو تمكين الحال الراهنة من الاستمرار، إذ إنّ ثمة منافع من عدم وجود حكومة في الوقت الحاضر:

أ- إذ من دون وجود حكومة لن يكون رئيس الوزراء السني ومجلس الوزراء عرضة لتجاذبات وابتزاز اليسار الراديكالي، والفدائيين، وقسم كبير من الرأي الإسلامي، لمصلحة الفدائيين.

ب- سوف يكون للجيش اللبناني الوقت اللازم للعمل بسريّة وبعناية للوصول إلى ترتيبات مع الفدائيين لتنسيق نشاطهم في لبنان[١٥].

---

[١٥] هذه المقاطع مأخوذة من التقرير السّري رقم ٥٦٢ الذي قدّمه السفير بورتر إلى وزارة خارجية الولايات المتّحدة الأميركية.

هذا هو تقريبًا الموقف ذاته الذي اتّخذه حلو، باستثناء مسألة «الترتيبات مع الفدائيين» التي اقترحها شهاب. فقد كان الرئيس في هذا الوقت معارضًا لأي مبادرة من هذا النوع.

هكذا، كان ثمة بون شاسع بين انفعالات الضباط الشهابيين المذكورة في تقاريرهم السرّية الموجّهة إلى حلو، والموقف الموضوعي لشهاب.

تجدر الملاحظة في أية حال، أنّ الرئيس شهاب كان يعي تمامًا أنّ الأزمة التي يعيشها لبنان مختلفة تمامًا عن كلّ الأزمات السابقة، وبأنّه لم يعد من الممكن مطلقًا تصوُّر صِيَغْ للمصالحة كصيغة «لا غالب ولا مغلوب...».

*****

الفصل الثالث:

إزدياد التشنج

جاء تصريح شهاب للأميركيين بعد بداية الأزمة، وكان شارل حلو يجهل حقيقة موقف سلفه. بالطبع لم يكن الأخير يريد إعلان مواقفه الشخصية في أي وقتٍ من الأوقات، خاصة عندما كان يطلب من الأميركيين التدخّل لدى إسرائيل للتصدّي للفدائيين. غير أنّ ما كان يدركه حلو تمامًا، هو معاداة المكتب الثاني الشرسة له، وطوفان التقارير المنحرفة المتعلّقة به.

إنّ سرد كلّ أحداث سنة ١٩٦٨ قد يُدخِل الملل إلى نفس القارئ نظرًا لتكرارها: تظاهرات ضخمة، دعاية مجنونة، اصطدامات مسلّحة، استلام تقارير غير صحيحة من المكتب الثاني... إلّا أنّنا سوف نتوقّف عند بعض التواريخ الهامة.

تمّ تحذير رئاسة الجمهورية من تظاهرة كبيرة سوف تُنَظَّم بتاريخ الخامس من حزيران، في ذكرى بدء «حرب الأيام الستة». أعطيت التعليمات إلى الجيش للحفاظ على النظام العام.

حصل انقضاض عام ضد الدولة، وبالتحديد ضد حلو. وعادت التقارير الأمنية إلى النغمة ذاتها: المتمردون هم ضد شارل حلو وضد «الحلف»، والإنقاذ يأتي من عودة شهاب إلى السلطة.

كتب شارل حلو عن هذا اليوم:

كان الاحتفال بذكرى ٥ حزيران، تاريخ اندلاع الحرب بين الإسرائيليين والعرب، مناسبة لانطلاق تظاهرات كبيرة جدًّا. ففي مذكّرةٍ للمكتب الثاني، كان من المتوقّع تنظيم تجمُّع ضخم في المناطق الحدودية والقيام بمسيرةٍ باتّجاه صيدا، حيث سيكون تجمُّع كبير أيضًا[16]. وسوف تتّجه الجماهير بعد ذلك إلى بيروت لتنتشر في شوارع المدينة وصولًا إلى السراي الكبير...

وتابعت المذكّرة:

إنّ الجهود التي بذلتها الحكومة، بمساعدة زعماء سياسيين عديدين، كادت أنّ تؤدّي في ٤ حزيران إلى العدول عن التظاهرة. إلّا أنّ تلامذة المدارس الثانوية استماتوا لإبقائها. وعليه، اغتنم اليسار الفرصة لقيادة الجماهير. فانطلق الموكب من مدرسة المقاصد الإسلامية بألفي متظاهر، ازداد عددهم فأصبحوا سبعة آلاف بوصولهم إلى ساحة رياض الصلح. وكان المتظاهرون يسيرون تتقدّمهم ثلاث صورٍ كبيرة: الأولى للرئيس شارل حلو والثانية للرئيس عبد الناصر والثالثة لتشي غيفارا. وقد كتب على اليافطات دعوات لتسليح القرى الحدودية، وللخدمة العسكرية الإلزامية، والوقوف ضد تحييد لبنان. إلخ...

إصطدم المتظاهرون برجال الشرطة الذين أقاموا شريطًا يحمي الشوارع والجادات، التي لا يشملها المسار المسموح به.

[16] الجزء الثالث من المذكّرات، صفحة ١٤٢.

وقد خلصت مدوّنة الأمن إلى ملاحظتين:

١. كانت هذه التحرّكات المختلفة في الشارع تهدف بشكلٍ خاص إلى إحراج الدولة والردّ على انتصار الحلف الماروني، الذي فاز في الانتخابات النيابية.

٢. من الواجب تجريد الدعاية الشيوعية من سلاحها، سياسيًّا ومعنويًّا، بالموافقة على عددٍ من المطالب الاجتماعية والإدارية المدرجة في المذكرة.

ويكمل شارل حلو قائلًا:

في ملحق مؤرخ في ٦ حزيران، أشارت أجهزة استخباراتنا بأنّ تظاهرات بيروت كانت بقيادة زعماء شيوعيين معروفين.

خلال هذه التظاهرات وقع حادثٌ غريب: إذ أنّ صورة جمال عبد الناصر، خلال مرحلةٍ من المسيرة، وفي ظروف غير واضحة، تمّ رميها على الأرض وتمزيقها.

هل ينبغي أنّ نتساءل هنا عن هوية المحرّضين الرئيسيين والمستفيدين من هذه التظاهرات؟ فكما يعرف الجميع، وعلى ما أكّده الأمن العام في مناسبات عدّة، بأنّها كانت الأحزاب الأكثر قربًا من الثورة السياسية المسلّحة.

على سبيل المثال، وبمناسبة إحدى التظاهرات، ذكر الأمن العام في تقرير له مؤرّخ في ٦ حزيران ١٩٦٨ ما يلي: إنّ هذه الذكرى التي أحيتها كلّ الدول العربية، هي في لبنان، كما في إحياء كلّ ذكرى أخرى، مناسبة للاستغلال المنهجي من قبل الأحزاب غير المرخّص لها أو المنحلّة، كالحزب الشيوعي وحزب البعث والقوميون العرب، والتي تختبئ وراء المنظّمات المرخّص لها كالحزب التقدمي الاشتراكي والشخصيات التي لها صفة

رسمية، وأخيرًا عدد من النواب، وكلّ ذلك لافتعال المزيد من المسيرات الشعبية المنظّمة[١٧].

يشير تقرير الأمن العام عينه إلى مجهود الدعاية الذي يبذله ما يسمّى، باللغة العربية، «اليساريون» في بيروت وبعلبك والهرمل، وصيدا وطرابلس وفي مختلف المناطق اللبنانية تقريبًا. ويذكر التقرير أسماء المنظّمين والخطباء وكلّهم من ذوي الاتجاهات الثورية. ويزايد تقريرٌ آخر في ذكر الأسماء الشعارات. والجدير بالذكر، أنّ هذه الشعارات المستخدمة، شملت مطالب ديماغوجية يمكن استعمالها من أجل استثارة السخط والاحتجاج.

كلا، لم يكن عداء المسلمين لي هو ما أوجد هذه التظاهرات الضخمة. لم يكن هناك سوى إرادة النهج الشهابي الأكيدة والبائسة للانتقام مني بسبب الهزيمة التي مُنِيَ بها في الانتخابات النيابية والذي كان يعتبرني سببها. إلّا أنّه كان هناك أيضًا وبشكلٍ خاص تحالف بين جميع الذين، في لبنان و/ أو في الخارج، يعملون على إغواء الدولة اللبنانية وإخضاعها ثم إغراقها باستخدام القضية الفلسطينية والكوماندوس الفلسطيني من الداخل والخارج.

أما النهج الشهابي، الذي كانت هذه المعلومة التي أرسلها المكتب الثاني مشبعة بأفكاره، والذي لم يكن واعيًا لخطورة الموقف، فقد استغل المذكرة على طريقته، مظهرًا إياها بأنّها مجرد ردّة فعلٍ صحيحة على انتصار الحلف وعلى سياسة انحيازي المزعومة له.

إنّ تحليلي الخاص للوضع كان أكمل وأكثر إثارة للقلق من تحليل المكتب الثاني. فإذا كنت أشدّد على حجم التظاهرات المؤيّدة للفلسطينيين وتأثيرها، فلأنّ ذلك كان يبدو لي أنه يترجم الذهنية السائدة آنذاك في لبنان.

[١٧] الجزء الثالث من المذكّرات، صفحة ٥٩.

فقد شكّلت هذه التظاهرات إشارةً ومقياسًا لتطوّر هائل في بلادنا. فمنذ عام ١٩٤٨، تاريخ إنشاء دولة إسرائيل، اعتدنا في لبنان وفي الدول العربية، أنّ نذكر في كتاباتنا وخطاباتنا:

«قضية فلسطين العادلة»

«قضية فلسطين المقدّسة»

«قضيتنا الأساسية والجوهرية: قضية فلسطين».

ففي الخطابات التي كان لها بعض الأهمية في لبنان وخاصة في بيانات الدول العربية، فإنّ عدم ذكر المسألة الفلسطينية لم يكن يعتبر نسيانًا بل نوعًا من الخيانة. بعد هزيمة حزيران ١٩٦٧، حصل تحوّل في المفردات وبات التركيز على فلسطين أقل من الاتيان على ذكر الفلسطينيين، وبشكلٍ خاص الفدائيين، الذين كانوا يضحّون فعليًا بأنفسهم من أجل تحرير بلادهم (أي فلسطين).

تظاهرات أيّار و٤ حزيران، التي وصفتها باختصار، كشفت من ناحيةٍ أخرى، الاجتياح الحقيقي للنفوس والعقول في بلدنا. كانت تنبئ، للأسف، بأشكالٍ أخرى من الاجتياح يبدأ من تسلّل الفدائيين عبر حدودنا، إلى الاجتياح العسكري لأرضنا. أما مواطنونا الذين ينتشرون في الشوارع وفي الصحف ومحطات الإذاعة والتلفزيون، حتى مجلس النواب بالذات، ويطلقون تصريحات عن «قدسية العمل الفدائي»، فلم يكونوا ربما يدركون بشكلٍ كافٍ، بأنّ الفدائيين كانوا يستفيدون من هذه المواقف ويزدادون ثقة للعبور إلى مناطقنا الحدودية المفتوحة على سوريا بطول ٣٥٠ كلم وعلى إسرائيل بطول ٩٠ كلم، والظنّ بأنّهم لن يتعرّضوا للردع الجدّي في لبنان، حيث نشاطهم كان مُمجّدًا وشهداؤهم يشيّعون في مواكب النصر.

لم يكن تسلّل الفلسطينيين من لبنان ما كان يتمّ تشجيعه فقط، إنّما أيضًا ما لم يكن يمكن ردعه، مغادرة الشباب اللبناني إلى سوريا للتدرُّب على السلاح والعودة إلى منازلهم وهم على كامل الاستعداد لتقديم كلّ ما يلزم لإخوانهم الفدائيين.

هذا هو المعنى الحقيقي للمعلومات التي رفعها الأمن العام، وهو كان من بين آلاف الدلالات الآتية من كلّ حدبٍ وصوب، تعلمني بحركة ذهاب وإياب مواطنين لبنانيين إلى سوريا خدمةً للعمل الفدائي[18].

تبيّن أنّ تحليلي للأحداث كان، للأسف، بالغ الدقة. فبين ١٢ أيّار، تاريخ التظاهرة ضد العرض العسكري الإسرائيلي الذي جرى في ٢ أيّار، والتظاهرة ضد «اختطاف فلسطين» في ١٥ أيّار، دخل فريقٌ من الكوماندوس إلى لبنان، ثم إلى إسرائيل، وقام بغارةٍ كلّفتنا قصفًا إسرائيليًّا لقرية حولا. وبعد أسبوعٍ من التظاهرة التي جرت في ذكرى حرب الأيام الستة، فإنّ غارة أخرى للكوماندوس الفلسطيني في إسرائيل، كلّفتنا بتاريخ ١٤ حزيران، قصفًا إسرائيليًّا لقرية ميس الجبل اللبنانية.

دفع القصف الإسرائيلي القيادة العسكرية اللبنانية، في مبادرةٍ متهوّرة، إلى اعتماد خطةٍ جديدة تجاه الفدائيين، من دون إبلاغ السلطة المدنية. وافق الجيش على تسهيل العمل الفدائي وعمله هو، والسماح للكوماندوس بالقيام بعملياتٍ داخل الأراضي الإسرائيلية من دون التسبّب بإثارة هجمات انتقامية ضد لبنان. وهذه الخطة كانت في غاية التهوّر. فعند بدء تنفيذها في شهر آب ١٩٦٨، جنّبتنا لبعض الوقت أعمال إسرائيل الانتقامية، إلا أنّها شكّلت بالنسبة إلى الفدائيين حافزًا جديدًا على اجتياحنا.

[18] الجزء الثالث من المذكّرات، صفحة ٥٥.

ماذا كانت نتيجة هذه العملية؟

خلال شهري أيلول وتشرين الأول، تجمّع فدائيون في قرية حلتا اللبنانية للقيام بغارةٍ تلو الأخرى ضد إسرائيل متسبّبين بقصفٍ إسرائيلي لقرى لبنانية كالمجيدية، ونبي عويضة وكفرشوبا[19].

إنّ دور الجيش -إضافة إلى مخالفة عددٍ من الأوامر المعطاة والتي اكتشفها شارل حلو- ستتمّ مناقشتها لاحقًا، ولكن هذا هو الوضع السائد في لبنان خلال العام ١٩٦٨. بموازاة ذلك كانت أحداث أخرى تجري على الصعيد السياسي.

إستقالة شارل حلو

منذ اللحظات الأولى، توقّع شارل حلو الكارثة (التي وقعت فعليًّا بعد ست سنوات، في نيسان ١٩٧٥)، فأراد استئصال العمل الفدائي من جذوره. ظلّت معنوياته مرتفعة حتى صيف ١٩٦٩، مبرهنًا عن روح مشاكسة وتصلّب لا يلين.

تثبت محادثاته مع الأميركيين، والتي دوّنت في تقارير سريّة، بطريقةٍ جازمة موقف هذا الرجل. هذا الموقف، وما قام به من أجل تعزيزه، سيتمّ ذكرهما لاحقًا في جميع أسرارهما، بكلّ تفاصيلها، نقطة بنقطة.

ما هو جوهري أنّ شارل حلو، أكّد منذ بداية الأزمة أنّ لا مجال للقبول بأي وجودٍ عسكري أجنبي على الأراضي اللبنانية أيًّا كانت الظروف. وكلّ «ترتيب» قانوني أو ناجم عن الأمر الواقع مرفوضان حكمًا. في وقتٍ كان فيه السياسيون، وحتى بعض العسكريين، يظنّون أنّهم يقومون بعملٍ جيد حين

[19] الجزء الثاني من المذكّرات، الصفحة ١٣٤ وما يليها.

يطرحون كلمة «تنسيق»، ظنًّا منهم بأنّها تهدّئ الأوضاع. ولكن ما معنى كلمة «تنسيق»؟ بالنسبة إلى شارل حلو، كانت هذه الكلمة خيانة إضافية. وجاء استخدام هذه الكلمة في الوقت الذي كان فيه الجيش، المكلّف بإيجاد حلٍّ لمشكلة الفدائيين، قد تخطّاه مسار الأحداث.

وأستشهدُ من جديد بما كتبه شارل حلو:

لم يكن باستطاعة الجيش منع التسلّل. علاوة على ذلك، كم وجد نفسه محرجًا خلال عملياته العسكرية ضد الفدائيين، من جو الدعم الكامل الذي يقدّمه الشعب اللبناني للعمل الفدائي.

كان هذا الدعم قد بلغ ذروته حوالي منتصف شهر آب ١٩٦٨، لا بل تضاعف. في الواقع، بينما كانت أعمال الفدائيين تتسبّب بعمليات قصف إسرائيلية على جنوب لبنان، كان الفدائيون يحققون انتصارًا على مستوى كلّ لبنان. وقد استحصل أحد كبار الأئمة الشيعة الأكثر احترامًا، الشيخ جعفر الصادق، من المرجع الشيعي الأعلى في النجف، على «فتوى» تبيح العمل الفدائي في فلسطين. ليست هذه الفتوى في محفوظاتي غير أني أورد تعليق الأمن العام اللبناني عليها، وقد جاء فيه: «سيكون لهذه "الفتوى"، من دون أدنى شك، وقعًا هائلًا في الأوساط الإسلامية في لبنان...»[20].

كانت نتائج هذه الفتوى خطرةٍ بمكان، حتى أنّ مذكّرة الأمن العام ذاتها توقّعت ما يلي:

«إنّ الجبهة الشعبية» وهي المنظّمة الفدائية التابعة «لحركة القوميين العرب»، تعتزم تجنيد شباب لبنانيين للقيام بعمليات فدائية انطلاقًا من الحدود اللبنانية...»

[20] الجزء الثالث من المذكّرات، صفحة ٦٨.

هكذا وخلال اجتماعات ضمّت شخصيات من مختلف الاتّجاهات، أُعلن بشكل متكرر عن ضرورة «التنسيق». ففي اجتماعٍ عُقد في ٢٦ نيسان ١٩٦٨، عند رئيس مجلس النواب صبري حمادة، بحضور كلٍّ من الرئيس كميل شمعون والشيخ بيار الجميّل والرؤساء عبد الله اليافي وصائب سلام وعادل عسيران وكامل الأسعد والنائب سميح عسيران والنائب أنطوان الهراوي، أمين عام الجبهة البرلمانية الديموقراطية، إضافة إلى عدنان الحكيم وسليمان فرنجية والشيخ خليل الخوري وموسيس ديركالوستيان، منير أبو فاضل، بصفته نائبًا لرئيس مجلس النواب وحسين منصور بصفته نائب رئيس كتلة نواب البقاع[21].

بعد اطّلاعه على محضر هذا الاجتماع، علّق شارل حلو عليه كما يلي:

أظهر محضر هذه الجلسة أنّ لدى المجتمعين إرادة للتوافق. غير أنّ هذا التوافق للأسف، لم يكن قابلًا للتنفيذ. لقد قدّمته الصحافة الصادرة آنذاك على أنّه «بمثابة اجتماع حول القضية الفلسطينية والعمل الفدائي». إلّا أنّ وسائل دعمنا للفلسطينيين لم تُحدَّد بسبب وجهات النظر المتضاربة. لم يتمّ إنكار ما أوردته بعض الصحف، فأوحت بأنّ الحاضرين ربّما وافقوا على فكرة «التنسيق» كقاعدةٍ لتنظيم العلاقات اللبنانية-الفلسطينية. بعد مرور خمسة أسابيع، شكّلت هذه الخلاصة للرئيس كرامي أساسًا لمقولته حول «التنسيق» من خلال خطابٍ أعلن فيه أنّ الأكثرية البرلمانية اتخذت قرارًا في هذا الاتّجاه، خلافًا لنظرية رئيس الجمهورية[22].

إعتبر شارل حلو، بأنّ هذا النوع من الخطابات بالغ الخطورة، وجَدّ في إرسال مبعوثٍ تلو مبعوث، يتوسّل من هم مثله ضد العمل الفدائي في

[21] مذكّرات شارل الحلو، الجزء الثاني، الصفحة ١٥٥ و١٥٦.
[22] الجزء الثاني من المذكّرات، صفحة ١٦٩.

لبنان، أنّ يتجنّبوا اللغة الخشبية في هذه الأوقات الحاسمة من تاريخ الأمّة. إلّا أنّ الأوامر والاعتبارات السياسية الانتهازية حالت دون اتّخاذ مواقف قاطعة وحازمة.

إنّ تصميم شارل حلو على عدم المساومة مع الفلسطينيين كان واضحًا، لا لبس فيه. فلا «تسوية» معهم ولا «تنسيق»، وخصوصًا عدم قبول أي تنسيق بينهم وبين الجيش اللبناني. هذا الموقف أذهل الأميركيين أنفسهم كما سوف نرى.

مع ذلك، فقد وصلته معلومات بأنّ الجيش، ومن دون علم منه، كان يتعاون في بعض الأحيان مع الفدائيين وأحيانًا أخرى يؤمّن لهم التسهيلات. كان من الطبيعي أنّ يخرج الرجل عن طوره. ففي نظره، ذهبت الشهابية بعيدًا في تجاوزاتها ضده، ولكن بنسفها بشكلٍ مباشر أو غير مباشر، ما كان يسمّيه قضية الدولة، تخطّت الشهابية كلّ الحدود. فشارل حلو لم يكن من الساعين إلى قاعدة شعبية أو محاسيب له بين موظّفي الدولة، سواء من المدنيين أو العسكريين. فهو لم يكن يتصوّر السلطة إلّا من خلال القيم الديموقراطية والجمهورية. وشعوره الدائم بوجود سعي لاعتراض قراراته أصبح لا يطاق. إضافة إلى ذلك، كان الذين يزعمون دعمه في نضاله من أجل سيادة لبنان، لا يريدون -ولم يكن باستطاعتهم كما ادّعوا- دعمه في العلن.

هذا ما كتبه حلو عن تلك الفترة في «مذكّراته»:

في بداية خريف عام ١٩٦٨، قرّرت الاستقالة من رئاسة الجمهورية، لأسباب مختلفة، أهمّها أنّه إثر الانتخابات البرلمانية في شهر نيسان ١٩٦٨، والتي شهدت هزيمة «النهج»، ثارت ثائرة الأخير ضدي. والنهج على وجه خاص هو الرئيس فؤاد شهاب، الملهم والقائد الحقيقي له. وقد أعلمني آنذاك بأنّه قطع كلّ علاقة بالدولة وكان ذلك مؤسفًا.

غير أنّ الرئيس شهاب لم يقطع علاقاته الوثيقة بالجيش وذلك كان أمرًا خطيرًا.

لم يكن بوسع الجيش الخضوع في آنٍ واحد لرئيس الجمهورية الذي يمارس صلاحياته ضمن ولايته ولرئيس الجمهورية السابق. فعوض أنّ يتلقّى قائد الجيش التعليمات من السلطة القائمة وحدها، كان يتصرّف في معظم الأحيان، كوسيطٍ أو كحكمٍ بين الرئيسين. نتيجةً لذلك، اكتسب قائد الجيش نوعًا من الاستقلالية. لعبَ الجنرال شهاب دور الحَكَم بين الشيخ بشارة الخوري، أول رئيس استقلالي وبين المعارضة السياسية له آنذاك. وقد اضطلع كذلك بهذا الدور بين السلطة وبعض العشائر اللبنانية في البقاع، إذ أعلن يومها أنّه لا يستطيع، أو لا يريد محاربة تلك العشائر. ثم لعب في عام ١٩٥٨ دورًا مشابهًا مع الرئيس كميل شمعون في لبنان، بدعم من عبد الناصر. وخلال عهدي، استمرّ الرئيس شهاب باعتبار نفسه مؤسّسًا وأبًا للجيش الموحّد حول شخصه. وكلّ محاولة لتغيير اتّجاهات الكوادر العليا كانت تعني تقسيمها وتقسيم الجيش.

في صيف ١٩٦٨، راودتني فكرة الاستقالة. بدا لي بداية أنّني نجحت فعلًا في إعادة النظام الديموقراطي، بفضل احترام الحرّيات. ومن جهة ثانية، أخذت المشاكل التي تواجهني، وبخاصة مشكلة الفدائيين، تزداد تعقيدًا. وأخيرًا باتت العدائية غير المبررة لحزب فؤاد شهاب (افتراءات المقرّبين منه ومناصريه المرهقة) تثقل كاهلي، وتعقّد ممارستي لمهامي. لم يكن لهذا العداء سبب في رأيي سوى حرصي على حماية حقوق الناس، وبشكلٍ خاص أثناء الحملة الانتخابية.

لم يكن باستطاعتي مجرد التفكير بإسقاط مرشّح ما، وفي بعض الأحيان بالوسائل الأكثر ظلمًا وعنفًا، لا لسبب إلّا لأنّ هذا المرشّح أو ذاك لم ينضوِ

تحت راية النهج. لم يكن المرشّح وحده مستهدفًا، بل أيضًا إخوته، وأولاد عمه وأصدقاءه، وكلّ من يُفترض أنّه من مناصريه.

إضطررت على سبيل المثال إلى النضال فعليًا من أجل تعيين قاضٍ ممتاز للرئاسة الأولى لمحكمة التمييز، السيد ألبير فرحات. وهذا الأخير لا ذنب له سوى أنّه شقيق ميشال فرحات الذي انتخب نائبًا على لائحة حزب الكتلة الوطنية. وقد استدعى هذا التعيين تدخُّلي الشخصي. وفي هذا السياق، كان الواجب يقضي، على ما يبدو، أنّ أحارب، بإيعاز من الجيش، لائحة جوزف سكاف في البقاع، الذي كان يفوز في جميع الدورات بكلّ سهولة. إضافة الى ذلك، كان يتوجّب تفكيك الجبهة اللبنانية بقيادة كميل شمعون وبيار الجميّل وريمون إدّه، في وقتٍ لم يكن باستطاعتي التوصّل إلى هذه النتيجة لحساب النهج الشهابي، عدو الجبهة اللدود، إلّا بوسائل غير مقبولة، ووسائل تحط من قدر من يلجأ اليها.

كانت ثمة مشاكل أخرى تعترض عملي.

فأيًا كانت مزايا الرئيس فؤاد شهاب ووطنيّته وتجرّده الشخصي تجاه المال، فقد استحال عليّ قبول دولة برأسين.

لذلك اتخذت قرار الاستقالة خلال الصيف. إلّا أنّ شخصًا آخر بدا أكثر عجلة مني للمغادرة هو رئيس الحكومة عبد الله اليافي، الذي كان يشكو من الإرهاق ويبدي رغبته في أخذ فترة طويلة من الراحة.

طلبت منه أنّ يتريث بضعة أسابيع، كنت أثناءها أحضر استقالتي كي أتقدّم بها فورًا بعد استقالته، وتشريع باب الحرّية أمامي. فكّرت بتقليد قرار الشيخ بشارة الخوري الذي عيّن عند استقالته عام ١٩٥٢ حكومةً انتقالية ثلاثية: اللواء شهاب، رئيسًا، وباسيل طراد، وزيرًا ونائبًا للرئيس، وناظم عكاري.

بدوري، فكّرت بحكومةٍ انتقالية تضم العماد البستاني وبيار داغر وناظم عكاري. وقد أخذت بالاعتبار أنّ حكومة اليافي التي ستستقيل، ستتيح لي حرّية اختيار حكومة انتقالية، معيّنة أصولًا من قبلي، تتولى، بشكلٍ هادئ، ووفقًا للقواعد الدستورية، انتخاب رئيس للجمهورية بعد استقالتي.

(...) في منتصف تشرين الأول، تركت لليافي الحرّية في الاستقالة أو البقاء، ظنًّا مني أنّه سوف يسلّمني في المساء نفسه كتاب الاستقالة. لكنه استدعي من قبل «النهج» الذي كان على ما يظهر عالمًا بنوايا اليافي، وربّما أيضًا بنواياي. وطلب منه إرجاء استقالته، أقلّه إلى ما بعد انتخاب رئيس مجلس النواب في ٢٢ تشرين الأول، لتسهيل انتخاب مرشّح «النهج» صبري حماده على رأس السلطة التشريعية.

عاد اليافي مساءً ليقول لي إنّه عاد عن قراره! وإن هذا الموقف تلبية لرغبة النهج الذي لم يكن يتمتّع بالانضباط إلّا لأنّه كان خاضعًا للمُلْهِم ذاته، وقد سرّع قرار اليافي في حسم موقفي. فاستدعيت رئيس مجلس النواب آنذاك كامل الأسعد وأفصحت له عن نيتي في الاستقالة، وأنّني سوف أسلّمه خلال لحظات كتاب الاستقالة الذي أوكلت صياغته إلى الدكتور بترو ديب، مدير رئاسة الجمهورية.

على الفور، وبإشارةٍ من السيدين الأسعد وديب، حصل ما يشبه قرع طبول الحرب: فقد اقتحم قصر سن الفيل نوابٌ من كلّ حدبٍ وصوب، صحافيون، وسياسيون الله وحده يعلم من أين جاؤوا. توافد كلّ من لم يصدّق نبأ الاستقالة وأولئك الذين لم يقتنعوا بأنّها سوف تؤدّي إلى نتيجة، والذين رغبوا بأنّ يظهروا لي حرصهم على بقائي على رأس الدولة. وجدت نفسي محاصرًا بالإلحاح والوعود وتعابير حسن النية التي أظْهَرَتْها حتى القيادات السياسية المعادية. إلّا أنّ ما رجّح كفة قراري بالبقاء، رأي، بل

إنذار، من أحد الموفدين بأنّ الظروف الحاضرة لا تسمح بإجراء انتخابات رئاسية صحيحة، وأنّ نظامنا السياسي سيصاب بهزّةٍ خطيرة جراء ذلك.

عدت عن الاستقالة. إنّما مع قرارٍ حاسم بالاستفادة من كلّ النوايا الحسنة المعلنة تجاهي. فشكّلت مع عبد الله اليافي نفسه، الذي بقي في مهامه، حكومة رباعية برئاسته، وعضوية كلّ من الوزراء حسين العويني، بيار الجميّل وريمون إدّه.

بدت هذه الحكومة وكأنّها تجمع بين اتجاهين: «الحلف والنهج». سهّل «النهج» خياري هذا، إلّا أنّه في اليوم التالي، شنّ عليّ هجومًا قاسيًا[٢٣].

الهجوم الإسرائيلي على مطار بيروت

بعد عودته عن الاستقالة وتشكيل الحكومة الرباعية، كانت أولى أولويات شارل حلو تحديد نهائي لدور الجيش الذي يجب أنّ يقتصر على منع العمل الفدائي. في أية حال، ستكون الأوامر بعد اليوم أوامر تنفّذ بحذافيرها، ولا يمكن لأحد أنّ يعترض عليها. منذ ٢٩ تشرين الأول، توالت الاجتماعات ذات الطابع العسكري في بعبدا. في ذلك اليوم، تبنّى الرئيس حلو رأي رئيس الأركان الزعيم شميط وحوّل هذا «الرأي» إلى «أمر نظامي».

كان شميط وطنيًا كبيرًا، وتربطه بحلو علاقات مميّزة لأسباب عدة. وقد أعلن في ذلك اليوم:

[٢٣] المذكّرات الجزء الثالث الصفحة ١٣٤ وما بعدها.

ليس الفدائيون هنا إلّا لأنهم حصلوا على المساعدة والمؤن والذخيرة. إنّهم يشكّلون خطرًا كبيرًا علينا وعليهم. لا يمكننا تركهم في لبنان، وإلّا نكون قد استجلبنا وراء هؤلاء المقاتلين الذئاب «الإسرائيلية».

لم يكن بوسع قائد الجيش إميل البستاني سوى الرضوخ، وبدا أنّ اللواء شهاب بذاته قد بارك هذا الأمر.

رغم كلّ شيء، ظلّ شارل حلو حذرًا تجاه البستاني، وفضّل أنّ تكون مقاليد السلطة العسكرية في يد شميط كليًّا، مع شبه إزاحة للبستاني. وهذا ما تقرّر وتمّ تنفيذه بعد مدة وجيزة، حين علم حلو أنّ إميل البستاني أقام بشكلٍ أو بآخر علاقات وديّة مع ياسر عرفات.

ما يستدعي الاستغراب هو متابعة الأميركيين لهذه التطورات خطوة بخطوة -وقد شملت تلك المتابعة هيكلية الجيش اللبناني- وكلّ ما يحصل على الساحة اللبنانية، من الحدث الأهم إلى آخر الأمور أهمية. ففي ما يتعلّق بإعادة التنظيم، الداخلية والسرية للإدارة العسكرية، أرسل دوايت بورتر، عقب اجتماعه بمندوب شارل حلو الشيخ ميشال الخوري، تقريرًا سرّيًّا إلى وزارة الخارجية الأميركية -حمل الرقم ٣٠٧- مؤرّخًا في ٢٤ أيار ١٩٦٩ جاء فيه:

١- أشار ميشال الخوري إلى أنّ هناك أزمة في الجيش على مستوى القيادة. إذ قدّم قائد الجيش استقالته سرًّا إلى الرئيس شارل حلو الذي رفضها. إلّا أنّه أعرب عن عدم ثقته بالبستاني الذي عمل مباشرة خلال الأسبوعين الأخيرين مع رئيس الأركان يوسف شميط، القائد الفعلي الآن للجيش وإن كان لا يحمل اللقب.

٢- إنّ ما سرّع سقوط البستاني (موقتًا ربما) هو تلك التنازلات الممنوعة التي كاد يقدّمها لياسر عرفات قبل أسبوعين أثناء زيارة الأخير

للبنان. لقد استعاد منه حلو هذه التنازلات وطُلِب من شميط اتخاذ التدبير الصارم بعدم عقد أية تسوية مع ياسر عرفات، وقد قام شميط بهذا الدور بكلّ براعة، ما منحه تقدير الرأي العام اللبناني، إضافة إلى تقدير زملائه العسكريين. خلال هذه العملية، تصادم شميط والبستاني وبدا أنّ أي تواصل قد انقطع بين الرجلين.

٣– تبقى معرفة ما إذا كان البستاني سيستمر في منصبه. فشميط درزي، ومن المستبعد أنّ تقبل المؤسّسة المسيحية بوجود شخصٍ غير مسيحي قائدًا للجيش. كما أنّ عددًا وفيرًا من الضباط الموارنة يطمحون لتبوء هذا الموقع، إلّا أنّ الخلافات الحادة التي تنجم عن اختيار أحدهم في ظل هذه الظروف بالذات، قد تحدث بلبلة في صفوف الجيش وتخلق أزمات سياسية كبرى. والأوفر حظًا بينهم كانا:

أ) العميد أنطون سعد، قائد المنطقة الوسطى في الجنوب، الذي برهن أنّه الأكثر صلابة وشجاعة في التعامل مع الفدائيين. (سعد هو الرئيس السابق للمكتب الثاني وصديق فؤاد شهاب).

ب) العميد جان نجيم، قائد المنطقة الشرقية في الجنوب، وهو أعلى رتبة من سعد، وكان يُعتبر الخليفة المحتمل للبستاني.

٤– على المدى القصير، من المرجّح أنّ يستمر البستاني في منصبه (إلّا إذا أصبحت استقالته علنية) ويستمر شميط في ممارسة الإشراف الفعلي على العمليات العسكرية. نعتقد أنّ هذا الحلّ جيّد وسوف يعزّز موقع الجيش ضد الفدائيين ويرفع من معنويات الجنود.

لكن للأسف، كانت فتح تتابع حملتها المضلّلة، ما جعل مهمة السلطات أكثر تعقيدًا. بهذا الصدد، يمكننا أن نقرأ في «مذكّرات» شارل حلو ما يلي:

«في الوقت عينه، كانت الدعاية التي تقوم بها منظّمة فتح تغزونا، لا بل تجتاحنا. فقد انتشر «النفس الفدائي» المتزايد نفوذًا، في غرف تحرير الصحف وغرف الانتظار وفي أروقة مجلس النواب، وداخل البيوتات المتنوّعة المشارب وفي التظاهرات السياسية والمآدب والحفلات.

في ١٩ كانون الأول، اختُتمتْ مأدبة «إفطار» أقامها الإمام موسى الصدر في شهر رمضان، بحملة تبرعات لمصلحة العمل الفدائي. أما ما كان لافتًا في ذلك الإفطار، هو أنّ الحضور كان مؤلّفًا بشكلٍ خاص من شخصيات شيعية وفلسطينية، قد تآخت تحت العلمين اللبناني والفلسطيني معًا. وخلال إلقاء الخطب، تميّزت كلمة الإمام موسى الصدر وكلمة السيد أسامة فاخوري، وقد شددتا على أنّ دعم العمل الفدائي هو واجب ديني بقدر ما هو واجب وطني.

بعد ثلاثة أيام على تلك المأدبة، تأسست في قاعة المحاضرات في بناية الشرتوني، شارع بشارة الخوري، جمعية لدعم القضية الفلسطينية والعمل الفدائي. وقد أقرّ نظام الجمعية نحو مئة شخص لبناني، إضافة الى مندوبين عن منظمة «فتح»[٢٤].

[٢٤] الجزء الثالث من المذكّرات، صفحة ١٤٥.

نصّت المادة الثالثة من النظام الجديد، أنّ المركز الرئيسي للجمعية هو في بيروت، مع إمكانية إنشاء مراكز لها في مختلف المناطق اللبنانية. وفي نهاية الاجتماع، تمّ انتخاب لجنة مؤلّفة من السادة: أنور الخطيب، عن الحزب التقدمي الاشتراكي، الدكتور قرانوح، ممثّلًا المقاصد، عزّت حرب، عن دار الفتوى، أنطوان أيوب، ممثّلًا الكتائب. أما التفصيل المؤلم: فورد في تقرير للأمن العام مؤرّخ في ٢٤ كانون الأول ١٩٦٨، ويذكر أنّ «المكتب السياسي الإسلامي لحزب النجادة رفض الاشتراك مع الكتائب في لجنة دعم العمل الفدائي»[٢٥].

بينما كانت مذكرة الأمن العام تعلن، من حينٍ إلى آخر، أنّ منظّمة فتح تقوم بدعاية مكثّفة بين طلاب لبنانيين في فرنسا وأوروبا، كما هي الحال مع الطلاب العرب، للحصول على دعمهم. ففي لبنان، كان ياسر عرفات المسؤول الأول في منظّمة فتح آنذاك، ولم يكن بعد النجم الذي أصبحه فيما بعد، يجول على الشخصيات اللبنانية لإقناعها، أو إثارة مشاعرها أو على الأقل تحييدها. فهي في كلّ الأحوال عملية مفيدة. فالذين كانوا يرفضون وجود الفدائيين في لبنان لم يدركوا أنّ ياسر عرفات في زياراته، لم يأتِ لإقناعهم بل لترويضهم. وكلّ الحجج التي قدّمت ضد توسيع عمليات الفدائيين في لبنان، بدت في نظر رجلٍ ثوريّ كعرفات أقل أهمية من فخامة الاستقبالات التي كان يحظى بها.

إنّ الغازي الذي قرّر إخضاعك، وجاء يطلب منك أنّ تسمح له بذلك، يكون في غاية السرور لمجرد أنّك لم تُغلق الباب في وجهه، ممّا يشجعه أكثر لعبور حدود بلادك.

---

[٢٥] الجزء الثالث من المذكّرات، صفحة ١١٤.

إن السيد عبد الله اليافي، الذي كان يستقبل ياسر عرفات وموفديه، أعلمني بكلّ جدية، أنّ محاوريه أكّدوا له أنّهم عند انطلاقهم من لبنان إلى إسرائيل، لن يقوموا بأي عملية عسكرية قبل عبورهم على الأقل مسافة عشر كيلومترات داخل الأراضي الإسرائيلية! هذه الضمانة نقلها إليّ فيما بعد، وبكلّ اقتناع وجدّية، وزير خارجية الكويت، الذي كان يدير الوساطة بيننا وبين الفدائيين.

هذه الأوهام أذهلتني وكنت أصرّح بذلك وأضيف بأنّه من غير المعقول أنّ يُقدّم فدائي فلسطيني أي تعهّد يتعلّق بأرض العدو أو بالمكان الذي سوف يَقتُل فيه أو يُقتَل. كنت أسأل: هل يستطيع أحد فدائييكم أن يقول للإسرائيليين الذين سوف يصطدم معهم، تمهّلوا كي أعبر عشرة كيلومترات في أراضيكم قبل أنّ نفتح المعركة معكم لأنّني قطعت وعدًا بذلك للسيد يافي أو للسيد سالم الصُباح وزير خارجية الكويت؟

ولكن ما العمل تجاه ألف وسيلة للدعاية، تغذّيها اتّصالات الفلسطينيين باللبنانيين؟

في مقابلةٍ لم تكن معدّة للنشر أساسًا، ورغم ذلك، تمّ نشرها ولقيت صدى كبيرًا، قال الرئيس شهاب أنّه في هذه الحقبة بالذات، استقبل ياسر عرفات في أواخر عام ١٩٦٨. وأضاف الرئيس شهاب بأنّه شرح جيدًا لمحاوره أنّ العمل الفدائي يقتضي بطبيعته الحذر والحرص على السرّية وعدم انطلاقه من القواعد اللبنانية.

لا أشك لحظة في أنّ الرئيس فؤاد شهاب، وهو قائد أسبق للجيش، ورئيس سابق للجمهورية، قد جنّد كل طاقاته الفكرية وكلّ حماسته الوطنية لثني محاوره عن القيام بأي عمل انطلاقًا من لبنان.

إلّا أنّني أتساءل إذا كان بعض معاوني شهاب القدماء، وطالبو المساعدة في الدفاع عن البلد، قد أصابوا في استخدام هذا الأسلوب لتدبير تلك المقابلة لياسر عرفات التي قدّمت له انتصارًا طالما انتظره. ربّما كان هذا الفلسطيني قد رضخ لوجهة النظر اللبنانية لو لم يفتح له الباب[٢٦].

في هذا الجو من التوتر الشديد، تعرّض لبنان لاعتداء مدمّر من قبل إسرائيل، أسماه شارل حلو عن حق «إرهاب الدولة».

وقد روى الحادثة كما يلي:

مهما يكن من أمر، فقد وقع حادث خطير في نهاية سنة ١٩٦٨. فبتاريخ ٢٨ كانون الأول، في وقتٍ مبكر من المساء، هاجمت إسرائيل مطار بيروت الدولي وأشعلت فيه النيران. فساهمت بشكلٍ عنيف ومدروس في عملية مُشينة لزعزعة الاستقرار في بلادنا.

ما هي الذريعة التي أعطتها إسرائيل للقيام بهذه الغارة ضد هدف مدني دولي؟

فلسطينيان لاجئان إلى لبنان، يحمل كلّ منهما إجازة بالسفر على غرار الإجازات التي تمنح للّاجئين عادة، هاجما في أثينا طائرة تابعة لشركة العال الإسرائيلية. وكان هذان الفلسطينيان سافرا من مطار بيروت على متن طائرة تابعة لشركة آر فرانس بموجب تذكرتي سفر، واحدة إلى الخليج العربي والأخرى إلى مصر واليونان وإيطاليا. وقد توقّفا في قاعة الترانزيت في مطار أثينا حيث تمكّنا من تنفيذ هجومهما على الطائرة الإسرائيلية. تبيّن فيما بعد أنّ الرجلين يتلقيان التعليمات من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وهي المنظّمة التي تبنّت مسؤولية العملية، وكان مقرّها خارج لبنان.

[٢٦] الجزء الثاني من المذكّرات، صفحة ١٤٤ وما يليها.

كيف يمكن اعتبار لبنان مسؤولًا عن عملية لم يكن باستطاعة أي سلطة لبنانية أنّ تعلم بها أو تشّجع عليها؟ ففي تاريخ الإرهاب عبر العالم، لم تُحمّل أي دولة مسؤولية أعمال إرهابية ارتكبها مسافرون انطلقوا من مطارها أو مرّوا فيها عابرين. حتى لو افترضنا أنّه يجب على لبنان أنّ يكون كبش محرقة لإسرائيل، فهل يعقل أنّ تستخدم دولة منظّمَة الإرهاب الرسمي ضد دولة أخرى، وأنّ يكون الإرهاب الذي استعملته بهذا الحجم؟

عندما علمت بالهجوم، سارعت من بيت الدين إلى المطار المشتعل. إلّا أنّ الغارة، التي لم تدم سوى نصف ساعة، كانت قد انتهت. كانت هياكل ١٣ طائرة نقل مدنية تحترق. عمّ الذهول والاستياء العالم بأسره. تقدّم لبنان فورًا بشكوى إلى مجلس الأمن الذي، وللمرّة الأولى في تاريخه، لم يدن الهجوم الإسرائيلي فحسب بل أدان إسرائيل نفسها. ونظرًا لجسامة الحدث ونتائجه، أعتقد أنّه يتوجّب عليّ أنّ أُوردَ هنا نصّ الشكوى التي تقدّمنا بها، والتي لم أكن غريبًا عنها، إضافة إلى نصّ قرار مجلس الأمن:

وهذا نص الشكوى التي تقدمنا بها بتاريخ ٢٩ كانون الأول:

إنّها المرّة الأولى في التاريخ التي تهاجم فيها دولة بواسطة جيشها النظامي هدفًا مدنيًّا أو شركات خاصة تابعة لدولة أخرى، زاعمةً بأنّ ذلك هو ردّ انتقامي لعمل أفراد قوات خاصة ليسوا حتى من مواطني تلك الدولة، وما قاموا به خارج أراضي هذه الأخيرة.

إنّها المرّة الأولى في التاريخ، تُجيز دولة لنفسها شَنَّ هجوم ضد دولة أخرى، بذريعة أنّها تريد الانتقام من أفعال فردية، تلقي فيها بعض المسؤولية على الدولة الثانية، ولا تستطيع أنّ تقدّم ضدّها أية شكوى صحيحة ولم تقدّم فعليًّا أية شكوى أمام أية هيئة دوليّة لها سلطة رقابية أو سلطة اتّخاذ القرارات.

إنّها المرّة الأولى التي تُحمّل فيها دولة مسؤولية فعل أشخاص لم تعطهم أية تسهيلات لتنفيذ هذا الفعل، وهم لاجئون على أرضها لأنهم لا يستطيعون العودة إلى وطنهم فلسطين، والذين بالنظر إلى وضعهم القانوني على الصعيد الدولي، لا يستطيعون الإقامة في مكان آخر.

باختصار، هاجمت إسرائيل لبنان ملقية اللائمة عليه بسبب فلسطينيين كانا في لبنان، وارتكبا فعلًا خارج الأراضي اللبنانية، لأنّ اسرائيل ذاتها هي من طردتهما بالقوّة من وطنهما، وهما لا يمكنهما العودة إلى وطنهما بسبب إسرائيل نفسها.

إنّ الإعتداء الإسرائيلي على لبنان لا يشكّل فقط خرقًا لاتّفاقية الهدنة أو لقرار وقف إطلاق النار، إنما يشكّل أيضًا انتهاكًا لمبادئ بالغة الأهمية لدرجة أنّها تضع على المحك ليس فقط حماية لبنان الذي لجأ اليوم إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، إنّما تتعرّض إلى علّة وجود الأمم الامتحدة ومجلس الأمن.

وهذا قرار مجلس الأمن.
قرار ٢٦٢ تاريخ ٣١ كانون الأول ١٩٦٨
إنّ مجلس الأمن،
بعد بحث جدول الأعمال المنشور تحت المرجع S/Agenda/ ١٤٥٢
بعد أنّ أخذ علمًا بمضمون رسالة مندوب لبنان الدائم (مستند ٥/ ٨٩٤٥)،
وبعد أنّ أخذ علمًا بالمعلومات الإضافية التي قدّمها رئيس أركان القوّات التابعة للأمم المتحدة والمذكورة في المستندات ٥/ ٧٩٣٠/ . Agd/ ١٠٧ و١٠٥،

بعد أنّ استمع إلى تصريحات ممثّل لبنان وتصريحات ممثّل إسرائيل في ما يتعلّق بالاعتداء الخطير على مطار بيروت الدولي المدني،
وبعد أنّ ثبت له أنّ العمل العسكري التي قامت به القوّات المسلّحة الإسرائيلية ضد مطار بيروت الدولي المدني، كان عن سابق تصوّرٍ وتصميم وعلى نطاق واسع وتمّ الإعداد له بشكلٍ دقيق.
يبدي قلقه البالغ حيال تدهور الوضع الناتج عن هذا الانتهاك لقرارات مجلس الأمن.
ويبدي قلقه البالغ حيال ضرورة تأمين حركة ملاحة جوية مدنية دولية حرّة ومستمرّة.

١- يدين إسرائيل بسبب عملها العسكري الذي قامت به عن سابق تصوّرٍ وتصميم والذي يشكّل خرقًا لموجباتها وفقًا لميثاق الأمم المتحدة وللمقررات المتعلّقة بوقف إطلاق النار؛

٢- يعتبر أنّ أعمال العنف هذه، المرتكبة عن سابق تصوّرٍ وتصميم، تشكّل خطرًا على حفظ السلام؛

٣- يوجّه إلى إسرائيل تحذيرًا رسميًّا بأنّه في حال تكرّرت مثل أعمال العنف هذه، فإنّ مجلس الأمن سيبحث في اتّخاذ إجراءات أخرى من أجل وضع قراراته موضع التنفيذ.

٤- يعتبر أنّ من حقّ لبنان الحصول على تعويضٍ مناسب من جراء الأضرار التي أصابته والتي أقرّت إسرائيل بمسؤوليتها عنها[٢٧].

[٢٧] الجزء الثاني من المذكّرات، الصفحات ١٤٧ وما يليها.

برزت فورًا ردود الفعل الدولية المؤيّدة للبنان، منها الحظر الشهير الذي قرّره الجنرال ديغول. وردود الفعل هذه مذكورة بكاملها تقريبًا في «المذكّرات». إنّ قراءة هذا المؤلّف مفيدة جدًا، إذ تعطي البرهان الساطع على الجهود الكبيرة التي بذلتها الدولة اللبنانية.

ردًا على الانتصار الدبلوماسي للبنان، تعرّض الجيش اللبناني لحملة كلامية عنيفة رمت إلى تعزيز وضع الثوار الذي يدّعون الدفاع عن «القضية»، بنظر الجماهير.

حمّل وزير الأشغال العامة آنذاك، ريمون إدّه، المسؤولية إلى قيادة الجيش. ففي المطلق، وفي ظروف عادية، كان ريمون إدّه على حق. إذ يفترض بالجيش حماية أراضيه وصدّ الاعتداء. إلّا أنّ وزير الدفاع الوطني الحاج حسين العويني دافع عن قيادة الجيش وقام عدة ضباط بشرح الموقف. تناولت الحجج مسائل تقنية بحتة، وبشكلٍ خاص عدم القدرة على التصدّي لطائرات «الفانتوم» التي نفّذت الغارة، وعدم وجود أجهزة رادار في مطار بيروت، لكونه مطارًا مدنيًّا.

ونستشهد بما قاله شارل حلو في «مذكّراته»:

لم تكن هذه الحجج لتقنع أحدًا ولم تستطع تهدئة الرأي السياسي اللبناني، الخاضع لمؤثّرات العناصر المعادية:

تلك الحجج لا تستطيع إقناع أحد، خاصة من هم مثلي على علمٍ بأنّ الأمن العام كان قد حذّر السلطات العسكرية (المذكّرة رقم ١٢٨٢٥ تاريخ ٢٧ كانون الأول ١٩٦٨) من إمكانية حصول غارة إسرائيلية على مطار بيروت. كان عددٌ من اللبنانيين والفلسطينيين ينشرون في هذه الأثناء، ضد الدولة اللبنانية، البيانات الأكثر عنفًا. وكانوا يستندون، إضافة إلى ذلك، إلى

الرأي العام في الدول العربية الذي لم يكن يطعن فقط في سياستنا الدفاعية، إنّما أيضًا في إرادتنا بالدفاع ذاتها.

حتى جريدة «الأهرام» المصرية، وهي الأكثر اعتدالًا في الصحافة العربية، كتبت في ما يتعلّق بنا بتاريخ ٢ كانون الثاني ١٩٦٨:

إنّ المفاهيم اللبنانية للأمن القومي، التي فرضت على البلد «سياسة عربية متحفّظة»، أثبتت أنّها مجرد وهم، وأنّه بالرغم من المزايدات السياسية، فقد أجمع اللبنانيون على اعتبار أنّ البلد ذهب ضحية إهمال فاضح».

وكتبت «الأهرام» أيضًا: يبدو أنّ دروس حرب حزيران ١٩٦٧ أصبحت طي النسيان، كذلك أسباب الهزيمة العربية. كلّ شيءٍ يحمل لبنان نحو الإخوان العرب، والشعب اللبناني يعي تمامًا ضرورة العمل العربي المشترك...

لم يفوّت الفدائيون الفرصة لتفعيل دعايتهم، فقد كسبوا من الاعتبار ما كان الجيش اللبناني قد خسره للتو. كانوا يعلنون على الملأ عملياتهم الانتقامية ضد إسرائيل، وقاموا فعلًا بتنفيذ عمليةٍ انتقامية فجر ٣١ كانون الأول، حين هاجموا قرية فريول الإسرائيلية في الجليل الأعلى واستهدفوها بثماني قذائف بازوكا. كان الغضب على أشدّه في لبنان، لكنّ هذه الطلقات كان لها صدى ارتياح كبير لدى الكثير من الأوساط اللبنانية، بالرغم من احتمالات الردّ الإسرائيلية.

أثبت الفدائيون أنّهم المقاتلون الحقيقيون الوحيدون في العالم العربي. وزادهم ذلك إقدامًا على التسلّل إلى لبنان إيمانًا منهم بأنّه سيكون من قبيل المفارقة أنّ الجيش اللبناني، الذي أخفق في صدّ الاعتداء الإسرائيلي بأي

شكلٍ من الأشكال، لن يلجأ إلى استعمال القوّة ضد الفدائيين الذين يقومون بعمليّة الدفاع وحدهم.

نجمت عن الغارة الإسرائيلية نتيجة خطيرة أخرى، لم تأتِ من النقص في القدرة الدفاعية لدى الدولة اللبنانية، إنّما من عجزها، إذا جاز التعبير، في هذه المأساة. فإحدى الحجج المستعملة ضد العمل الفدائي كانت فعليًا احتمال ردود إسرائيل الانتقامية. فإسرائيل لم تكن تحتاج إلى أية ذريعة جدية لمهاجمة لبنان، كما برهنت الغارة التي شنّتها على المطار.

هل من الممكن ألّا يكون تدهور الوضع في لبنان متوقّعًا، وبالتالي كانت إسرائيل تسعى إليه؟

مما لا شك فيه أنّ الحكومة الإسرائيلية ومن خلال عدوانها كانت تريد تحقيق عدة أهداف. فعلى الجبهة الداخلية، كانت تريد أنّ تقدّم إلى الرأي العام لديها، تعويضًا عمّا فقدته من هيبتها نتيجة العملية ضد إحدى طائراتها في مطار أثينا. أما على الصعيد الخارجي، فقد بدا لها أنّه من المفيد استخدام القوّة والقيام بعملية في البلدان العربية لتذكيرها بحرب الأيام الستة الخاطفة. إلّا أنّه في الوقت ذاته، وحتى أكثر من ذلك، كانت إسرائيل منذ عدة أشهر، وبمزيدٍ من الحدّة، تطعن باتّفاقية الهدنة اللبنانية-الإسرائيلية، وتتّهمنا بإعلان الحرب عليها في شهر حزيران ١٩٦٧، بينما لم يقم لبنان بأي عملٍ عسكري. إلّا أنّها كانت تبحث عن إشكال، حقيقي أو مصطنع مع لبنان، وقد وجدت الفرصة سانحة لتصنيف لبنان من بين الدول العربية المهزومة، مع كلّ العواقب التي تؤدّي إليها الهزيمة، لاسيّما تشجيع جميع العناصر غير اللبنانية أو المعادية للبنان على أرض لبنان. هل أصبحت إسرائيل متواطئة موضوعيًا مع الفدائيين؟ إفتراضات واحتمالات عدة استعرضتها أو وضعتها، إلّا أنّ قراءاتي لم تكن يومًا قوية وصائبة مثل ما

كانت عليه منذ الغارة على المطار. كان من المفروغ منه أنّ هذه الضربة المؤذية أحبطت معنويات الجيش تجاه الفدائيين.

أثار الوزيران الشيخ بيار الجميّل وريمون إدّه، كلٌّ بدوره، المسألة مباشرة مع رئيس الحكومة عبد الله اليافي أو خلال مجالس الوزراء بالذات، لكن عبثًا، فالسيد عبد الله اليافي الذي أنهكته الشخصيات الدينية والسياسية اللبنانية، وعلى الأخص الدعاية العربية ضد لبنان، لم يكن يريد ولم يكن يستطيع إبعاد الفدائيين المسلّحين بالقوّة. ألم يعلن أمام هتافات الجماهير «أنّه الفدائي الأول بينهم»؟[٢٨]

عندئذٍ طلب شارل حلو من عبد الله اليافي أنّ يستقيل.

هكذا، منذ بداية الأزمة إلى حادثة المطار، ظلّ شارل حلو الشخصية الوحيدة التي رفضت علنًا وبشكلٍ واضح العمل الفدائي في لبنان، ومع الانفجار الكبير في نيسان ١٩٦٩، أصبح هذا الرفض عنادًا يتجاوز العمل السياسي والعسكري.

*****

[٢٨] الجزء الثاني من المذكّرات، الصفحات ١٥٩ وما يليها.

القسم الثاني:

أزمة سنة ١٩٦٩

الفصل الرابع:

سلسلةُ أحداثٍ دراماتيكية

الاستقالة الرنانة للحكومة

كانت سنة ١٩٦٩ السنة الحاسمة، سنة المواقف القصوى التي اتخذها رئيس الدولة، الذي أدار البلاد من دون حكومة، ووصلت إلى «استسلام الدولة» كما سمّاه شارل حلو.

ما الذي حدث؟

بعد استقالة الحكومة الرباعية، ترأس رشيد كرامي تشكيلةً وزارية لم تعمّر طويلًا.

فبعد تشكيل هذه الحكومة بوقتٍ قصير، بدأ الفدائيون يتدفّقون من سوريا إلى لبنان ابتداءً من أوّل شهر نيسان ١٩٦٩، ويقومون بالاعتداء على قوى الأمن الداخلي. أمام وقاحة القادمين الجدد، قام الجيش بالردّ واتخذ إجراءات من دون أية مجاملة، تنفيذًا لأوامر صارمة من بعبدا، عبر الهيكلية العسكرية.

أثار هذا الأمر موجة استنكار عارمة: ضد الدولة، في لبنان والعواصم العربية.

عندئذ قدّم رشيد كرامي استقالته مباشرة للمجلس النيابي احتجاجًا على ما قام به الجيش اللبناني. كانت هذه الطريقة للاستقالة سابقة في لبنان. وحصل نقاشٌ حادّ في المجلس أظهر، مرّة أخرى، التباين -لا بل الانقسام- بين مؤيّدي العمل الفدائي ورافضيه.

عقد مجلس النواب جلسةً عامة لمناقشة المسألة. وروى شارل حلو سير المناقشات:

عندما أثيرت هذه الحوادث في مجلس النواب اللبناني في ٢٥ نيسان، كانت المناقشات عنيفةً ومخيّبة. فمنذ افتتاح الجلسة تمّ الوقوف دقيقة صمت حدادًا على أرواح الضحايا الذين سقطوا خلال المجابهات. وقد شعر النواب بكثيرٍ من الارتياح لعدم اضطرارهم إلى أخذ موقفٍ من رجال قوى الأمن الداخلي الذين قتلوا أثناء الخدمة جراء اعتداء الفلسطينيين عليهم. بعد ذلك، وباستثناء المداخلات الشجاعة والجديرة بالتقدير، رأينا العديد من النواب لا يبحثون عن طرح المشكلة اللبنانية-الفدائية، بقدر ما وجدوا المناسبة سانحة للهجوم على الحكومة.

من المناقشات التي جرت خلال هذه الجلسة، اخترت، وبالأخص، التصريحات التالية:

تصريح الرئيس اليافي الذي قال فيه إنّه لا يمكن معالجة مشكلة الفدائيين بالقوّة.

تصريح الرئيس صائب سلام الذي قال فيه: «لم يكن في التظاهرة أي فدائي». وكان الرئيس سلام أخذ على وزير الداخلية عادل عسيران «إشارته إلى سخاء اللبنانيين في استقبالهم للفلسطينيين» فقد «جرحهم هذا ونال من كبريائهم وعنفوانهم.»

قال الرئيس الأسعد في تصريحه: «إنّ إسرائيل تتصرّف وفقًا لمخطّطٍ دولي معد سلفًا. فهي ستهاجم لبنان حتمًا إذا كان مخطّطها كذلك». ما يعني أنّ ذلك سيحدث سواء بوجود الفدائيين أو عدمه على الأرض اللبنانية.

أما تصريح صبري حمادة، رئيس مجلس النواب، فقد جاء فيه أنّه يتوجّب فتح تحقيق لتحديد المسؤوليات، وهذا يعني، «معرفة من بادر باستعمال العنف، أفراد قوى الأمن الداخلي أم المتظاهرون»؟

كان التحقيق المطلوب يهدف باختصارٍ إلى معرفة من يجب معاقبته، قوى الأمن أم قوى الفوضى؟ والجدير بالذكر أنّه لم يتمّ توقيف أحد من المتظاهرين. فهل كان يتوجّب توقيف أفراد من قوى الأمن الداخلي بسبب قيامهم بواجبهم؟ أما الرئيس كميل شمعون فقد صرّح قائلًا إنّه لم يرد الوقوف دقيقة الصمت حدادًا، إذ يتوجّب الانتظار لمعرفة إذا كان الضحايا هم أنفسهم مسؤولين عن المأساة أم غير مسؤولين؛ فإذا كان الجواب بالإيجاب لم يكن من داعٍ للوقوف، أما إذا جاء الجواب سلبيًّا، فيجب اتّهام المسؤولين الحقيقيين عن هذه المأساة. إضافة إلى ذلك، حذّر الرئيس شمعون زملاءه في البرلمان والحكومة كلّها، بأنّه «علينا أنّ نتوقّع فورة لدى الفلسطينيين عند البحث في حلّ سلمي لفلسطين»، أي عندما يستسلم العرب.

إستمر النقاش لساعات، فقد شوهدت شخصيات سياسية غير موصوفة بالثورية تهاجم الحكومة وتتّهمها ليس فقط بقصر النظر، إنّما أيضًا بارتكاب أفعال متعمّدة (بهدف فرض الرقابة على المطبوعات وإسكات المعارضة على حدّ قولهم). وآخرون لفتوا النظر إلى التعاطف والتضامن اللذين يتوجّبان على لبنان تجاه الفلسطينيين. حتى ضد الدولة اللبنانية؟ وهنا بيت القصيد.

بناءً عليه، وخلال عرضٍ مسهب، صرّح السيد رشيد كرامي بشكلٍ خاص أنّه بمواجهة رأي عام مقسوم إلى قسمين: قسم يؤيّد العمل الفدائي بالرغم من جميع الأخطار؛ وقسم آخر يقول إنّ العمل الفدائي يشكّل خطرًا على لبنان. وختم كرامي بقوله إنّه «يتوجّب على اللبنانيين أنّ يتّفقوا حول هذه المسألة الجوهرية، وإلّا فإنّ أي حكومة لن تستطيع أنّ تواجه الأحداث».

في نظر السيد رشيد كرامي، كان لاستقالته الدراماتيكية (وهي الاستقالة الأولى لحكومةٍ لبنانية تتمّ أمام مجلس النواب) هدفان:

الهدف الأول، وفقًا لما صرّح به شخصيًّا، تقديم التعويض والتعزية لجميع السكان المكلومين والمفجوعين بإراقة الدماء (كان بالطبع يفكّر بأبناء طائفته) وذلك بالتعويض عليهم ومواساتهم برحيل الحكومة.

إلّا أنّ الهدف الثاني فكان ترتيبه مختلفًا: إذ من الواضح أنّ السيد كرامي أراد الظهور أمام أبناء طائفته الذين انتقدوه، بأنّه مجبر على اعتماد سياسة متوازنة، يراعي فيها فئتَي الشعب؛ وأنّه كان على أنصار العمل الفدائي أنّ يأخذوا بالاعتبار ردّات الفعل القوية للبنانيين الذين كان يهمّهم قبل كلّ شيء سيادة لبنان وأمنه.

كان النقاش واسعًا ومصيريًّا. غير أنّ الروتين وعادة اللجوء إلى التسويات المؤسفة، إضافة إلى جهل أحجام المشاكل المستجدة والمطروحة على بلدهم، كانت تمنع القسم الأكبر من المواطنين وزعمائهم من قياس مدى خطورة هذه الأحداث. بدت الأزمة الوزارية كغيرها من الأزمات التي يمكن السيطرة عليها من خلال تركيبةٍ مدروسة تضمّ نوابًا ينتمون إلى جهاتٍ مختلفة. فالاستشارات التي قمت بها، لم تمكّنني من إخراج البرلمانيين والرأي العام من هذا الجو الرمادي وهذا الشلل. فقرّرت إطالة الأزمة

عبر استشاراتٍ نيابية جديدة لتوعية البرلمانيين، كما الرأي العام بأكمله إلى خطورة الوضع.

وفي ٢٤ نيسان ١٩٦٩، نشر جورج نقّاش مقالًا في جريدة الأوريان، بدّد فيها أوهام الذين يظنون أنّ هذه المسألة الحيوية يمكن معالجتها بواسطة العموميات أو بواسطة اللجوء إلى الأمم المتحدة عبثًا، وهذا هو نصّها: «إقتضى الأمر سقوط ١٤ قتيلًا و٣٢ جريحًا لتظهر أمام اللبنانيين هذه الحقيقة البسيطة: نحن فعلًا نحمل فلسطين في داخلنا. وقد استقرت في وعي جيل الشباب بأكمله، كما نلاحظ أنّها استطاعت تجنيد كلّ الطاقات والأكثر صعوبة بين أطراف العمل الثوري. في الحقيقة، كان يتوجّب جرعة فريدة من نوعها من اللاوعي، وقصر النظر السياسي عند بعض زعمائنا كي لا يتنبهوا لما حصل. من كان يظن، ولو لبرهة، بأنّ عرض ستار من القوّات الدولية كان كافيًا للحؤول بيننا وبين المصيبة؟ ما كانت فائدة تلك القوّات في الأيام الثلاثة الأخيرة؟ وكيف استخدمنا في بيروت أو في بر الياس وحدات القبعات الزرقاء من سويديين أو هنود يتمتعون بالنوايا الحسنة؟ فالفكرة العبثية أو المنحرفة تقضي بأنّ نقنع أنفسنا أنّ الاضطرابات الإقليمية والسياسية التي هزّت جميع أنحاء الشرق الأوسط منذ ٢٠ عامًا، وموجات الصدمة التي سوف تؤثّر على السفارات الأكثر بعدًا، فلبنان –الذي عبر حرب الأيام الستة من دون أنّ يتضرّر– هل باستطاعته البقاء إلى ما لا نهاية في مأمنٍ عن تداعياتها؛ ليزرع مشهد السلام أمام لوحة من الدم والدمار والدموع. لقد علّمتنا أحداث ٢٣ نيسان درسًا واحدًا على الأقل وهو أنّنا جزءٌ لا يتجزأ منها».

غداة استقالته، بدأ الرئيس كرامي يجري مفاوضات مع ممثّلي حركة فتح. وقد نقلت الصحافة هذا الخبر بكثير من الجدية، كما لو أنّه يعتذر عن قيامه بالدفاع عن لبنان.

كانت المعلومات قد صيغت بشكلٍ جيد (الأنوار، ٢٤ نيسان ١٩٦٩):
«إلتقى الرئيس كرامي ممثّلين عن فتح. خلال هذا اللقاء، بددت التفسيرات الصريحة سوء التفاهم الذي كان بإمكانه التسبّب بتظاهرة شبابية، بدعم من الأحزاب اليسارية».

«كما وجّه نداء إلى أبو عمّار في مقرّه في عمان.

«أعلن أبو عمّار (ياسر عرفات) بأنّه أجّل مأتم تشييع الفدائي الشهيد محمد علي موسى، ثم تقرّر عقد اجتماع بأسرع وقتٍ بين الرئيس رشيد كرامي وياسر عرفات.

«خلال مغادرتهم الاجتماع، صرّح ممثّلو فتح بأنّهم قلقون على أمن لبنان، وبأنّ كفاحهم لتحرير فلسطين هو في الوقت ذاته دفاعًا عن إخوانهم اللبنانيين الذين تهدّدهم إسرائيل كما سائر العرب».[٢٩]

هكذا، جابه شارل حلو الموقف من دون حكومة، متابعًا سياسة الرفض ومحاولًا -بطريقة موازية- الحصول على مساعداتٍ خارجية، وحتى على إيجاد حلول بديلة. عند هذا المستوى، تمّ للمرّة الأولى الكشف عن عناصر كانت مجهولة تمامًا من الرأي العام.

بتاريخ ٢٥ نيسان، قمت بإجراء مشاورات برلمانية، لا لتشكيل حكومة فحسب، بل لاغتنام هذه الفرصة كي أشرح لكلّ حزب خطورة الوضع وجسامته.

حاولت الحصول على أكثريةٍ متراصة، واضحة، ومصمّمة على الوقوف ضد انطلاق العمل الفدائي عبر الحدود اللبنانية. فلم أحصل بهذا الصدد على أية نتيجة مرضية.

---
[٢٩] الجزء الثاني من المذكّرات، الصفحات ١٥٥ وما يليها.

إنّ الجهود التي بذلتها للفت الأنظار إلى الأبعاد الحقيقية لهذه الأزمة، لم تلقَ صدى كافيًا. كان الرأي العام الشعبي والبرلماني ينتظر ويتمنّى تشكيل حكومة جديدة من دون أن يعي بما فيه الكفاية، أنّ تشكيل حكومة جديدة لن يؤدّي إلى حلّ الأزمة بل إلى إخفائها[٣٠].

بعد الاستقالة المدوية لحكومة كرامي، وبنتيجة وجود البلد أمام مأزق، أبى شارل حلو تشكيل حكومة جديدة ما لم يحصل من رئيس الحكومة الجديد ضمانة والتزام -أكيدين- بأنّه بعد تشكيل الحكومة، سيقوم مع رئيس الدولة بإعلان رفضٍ رسمي، قولًا وفعلًا، للعمل الفدائي في لبنان.

إلّا أنّ السياسيين لم يكونوا يميلون بشكلٍ عام لهذا الموقف الجذري. إذ لم يكن للزعماء المسيحيين مصلحة في أنّ يتورطوا بذلك علنًا. أما الآخرون، سواء عن مصلحة أو عن اقتناع، فلم يجدوا أنّ العمل الفدائي في لبنان يشكّل انتهاكًا للسيادة الوطنية. فبقي موضوع «التنسيق» موضوعًا للتداول بين الأطراف.

عندها اختار الرئيس شارل حلو أنّ يبقى من دون حكومة، تاركًا لرئيس الوزراء المستقيل مهمّة تصريف «الأعمال». هذا الموقف كما رأيناه كان مفهومًا من اللواء شهاب على الرغم من القطيعة بين الرجلين. كان شارل حلو يريد حرّية التحرّك (النسبية). إلّا أنّ موقفه واجه انتقادات عنيفة من قبل مؤيّدي الفلسطينيين طبعًا، إنّما أيضًا من قبل آخرين، كعميد حزب الكتلة الوطنية ريمون إدّه.

فمن دون حكومة، استطاع شارل حلو الإبقاء على خياره الأول، وهو الرفض، في وقتٍ لم يكن ذلك رأي الأكثرية ولا رأي العسكريين.

---
[٣٠] الجزء الثاني من المذكّرات، الصفحات ١٦٨ وما يليها.

يوم عيد الشهداء في ٦ أيار ١٩٦٩، وجّه شارل حلو رسالةً إلى الأمّة، أعلن فيها على الملأ ثوابت الدولة. كان خطابه الأول متنوّعًا في تلاوينه قياسًا إلى ندائه الرسمي إلى الأمة بعد بضعة أيام، في ٣١ أيّار ١٩٦٩، وهو النداء الذي أشعل كلّ الجبهات السياسية.

يمكن أنّ نقتطف من خطاب ٦ أيّار ما يلي:

«هكذا تمّ إبراز همّنا المتعلّق بالأمن والسيادة، ولاسيّما بضرورة العمل الجماعي الذي يناقض المجهود الفردي للمقاومة الفلسطينية».

أمام هذا المأزق الذي تسبّب به شارل حلو وفقًا للمصريين، اقترح عبد الناصر تدخّله وأوفد إلى بيروت مبعوثه الخاص حسن صبري الخولي الذي استقبله شارل حلو في ٨ أيّار بحضور السفير المصري إبراهيم صبري ورشيد كرامي.

كان المصريون يريدون بأي ثمنٍ عقد لقاء بين اللبنانيين والفلسطينيين. غير أنّ شارل حلو لم يكن مرتاحًا أبدًا لاستقبال ياسر عرفات، وكان يفضّل -في حال انعقاد الاجتماع- أنّ يتمّ خارج القصر الرئاسي، مع ضباط من الجيش مثل الزعيم يوسف شميط، العسكري المرهوب والوطني اللبناني.

وقد روى الرئيس حلو ما جرى:

في اليوم ذاته كان متوقّعًا وصول السيد ياسر عرفات وعدد من مرافقيه إلى بيروت، وقد ارتأيت أنّ يستقبله رئيس هيئة الأركان في الجيش، العقيد يوسف شميط، ممثّلنا في مجلس الدفاع العربي المشترك. إلّا أنّ السيد الخولي والسيد صبري أصرّا عليّ استقبال ياسر عرفات والوفد المرافق فورًا. أما حجتهما الرئيسية بأنّه يجب عدم ترك الفلسطينيين يتأخّرون في بيروت،

وزيادة اجتماعاتهم، من دون التعرّض لخطر الإحاطة بهم أو الالتفاف عليهم من قبل بعض الأحزاب اللبنانية والعربية المناوئة لهم، سواء في لبنان أو في مصر. لم تقنعني هذه الحجة إلّا أنّني لم أجد سببًا كافيًا لردّ طلب محاوريّ الآتيين كوسطاء وأصدقاء.

إستقبلت ياسر عرفات ورفاقه، إلّا أنّني أحلتهم في المساء على العقيد شميط، الذي عاد إلى مكتبه بعد أنّ أوضحت له بأنّني لم أقم سوى بالاستماع إلى القادة الفلسطينيين، وإنّني لم أعطهم أي وعد، على المستويين التقني والعسكري، يتعلّق بطبيعة دعمنا لهم وحدود ذلك الدعم.

في اليوم التالي، كانت مفاجأتي كبيرة حين تلقيت اتصالًا هاتفيًا من العماد البستاني، قائد الجيش، ليعلن لي توصّله وبسهولةٍ إلى إيجاد حلٍّ لخلافاتنا مع الفلسطينيين وإنّه قد اتفق معهم على الأمور الجوهرية.

قلقت جدًّا من هذا التصرّف الذي لم يكن يتطابق مع البنود المعدّة بدقة والتي تمّ الاتفاق عليها منذ بضعة أيام. طلبت من العماد البستاني أنّ يأتي فورًا إلى مكتبي، فوصل بعد دقائق. وحين سألته عن «حلّه» للمشكلة، أطلعني على ورقةٍ تنطوي على اتفاقٍ من ١٥ بندًا[٣١]. وردًا على ردّة فعلي الشديدة، أعلمني بأنّ الاتفاق الذي أعلنه لي لم يكن سوى مشروع ولم يتمّ التوقيع عليه. أجبته بأنّ وضع هذا المشروع يقع خارج إطار التعليمات المعطاة إلى رئيس الأركان ويشكّل تجاوزًا كبيرًا.

غنيّ عن القول إنّ المحادثات التي جرت بين المندوبين الفلسطينيين والعقيد شميط لم تؤدِّ إلى شيء، لا في تلك الليلة ولا في الغد الذي تلاها. فقد بقي شميط مصرًّا على موقفه، أمّا الفلسطينيون فقد شجّعتهم مواقف

[٣١] الجزء الثالث من المذكّرات، الصفحة ١٤٨.

شخصيات أخرى، عسكرية أو مدنية، مسيحية أو مسلمة، عندما أظهرت أنّ موقفها سوف يكون أكثر إيجابية بالنسبة إليهم.

بعد يومين، ظنّ العقيد لحود، رئيس المكتب الثاني، أنّ باستطاعته ومن واجبه الحدّ من الأضرار، بعقد اتفاق محدود جدًّا مع عدة مندوبين فلسطينيين.

في الحقيقة، وكما عرفت، بأنّ لحود لم يقم سوى باتفاقٍ شفهي. إلّا أنّه عند إلحاح الوسيط المصري، نظّم محضرًا بذلك وأرسله.

وهذا الاتفاق الذي تضمّن نظريًّا «تجميد الوضع» لم يكن له سوى أثر محدود[٣٢].

إذا كان حلو قد غضب من الضابطين المذكورين، فلأنّه شعر في الوقت ذاته بأنّه معزول سياسيًّا بشكلٍ شرس ومهين. وهذه «العزلة» التامة سوف يتمّ البحث فيها لاحقًا. كانت مهمّته، بتاريخ هذا الثامن من أيار ١٩٦٩، أنّ يقنع ليس فقط كرامي، إنّما أيضًا المدعوين المصريين. بالنسبة إلى حلو، كان ممكنًا لعبد الناصر أنّ يقوم بالمساعدة حتى لو كان هو نفسه، في هذا الوقت من تاريخ العرب، في حال متزعزعة. لكن الجدير بالذكر أن عبد الناصر لم يتّخذ على الإطلاق موقفًا مع لبنان ضد الفلسطينيين، لا قبل اتفاق القاهرة ولا أثناء مناقشته ولا بعده.

هكذا وصل الأمر بحلو إلى التفكير بطلب تدخّل اللواء فؤاد شهاب. فبالرغم من اختلافهما، فكّر الرئيس بأنّ هذا الأخير، الذي يقدّره المسلمون، قد يكون أكثر إقناعًا تجاه الوسطاء المصريين، إذ إنّ حلو، كان متّهمًا -عن حق أو عن باطل- بأنّه »رئيسٌ للمسيحيين« وليس «رئيسًا للبنان». حتى

[٣٢] الجزء الثاني من المذكّرات، الصفحة ١٧١.

الأميركيون تبنّوا هذا الاتهام. وأورد حلو في مذكّراته تفاصيل اللجوء إلى شهاب الذي تمّ بعد محاولات البستاني ولحود:

من جهتي، بقيت معارضًا سواء لنصّ ٩ أيّار أو لنصّ ١١ أيّار.

كنت ضد أي اتفاق يبرم مع الفدائيين الفلسطينيين. في الواقع، لم أكن أريد إلزام الدولة باتفاقٍ مع ميليشيا من المتمردين، احتلّت فعلًا جزءًا من الأرض اللبنانية، ولم تكن تستطيع ولا تريد الالتزام أبدًا تجاه أيّ كان. قلت إنّه يتوجّب علينا فقط اتّخاذ قرار حكوميّ بالنسبة إلى الفدائيين يتطابق مع أمننا وسيادتنا وإبلاغه إلى هذه المليشيات.

- «لكنّ الرئيس كرامي كان يقول لي، وإذا لم يقبلوا»؟

كنت أجيب:

- «إذا كان يتوجّب علينا أنّ نتّخذ فقط القرارات التي يقبلونها، فإنّنا نكون بذلك قد تخلّينا لهم عن كلّ سيادتنا أو عن بعضها. يجب أنّ نكون في موقع نأخذ فيه قرارنا ونفرض احترامه وتنفيذه».

كان أحد ضباط المكتب الثاني يقول لي:

- «يمكننا أنّ نعرف مسبقًا ما قد يقبل به الفدائيون ونتّخذ بموجبه قرارنا».

فأجبته:

- «نكون إذًا قد تخلّينا عن سلطتنا وعن صدقيّتنا».

هذا كان المنطق بعينه. وإذا لم أكن قادرًا على الحفاظ على هذا الموقف، فلأنّني كنت الشخص الوحيد الذي يعلنه باسم الدولة، وإنّ الأحداث التي كانت تفرض نفسها تدريجيًّا أجبرتني بشكلٍ قاهر على تغيير موقفي.

كي أحافظ على موقفي حتى النهاية، كان عليّ إقناع الوزراء والنواب (عدا عن الرأي العام) بأنّ نشنّ حربًا لا هوادة فيها على الفدائيين، وعلى ما لا يقل عن نصف الشعب اللبناني وعلى مجمل العالم العربي.

إضافة إلى ذلك، فإنّ السلطة السياسية والعسكرية في الأردن، وافقت في ٥ و١٤ تشرين الثاني ١٩٦٨، على عقد اتّفاقاتٍ مع الفدائيين تمنحهم صلاحيات واسعة! وبعد ذلك عقدت اتّفاقات (في ٢٢ شباط، ١٠ حزيران و١٠ تموز) بين الملك حسين وياسر عرفات وحدهما أو في حضور قادةٍ من الدول العربية.

هذه السوابق لم تشجّع الفدائيين فقط إنّما شجعت أيضًا اللبنانيين الموالين لهم على المطالبة بحرّية العمل الفدائي. بشكلٍ خاص، إنّ أي رفض لأي اتّفاقٍ من قبلي، كان سيصطدم بمعارضة رئيس مجلس الوزراء السيد كرامي ومعظم أعضاء الحكومة.

وجدت من المناسب أنّ أطلب تدخُّل الرئيس فؤاد شهاب، الذي لم تعد لديّ أي علاقة مباشرة معه، منذ الانتخابات النيابية التي جرت في شهر أيّار ١٩٦٨. فقد كان الرئيس شهاب يأخذ عليّ ما ظنّه تدخّلًا من قبلي ضد أصدقائه السياسيين وحزبه أي «النهج»، في دوائر انتخابية خسروا فيها بفارق كبيرٍ من الأصوات. فالنهجيون ورئيسهم كانوا يجهلون قاعدة تداول السلطة التي تقضي بتنازل الحزب الحاكم منذ فترة طويلة لمصلحة خصومه.

ومع ذلك، ورغم الهوة المتّسعة بيني وبين سلفي، طلبت من السيد الياس سركيس ومن العقيد لحود أنّ يقترحا على الممثّل الشخصي لعبد الناصر، الاجتماع باللواء شهاب في جونيه، كي يلمسا الرفض القاطع للوجود الفلسطيني المسلّح في لبنان، والمرفوض من الشخصيات الأكثر

انفتاحًا في العالم العربي، والأقرب إلى عبد الناصر، وكم كان ذلك الوجود مستنكرًا ومدانًا من الوجهة العسكرية.

قام حسن صبري الخولي وإبراهيم صبري بزيارة اللواء شهاب. وقد علمتُ بأنّ هذا الأخير قال لهما إنّه قبل الأزمة الحالية بكثير، اقترح أنّ يمرّ الفدائيون عبر لبنان من دون أنّ يستقروا فيه. كانت تلك فكرة وسطية، أنقلها كما هي.

في اليوم التالي، عاد الممثّل الشخصي لعبد الناصر إلى القاهرة، خائبًا لفشله وقد ثارت ثائرته إزاء إعلان خبر فشله في قسمٍ من الصحافة اللبنانية. غادر ياسر عرفات أيضًا، لكنّ العديد من رفاقه أكملوا مساعيهم لدى الأوساط السياسية والعسكرية.

في ٢٠ أيّار، بعد مقابلةٍ مع السيد كرامي، بحضور السيد الياس سركيس، أوضحت لرئيس الحكومة المستقيل بأنّني جاهز لترك مسألة ضبط العلاقات اللبنانية-الفلسطينية إلى الحكومة المقبلة، إنّما وفقًا للشروط الجوهرية الآتية:

١- لا يمكن إعطاء أية تسهيلات للمقاومة الفلسطينية من دون إشعارٍ مسبق وموافقة هيئة الأركان العامة للجيش اللبناني.

٢- أنّ لا يتمّ إجراء أي تغيير على وضع الفلسطينيين في المخيمات.

بعدما وافق كرامي على هذين الشرطين، كلّفته بتشكيل الحكومة. إلّا أنّه للأسف، ومنذ الاتّصالات الأولى مع الأحزاب السياسية ومع محاوريه، علمتُ أنّ وهج الشرطين المذكورين قد خفّ. كان كرامي يفكّر

حتى في استدعاء شخصيات مثل كمال جنبلاط ليعلنوا تأييدهم لحرّية العمل الفدائي. كنت أطّلع تباعًا على أخبار تدفُّقٍ جديد للفدائيين عبر حدودنا.[33]

بالعودة إلى الوساطة المصرية، وإلى ما كان يقترحه ممثّل عبد الناصر عن ضرورة التوصّل إلى تسويةٍ مع الفدائيين، فمن المفيد أنّ نورد هنا مقطعًا من تقرير دوايت بورتر المؤرَّخ في ١٣ أيّار ١٩٦٩، وقد جاء فيه:

٦- دور مبعوث الجمهورية العربية المتحدة الخولي خلال المحادثات بين الحكومة اللبنانية والفدائيين: حاول مبعوث عبد الناصر حسن صبري الخولي إقناع الحكومة اللبنانية بقبول التسوية مع الفدائيين، والتي تجيز لهؤلاء القيام بعملياتهم انطلاقًا من قاعدةٍ صغيرة في جنوب لبنان. وبما أنّ هذا الاقتراح كان مرفوضًا، فإنّ التصريحات العلنية لحسن صبري الخولي وأخبار إذاعة القاهرة، عن دعم الجمهورية العربية المتحدة لاستقلال لبنان، عزّزت موقف الرئيس حلو، لتشجيعها مؤيّدي عبد الناصر على تأييد موقفه الحازم في الدفاع عن المصالح اللبنانية.

٧- إنّ محادثات جديدة في لبنان حاليًّا يمكنها أنّ تحيل المسألة إلى جامعة الدول العربية، لأنّ الحكومة اللبنانية تأمل على الأرجح أنّ تحتمي بميثاق الجامعة الذي ينصّ على أنّ كلّ المقررات تؤخذ بالإجماع. أمّا الأمين العام لجامعة الدول العربية، عبد الخالق حسونة، فكان ينوي زيارة لبنان في ١٣ أيّار، كي تُقدِّم له الحكومة ملفًّا كاملًا عن الأحداث الاخيرة. لدينا انطباع بأنّ لبنان لن يسعى في الوقت الحاضر لطلب إجراء مناقشات ضمن الجامعة حول مسألة الفدائيين، إذ من المحتمل أنّ يجد لبنان نفسه من جديد منعزلًا في وجه تأييد الدول العربية الثابت للفدائيين في أروقة الجامعة العربية.

[33] مذكّرات شارل حلو، الجزء الثاني، الصفحات ١٧٩ وما يليها.

إستمر الوضع السياسي الراهن، بينما كان الفدائيون، المدعومون من قسم كبير من السكان، يثابرون في محاولتهم تقويض السيادة الوطنية، وكان الجيش يقوم بصدّهم. يصف شارل حلو مطولًا في «مذكّراته» حوادث المجابهات بين الفدائيين من جهة والجيش من جهة أخرى. وكانت سوريا تلعب دورًا مخيفًا بتزويدهم بالرجال والعتاد[34].

يتوسّع شارل حلو، بشكلٍ خاص، في ذكر الصعوبات التي واجهها الجيش، لاسيّما في مراقبته المُحْكَمَة للأمكنة التي يأتي منها الفدائيون:

من أين جاء الفدائيون الذين تسبّبوا لنا بمشاكل ومآسٍ كثيرة، كما رأينا أعلاه، وكما سيأتي ذكره من خلال السرد:

١) في البدء أتوا من المخيمات الفلسطينية وقد تحوّلوا إلى مقاتلين.

٢) بعد ذلك أتوا من جميع الدول العربية بعد اجتيازهم الحدود السورية اللبنانية.

نعم، من أين جاء الفدائيون؟ هذا ما يتساءله بعض الناس الذين يجهلون جغرافية هذا البلد... ثمة تقريران جديران بالذكر، الأوّل صادر عن المكتب الثاني والآخر عن الأمن العام، يستحقان ذكرهم في هذا الصدد[35]، لأنّهما يبيّنان بالتفصيل جميع الطرق التي كان الفدائيون يتسلّلون من خلالها إلى لبنان. أوّل هذه التقارير يصف الطرق العديدة للتسلّل من سوريا إلى لبنان. ويشير، بوجهٍ خاص، إلى ممرات دير العشاير وهي تجمّعات لبنانية داخل الأراضي السورية ثم ينتهي التقرير بالعبارات التالية: «إنّ حماية الحدود اللبنانية تتطلّب لواءَين من الجيش على الأقل لمراقبة الطرق

[34] الجزء الثاني من المذكّرات، صفحة ١٧٩.

[35] الجزء الثالث من المذكّرات، صفحة ٦٤.

المعبّدة فقط. أمّا بالنسبة إلى المسالك الأخرى، فقد كان يستوجب عددًا غير محدود لمراقبتها».

كيف كان للجنود مراقبة جميع تقاطعات الطرق، في الوقت الذي نشأت فيه بين السكان البدو الرحل أو المستقرين المتواجدين على الحدود السورية-اللبنانية، وبين الفدائيين المتسلّلين علاقات تضامن، ليس فقط على الصعيد الديني أو السياسي، ولكن أيضًا على صعيد العلاقات التجارية وعمليات التهريب الوثيقة جدًّا...

منذ الأوّل من أيّار من سنة ١٩٦٩ الرهيبة، تحرّك شارل حلو في كلّ الاتجاهات من أجل التوصّل إلى حلٍّ يتوافق ومتطلّباته. وقد لاحظ أنّه ليس من بلدٍ أجنبي واحد مستعد لنجدة لبنان (سوف تُذكر تفاصيل هذه الأمور بكاملها)، وبأنّ القوّة العظمى الوحيدة الفاعلة في العالم هي الولايات المتحدة الأميركية. لذلك ركّز كلّ جهوده لكي يحمل هذه الأخيرة -قدر المستطاع- على دعم بلده الذي أصبح معرّضًا لخطر الانفجار الفعلي. خارج نطاق اتصالاته بكبار المسؤولين الأميركيين، كانت العلاقة بين الرئيس حلو والسفير الأميركي دوايت بورتر قائمة من دون انقطاع، تمرّ أحيانًا بواسطة الشيخ ميشال الخوري صديق شارل حلو والمؤتمن على أسراره.

في تقريره الموصوف «سرّي للغاية» والمؤرَّخ في الأوّل من أيّار، يتحدّث بورتر عن مقابلةٍ مع الشيخ ميشال الخوري، تمحورت حول ضرورة تدخّل الولايات المتحدة لدى إسرائيل التي كانت تحشد جنودها على الحدود لمهاجمة قرية شبعا اللبنانية. كان من الضروري عدم إقحام الجيش اللبناني، لأنّه والحالة هذه ملزم، شاء أم أبى، بردّ الهجوم الإسرائيلي بمساندة الفدائيين. هذا الأمر يشكّل الطامة الكبرى لأنّ الأوامر الصريحة من شارل

حلو كانت بالتصدّي لأي عمل فدائي. أما أنّ يرضى بعدم التدخّل في حال الهجوم الإسرائيلي، فكان أمرًا لا يمكن تصوّره.

شرح الخوري للسفير الأميركي الريبة التي يشعر بها شارل حلو تجاه العماد البستاني، ورغبته في الاستعاضة عنه بتسليم مهامه للزعيم شميط.

في ذلك اليوم، فكّر حلو في تشكيل حكومةٍ عسكرية برئاسة صائب سلام -الذي أبدى رغبته بذلك- بدلًا من رشيد كرامي. إلّا أنّه كان يخشى أنّ يرضخ سلام للرأي العام الإسلامي المؤيّد للفدائيين.

وقد كان على حق -كما سوف نرى- إذ بدا سلام أكثر غلوًّا في تأييده للفدائيين.

نقل بورتر في التقرير الذي وجّهه إلى رؤسائه في وزارة الخارجية الأميركية، بأنّ القلق الذي أبداه شارل حلو كان مبرّرًا كليًّا.

في اليوم ذاته، حصل بورتر على رأي فؤاد شهاب الذي كرّر طلب حلو بالضغط على إسرائيل.

غير أنّ اللواء لم يكن يرى في تحليله مخرجًا آخر لهذه الحالة إلّا «بالتنسيق» بين الجيش والفدائيين. يُظهر تقرير بورتر بشكلٍ واضح أنّ المشكلة الوحيدة بالنسبة إلى اللواء شهاب تكمن في عدم «التنسيق» بين الجيش والفدائيين وأنّه يتوجّب السعي الثابت لبلوغ هذا الهدف. هل كان محقًّا في ذلك؟ هل كان موقف شارل حلو الجذري مُضِرًّا؟ سوف يبيّن لنا التاريخ ذلك، إلّا إذا سبق وبيّنه فعلًا.

على أي حال، فإنّ ضرورة البقاء من دون حكومة، في الوقت الحاضر، كانت فكرة يؤيّدها شهاب بدوره.

وفي تقرير بورتر عن مقابلته للرئيس شهاب، استنتج أنه بالنسبة إلى هذا الأخير:

إنّ الخيار الآخر الوحيد المتاح للرئيس هو ترك الأمور تجري كما هي لأنّه من الأفضل ألّا يكون هناك حكومة في الوقت الحاضر.

أ- فمن دون حكومة، لا يمكن لرئيس الوزراء السنّي والوزراء أنّ يكونوا عرضة لسجالٍ سياسي وابتزاز من قبل اليسار الراديكالي، ومن قبل الفدائيين وقسم كبير من الرأي العام الإسلامي المؤيّد للفدائيين.

ب- سوف يكون للجيش اللبناني متّسعٌ من الوقت للعمل السرّي المتأنّي على تسوية مع الفدائيين لتنسيق نشاطاتهم في لبنان.

بعد يومين، أي في ٣ أيّار، اجتمع كلٌّ من فريق بورتر وشارل حلو «بقلبٍ مفتوح». أبرز بورتر تقريره (السرّي رقم ٩٢٩)، الذي يظهر النقاط الأساسية الثلاث تمّ تفصيلها بإسهاب: بادئ ذي بدء، أخذ بورتر علمًا بقرار حلو الثابت بمجابهة الفدائيين مهما كلّف الثمن. كانت لهجة حلو -حسب بورتر- حازمة وحاسمة.

من جهة أخرى، دار النقاش حول وسائل الدعم التي يمكن أنّ تقدّمها الولايات المتحدة لسياسة حلو عند الحاجة. سوف تتمّ معالجة هذه المسألة على حدة.

أخيرًا، عرض حلو على السفير جميع المخاطر المحدقة ليس بلبنان وحسب، إنّما بالمنطقة بأسرها، وصولًا إلى الغرب. إنّ ما أكّده حلو كان بمثابة نبوءة عندما نشاهد التخريب أو ما يسمّى حاليًّا «الإرهاب»، والذي يشكّل الهمّ الأساسي للعالم الحرّ. إنّ تحليل حلو سيتمّ عرضه لاحقًا في فصلٍ على حدة.

ورغم أنّ بورتر شخصيًّا كان يؤيّد -بوضوح- سياسة حلو، إلّا أنّه لم يكن بإمكانه إلّا أنّ يُظهر الموضوعية وواقعية تجاه إدارته.

على الرغم من التشجيع الكلامي لحلو، والآمال التي يمكن تعليل النفس بها، كان بورتر -في تقاريره- ينقل الحقيقة لرؤسائه. وهي بصمةٌ حقيقية فيها الكثير من التشاؤم تجاه السياسة التي ينشدها حلو.

على أي حال، كان حلو على علمٍ بتهرُّب بورتر. إلّا أنّ هذا الأخير كان قد أصبح شبه صديق ولم يكن حلو شخصيًّا يشك في حسن نواياه، غير أنّه كان يعلم أيضًا أنّ للإدارة الأميركية مصالح هنا وهناك وتريد الحفاظ عليها. وفي جميع الأحوال، ظلّ حلو مقتنعًا بأنّ المحاور الوحيد القادر على مساعدة لبنان هو الولايات المتحدة الأميركية.

إستمرت المحادثات طوال شهر أيّار من العام ١٩٦٩، في وقتٍ كان الوضع على الأرض يتدهور يومًا بعد يوم. وكان جيراننا السوريون يلقون بكلّ ثقلهم المعنوي والمادي لتقوية مواقع الفدائيين. من جهةٍ أخرى، حذّر شميط حلو من أنّ السوريين يقومون بشق طريقٍ للإمدادات يمكنها أن تؤمّن نقل المعدات الثقيلة من القنطرة حتى شبعا. بقيت أوامر الرئيس هي ذاتها: الضرب حيث يجب. بالنسبة إليه كان هناك رجل واحد على رأس القوّات العسكرية هو شميط. أما البستاني فقد استبعد كلّيًّا.

إلى هذا المشهد القاتم، انضم كرامي بإصراره الذي كان يثير لدى حلو خيبة أمل عميقة.

ردّة فعل حلو

كان الفريق المسلم لا يحلف إلّا بِاسم كرامي، وعدم تكليف هذا الأخير بتشكيل الوزارة لم يكن إلّا ليزيد الوضع تأزمًا. غير أنّ

ذلك دونه صعوبات لأنّ التوافق بين رئيس الدولة ورئيس الحكومة المحتمل كان مستحيلًا.

إنّ عدم التفاهم بين كرامي وحلو أشير إليه في تقريرين سرّيّين للسفير الأميركي، مؤرّخين في ٢٧ أيّار ١٩٦٩ -يحملان الرقم ٦٤٧ و٧٠٢. يحذّر فيهما الدبلوماسي الأميركي إدارته من أنّ حلو على وشك اللجوء إلى استفزاز كبير:

سرّي ٦٤٧:

١- الرئيس حلو ما زال مصمّمًا على عدم الاستسلام للضغوط التي تهدف إلى إيجاد أي تسوية ذات معنى مع الفدائيين. فالمهمّ المحافظة على سيادة لبنان بأي ثمن، ومن غير المقبول أنّ توافق الحكومة على قانونية وجود الفدائيين في لبنان، الأمر الذي يسبّب له مشاكل كثيرة مع رئيس الحكومة المكلّف رشيد كرامي وغيره من الزعماء السنّة الذين يجدون أنفسهم مضطرين إلى اعتماد موقفٍ أكثر مرونة تجاه الفلسطينيين. ويعتبر حلو أنّ أي اتّفاق بين الحكومة والفدائيين لا فرصة حياة له، مشددًا على أنّ تهدئة هؤلاء سوف تؤدي إلى التسليم بمطالبهم.

حلو يفكّر جديًّا بأنّ آخر حل هو اللجوء إلى سياسة الاستفزاز التي تبدأ بتوجيه نداء إلى الأمّة للمحافظة على سيادة لبنان واستقلاله في وجه التهديد المزدوج الذي يتعرّض له لبنان من عمليات الفدائيين غير المسموح بها، وإمكانية الردّ الإسرائيلي عليها. إنّ نداءً مدويًّا كالذي يريد توجيهه هدفه أنّ يجذب إليه غالبية اللبنانيين الذين يريدون المحافظة على سيادة لبنان، أو يؤدّي إلى عملية استقطاب طائفي. لم يتّخذ حلو قراره حتى الآن بالتحرّك في هذا الاتّجاه ويخشى كثيرًا عواقب الإقدام على عملٍ كهذا من شأنه أنّ يثير الخلافات الداخلية. إلّا أنه كان يرى بأنّ خياراته

تتقلّص يومًا بعد يوم، وهو مقتنع بأنّ أي حكومة مقبلة، على رأسها رجلٌ سنّي بطبيعة الحال، ستكون حكومة استسلام ترضخ شيئًا فشيئًا لمطالب الفدائيين. من أجل ذلك قرّر اعتماد الطريقة المذكورة لتفادي التسوية مع الفدائيين. كان يشعر بأنّ عليه القيام بذلك قبل تشكيل الحكومة الجديدة. في الوقت ذاته، سوف يتظاهر بأنّه يبحث عن حلّ مع الفدائيين مع الإبقاء على موقفه الثابت في إطاره الخاص.

٢- إتّصلت بالرئيس حلو في ٢٦ أيّار لأبحث معه الوضع السياسي في لبنان. كان متشائمًا ومرهقًا بعض الشيء بسبب ما عاناه منذ أسابيع. وقد سيطر عليه نوع من الاستسلام. إستعرض حلو المأزق الذي يعانيه وأعلن أنّه لا يوجد حتى تاريخه أي اتّفاق وطني واضح في الرأي حول الفدائيين. فالزعماء المسلمون ما زالوا متردّدين، وحتى أنّ بعض الزعماء المسيحيين مهتمون أكثر بتشكيل الحكومة من اهتمامهم بضمان قدرتها على الحزم مع الفدائيين. وفي الواقع، أعلن كرامي أنّه من الأفضل التوصّل إلى تسوية مع الفدائيين ليتمكّن من تشكيل حكومة، وبعد ذلك يحين الوقت لتقرير متى وكيف يتمّ ضبطهم. من المرجّح أنّ يكون حلو قد ازداد تشدّدًا تجاه الفدائيين كردّة فعلٍ على هذا النوع من المواقف.

فبصفته رئيسًا للدولة، يعتبر أنّ سيادة لبنان أمر جوهريّ، ويشعر بأنّه من غير المقبول قانونيًّا أنّ تقبل الحكومة بوجود الفدائيين، لأنّ ذلك يعني بداية النهاية للبنان كبلدٍ مستقل. ويعتقد حلو أنّ أي اتّفاق مع الفدائيين غير مرغوب فيه، ومستحيل في الوقت الحاضر، وبأنّ لا مصلحة للبنان فيه. فالفدائيون، كما قال، يعرفون جيدًا أنّ عامل الوقت هو لمصلحتهم، وبأنّ أي اتّفاق يعقدونه حاليًّا مع الحكومة، ولو كان محدودًا، سوف يكون فاتحة لتنازلات أكبر في المستقبل. وهم يعون أيضًا بأنّه بمجرد تشكيل الحكومة،

سيكون بإمكانهم ممارسة الضغط على أي رئيس وزراء سني من أجل ضمان رفع تدريجي للقيود المفروضة على أنشطتهم في لبنان، وخاصة في حال وقوع مواجهات كبيرة بين الفدائيين والجيش. فالحملة الدعائية المناهضة التي أطلقها الفدائيين، برعاية اليسار الراديكالي والفلسطينيين، سوف تدعمها الحكومات العربية، مما يجعل رئيس الوزراء السنّي في وضع لا يُطاق. وبالتالي، خلص حلو إلى أنّ أي حكومة في المستقبل ستكون بالتأكيد حكومة استسلام للفدائيين.

سرّي ٧٠٢:

١ - إنّ حلو قلقٌ من موقف كرامي المتردّد والذي تجسّد بموافقته على التعويض على عائلات ضحايا الاضطرابات التي حصلت في ٢٣ نيسان، وببحثه عن ضمانات للدعم من قبل الجمهورية العربية المتحدة، قبل تشكيل حكومة جديدة. إن استعانة كرامي بالجمهورية العربية المتحدة التي قبل بها شارل حلو على مضض، إشارة ضعف. الاختلاف الرئيسي بين موقفي حلو وكرامي هي حول قوننة وجود الفدائيين في لبنان. فبحسب حلو، كرامي مستعدّ للقبول بالأمر الواقع المتعلّق بوجود الفدائيين في لبنان والتوصّل إلى تسوية محدودة معهم، رغم عدم قبوله بأنّ يقدّم الفدائيون ذريعة لإسرائيل لمهاجمة لبنان. من جهته، طرح حلو ثلاثة شروط جوهرية بصدد الفدائيين:

أ- من غير المقبول أنّ يوافق لبنان كبلدٍ ذي سيادة، على الوجود القانوني للفدائيين في لبنان كأمرٍ واقع؛

ب- يجب أنّ يكون الفدائيون في لبنان تحت إمرة الجيش؛

ج -يجب أنّ يبقى الوضع القانوني للاّجئين الفلسطينيين في لبنان على حاله.

يقول حلو بأنّه إذا قبل كرامي «صراحة» بهذه الشروط، فثمة فرصة لتشكيل الحكومة على أساس اتّفاق يتعلّق بالفدائيين. وبانتظار ذلك، سوف يدّعي حلو بأنّه يسعى في الوقت الحاضر إلى إيجاد اتّفاق قابل للحياة بين الحكومة اللبنانية والفدائيين. بينما في محيطه الخاص فإنّه ثابت في موقفه الأساسي بالمحافظة على سيادة لبنان التي هي خارج أي تفاوض. مع ذلك يشك حلو كثيرًا بقدرة كرامي على ضمان موافقة عبد الناصر على اتّفاقية تتضمن شروط حلو الثلاثة، وهذا ما يجعل من المستحيل الوصول إلى أي توافق بين حلو وكرامي بشأن الفدائيين.

٣- إذا كان الاتّفاق مستحيلًا، فلحلو خياران آخران. الأول، أنّ تقبل الحكومة اللبنانية بوجود الفدائيين كأمرٍ واقع ومن باب سياسة التسوية، وهذا ما كان يرفضه، لأنّه يشكّل تنازلًا عن سيادة لبنان، ومن شأنه أنّ يدمّر البلد. والثاني الذي يفكّر فيه جديًّا، اعتماد سياسة الاستفزاز التي في نظره بإمكانها النجاح خلافًا لكلّ التوقعات. وهي تتمّ عن طريق توجيهه نداءً عامًّا إلى الأمة يشرح فيه التهديد الذي يشكّله عليها وجود الفدائيين، وهذا سوف يؤدّي إلى التفاف الشعب حول قضية رئيس الجمهورية في دفاعه عن سيادة لبنان واستقلاله. يدرك حلو أنّ هذا النوع من التصريحات المدوية خطير، لاسيّما على مستوى استقطاب على قاعدة طائفية حول مسألة الفدائيين. إلّا أنّه بهذه الحركة الدراماتيكية، سيتحوّل إلى محفزٍ لحل المشكلة نهائيًّا، بدلًا من قبول بإجراء سيقضم سيادة لبنان رويدًا رويدًا. وكما قال «لا أريد أنّ يصبح لبنان جسدًا من دون حياة». وباختصار، فإنّه ربّما من الأفضل أنّ يجازف بإمكانية نشوء نزاع داخلي، من أجل تجنيد الأمّة ضد تهديد الفدائيين، بدل البدء بالانزلاق على منحدر التهدئة الذي يكرّس نهاية لبنان كدولة معتدلة ذات نظام برلماني ديموقراطي.

٤- أسر حلو بأنّه كان قد أعدّ خطابه إلى الأمّة. وهو يتناول الموضوع على ثلاثة أصعدة: الداخلي، والعربي والدولي. فعلى الصعيد الداخلي، سيشدّد على ضرورة الحفاظ على سيادة لبنان وعلى رفضه، كرئيسٍ للدولة بأنّ يعرّض اللبنانيين للخطرَين الداخلي والخارجي (الأمن الداخلي والحدود مع إسرائيل). على الصعيد العربي، سيعلن حلو أنّ لبنان مستعدٌّ للدفاع عن القضية العربية ضمن الإطار العربي الموحّد، وللتنسيق مع دولٍ عربية أخرى من أجل الدفاع عن القضية الفلسطينية، إنّما فقط إذا وافقت الحكومات العربية صراحة على هذا التنسيق. وهذه مناورة رامية إلى وضع مسألة الفدائيين في إطارها العربي. وسيعلن حلو أيضًا أنّ الفدائيين لا يتصرّفون لمصلحتهم عندما يعرّضون أمن الدولة العربية للخطر، وأنهم، في الواقع، يحرّضون العرب على بعضهم البعض ويقضون على أي أملٍ لمجهودٍ عربي موحّد. أمّا على الصعيد الدولي، فسيذكّر حلو بالدعم الدولي الثابت للبنان، وبعلاقات لبنان الدولية الوثيقة وبسعي القوى الأربع العظمى لحلٍّ سلمي سوف يعرقله جديًّا تدهور الحال في لبنان.

٥- قلت إنّ الوقت مناسب لكي تأخذ الحكومة المقبلة على عاتقها برنامجًا جديًّا يلبي الحاجات المشروعة للإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية التي ترفعها عناصر رأت في حركة الفدائيين وسيلة للتعبير عن استيائها من الحكومة. أظهر حلو ردّة فعل قوية لسماعه هذا الطرح مرارًا، قائلًا إنّه مدركٌ لضرورة الإصلاحات المشروعة التي تشكّل هدفًا رئيسيًّا لإدارته، إلّا أنّها يجب أنّ تأتي متناسقة، فكلّ الدول النامية تواجه الضغوط من أجل تحسين شروط الحياة والتغيير. ومقارنة مع جيرانه الأقرب، فإنّ لبنان أبلى البلاء الحسن، وما نظام حرّية المشاريع، والنجاح التجاري والتعايش بين الطوائف إلا نتيجة سياسة ذكية.

هذان التقريران البالغي الدقة، يظهران إلى أي حدٍّ بدا شارل حلو منهكًا. هل كان يريد المجازفة بكلّ شيء من أجل ربح كلّ شيء؟ لم يظن بورتر ذلك، وكان يعتقد بأنّ الرئيس سوف يتخلّى عن خطته. ولكن، بعد أربعة أيام، قام حلو بعمليته الباهرة وهو مدرك تمامًا للأثر الذي سوف تحدثه.

النداء إلى الأمة وردود الفعل

مساء ٣١ أيّار ١٩٦٩، وجّه شارل حلو خطابًا مهيبًا إلى الأمّة، بثّته مباشر جميع محطّات الإذاعة والتلفزيون، فشكّل مفاجأةً كبرى للجمهور الذي ربما لم يكن يُدرك خطورة الوضع، لكن صبره يكاد ينفد من تأخر تشكيل حكومة جديدة.

وهذا نص الخطاب كاملًا:

أيّها اللبنانيّون

منذ الخامس والعشرين من نيسان الماضي والأزمة الوزاريّة مستمرّة في لبنان، وإنه لمن الطبيعي أنّ يصبح هذا الأمر موضوع اهتمام وقلق لدى المواطنين. وما خوفنا من وجود هذا القلق بحدّ ذاته، فهو ظاهرة طبيعيّة بالنسبة إلى شعب ناضج يعرف معنى المسؤولية، فلا يتهرّب منها، بل يتصدّى لها ويعالج المشاكل في ضوء المنطق وانطلاقًا من مقتضيات الدولة.

إنّ في استقالة الحكومة الأخيرة، رغبة تقضي بتمكين ممثّلي الفئات اللبنانيّة كافة من الاتّفاق على طرق دعمنا لنضال الشعب الفلسطيني الشقيق. وهذا لا يعني أنّ ثمّة خلافًا على القضيّة الفلسطينية من حيث الأساس وهي قضية يقدّسها جميع اللبنانيين.

وإذا كان تضامننا الأخويّ مع أشقائنا العرب قد جاء دائمًا تضامنًا كاملًا في جميع القضايا الأساسية، فإنّ في مقدّمتها قضية فلسطين. لقد بذلنا جميع الجهود، السياسية والدبلوماسية والاجتماعية والاقتصادية في سبيل إخواننا الفلسطينيين، ولم نتردّد في الانضمام إلى ميثاق الدفاع المشترك وفي قبول القيادة الموحّدة، وما يتبعها من التزامات عسكريّة في إطار «أنظمتنا الدستورية»، وقد تمّ كلّ ذلك بإجماع اللبنانيين عبر ممثّليهم. وإننا لعلى أتمّ الاستعداد، اليوم وغدًا، للإسهام في كلّ خطة شاملة لمحو آثار العدوان الإسرائيلي ولتمكين الشعب الفلسطيني من استعادة حقوقه على أرضه المقدّسة.

على أنّ واجبنا في هذه المرحلة من نضالنا المشترك التي هي مرحلة صمود، ألّا نوفّر للعدو أسبابًا يتذرّع بها، تحت ستار أعماله الانتقامية، لتنفيذ مخططاته التوسعية على حساب لبنان من دون أية منفعة للقضية العربية، وتحقيق أهدافه الرامية إلى تعديل خريطة شرقنا العربي على أساس من العنصرية والطائفية.

إنّ واجبنا تجاه أنفسنا وتجاه العالم العربي وتجاه القضيّة الفلسطينيّة في هذه المرحلة، هو أنّ نتجنّب كلّ ما من شأنه تصديع جبهتنا الداخلية والخارجية. إنّ تأييدنا لنضال الشعب الفلسطيني الشقيق يجب ألّا يتمّ بمعزل عن التحسّس بهذه الأخطار وإدراكنا المسؤولية التاريخية المترتّبة علينا من جراء ذلك، ولاسيّما أنّ البلاد في طور النمو، والدولة مدعوّة لإيجاد الحلول الناجعة للعديد من المسائل، الاجتماعية منها والثقافية والاقتصادية والسياسية، وفي قلب كلٍّ منها واجب العناية الخاصة بالأجيال الطالعة وتأمين مستقبل يسمح لشبابنا بمجاراة الركب الحضاري العام.

لا نتمنّى إلّا الخير لشعب فلسطين، ولا ينبغي إلّا دعم نضاله المشروع، وعلينا أنّ نوضح أنّ هذا الدعم إنّما يتحقّق في جوٍ من التفاهم الأخوي وانطلاقًا من مقتضيات سيادتنا وسلامتنا.

لذلك كان من الطبيعي، ونحن نعالج هذا الموضوع، أنّ نتمسّك بما يفرضه منطق سيادة لبنان وسلامته، والمنطق العسكري، ومصلحة لبنان، ومصلحة العرب أنفسهم. وقد حاول لبنان خلال مدّة حكومتين متتاليتين وأزمة وزارية طويلة شرح هذه الأمور فيما لم تكن النتيجة، ويا للأسف، سوى تفاقم للوضع.

وإذا كنا لا نشاء هنا أنّ ندخل في تفاصيل الوقائع، فإنّ هذه التفاصيل تدلّ بوضوح كلّي على أنّ استمرار تفاقم الوضع ليس نابعًا من رفض لبنان الإسهام في قضيّة يدرك أهميّتها ويقدّسها، بل إنّما مردّ ذلك إلى محاولات مستمرة، مرحلة بعد مرحلة، لفرض سياسة الأمر الواقع علينا من دون سواها، كأنّ هذه السياسة منشأ للحق.

كذلك، وفي إطار معالجتنا الأزمة الوزارية لا يمكننا أنّ نرى في الاتّفاق بين اللبنانيين على طريقة دعم النضال الفلسطيني مجرّد توفيق بين انتفاضات عاطفيّة متناقضة، تكيّفها الظروف والأحداث. إنّ مثل هذا الاتّفاق يجب أنّ يقوم على مبادئ صريحة وأسس ثابتة، منها أنّ نتحسّس تحسّسًا عميقًا كلّيًّا بواجبنا تجاه النضال الفلسطيني فنؤيّده في حدود إمكاناتنا. وهذه الحدود نحن نقرّرها في ضوء ما يفرضه المنطق ومقتضيات سيادتنا وسلامتنا، وتكون منطلقًا وأساسًا لكلّ حلّ.

إنّ الوفاء باليمين الدستورية التي أقسمتُها، والتي تعكس إرادة اللبنانيين جميعًا، يحتّم علينا المحافظة على سيادة لبنان وعلى سلامة كلّ شبر

من أرضه. وإنّ على كلّ حكومة أنّ تعمل إلى جانب رئيس الجمهورية بما يتّفق والوفاء بهذه اليمين. فلا يسعنا أنّ نقبل بأنّ يكون مصير اللبنانيين في الجنوب، مصير المنطقة نفسها، لا يسعنا أنّ نقبل بأنّ يكون بالنتيجة مصير لبنان بكامله رهن عمل تتحمّل أعباؤه السلطات الدستورية اللبنانية وحدها، في حين أنّ الذين يقررونه لا يتحمّلون، ولا يمكن، بحكم سيادتنا، أنّ يتحمّلوا شيئًا من هذه المسؤولية، لا على الصعيد الخارجي، ولا في الداخل.

أيها اللبنانيون،

في هذه المرحلة من تاريخنا، التي تقتضي تضافرًا لجهود الجميع لمواجهة ما يتهدّدنا من أخطار، وأمام حملة التشكيك التي تستهدف لبنان في مؤسّساته وقيمه، بينما تنصبّ جهودنا على تطوير تشريعنا في شتى الحقول، حتى تصبح الدولة دولة حديثة ومتطوّرة، تماشي الركب الحضاري العام، نرى من الضروري أنّ نعلن تمسّكنا بالمبادئ الطبيعية التي يقوم عليها أساس كلّ دولة، وكيان كلّ مجتمع، فنؤكّد حقّ لبنان المقدّس في السيادة والسلامة، هذا الحق الذي لا ينال منه زمن، ولا أمر واقع. كما نؤكد إرادة لبنان المستمرة في التعاون مع إخوانه العرب، ودعم نضال الشعب الفلسطيني بروح من الأخوّة وفي جو من الكرامة، واحترام الصلاحيات والمسؤوليات التي ينصّ عليها الدستور، هذه الروح وهذا الجوّ اللذان شهدا وأمّنا إجماع اللبنانيين على الالتزام بكلّ موجبات ميثاق الدفاع المشترك، وذلك ما يعلمه اللبنانيون وأشقاؤهم العرب جميعًا.

أيها اللبنانيون،

منذ ثلاثين سنة، وأنا أرسل التنبيه تلو الآخر إلى مخاطر إسرائيل على العالم العربي، وإلى مخاطر وجودها قبل أنّ توجد، وأحذّر من مخطّطاتها، وأساليبها، ومطامعها.

واليوم، وقد رفعتني ثقتكم إلى رئاسة لبنان، وأقسمت اليمين الدستورية على أنّ أحفظ استقلال الوطن وسلامة أراضيه، أرى من واجبي أنّ أسهر على تجنيب لبنان ما حذّرت منه، طيلة ثلث قرن، فأوجّه إليكم، وإلى سائر إخواننا العرب، لليوم وللتاريخ، هذا النداء.

عاش لبنان

أذهل هذا النداء جميع المواطنين من الفريقين. فبالنسبة إلى البعض، تردّد صدى هذا الخطاب كضربة معلّم، أمّا البعض الآخر فقد اعتبره فعل خيانة.

بعد يومين، جاء ردّ رشيد كرامي على النداء كما يلي:

إنّ رسالة فخامة رئيس الجمهورية جاءت في هذه الظروف الدقيقة لتثير مختلف التعليقات وشتى التأويلات، ممّا يوجب جلاء الأمور ووضع حدّ للتأويلات التي من شأنها أن تسيء إلى الوحدة الوطنية.

إنّني لا أريد التوقّف عند انتقادات البعض من حيث توقيت هذه الرسالة، ولا عند انتقادات البعض الآخر لمدلولها ومآلها. لقد أظْهَرَت اللبنانيين كأنّهم منقسمون في ولائهم لهذا الوطن وتمسّكهم بسيادته وسلامته والتزاماته العربية.

ما أريد أنّ أقف عنده هو التأكيد على أنّ اللبنانيين جميعًا متساوون في حرصهم على سيادة لبنان وسلامته، وإنّ كلّ واحد منهم يضع هذا الاعتبار نصب عينيه عند معالجة أي أمر من الأمور. إجتهادنا دائمًا بالنسبة إلى الموضوع المقدّس، هو أنّ تتمّ معالجته بطريقة تتناسب مع رسالة لبنان وأسس تكوينه ومصيره وضرورة تفاعله مع دنيا العرب، فيظلّ قادرًا على أداء واجبه نحو نفسه ونحو أشقائه.

وحده تنسيق الجهود الذي قرّرته الأكثرية البرلمانية وتعاون الجميع يمكنهما أنّ يؤدّيا للتوصل إلى حلٍّ سليم يحترم السيادة والسلامة. فجميع العرب يتفهّمون ظروف لبنان الخاصة وكلّهم يرفضون تعرُّضه للخطر.

فقد ورد في الرسالة حول تضامننا مع أشقائنا العرب ما يأتي:

«إذا كان تضامننا الأخوي مع أشقائنا العرب قد جاء دائمًا تضامنًا كاملًا في جميع القضايا الأساسية، فإنّ في مقدّمتها قضية فلسطين... ولم نتردّد في الانضمام إلى ميثاق الدفاع المشترك وفي قبول القيادة الموحّدة وما يتبعها من التزامات عسكرية في إطار أنظمتنا الدستورية».

إنّ هذا القول الوارد في الرسالة يؤكّد التزاماتنا الطبيعية بحكم انتسابنا إلى أسرة الدول العربية وجامعتها ويؤكّد بالتالي تحمّلنا المسؤوليات.

ومن البديهي القول إنّ حرصنا على هذه الأحداث يفرض علينا المحافظة على جبهتنا الداخلية والخارجية لأنّنا نعتبرها المرتكز والمنطلق لكلّ عمل إيجابي بنّاء في الحقول الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وهذا يفرض علينا الوقوف بقوّة في وجه كلّ محاولة ترمي إلى النيل منها أو المساس بها.

إنّ كلّ ذلك يتطلّب حسن التدبير والتخطيط والتنفيذ.

ومن البديهي القول إنّ الحكومة إذ تستمد ثقتها من المجلس النيابي الذي يمثّل الشعب، تُعتبر في حكم نظامنا البرلماني مسؤولة عن الدستور وأحكامه وعن السياسة التي تنتهجها. والحكم في لبنان مشاركة بين مختلف عناصر السلطة التنفيذية وبصورة خاصة بين رئاسة الجمهورية ورئاسة الحكومة.

ينبغي المحافظة عليها حرصًا على سلامة النظام البرلماني والوحدة الوطنية.

أرى أنّه يتوجّب علينا جميعًا اعتماد هذه السياسة، لأنّها وحدها تضمن سيادتنا وسلامتنا.

أمّا بالنسبة إلى ردود الفعل الأخرى، وبشكلٍ عام، فقد أوردها بورتر في تقريره المؤرَّخ في ٢ حزيران (رقم ٧٣٢٥):

٢- أثار خطاب حلو استقطابًا طائفيًا. فقد رحبت الطائفة المسيحية بخطابه، إذ دعا زعماء الحلف الثلاثي، لاسيّما إدّه، إلى مبدأ رفض التوطين في أسرع وقت. من جهتهم، اجتمع الزعماء المسلمون برئاسة المفتي حسن خالد وفسّروا الخطاب كما جرى ذكره، كأنّه تغيير للموقف المبدئي المتّفق عليه بين كرامي وحلو والذي يلحظ أنّ نشاط الفدائيين سوف يتمّ بالتنسيق مع الجيش وتحت إشرافه. أما كرامي فنأى بنفسه عن ملاحظات حلو، مدّعيًا بأنّه لم يتمّ الوقوف على رأيه مسبقًا. أما الصحافة المؤيّدة للجمهورية العربية المتحدة فقد وصفت الخطاب المذكور بأنّه خرق لمبدأ المشاركة، وتساءلت عمّا سيحصل فيما لو رفض المسلمون سياسة حلو وألزموه باعتماد سياستهم. أما افتتاحية جريدة المحور اليسارية فقدّرت أنّ حلو أخذ البلاد إلى حافة حرب أهلية.

٣- إنّ تقييمنا الأوليّ لوقع خطاب حلو، هو أنّه استقطب المشاعر باتّجاه طائفي زاد في خطورة المشاكل التي اعترضت الجهود المبذولة لتشكيل حكومة وحدة وطنية. جاءت ردّة فعل المسلمين قوية، إذ سيكون من الصعب جدًّا لزعيم سنّي القبول بتشكيل حكومة جديدة فيما لو تنّحى كرامي. فالخطاب أشار بوضوح إلى مشكلة الفدائيين، وهذا كان ظاهريًّا هدف شارل حلو.

مما لا شك فيه في الواقع، ومن جهة المسيحيين، فإنّ المواطنين أيّدوا قلبيًّا موقف حلو وتمنّوا نجاحه. غير أنّه كان يتوجّب أنّ يترجم هذا الدعم

عمليًّا بشكلٍ أو بآخر ولو على مستوى تصريحات الزعماء الرسمية. لم يحصل هذا الدعم بشكلٍ واضح وحاسم ومن دون أي التباس، لألف سبب وسبب. وقد عبّرتْ التقارير الأميركية المرسلة لاحقًا عن ذلك بشكل دقيق. أما ميدانيًّا، فكان الجمود أكثر تعبيرًا: فلم تنظّم أية تظاهرة مؤيّدة للدولة ولم يُلْقَ أي خطاب أو أية محاضرة. لقد سيطر على الموقف «فراغ» مذهل.

لم تتأخر النتيجة عن الظهور: فقد استمرت أزمة الحكم وبالتالي تعرقلت كلّ الجهود التي بذلها شارل حلو.

وقد كتب بهذا الصدد:

كان السيد كرامي يستند إلى أنّ الأكثرية البرلمانية، كما قال، هي التي أقرّت التنسيق بين الجيش والمقاتلين الفلسطينيين. وكان يشير من دون شك إلى النواب الذين قاموا بزيارته، إضافة إلى الاجتماع الذي عقد في مجلس النواب في ٢٦ نيسان، ونتيجة لذلك أعلنت التقارير بأنّ المشاركين يؤيّدون التنسيق. يشير اجتماع مختلف الزعماء المسلمين، بصورة خاصة، إلى أنّه من العبث دعوة هذا الفرد أو ذاك من الطائفة الإسلامية لتكليفه بترؤس الحكومة. فأي رئيس للحكومة سيتّخذ الموقف ذاته الذي اتّخذه الرئيس كرامي من دون أنّ يتمتّع بمميزات هذا الأخير.

إستقرينا في الأزمة التي أعطيت ألف تفسير وتفسير. واعتبر البعض أنّ سبب النزاع عائد إلى استراتيجية عليا أو مضنية تتعلّق بالانتخابات الرئاسية لعام ١٩٧٠. البعض الآخر رأى فيها عداءً من قبلي ضد السيد كرامي، ومن خلاله ضد الرئيس شهاب.

بعض مؤيّدي الرئيس شهاب، المتحدّثين باسمه، كانوا يتساءلون كيف يمكنني أنّ آمل منطقيًّا باستمالة السيد رشيد كرامي لتأييد نظريتي، وأضافوا أنّه «إذا تجاوب مع ذلك، فلن يستطيع العودة إلى منزله في

طرابلس». من جهة أخرى، تمّت استشارة عدد من الحقوقيين حول ما إذا كان الدستور يسمح لي بعزل رئيس الحكومة المكلف، كما لو كان عزل واستبدال السيد كرامي بشخصٍ آخر، بإمكانه الإتيان بدم جديد، أو أفكار مختلفة على رأس الحكومة.

كان عليّ أن أواجه كلّ يوم الأسئلة التي تطرح عليّ، علنًا أو في مجالس خاصة، حول موعد انتهاء الأزمة وأنّ أهدّئ الذين «كاد صبرهم ينفد لرؤية حكومة جديدة في نهاية الأمر».

يومًا بعد يوم، كان شارل حلو يشعر بالعزلة أكثر فأكثر.

*****

الفصل الخامس:

دور مختلف الأفرقاء اللبنانيين

الزعماء المسيحيون: تباينات ودعم سري

من جهة المسيحيين، كانت المواقف شديدة الغموض. فبعض السياسيين والمفكّرين آمنوا في البدء بحقيقة قدسية المقاومة (وهذا الأمر لم يكن خطأً في المطلق)، كما آمنوا أيضًا بحسن نية الثوريين تجاه لبنان. فقد تصدّر صحيفة الأوريان في ٢٣ نيسان ١٩٦٩، تصريح الدكتور شارل مالك:

«يجب أن يشارك الفدائيون في أي حل للمشكلة العربية-الإسرائيلية».

كان الزعماء المسيحيون الأكثر تمثيلًا مجتمعين ضمن الحلف الثلاثي، الذي كان لسان حال مسيحيي لبنان.

إلّا أنّه بصورةٍ عامة، كانت العلاقة باردة بين شارل حلو وقادة الحلف. فبعض أصحاب النفوس الخيّرة كان ينقل إلى الرئيس الانتقادات اللاذعة التي توجّه ضده، لاسيّما تلك التي تأخذ عليه «ضعفه». هذا المأخذ كان يضحك بورتر كثيرًا، إذ كان من جهته يرى حلو شخصًا عنيدًا ومصميًا. في الحقيقة، إنّ «الضعف» المذكور كان مرتبطًا بمفهوم السياسة المحلية الضيقة. فاتهامه «المزعوم بالضعف» (كما يصفه دوايت بورتر) كان سببه أنّ شارل حلو لم يقم بقطع رؤوس الشهابيين كما كان الحلف يتمنّى. هذا بالإضافة إلى

أنّ إدّه وشمعون كانا يهاجمان الجيش في وقت كانت البلاد أحوج إلى الجيش أكثر من أي وقت مضى.

إنّ موقف الزعماء المسيحيين أتى في وقتٍ غير مناسب، إذ جاء في ذروة الأزمة الكبرى مع الفلسطينيين والفدائيين، وقد انتقده الأميركيون بشدة، وطالبوا هؤلاء الزعماء بتأييد رئيس الدولة من دون تأخير، والكفّ عن التصدّي للجيش.

الخطأ الكبير في التقدير الذي وقع فيه زعماء الحلف الثلاثي -لاسيّما بالنسبة إلى سلّم الأولويات الذي يتوجّب اعتماده- أزعج شارل حلو الذي لم يتردد، في بداية الأزمة، بأنّ يقول في حقّهم كلامًا قاسيًا أمام السفير الأميركي، ندم عليه طويلًا بعد ذلك. وكما كان الصحافي إدوارد صعب يقول، إنّ شارل حلو كان لديه نعمة المسامحة بسرعة للّذين يسيؤون إليه من دون سبب. فقد وضع شارل حلو نفسه مكان منتقديه، وفهم، بعد ردّة فعل غاضبة، أنّ كلّ واحد منهم كان في النهاية يعطي الأولوية لمصالحه الشخصية، ومعتبرًا ذلك أمرًا طبيعيًّا موجودًا في النفس البشرية، لاسيّما أنّ الانتخابات الرئاسية مقبلة في شهر أيلول ١٩٧٠.

في الجزء الرابع من «مذكّراته»، الذي لا علاقة له بالمسألة الفلسطينية، يُجْري شارل حلو، صاحب الأسلوب البليغ، نقدًا ذاتيًّا ويرد على منتقديه بطريقة رائعة:

من ناحيتي، أعتقد أنّني تلقيت بذهنٍ صافٍ كلّ الانتقادات.

قيل عني إنني ضعيف ومتردد، هذا ممكن، إلّا إذا...

إلّا إذا...؟ وهنا، أسمح لنفسي بأنّ أستطرد، طالما ذكرت حكمة معلّم المدرسة الذي، بعد قيامه ببراهين منطقية كتبها على اللوح الأسود،

كان يقول: «هذا هو الحل. هكذا...». ثم يقول بعد وقفة طويلة: «إلّا إذا كان الأمر خلاف ذلك».

لذلك، من الممكن إذًا أنّ أستحق الانتقادات التي وُجّهت إليّ، إلّا أنّها كانت عكس الحقيقة... فالشجاعة تكمن في أخذ الوقائع بالاعتبار وتوقّعها والتهيّؤ لتطوّراتها، مع القبول بالمآخذ كافة.

إنّ خبرتي في النقاش الحرّ تبعد عني كلّ فكرة في الدفاع ضد الانتقادات التي توجّه إليّ شخصيًّا والتي تظل أقل قساوة من تلك التي أوجّهها إلى نفسي أحيانًا.

على طول جادة الإيطاليين، حيث وصفت نفسي منذ قليل بمن يتنزّه وحيدًا، كما هو الأمر في كلّ مسارات فكري، يلاحقني التساؤل نفسه. أحاول أنّ أستعيد في مخيلتي وبشكلٍ آخر، لعبة الأحداث والناس. ثم ألاحظ أنّ العملية لم تكن ممكنة في تلك الفترة ولم يكن مرغوبًا في حصولها. وباختصار، لا يمكن إعادة أحداث التاريخ إلى الوراء، سواء تاريخي الشخصي أو تاريخ بلدي خلال ست سنوات مضت. ما يبقى لدي هو أن أروي لكم هذه القصة.

على أي حال، كان هؤلاء الزعماء أنفسهم مذهولين أمام شارل حلو ورفضه المساومة في مسألة الفدائيين، ولم يعد بإمكانهم التغاضي عن هذا الأمر. وقد عبّرت تقارير بورتر عن ذلك بالقول:

سلّطت الضوء على الجهود (أي جهود الأميركيين) الرامية إلى تعزيز صفوف الزعماء المسيحيين في لبنان حول شارل حلو في هذه الأوقات الحرجة، والتي تمّت مناقشتها بالتفصيل، حول مجموعة الأفكار المتعلّقة بإمكانية قيام الأمم المتحدة بعمل ما في لبنان.

كانت مواقف الزعماء الثلاثة، تقريبًا، كما يلي:

الشيخ بيار الجميّل، الذي يرأس حزب الكتائب، الذي كان دائمًا في طليعة المدافعين عن البلاد، يعتقد عن حسن نية، إنّه يجب المحافظة على صيغة العيش المشترك مهما كان الثمن؛ لذلك لا يمكننا فجأة إيجاد سببٍ للمواجهة يترافق خاصة مع الكثير من الحماسة في العالم العربي-الإسلامي والمسلمين في لبنان. فمنذ البداية، أعلن إنّه يؤيّد التفاوض والتسوية.

على هذا الأساس، جاء قرار تفويضه، أواخر العام ١٩٦٨، أحد مسؤولي حزب الكتائب للمشاركة في إنشاء منظّمة لبنانية تهدف إلى دعم النضال الفلسطيني.[٣٦]

بعد ذلك، وأمام الاستفزازات المعيبة والمتغطرسة للفلسطينيين وحلفائهم، أدرك الشيخ بيار والكتائب الخطر الذي يتعرّض له لبنان، إلّا أنّهم أبقوا على المفاوضات مع الفريق المسلم.

فمنذ الحكومة الرباعية (نهاية العام ١٩٦٨) اعتمد الشيخ بيار الجميّل موقفًا تصالحيًّا. وقد أعلن خلال جلسة مجلس الوزراء في ٢٦ تشرين الأول ١٩٦٨ ما يلي:

لا يمكن إخراج الفدائيين بالقوّة، لأسبابٍ عديدة:

١) عددهم الكبير.

٢) مزايدة بعض السياسيين في دعمهم.

٣) إنعكاسات محاولة إخراجهم بالقوّة، وذلك على الصعيدين اللبناني والعربي.

---

[٣٦] مذكّرة الأمن العام المنشورة في المذكّرات، الجزء الثالث.

واقترح الشيخ بيار متابعة الحوار...

هذا الموقف المعتدل أغرى الأميركيين. ففي مذكّرته المؤرّخة في ٢١ تشرين الثاني ١٩٦٩ عن الكتائبيين، أوضح السفير الأميركي ما يلي:

نظرًا للموقف الذي يتّخذه الحزب كرأس حربة اللبنانيين الروّاد، فقد تأثّرنا باعتداله خلال الاضطرابات التي حصلت خلال العام ١٩٦٩. فمنذ نيسان الفائت، شكّل بيار جميّل قناة الاتّصال بين الكتلة المسيحية الشمعونية وكتلة المسلمين الشهابيين. ولعب دورًا أساسيًّا بتنظيمه سلسلة متواصلة من الاجتماعات بين الأحزاب السنّية (حزب النجّادة برئاسة عدنان الحكيم وحزب الهيئة الوطنية برئاسة أمين العريسي) وحزبين مارونيين آخرين (الحزب الدستوري برئاسة الشيخ خليل الخوري وحزب الكتائب). لم يتوصّل المشاركون في هذه الاجتماعات، بطبيعة الحال، إلى الاتّفاق حول المسائل التي لها طابع طائفي، كمسألة الفدائيين، إلّا أنّهم نجحوا، كما عبّر عن ذلك السيد أمين العريسي، في التوصّل إلى اتّفاقٍ بينهم كان كافيًا لكي يكون له تأثير في ضخ شيءٍ من الاعتدال في طرق معالجة الأزمة اللبنانية.

إنّ انتفاضة شهر تشرين الأول، كانت التجربة الأكثر جديّة والأكثر خطورة في لبنان منذ أحداث ١٩٥٨. فقد سال الدم، إلّا أنّ شبح الحرب الطائفية لم يجد ترجمة عملية له. الدوافع بقيت معقّدة، غير أنّ اعتدال الكتائب في رأينا لعب دورًا كبيرًا في تحقيق هذا الجو. فبالرغم من تعبئة قوّاته، ظلّ الحزب في الخطوط الخلفية، وتقول معلوماتنا إنّه لم يُطلق طلقة نار واحدة. وقد سبق أنّ دافع بيار الجميّل عن فؤاد شهاب ضد هجمات ريمون إدّه، وذلك على حساب موقعه في الحلف الثلاثي، قبل اندلاع الأزمة. فخلال هذه الأزمة، حافظ بيار الجميّل على تواصلٍ بنّاء مع رئيس الحكومة كرامي والرئيس شارل حلو.

بعد توقيع اتّفاق القاهرة، كان بيار الجميّل الزعيم الأوّل في الحلف الثلاثي الذي ناقش بجدية مع رشيد كرامي ضرورة تشكيل حكومة اتّحاد وطني. فبتصرّفه هذا، أعاد الجميّل وضع اقتراحه الذي قدّمه الصيف الماضي، على بساط البحث، وهو يقضي بأنّ مشكلة الفدائيين المستعصية يجب أنّ تعالج من قبل الجيش بطريقةٍ تتيح للسياسيين أداء وظيفتهم، ألا وهي إدارة البلد.

خلال السنوات السابقة، اكتسب الجميّل صفة الرجل العسكري ذا العقل المتصلّب والثقافة العادية القادر على إغراق البلاد في حرب طائفية. في الوقت الحاضر، يفترض أنّ يتمتّع وهو يتمتّع فعلًا بدرجةٍ عالية من الاحترام، ربّما من قبل المسلمين المعتدلين أكثر من أبناء دينه. فالصورة الجديدة التي كوّنها هي صورة الاعتدال البنّاء الذي حثّه عليها وشجّعه لاعتمادها الجناح اليميني في الحزب أو فؤاد شهاب. كما يمكن من جهةٍ أخرى أنّ تعكس هذه الصورة طموحاته الرئاسية. أيًّا تكن الأسباب التي دفعته إلى اتّخاذ هذا الموقف، يجب الاعتراف بأنّ الجميّل وحزبه كانا يمثّلان المنطق العقلاني في وقتٍ كان الجنون يهدّد بالانتصار على العقل.

ملاحظة: في ٢١ تشرين الثاني، تباحث السفير مع كرامي حول موضوع تشكيل الحكومة. بدا هذا الأخير غاضبًا من كلّ السياسيين التقليديين، لاسيّما من ريمون إدّه الذي «يبدو كأنه يريد تدمير لبنان». إستثنى كرامي من كلّ هؤلاء الجميّل فقط، لدوره البنّاء أثناء الأزمة والذي كان كرامي ممتنًّا له من أجل ذلك، وقد وصف الجميّل بأنّه «أكبر رجلٍ لبناني التقيت به حتى الآن».

إنّ الجدارة الحقيقية للشيخ بيار الجميّل كانت ربّما التوفيق بين مقاربتين متعاكستين للنظر إلى الأزمة. فمن جهةٍ أيّد التفاوض للوصول إلى تسوية،

وفي الوقت نفسه قام بتعبئة حزبه لمواجهة أي اعتداء من جانب المسلمين والفلسطينيين للاستيلاء على السلطة بالقوّة.

ذكر بورتر ذلك، إلّا أنّه ركّز بشكلٍ خاص على الاعتدال الذي أوحى به من دون شك صديق الشيخ بيار الجميّل، اللواء فؤاد شهاب.

أمّا بالنسبة إلى زعيم الكتلة الوطنية ريمون إدّه، فهو وبكلّ تأكيد رجل وطني كبير، ينتمي إلى عائلةٍ عريقة، يتمتّع بكاريزما أكيدة، آتية من دون شك من شعوره بالانتماء إلى طبقة متميّزة وإلى حزبٍ نافذ أسّسه والده الرئيس إميل إدّه. فكان بهذه الصفات يتيح لنفسه التهكّم أو توجيه النقد القاسي لأخصامه والتي كان الجمهور يستحسنها، مع أنّها كانت جارحة أحيانًا.

أمّا شارل حلو فقد كان يتعاطف كثيرًا مع شقيق «العميد» إدّه، بيار، الذي كان أحد مستشاريه الرئيسيين.

أمضى بيار إدّه وشارل حلو سهرات بكاملها في التفكير والتحليل، تتخلّلها مباريات في لعبة «السكرابل» بين السيدة هيلدا إدّه وشارل حلو. عيّن بيار إدّه، خلال ولاية شارل حلو، حاكمًا لمصرف لبنان، ووزيرًا في العام ١٩٦٨.

تحاشى ريمون إدّه، أثناء الأزمة، اتّخاذ موقف من مسألة الفدائيين. كان يركّز اتهاماته على الدولة الإسرائيلية ومناوراتها، ويوجّه لومه العنيف إلى الجيش اللبناني بسبب الاعتداء على مطار بيروت. وكما عمل شارل حلو بعيدًا عن الأنظار ضمن كواليس الدبلوماسية الدولية، طالب ريمون إدّه بنشر البوليس الدولي على الحدود مع إسرائيل. إلّا أنّه، بطبيعة الحال، وفي قرارة نفسه، كان ضد حرّية العمل الفدائي في لبنان، غير أنّه لم يُرِد الكشف عن موقفه.

بعد زيارةٍ قام بها إلى شارل حلو يرافقه بيار الجميّل في ١١ أيّار، وضع ريمون إدّه السفير بورتر في جوّ مداولاتها خلال لقاءٍ مطوّل له معه، تأكيدًا للأميركيين على دعم الحلف الثلاثي لحلو. خلال الزيارة إلى القصر الجمهوري، أكّد إدّه لحلو أن دعم الحلف له حازم، ولكن يجب أنّ يظلّ سرّيًا، مبرّرًا ضرورة الطابع السرّي للحؤول دون وقوع اضطرابات طائفية، ولحاجة سياسية تقضي بعد تخييب آمال المسلمين. كلٌّ من زعماء الحلف كانت لديه مصلحة انتخابية يريد الحفاظ عليها، خاصةً وأننا كنّا عشية الانتخابات الرئاسية. وفق إدّه، كان على حلو أنّ يكافح ويتحمّل وحده، بصفته الضامن للدستور، وأن عليه في الوقت ذاته تجنُّب الحرب الأهلية، لأنّ السكان لم يكونوا مستعدين لهذا النوع من الصراع. هذا الموقف من «التأييد والدعم» غير العادي إطلاقًا، والخاضع لعددٍ من الشروط، ورد بنصّه الكامل في التقرير ٣١٣ الشهير الذي أورد ما يلي:

السفراء عند الزعماء المسيحيين

خلاصة: أكّد الحلف الثلاثي، في إطارٍ خاص، تأييده للرئيس حلو في موقفه الحالي بعدم الاستسلام للفدائيين. وبعد أنّ استمع إلى تقرير حلو المفصّل عن مفاوضاته مع عرفات، أعلن الحلف الثلاثي أنّ على الرئيس أنّ يتصرّف كرئيس دولة ذات سيادة وأنّ يعمل كلّ ما في وسعه لمنع نشاط الفدائيين في لبنان. كما أصرّ الحلف بأنّ على الرئيس البحث في كلّ إمكانيات المساعدة الخارجية فيما لو تدهور الوضع فجأة. وقد أعلمه أيضًا بأنّه يعارض تشكيل حكومة عسكرية. شرحت لهم أنّ الحكومة الأميركية تدعم بدورها حلو، واغتنمتُ الفرصة لكي أنقل إلى الزعماء المسيحيين الموقف الأميركي عامة. فركّزت على أنّه يتوجّب على اللبنانيين جميعًا القيام بكلّ ما يمكنهم من أجل حلّ الأزمة، ومجابهة الفدائيين وتهديداتهم الهدّامة.

١- بتاريخ ١٢ أيّار، تبادلتُ الحديث مطوّلًا مع الزعيم الماروني ريمون إدّه حول الوضع الحالي في لبنان وأعلمتُه بموقفنا، طالبًا إليه نقل ذلك إلى كلٍّ من الجميّل وشمعون. أبلغني إدّه بتفاصيل اجتماعه بالجميّل والرئيس حلو في ١١ أيّار. وقال لي إنّ معنويات الرئيس متدنية جدًا بسبب فشل محادثاته مع الفدائيين، وخلص إلى القول إنّه وصل إلى طريقٍ مسدود سببه تباين الآراء، هذا عدا عن مشكلة تأمين المشاركة الإسلامية في الحكومة.

وصف حلو المعضلة اللبنانية للحلف الثلاثي. وأعلن أنّ جميع الخيارات المتاحة تتضمّن مخاطر أكيدة. وهكذا، إذا مُنع نشاط الفدائيين، فمن المتوقّع حدوث أعمال تخريبٍ داخلي وخطر قيام انقسامات طائفية. ومن جهةٍ أخرى، إذا سُمِح بالعمل الفدائي، يفقد الحكم كلّ سيطرة على الحدود اللبنانية-الإسرائيلية وسيقوم الإسرائيليون على الأرجح بأعمالٍ انتقامية، تحدث انقسامًا في لبنان، وتدمّر بالتأكيد قدرات قوى الأمن الداخلي والجيش.

٢- أعلن إدّه والجميّل بإسمهما وبإسم شمعون أيضًا، لحلو أنّ المسؤولين المسيحيين يدعمونه كلّيًا في موقفه الصعب، فيما لو قرّر رفض أي اتّفاق مع الفدائيين، ولا ضرورة لوجود تحفّظ لدى الرئيس حيال دعم الزعامات المسيحية له. أكد له إدّه بأنّ أغلبية السكان المسيحيين يدعمون موقفه الرافض للتنازل عن سيادة لبنان للفدائيين، وأنّه يحظى، بشكل خاص، بدعمٍ كامل من شمعون، وإدّه، والجميّل، والبطريرك الماروني والزعيم الماروني الشمالي سليمان فرنجية. وأفاد إدّه بأنّه قد لا يدعم زعماء مسيحيون رئيس الجمهورية بسبب انتهازيتهم السياسية أو لأنّهم في تجمّعات تضم مسلمين. لم يكن حلو يتوقّع دعمًا كاملًا من المسيحيين، إلّا أنّ الأغلبية الكبرى من المسيحيين كانت تؤيّده.

٣- قال إدّه إنّ الحلف أصرّ على الرئيس بأنّ يتصرّف كرئيسٍ دستوري للبنان أقسم على المحافظة على سيادة لبنان وسلامة أراضيه. وهذا يعني، من وجهة نظر الحلف، أنّ ليس بإمكان الرئيس التفريط بسيادة لبنان، التي هي الآن عرضة لاحتلالٍ افتراضي من الفدائيين لقسمٍ من جنوب لبنان (حاصبيا، وشبعا، ومثلّث الخيام). وحتى لو أُعطِي الفدائيون حق البقاء ضمن هذه المنطقة المحددة، إلّا أنّ ذلك لن يكفيهم، وسينتهون إلى طلب المزيد من حرّية العمل، من جبل حرمون حتى الناقورة على البحر. بالتأكيد، كان هناك مخاطر سياسية كبيرة، ووفقًا لرأي الحلف، فإنّ هذه المخاطر ستكون أكبر فيما لو حصل الفدائيون على حقّ تعزيز وجودهم وعملياتهم في لبنان. وقد حذّر الحلف من أنّ على الرئيس أنّ ينتظر نعته «بالخيانة» من قبل بعض المتطرّفين والجماعات الإسلامية، إلّا أنّ المواطنين في غالبيتهم كانوا يدعمونه طالما أنّه يعمل في سبيل المحافظة على سيادة لبنان.

٤- شرح لي إدّه أنّ موقف الحلف الثلاثي يرتدي طابعًا سرّيًا مطلقًا، لأنّ إعلانه سيؤدّي فورًا إلى اضطراباتٍ سياسية وطائفية في لبنان. ومع أنّه لم يكن بوسع الحلف إعلان موقفه على الملأ، إلّا أنّ حلو أدرك الآن موقف الحلف من الأزمة ودعمه له. لكن الحلف أبلغ حلو بأنّه لن يدعمه في حال أراد اللجوء إلى تشكيل حكومة عسكرية، وفي هذه الحالة، سوف يطلب الحلف استقالته من رئاسة الجمهورية. وأعلن إدّه أيضًا أنّه لا يمكن للبلد أنّ يقع في حربٍ أهلية بسبب مشكلة الفدائيين، وأنّ المواطنين غير مستعدّين لهذا النوع من النزاع.

قال إدّه إنّه، والزعماء الآخرين، للحلف ينتظرون بقلقٍ جواب حلو عن أسئلتهم لمعرفة إذا بالإمكان تصوّر الحصول على مساعدة خارجية. وقد

سألوا الرئيس عن ماهية المساعدة التي سوف تقدّمها الأمم المتحدة والقوى الأجنبية. أجابهم حلو أنّه في هذه المرحلة لا يمكنه الاعتماد على أي دعمٍ فعلي من أي مصدرٍ خارجي. سألني إدّه إذا كانت إمكانية المساعدة الخارجية مخيّبةً إلى الحدّ الذي يتكلّم عنه الرئيس.

بعد توجيه ندائه إلى الأمة، زار قادة الحلف شارل حلو في ٢ حزيران. وفي اليوم التالي، وضع إدّه السفارة الأميركية في أجواء لقاءاته، ومنها لقاء أقطاب الحلف الثلاثي في قصر بعبدا مع حلو، وقرار المسيحيين بالتسلّح، واجتماعه بمفتي الجمهورية.

كان الخيار محدّدًا بين تفجير النزاع -وهذا أمر حتمي- على الفور، أو الانتظار قليلًا وكسب بعض الوقت من أجل الاستعداد لذلك. نوقشت هذه الأمور مطوّلًا بين الشخصيات المارونية الأربع على ما يبدو، إلّا أنّ هؤلاء ظلّوا مختلفين بسبب تباين مواقفهم من «التوقيت».

على صعيد التسلّح، لم يلقَ الزعماء المسيحيون سوى الرفض من الأميركيين كما من الفرنسيين.

أمّا لقاء ريمون إدّه مع المفتي حسن خالد، فقد أظهر إلى أي حدٍّ أصبح شارل حلو بعد توجيهه نداءه إلى الأمة، كأنه رئيس للمسيحيين، وليس رئيسًا لكلّ اللبنانيين.

نقرأ في تقرير ٣ حزيران ١٩٦٩ ما يلي:

«الوضع السياسي في لبنان»

إنّ المعلومات التالية عن الوضع السياسي في لبنان، قد نُقلت إلى ممثّل السفارة في ٣ حزيران عن ريمون إدّه، النائب الماروني ورئيس حزب الكتلة الوطنية.

١- الحلف الثلاثي يلتقي شارل حلو

في ٢ حزيران، اجتمع قادة الحلف الثلاثي شمعون والجميّل وإدّه بالرئيس حلو للتعبير عن تأييدهم للموقف الذي اتّخذه في خطابه إلى الأمّة بالنسبة إلى مسألة الفلسطينيين (بيروت ٤٤٤٦). يأمل حلو بأنّ توضيحه حول مسألة الفدائيين سوف يجبر المسؤولين المسيحيين والمسلمين على إيجاد أساسٍ للاتفاق من أجل تشكيل حكومة. إذا لم يتمّ ذلك، فإنّ الخيارات المتاحة ضعيفة. أبلغ حلو القادة المسيحيين الثلاثة أنّ الوضع بلغ حدًّا يجعل النزاع الداخلي أمرًا سهل الحدوث. وقد فكّر حلو أنّه إذا كان النزاع بين المدنيين حتميًّا فهو يفضّل أنّ يحصل الآن وليس بعد حين. أيّد إدّه رأي رئيس الجمهورية وصرّح بأنّه طالما أنّ القوى العظمى الأربع ما زالت تتابع مباحثاتها حول الشرق الأوسط، سيظلّ هناك أمل دائم في الحصول على مساندة دولية في حال تدهورٍ خطير للوضع. فالنزاع الداخلي في لبنان يصبح عقبة أمام التوصّل إلى حلّ سلمي وبإمكانه أنّ يشجّع القوى العظمى على تقديم المساعدة إلى لبنان.

٢- التزوّد بالأسلحة

قال إدّه إنّه ناقش مع شمعون والجميّل إمكانيات الحصول على أسلحةٍ لجماعة كلٍّ منهم في حال تدهور الوضع واندلاع ثورة في لبنان. أخذ شمعون والجميّل على إدّه كونه كان حازمًا أمام شارل حلو في موقفه حول تفضيله تسريع حصول انفجارٍ داخلي الآن بدل حصوله مستقبلًا. وقد سألا إدّه من أين ينوي أنّ يأتي بالسلاح لأنصاره إذا كان الأمر سيُحلّ في الشارع، وإذا ما كان الأميركيون سيساعدونه. سألني إدّه ما هي إمكانيات تسلّم أسلحة من قبل الولايات المتحدة إلى فريق الحلف الثلاثي. وقد ذكر أنّهم لم يسبق أنّ طلبوا مساعدة من قبل، إلّا أنّهم يودّون معرفة إذا كان تسلّم السلاح من قبل الولايات المتحدة أمرًا ممكنًا. قلت له إنّ هذا السؤال طُرح في الماضي وأتى

جواب واشنطن سلبيًّا. وأكدتُ على أنّ الولايات المتحدة لم تكن مستعدة للتورّط في تسليح أي حزب سياسي في لبنان (وتمّ توضيح موقفنا أيضًا إلى الكتائب وحزب الوطنيين الأحرار مرّاتٍ عدة).

٣- إجتماع إدّه مع مفتي الجمهورية

إلتقى إدّه مفتي الجمهورية الشيخ حسن خالد، بمبادرةٍ فردية، في ٢ حزيران، بمسعى للإبقاء على الحوار مع المسؤولين الدينيين المسلمين. فوجد المفتي معاديًا للرئيس حلو بسبب خطاب هذا الأخير الذي طالب فيه بمراقبةٍ صارمة لنشاط الفدائيين في لبنان. أبلغ المفتي إدّه بأنّ حلو يتصرّف كرئيسٍ ماروني وليس كرئيسٍ لكلّ اللبنانيين. فردّ إدّه بأنّ الموقف المتصلّب الذي اتّخذه الزعماء المسلمون حيال مسألة الفدائيين، أجبر الطائفة المسيحية على اتّخاذ مواقف متطرّفة ضد الفدائيين. في الواقع، شجّع موقف المسلمين هذا بعض المسيحيين على التفكير بلبنان أصغر، بمقاطعة درزية-مسيحية مستقلّة. قال إدّه إنّه ضد هذه الفكرة إلّا أنّ الطريق السياسي المسدود حمل الكثيرين على اعتبار أنّ هذا التصوّر هو الحل.

شرح إدّه للمفتي أنّ الفدائيين يشكّلون خطرًا على لبنان أكبر من الخطر الإسرائيلي بكثير. وأضاف أنّه يجب التمييز بين مجموعات الفدائيين، بين الصاعقة التي تهدف إلى تدمير نظام لبنان المعتدل، وفدائيي فتح ذوي الأهداف المشروعة. على كلّ حال، يجب وضع الفدائيين تحت رقابة الجيش اللبناني ويتوجّب إقفال كلّ الطرق التي يتسلّل الفدائيون منها. (أفضى إدّه بأنّه خلافًا لما قاله للمفتي، التمييز بين مجموعات الفدائيين كان نظريًّا وإنّه يعارض وجود أي مجموعة من الفدائيين في لبنان). أعلن المفتي أنّ إدّه لا يأخذ السكان الفلسطينيين في لبنان باعتبار كافٍ، والبالغ عددهم ٣٠٠٫٠٠٠ شخص تقريبًا. فردّ إدّه بأنّه ينبغي ألّا نبالغ بصددهم كقوّة سياسية. الأمر

المهم، هو أنّ أعمال الفدائيين قد تؤدّي إلى أعمالٍ انتقامية من قبل إسرائيل وإلى تمكين إسرائيل من احتلال قسمٍ من جنوب لبنان. ومن الواضح أنّ هذا لا يصبّ في مصلحة المسيحيين أو المسلمين. وقال إدّه للمفتي إنّ هذا ما حمله على المطالبة بالقوات الدولية التابعة للأمم المتحدة، لتكون سدًّا ضد أعمال إسرائيل الانتقامية.

في ما يتعلق بالرئيس شمعون، فقد أيّد في النهاية بوضوحٍ وبقوّةٍ كلّ سياسة شارل حلو، وتوصّل إلى فهم كلّ العقبات التي كانت تعرقل عمله. إضافة إلى ذلك، كان شمعون يعمل منفردًا مع القوى العظمى لمساعدة بلده على الخروج من الطريق المسدود. في ما يتعلق بالعمل «السرّي» الذي أراده الزعماء المسيحيون (أي دعمهم السرّي لحلو) فقد طبّقه شمعون -ولو متأخرًا- بطريقةٍ ثاقبة. على سبيل المثال، وضمن فيلمٍ وثائقي بثّه التلفزيون السويسري في ٣ تشرين الأول ١٩٦٩، سُمِعَ شمعون يُمرّر بضع كلمات سريعة حول «قدسية» القضية الفلسطينية. وقد ركّز كلّ مداخلته على أعمال التدمير والتخريب المروعة التي ترتكبها الجحافل الثورية الآتية من كلّ حدبٍ وصوب، لاسيّما من سوريا والعراق لهذا الهدف الأوحد، داعيًا إلى مواجهتهم بأقصى الحزم. ما من شك فيه أن هذا الكلام من شأنه أن يغطي على مواقفه المُضرّة في الاجتماعات النيابية غداة بداية الأحداث وبعدها بقليل، حيث وردت عبارة «التنسيق» مع التنظيمات الفلسطينية في سياق البحث عن مَخْرَجٍ لغوي يرضي جميع الأطراف.

تُظهِر تقارير عدة للسفير الأميركي إلى أي حدٍّ كانت خيارات حلو وشمعون متقاربة. فقد كانت مخاوفهما، في نهاية المطاف، هي نفسها بالنسبة إلى مصير المسيحيين، وقد اقترحا الحلول الجذرية عينها، التي سيتمّ بحثها بشكلٍ موسّع فيما بعد. على أي حال، عندما حاول بورتر تبرير رفض

الأميركيين لتسليح المسيحيين للدفاع عن أنفسهم، بحجة أنّ حلو يتولّى جيدًا الدفاع عن لبنان ضد الاجتياح الفلسطيني، أجابه شمعون:

ولكن بالضبط، إذا شعر المسيحيون بأنهم أقوياء (مسلّحون) فإنّ دور رئيس الجمهورية سيتعزّز تلقائيًّا.

بعد بضع سنوات، خلال الحرب الأهلية في لبنان، صرّح شمعون، كرجلٍ شريف، لجريدة «لو ريڤاي» بتاريخ ٢٧ تموز ١٩٧٧، بالآتي:

بعد الاشتباكات التي جرت عام ١٩٦٩، كان علينا إنقاذ الموقف وأن يكون في أيدينا «نصٌّ». لم يكن هذا النصّ مثاليًّا، إلّا أنّه تمّ توقيعه. وبشكلٍ خاص، يجب ألّا تنسوا أنّه كان وراء حجاب المقاومة، مطالب الدول العربية التي تساند المنظمات الفلسطينية، بينما كانت هي نفسها تمارس أشد القمع على الفلسطينيين الموجودين على أراضيها. في الباطن، كانت الدول العربية تريد في قرارة نفسها أنّ «يمتصّ» لبنان كلّ الشتات الفلسطيني، فيما كنا نظن أنه باتت لدينا «أداة خطيّة» تتيح لنا، على الأقل، وضع حدّ لكلّ تجاوزات المقاومة.

شكّل اتّفاق القاهرة مسًّا بالسيادة اللبنانية لجهة إقراره قانونيًّا مبدأ وجود منظّمات فدائية مسلّحة. وقعت بين عامي ١٩٦٧ و١٩٦٩، اشتباكات عدة مع الجيش اللبناني، وبما أنّ الفدائيين كانوا يحظون بتضامن فاعل من كلّ الدول العربية، تمّت المفاوضة بشأن اتفاق القاهرة وجرى القبول به. بهذا المعنى، موقفي يتلاقى مع موقف الرئيس حلو.

كان موقع شارل حلو يؤهّله جيدًا لمعرفة موقف كلّ واحد من الزعماء المسيحيين.

وقد تحدّث عن ذلك في حديثٍ شامل مع دوايت بورتر. ذكر هذا الأخير في تقريرٍ له مؤرّخ في ٣٠ حزيران ١٩٦٩، بالرقم ٨٥٨، النقاش

المذكور. إنّني ملزم، عندما أستشهد بأقوال بورتر أنّ أحذف أو أبدّل بعض المفردات التي استعملها حلو، عن ردّة فعلٍ أو ثورة غضب، وقد ندم على هذه الأقوال لاحقًا.

هذا ما ذكره دوايت بورتر:

٣- أسرّ حلو بأنّ ما يجده في غاية الصعوبة، رغم اقتناعه الثابت، هو عزلته. وقد عبّر عن تعاطفه وتفهّمه للوضع المؤسف المحتمل للطائفة المسيحية في لبنان التي بدأت تشعر بدورها أنّها معزولة في قلب العالم العربي الإسلامي. إذا أصبح النزاع طائفيًّا، فحتى حزب الكتائب شبه العسكري سوف تكون فرصه شبه معدومة في مواجهة لمجابهته العدد الكبير من المسلمين، لاسيّما في حال تدخّل سوريا.

إلّا أنّ حلو كان ينتقد القيادات المسيحية فيقول، مثلًا، إنّ الرئيس السابق فؤاد شهاب رجل مبادئ يحترمه، لكنه يشعر بأنّ هذا الأخير في بحثه عن حلٍّ مع الفدائيين، هو أسير واقعيته التي تقوده إلى القبول بتسويةٍ تؤمّن استقرارًا قصير المدى، سريع الزوال. برأي حلو، إنّ شهاب غير مدرك أنّه لا توجد تسوية مع الفدائيين لا تشكّل استسلامًا. في ما يتعلّق بالشيخ بيار الجميّل، رئيس حزب الكتائب شبه العسكري، فإنه دعا إلى تشكيل حكومة من دون التوافق مسبقًا على سياسة ضد الفدائيين، تتولّى معالجة المشكلة مع الفدائيين في السرّ. قال حلو إنّ هذه المقاربة شكلية محض ومن دون أساس. وحده الرئيس الأسبق كميل شمعون، دون سائر الزعماء المسيحيين (والذي كان ينعتهم بالأوغاد) فهم أخيرًا المعضلة التي يشكو منها البلد، وأيّد سياسة الرئيس حلو. أمّا ريمون إدّه، رئيس الكتلة الوطنية، فقد كان يتصرّف كالأبله، إذ يدعو

إلى اللّجوء إلى الشارع، وفي الوقت نفسه يحثّ حلو على تشكيل حكومة جديدة من أجل استقرار الاقتصاد الذي يكاد يتهاوى. لم يستطع حلو فهم هذا التناقض.

بالنسبة إلى الزعماء المسلمين، لم يعطِ حلو أي توضيح حول ما إذا وجد بديلًا عن رشيد كرامي كرئيسٍ للحكومة. جميع المسلمين، حتى لو كانوا يؤيّدون في مجالسهم الخاصة وجهة نظر حلو، لا يستطيعون أنّ يتبنّوا علنًا أفكاره المناهضة للفدائيين. بالنسبة إلى كرامي، لم يظهر حلو أي تفاؤل حيال إمكانية التوصّل إلى أي اتفاق بينهما.

هكذا تمّ تلخيص مواقف زعماء للحلف الثلاثي ببضعة أسطر.

من الواضح أنّ بين هؤلاء فروقات في الحكم على الأمور وتقديرها، ما سوف يقود إلى انحلال الحلف الثلاثي الذي أحدث ضجة كبيرة. بدأ التفسّخ في نهاية شهر أيلول، أوائل شهر تشرين الأول، من عام ١٩٦٩. وقد كتب بورتر في تقريره المؤرّخ في ٩ تشرين الأول ما يلي:

إنّ الحلف الثلاثي الذي يضمّ حزب الكتائب برئاسة بيار الجميّل، وحزب الوطنيين الأحرار برئاسة كميل شمعون، وحزب الكتلة الوطنية برئاسة ريمون إدّه، كان مؤخّرًا ضحية ضغوط وتوترات مختلفة. وقد أشارت التكهنات إلى تحالفٍ ثنائي محتمل بمبادرةٍ بيار الجميّل إلى سحب حزبه من الحلف. فمنذ عدة أشهر وبيار الجميّل يلعب بتبصّرٍ وحذاقة دور رجل الدولة المعتدل. وفي الواقع، أبقى على الحوار مع كرامي والنهجيين، حتى أنّه عقد اجتماعات ضمّت قادة أربع مجموعات سياسية متباينة جدًّا في المواقف (الكتائب وحزب الهيئة الوطنية والكتلة الدستورية وحزب النجّادة) بهدف إيجاد أرضيةٍ مشتركة للتفاهم من أجل معالجة مشاكل

لبنان. وقد رفض موقّتًا نداء شركائه في الحلف من أجل القيام «بعملٍ مباشر» لتشكيل حكومة، معتبرًا أنّ ذلك سوف يؤدّي إلى تفاقم الأزمة وإلقاء اللوم عليهما لاستعمالها لغة غير معتدلة في تصريحاتهما وخطاباتهما. من جهتهما، سئم شمعون وإدّه من موقف الجميّل الذي يرفض الانضمام إلى صفوفهما ممارسًا ضغطًا في سبيل إيجاد حلٍّ للأزمة. شعرا بأنّه يتطلّع باتجاه الانتخابات الرئاسية المقبلة عام ١٩٧٠، وأنّه يمضي كثيرًا من الوقت في تحسين موقفه الشخصي وموقع حزبه على حساب وحدة الحلف. (إنّ أيًّا من زعماء الحلف ليس مرشّحًا معلنًا، إلّا أنّ كلًّا منهم أفهم الفرقاء المعنيين باستعداده لذلك). رغم أنهما يجدان صعوبة في التعامل مع الجميل، فإنّ شمعون وإدّه مقتنعان بشكلٍ واضح، أنّ الوضع يكون أسوأ من دونه. وبالنتيجة، فإنّ مناصر شمعون الذي أبلغ الجميّل بضرورة العودة إلى صفوف الحلف أو تركه، طلب من السفارة التدخّل مع رئيس الكتائب لإقناعه بعدم التخلّي عن هذا الحلف.

زعماء الحلف موحّدون حول فكرة واحدة، وهي التمنّي بأن يتمّ تشكيل حكومة قبل انتخاب رئيسٍ لمجلس النواب. والسبب حرمان كرامي من ورقة قطع وعود بإسناد حقائب وزارية في الحكومة العتيدة مقابل انتخاب مرشّحه لرئاسة مجلس النواب صبري حمادة. فيما تشكيل الحكومة فورًا يسلب كرامي قدرة التأثير ويخفّف من فرص حمادة. لم يكن أعضاء الحلف متّفقين على التكتيك الواجب اتباعه، فإدّه وشمعون يؤيّدان العمل المباشر، بما في ذلك اللجوء إلى إضراب عام. أمّا الجميّل، فهو يعارض ذلك قائلًا، إنّه إذا لم تتشكّل حكومة قبل الانتخابات، فالكتائب لن تقترع فيها. هذا الموقف لا يثير الحلف فقط، إنما يتسبّب بالاضطراب في صفوف الوسطيين.

الشهابيون واللواء شهاب

منذ انتخاب ريمون إدّه في قضاء جبيل، أصبحت العلاقات السيئة بين الجنرال شهاب وشارل حلو معروفة من الجميع، وكذلك الضغوطات بعد هذه الانتخابات على حلو وصلت إلى حدٍّ غير المعقول. ففي نضاله ضد العمل الفدائي، كان شارل حلو يتلقى من المكتب الثاني تقارير بعيدة عن الواقع، وهذا أقل ما يمكن وصفها به.

بطبيعة الحال لا يمكن اتّهام الشهابيين بالخيانة، وهذا أمرٌ مستبعد. غير أنهم حاولوا إغراق حلو وتهميشه، وهم يظنّون أنّهم بذلك سيتمكّنون من البقاء أسياد الموقف، وهذا أمر خاطئ كليًّا.

أمّا اللواء شهاب شخصيًّا، فقد ظهر في لقاءاته مع الأميركيين أكثر موضوعية، ووصل إلى حدّ تأييد سياسة شارل حلو (وبقوّة أمام محدّثيه). إلّا أنّ اختلافًا أساسيًّا في وجهات النظر كان يفرّق بين الرجلين على الصعيد السياسي.

كان اللواء فؤاد شهاب يريد أمرين: تماسُك الجيش تجاه الفدائيين ووضعهم تحت سيطرة هذا الأخير. لكن لم تطرح عنده فكرة استئصال الفدائيين من لبنان –هل كان يعتقد أن الأمر ممكن أم مستحيل؟ من الصعب معرفة ذلك. لسببٍ وجيه برأيه، إنّ وجودهم في لبنان بات، سياسيًّا، أمرًا واقعًا لا يمكن تجاوزه. كلّ ما كان يرغب فيه إذن هو أنّ يكونوا تحت سيطرة الجيش ضمن نطاق تسوية وطنية. كان هناك بعض الالتباس في ذهن اللواء. فأمام محاوره الأميركي، كان يعلن أنّه لا يمكن لتلك الأزمة أنّ تنتهي كسابقاتها (تسوية على قاعدة «لا غالب ولا مغلوب»)، وفي الوقت عينه، كان يعبّر عن رؤيته لحلٍّ مبني على التسوية، أي قبول نشاط الفدائيين في لبنان، إنّما تحت رقابة الجيش.

بالمقابل، كان تفكير شارل حلو مغايرًا: إن كلّ تسامح مع الفدائيين سيقود إلى الكارثة. سواء مع اتفاق أم من دون اتفاق، أكان اتّفاقًا شفويًا أم خطّيًا، على أساس «مفاوضات» أو «تنسيق» أو «رقابة»، أيًا يكن التصوّر، سوف نصل إلى النتيجة ذاتها: وهي زوال لبنان.

في تقريرٍ آخر، بتاريخ ١ أيّار ١٩٦٩، يتوسّع شهاب أمام بورتر في شرح رؤيته التي تعتبر أن بالإمكان التوصّل إلى «اتّفاق» بين الجيش والفدائيين.

نرى إذًا، أنّه بالإضافة إلى العلاقة الكارثية بين حلو وشهاب على الصعيد الشخصي، كانت هناك هوّة بين الرجلين بالنسبة إلى تصوّر حلٍّ لمشكلة الفدائيين. بالنسبة إلى حلو، من غير الوارد أنّ يعقد «اتّفاقًا» مع الفدائيين. أما من جهة شهاب، فإنّ «الاتّفاق» يشكّل ضرورة، شرط أنّ يكون عمل الفدائيين تحت السيطرة.

ما يجدر إضافته، أن شهاب لم يكن يريد أن يُكشف موقفه، أو «ينغمس» علنًا، لكي لا يُغضب المسلمين بشكلٍ عام، وصديقه كرامي بشكل خاص.

في التقرير السرّي رقم ٤٧٦ تاريخ ١٦ أيّار، قام الأميركيون بالتحليل التالي:

١- نتابع عن كثبٍ دور شهاب، ولم ننقطع عن الاتّصال به بشكل مباشر وغير مباشر. سوف ألتقي به في ١٩ أيّار. شهاب يدعم حلو بقوّة. فهو يدرك مقدار الخطر الذي يمثّله الفدائيون للبنان ولم يتردّد في التعبير عن ذلك، لاسيّما في ما يتعلّق بالجيش. وفي الواقع إنّ دعم شهاب هذا يمثّل إحدى نقاط القوّة لدى حلو، وأتاح المحافظة على تماسك الجيش.

٢- غير أنّ شهاب يفضّل العمل وراء الكواليس. ليس رجلًا شجاعًا أو جريئًا بشكلٍ خاص. يكره التصريحات أمام الجمهور ولم يقم بذلك منذ

أعوام. وهو يعجز عن إعطاء أي بيان صريح كي لا يحرج رشيد كرامي صديقه القديم والمشمول برعايته. هذا الأخير يواجه أصعب قرار في حياته السياسية، ونعتقد أنّ شهاب ينصحه سرًّا بأنّ يشكّل حكومة قادرة على الإمساك بمشكلة الفدائيين. بالتلازم مع ذلك، لم يكن على كرامي اتّخاذ موقف علني ضد الفدائيين من شأنه أن يسيء إليه لكونه مسلمًا. بالتالي، على شهاب من دون شك أنّ يمتنع عن أي تصريح قد يسبّب إحراجًا لكرامي، ويضعف فعاليته في ممارسة ضغط هادئ على أصدقائه المسلمين.

٣- أخشى كثيرًا أنّ يعتقد شهاب أنّه يتوجّب عليه ممارسة تأثيره بشكلٍ سريّ كي يكون تأثيره فعّالًا. فالتصرّف بخلاف ذلك من شأنه تسعير الانقسام الطائفي أكثر خطورة، وتصنيفه، بنظر الرأي العام، كواحد من الناشطين المسيحيين الذين ينظر إليهم بكثير من الإزدراء.

٤- عندما سأرى شهاب سوف أحاول أنّ أعرف إلى أي حدٍّ هو مستعد للانخراط، وسأستعرض معه كلّ الإمكانيات المتاحة لدعم حلو. وهذا الأخير، كما هو معروف، ليس من المعجبين المتحمّسين لشهاب، لكنه ترك لديّ انطباعًا أكيدًا بأنه كان راضيًا عن دعم شهاب الكامل له.

بموازاة موقف فؤاد شهاب، فإنّ شهابيًا متمرّسًا، الياس سركيس، الذي سيصبح رئيسًا للجمهورية من ١٩٧٦ إلى ١٩٨٢، كان يعارض بشدّة سياسة شارل حلو، ويميل إلى فهم رشيد كرامي والدفاع عنه. بالنسبة إليه إنّ سياسة حلو مضرّة بالمسيحيين في المناطق التي هم فيها أقليّة. هذا ما يتبيّن من التقرير الذي قدّمه السيد مورشيد س. كينيدي السكرتير الثاني في السفارة الأميركية بعد زيارته حاكم مصرف لبنان سركيس في ٣ حزيران ١٩٦٩.

على أي حال، فإنّ ما قاله شهاب للسفير والدعم الذي يدّعي إعطاءه لشارل حلو لم يترجما عمليًا أبدًا. على العكس من ذلك، فالسياسيون الموالون

لشهاب (النهجيون)، بدءًا من رئيس مجلس النواب صبري حمادة، تابعوا حملتهم على رئيس الدولة. وقد كتب شارل حلو في هذا الموضوع ما يلي:

في ١١ و١٢ و١٣ تموز، جاء دور السيد صبري حمادة، رئيس مجلس النواب، لاتّهامي بنوايا مبيّتة شخصية وبالاعتراض على احتمال توجيه رسالةٍ إلى مجلس النواب من أجل انعقاد جلسة مناقشة من شأنها أن تزيد من مقدار وعي النواب لخطورة الأوضاع...

في ١١ تموز ١٩٦٩، استعرضت جريدة «النهار»، في تعليقها السياسي، الخيارات المتاحة لي من أجل إيجاد حلٍّ للأزمة من خلال حوارٍ يؤدّي إلى إنارة أكبر للرأي العام ولمجلس النواب حول الأخطار المحدقة:

تبيّن أنّ سلبيات الاستشارات الفردية الجديدة (للنواب) هي أكثر من عدم إجرائها. أما في ما يتعلّق بتحريك مجلس النواب، فكان رئيس الجمهورية يعتقد أنّ المجلس لم يقم إلّا بقسمٍ من واجباته في النزاع بين رئيس الدولة ورئيس مجلس الوزراء، وأن عليه مسؤولية الإسهام أكثر في حلّ هذا النزاع.

الثلاثاء الفائت، سأل رئيس الجمهورية رئيس مجلس النواب السيد صبري حمادة عن الأسباب التي تمنع مجلس النواب من التداول في الأزمة في ضوء التطوّرات التي طرأت منذ رسالة ٣١ أيّار.

أجاب رئيس المجلس أنّ النواب حاولوا سابقًا إيجاد حلّ، لكنهم لم يتوصّلوا إلى ذلك. إلّا أنّه بعد نشر رسالة رئيس الجمهورية وردّ السيد كرامي عليها، ازداد الخلاف بين النواب، ولا أمل في تقريب وجهات النظر.

إستعلم رئيس الجمهورية مجدّدًا من الرئيس حمادة عمّا يكون موقف هذا الأخير فيما لو وجّه إليه الرئيس حلو كتابًا رسميًّا يطلب منه فيه دعوة النواب إلى مكتبه لاستعراض الوضع.

وعليه –ووفقًا للأوساط المطّلعة– قام الرئيس حمادة فجأة مردّدًا: «الله يحميك يا فخامة الرئيس!... لدينا ما يكفي من الرسائل المشابهة... ما هي الفائدة التي تأملها منها؟ لو وجّهتم رسالة خطيّة من هذا النوع، لأرجعتمونا إلى أزمة الستين يومًا...

في ١٣ تموز ١٩٦٩، كتبت جريدة «النهار» أيضًا:

«جددت المراجع الشهابية طلبها إلى النهجيين» المقاومة إلى جانب الرئيس كرامي. وكلّف الرئيس حمادة ثلاثة نواب مهمّة نشر هذا الطلب الجديد وشرح ضرورة الاستجابة له في الظروف الحالية.

أبلغت المجموعات «النهجية» بأنّ الضمانات التي أعطاها الرئيس حلو أمامهم، والمتعلّقة برغبته في متابعة التعاون مع الرئيس كرامي، هي مخالفة للواقع وتشكّل إحدى المناورات العديدة التي يقوم بها لحمل الرئيس كرامي على الاعتزال والتخلّي عن مهمّته، وذلك من أجل التوصّل إلى تشكيل حكومة من خارج البرلمان، تستند إلى «الحلف» وإلى المستقلين المناوئين «للنهج». هذا فضلًا عن محاولات شق صفوف «النهج».

نقل رئيس المجلس النيابي والنواب الثلاثة إلى المجموعة «النهجية» كلامًا بالغ الوضوح، بأنّ المراجع الشهابية ليس لديها أي دليل حسي على مخططات الرئيس حلو. إلّا أنّها على اقتناعٍ بأنّ يهيّئ نفسه لحمل السيد كرامي على الاعتذار، بهدف تكليف شخصية أخرى بتشكيل حكومة جديدة تحمل سلفًا مرسوم حلّ مجلس النواب[37]...

[37] الجزء الثاني، الصفحات ١٩٢ وما يليها.

ردّة فعل شارل حلو في «مذكّراته»:

بعد البلبلة التي أحدثتها رسالتي المتلفزة في ٣١ أيّار ١٩٦٩ والاستشارات النيابية، بدا لي أنّ التوجه إلى المواطنين مباشرة من خلال الصحف التي اعتادوا عليها، هو أكثر ملاءمة وربّما أكثر فعالية. في الوقت ذاته، رحت أحاول تثمير الأزمة الحكومية من أجل إلقاء الضوء على موقفنا لدى العواصم العربية والعالمية، لكن ذلك بقي من دون نتيجة.

والمفارقة الكبرى في موقف الحكومة اللبنانية، التي منذ الأيام الأولى لسنة ١٩٦٨، وبدل أنّ تدعم موقف الدولة تجاه تجاوزات المقاومة الفلسطينية، بدت ضمانة للمقاومة نفسها ضد أي عمل فعّال للدولة. في الواقع ليس من مفارقة سوى في الظاهر. فمن المؤكّد أنّ كلّ حكومة سوف تستقيل عند أي مجابهة جدّية بين الجيش والفدائيين. كان السيد اليافي سيستقيل في آخر تشرين الأول ١٩٦٨ لو استمرت اشتباكات حلتا. إستقال السيد كرامي في نيسان ١٩٦٩ فور بدء المواجهات اللبنانية–الفلسطينية. كما يبدو أنّه لم يكن بوسع رئيس الحكومة ونصف الوزراء، في أي حال من الأحوال، أو أي ظرف من الظروف، «حمل وزر الاقتتال الأخوي». قال لي ذلك السيد كرامي مئة مرّة خلال اجتماعاتنا: كان يود إعلانه مرّة أخرى بعد المواجهات اللبنانية–الفلسطينية التي وقعت في ٢٣ تشرين الأول ١٩٦٩[٣٨].

موقف رجال الدين المسيحيين

كان شارل حلو يُطلع البطريرك الماروني ورجال الدين المسيحيين الآخرين على تطورات الوضع. وقد حاز على الدعم المبدئي من رؤساء الطوائف المسيحية. إلّا أنّه، وربّما بسبب تدهور الوضع على الصعيد

[٣٨] الجزء الثاني من المذكّرات، الصفحة ١٩٤.

العسكري بشكل خطير جدًّا خلال شهر تشرين الأول ١٩٦٩، أراد الأحبار تهدئة الأجواء، فقابلوا في ٢٦ تشرين الأول المشايخ المسلمين (السنّة والشيعة والدروز) في دار الفتوى. أعلن الحاضرون في بيانٍ مشترك أذاعوه، دعمهم لسيادة لبنان ولشرعية العمل الفدائي في آن معًا[٣٩].

بهذا الصدد كتب شارل حلو في مذكّراته:

هكذا قام رجال الدين المسيحيون والمسلمون ما في وسعهم لتقديم تنازلات متبادلة لتأخير الانفجار الطائفي أكبر قدر ممكن. بدت لي المحاولة قليلة الفائدة. سوف أتوقّف بشكلٍ خاص عند قسم من البيان متعلّق «بشرعية العمل الفدائي». إنّ هذا التصريح، الذي صدر في وقتٍ كان النشاط الفدائي يتصاعد في لبنان، ويصطدم بالجيش، ويتسبّب في إراقة الدماء، أظهر لي سوء فهم متماديًا لطبيعة الأزمة وخطورتها. بالتأكيد، ليس بإمكان الرأي العام اللبناني، وبشكلٍ خاص الرأي العام المسيحي، مواجهة الأزمة كما يجب[٤٠].

وجد شارل حلو أنّ رجال الدين لم يفهموه وقد تخلّوا عنه.

موقف المسلمين في لبنان

كانت الجماهير الشعبية، المتعصّبة للقضية العربية–الاسلامية، وبالتالي لمصلحة «القضية المقدّسة»، في انطلاقةٍ جامحة مستعدّة للقيام بالمستحيل كي لا تُمَسّ شعرة واحدة من أبطال تلك اللحظة. وكانت الأحزاب المسمّاة يسارية تؤجّج هذه الانفعالات خاصة لدى الجماهير السنّية. فلم يكن بمستطاع القادة إلّا أنّ يتبعوا الحركة. هل كان ذلك عن اقتناع؟ طبعًا، لكن ربّما بدرجات

[٣٩] الجزء الثالث من المذكّرات وقصاصات الصحف عن هذه الاجتماعات والعناوين الرئيسية للصحف عن هذا الدعم الشهير.

[٤٠] الجزء الثاني من المذكّرات، ص ٢٠.

متفاوتة. على سبيل المثال، إنّ كرامي المدافع الأكثر صلابة عن قضية الفدائيين، كان في قرارة نفسه يأخذ بالاعتبار مسألة «السيادة»: ففي نهاية المطاف، وبصفته مرشّح أهل السنّة لمنصب رئيس الوزراء، كان من الطبيعي أنّ يفضّل ترؤس حكومة بلد سيّد من أنّ يترأس حكومة بلد منقسم، يأوي لديه مقاومة تعمل بالتوازي مع جهاز الدولة. إلّا أنّه لم يكن بوسعه إظهار هذا التمزّق الداخلي إلى العلن، سواء بسبب زعامته السنّية أو بسبب الانتقادات التي توجّه إليه ممن هم أكثر تطرفًا، لاسيّما في طرابلس، عاصمة زعامته، والتي كان شارعها يتحرّك فيه، أكثر فأكثر، خصم مرهوب الجانب هو عبد المجد الرافعي، ممثّل حزب البعث العراقي. لقد كانت المزايدات إذًا في أوجّها.

بالتأكيد، كان رشيد كرامي متأهّبًا للردّ على أي تحرّك يقوم به رئيس الدولة. إلّا أنّه في مقابلة خاصة مع سفير الولايات المتحدة الأميركية، نراه يطلق ادّعاءات تبعث على الدهشة ضد سوريا، البلد المجاور، وهو الذي في الظاهر يؤيّد دون تحفّظ القضية الفدائية، علمًا بأنّ سوريا هي رأس الحربة في تشجيع العمل الفدائي.

هذا مقتطفٌ من تقرير السفير عن هذه المقابلة بتاريخ ٤ تموز ١٩٦٩:

لبنان ليس جزيرة معزولة عن محيطه العربي. فالفدائيون قوّة فاعلة في هذا المحيط. وبغض النظر عن المشكلة التي قد يتسبّبون بها للسيادة اللبنانية، إنهم موجودون هنا كي يبقوا. ولدى كرامي شعور شخصي بالفخر والاعتزاز تجاه هذه المجموعة العربية المستعدة للموت من أجل حقوقها المهملة منذ أمد طويل.

صحيح أنّ للبنان خصوصيته، ولكن بحسب كرامي، ارتكب شارل حلو خطأ كبيرًا. فعلى الرغم من عدم تشكيكه بحكمة حلو، فهو يعتبر أن

الحكمة افتقدته حين أطلق نداءه في ٣١ أيار، المتطرّف والراديكالي... كان على شارل حلو أنّ يقوم بدور الحكَم بين الطوائف، لأنه إذا أصبح طرفًا في النزاع ومتعصّبًا مسيحيًا، فإنّ الوضع لن يجد له حلًا.

أما الآن، وبما أنّ الفدائيين موجودون في لبنان، أكد كرامي بأنّه لن يشارك أبدًا في حكومة تريد طردهم منه.

إضافة إلى ذلك، إن من نتائج كلّ محاولة حسم المسألة بالهجوم على الفدائيين وأنصارهم، تدخّل الأحزاب اليسارية، ولاسيّما حزب البعث، المدفوع والمدعوم من سوريا من أجل التحضير لحرب أهلية في لبنان...

شكّل اتّهام كرامي المباشر لسوريا تطورًا مفاجئًا وتحذيرًا غير مسبوق حول النوايا السورية.

إنّ اختلاف الرؤية بين حلو وكرامي حول دور السوريين كان اختلافًا استراتيجيًّا بحتًا. فإنّ استئصال العمل الفدائي بالنسبة إلى حلو يمنع التدخّل السوري، بينما كان لكرامي رأي معاكس.

في ما يتعلّق بالزعماء الآخرين، لم تكن مواقفهم أكثر مرونة. حتى الرئيس صائب سلام، الذي أراد أنّ يكون «معتدلًا» والذي اقتُرح أنّ يكون رئيسًا للوزراء بدلًا من كرامي، فقد ثارت ثائرته ضد حلو أمام ممثّل السفارة في ٥ حزيران ١٩٦٩ (تقرير ٦ حزيران):

قال رئيس الحكومة السابق صائب سلام لممثّل السفارة في ٥ حزيران ١٩٦٩، بأنّ العاملَيْن الرئيسيين للأزمة اللبنانية الحالية هما الرشوة والطائفية، وليس وجود الفدائيين. وكان شديد اللهجة خاصةً تجاه الرئيس حلو بسبب خطابه الذي لا فائدة منه والذي ركّز على مشكلة الطائفية في خطاب ٣١

أيّار. وهو يعتقد أنّ لبنان يواجه أخطر أزمة منذ استقلاله وقال إنّه عاجز عن إيجاد حل لها.

إنتقد صائب بك بشدة سياسة الولايات المتحدة التي هي ضحية دبلوماسيتها. وقد حذّر من أنّه إذا لم تغيّر الولايات المتحدة سياستها المؤيّدة لإسرائيل فستخسر ما تبقى لها من مصالح استراتيجية وجغرافية في المنطقة.

ما لا شك فيه أنّ خير تعبير عن الموقف المتطرّف الذي تبنّاه المسلمون اللبنانيون ضد سياسة شارل حلو، مقررات القمة الإسلامية في ٢٣/ ١٠/ ١٩٦٩ و٢٥/ ١٠/ ١٩٦٩، في دار الطائفة الدرزية، ثم في دار الفتوى (الملحقة في الجزء الثالث من «المذكّرات»).

«الاجتماع الثالث في دار الفتوى (٢٣/ ١٠/ ١٩٦٩)»

بيان

إنعقد هذا الصباح اجتماع في دار الفتوى سماحة مفتي الجمهورية اللبنانية الشيخ حسن خالد، وسماحة الإمام السيد موسى الصدر، رئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى، وسماحة الشيخ محمد أبو شقرا، شيخ عقل الطائفة الدرزية، ورئيس مجلس النواب صبري حمادة والرؤساء كرامي واليافي والعويني والداعوق والوزير عثمان الدنا وأعضاء اللجنة التنفيذية.

وقد قرّر المجتمعون تأييد البيان الذي صدر عن الاجتماع الأول بتاريخ ٢٢/ ١٠/ ١٩٦٩، وتفويض أصحاب السماحة المذكورين ورؤساء المجالس النيابية ورؤساء الحكومة السابقين من الذين حضروا الاجتماع، اتخاذ الخطوات الفورية الكفيلة بوقف الإجراءات العسكرية ضد إخواننا الفدائيين المناضلين وإزالة أسباب الخطر الداهم الذي يهدّد سلامة البلاد.

وقرروا أيضًا توجيه نداء إلى أبناء الجنوب البواسل، الصامدين عند خط النار، إكبارًا لبطولاتهم وتأييدًا لمطالبهم الوطنية في التحصين والتسلّح للدفاع عن أرض الوطن والمشاركة الفعّالة في تحرير فلسطين.

ويتوجّه المجتمعون إلى رؤساء الطوائف اللبنانية وزعمائها الوطنيين كافة، بغية العمل المشترك في سبيل تعزيز الوحدة الوطنية والمحافظة على سيادة لبنان التي لا تستمد جوهر معناها إلّا من الاعتماد على القدرة الذاتية والتفاهم التام مع الدول العربية الشقيقة. وقرّر المجتمعون اعتبار الجلسة مفتوحة لمتابعة تطوّرات الأحداث والتجاوب مع الأماني الوطنية.

المؤتمر الإسلامي العام (٢٥/ ١٠/ ١٩٦٩)

نتيجةً للاجتماع الإسلامي العام المنعقد في دار الطائفة الدرزية الكريمة، تقرّر ما يأتي:

مطالبة رئيس الجمهورية بتأليف حكومةٍ في أسرع وقت ممكن وتحقيق المطالب التي سبق للوفد الإسلامي أن قدّمها لفخامته مساء الجمعة الواقع فيه ٢٤/ ١٠/ ١٩٦٩ وهي:

١- وقف الإجراءات العسكرية ضد العمل الفدائي وتصفية جميع ذيول الحوادث من اعتقالات وقضايا الصحف وغيرها.

٢- إطلاق حرّية العمل الفدائي وتنسيقه دعمًا له بحيث لا يفقد فعاليته.

٣- تعزيز القوّة الدفاعية عن الوطن وبالأخصّ منطقة الجنوب وذلك بتحسين أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية.

٤- تطبّق أحكام الدستور تطبيقًا سليمًا. والتأكيد على أنّ اشتراك أي سياسي مسلم في تأليف الحكومة رهن بتبني هذه المطالب وتنفيذها.

بيروت في ٢٥/ ١٠/ ١٩٦٩

ختم دار الفتوى

في الواقع، كان هذان البيانان أكثر من مجرد مطالبات، إنّما شكّلا تهديدًا حقيقيًا -بالمقاطعة على الأقل- صادرة عن ممثّلي الطوائف السنية والشيعية والدرزية.

ولكن!

كان شارل حلو يعلم أنّ الشيعة لم يكونوا «متحمّسين» أيضًا كما قد يوحي به البيان الذي يحمل أيضًا توقيع الإمام موسى الصدر.

لا شك أنّه لم يكن في تلك الفترة تباينات سياسية حقيقية بين السنّة والشيعة. فكلّ قضية إسلامية-عربية كانت تعنيهم بالقدر ذاته. في الظاهر على الأقل.

رغم كلّ ذلك، وكما يشهد عليه ما أسرّ به الإمام موسى الصدر لشارل حلو، إنّ الشيعة مضطرون إلى الذهاب في اتجاه هذه «موجة»، لا شك عن قناعة، ولكن بشكلٍ خاص من باب واجب التضامن. فالإمام كان يقرّ بوجود موجات شعبية في العالم الإسلامي-العربي تؤيّد هذه القضية أو تلك، أو هذا الزعيم أو ذاك: التعنّت وعدم السير في هذا التيّار يوازي ضربًا من الخيانة.

إلّا أنّ الشيعة كانوا يعيشون بشيءٍ من الخشية واجب التضامن هذا.

نشأت بين الإمام الصدر والرئيس حلو صداقة كبيرة. كانا يجتمعان بصورةٍ دورية مساءً حول مناقشات روحية وفلسفية، وبطبيعة الحال سياسية. كان الإمام يردّد لشارل حلو أنّ «موجة» التأييد للمقاومة الفلسطينية هو تأييد مطلق، إذ إنّه بالنسبة إلى العالم الإسلامي-العربي ترتبط هذه المقاومة «بالمقدّس». فهزيمة ١٩٦٧ أحدثت جرحًا عميقًا لدى المسلمين، وليس ما يهدّئ إرادتهم في الثأر. في الوقت ذاته، عبّر الإمام الصدر لحلو عن قلقه بخصوص شيعة الجنوب، لأنّهم في نهاية الأمر مَن يدفعون الثمن. فمقابل كلّ صاروخ «كاتيوشا» يطلقه الفدائيون، تُقْصَف قرية شيعية.

أسّس الإمام حركة «المحرومين»، وأنشأ شارل حلو، بعد «المجلس الشيعي الأعلى»، «مجلس الجنوب» الذي كانت مهمّته تقديم المساعدة للجنوبيين. يجدر التذكير هنا، أنّه في تلك الفترة كان يحكم إيران الشاه، صديق الأميركيين والإسرائيليين.

أما موقف الدروز، فكان يظهر بشكلٍ مختلف. فزعيمهم الرئيسي كمال جنبلاط أسّس الحزب التقدمي الاشتراكي الذي أراد أنّ يكون في طليعة الحركات الثورية. بعد ذلك عمل كمال جنبلاط على جمع كلّ الحركات اليسارية في جبهةٍ واحدة (وكانت هذه الحركات رائجة جدًا في ذلك الوقت وتجتذب الشباب) تحت اسم جبهة النضال الوطني، التي كان يرأسها شخصيًا بطبيعة الحال.

كانت طروحات جنبلاط مبنية على فكرة أمّة عربية كبرى، تقدّمية وثورية، وشكّلت المقاومة الفلسطينية رأس حربة لهذا النضال. كان جنبلاط شخصية من الطراز الرفيع ذا عقل موسوعي. وقد استطاع بذكائه وإدراكه الاندماج في النظام الطائفي للسياسة اللبنانية الداخلية، كزعيمٍ إقطاعي للطائفة الدرزية، إنّما أيضًا، وبشكلٍ موازٍ، توصّل إلى

قيادة حركة تعتبر نفسها علمانية وثورية، مؤهّلة لتخطّي الحدود اللبنانية. كان ميله إلى الخيار الثاني، وبالطبع، أصبح هدفه الرئيسي الدعم غير المشروط للفدائيين الفلسطينيين.

إلّا أنّه عند قراءة التقارير الأميركية، كان مذهلًا تصريح شخصيةٍ درزية (نائب سابق) يقول فيه كلامًا في منتهى القسوة ضد الزعيم كمال جنبلاط وزعيم الحزب اليزبكي الأمير مجيد إرسلان، أمام ممثّلين عن السفارة. وقد أسرّت الشخصية المشار بكلامٍ بالغ الخطورة عمّا تؤمن به الجماهير الدرزية فعلًا، لدرجة أنّه يستحيل الإفصاح في هذا الكتاب عن التقرير الأميركي بهذا الصدد.

تهديدات الحركات اليسارية

كما رأينا، نجح كمال جنبلاط في وضع الأحزاب اليسارية تحت زعامته من خلال جبهة النضال الوطني. وجّهت الجبهة إلى حلو «أسئلة» تشكّل في الواقع تهديدات مبطنة، لا تخلو من التهكّم. يمكننا أنّ نقرأ في جريدة الأوريان الصادرة في ١٥ حزيران ١٩٦٩:

خمسةُ أسئلةٍ موجّهة من جبهة النضال الوطني إلى الرئيس.

إذا كان يبدو أنّ المروّجين الرئيسيين يمتنعون عن ذكر الأزمة، فهذا لا ينطبق على الأوساط البرلمانية. ونلاحظ بشكلٍ خاص أنّ عملية التشكيك الشخصية في رئيس الجمهورية، من قِبل أصدقاء السيد رشيد كرامي، تتمّ متابعتها بطريقة منهجية. وهكذا تفسّر مبادرة جبهة النضال الوطني، بزعامة السيد كمال جنبلاط، خلال اجتماع عقد أمس، إلى توجيه مجموعة من خمسة أسئلة علنًا إلى رئيس الدولة.

هذه هي الأسئلة التي طُرحت عليه:

١) يتمسّك الرئيس برسالته وبرفضه للأمر الواقع، أي وجود الفدائيين في لبنان. هل أنّ فخامته مستعد أنّ يعلن أمام الرأي العام اللبناني بأنّه لا يقبل بأي شكلٍ من الأشكال هذا الوجود، حتى لو اقتضى الأمر اللجوء إلى العنف؟

٢) هل يعتقد فخامته أنّ إخراج الفدائيين بالقوّة يؤمّن الحماية للبنان، هذه الحماية المرتكزة على رسالته والتي لا يوافق عليها أي لبناني؟

٣) إذا كان الرئيس يعتقد أنّه لا يمكن تصوّر فكرة اللجوء إلى القوّة، ألا يعتقد أنّه آن الأوان لكي يسهّل مهمّة رئيس الحكومة المكلّف من أجل تشكيل حكومة جديدة تتولى حلّ مشكلة الفدائيين؟

٤) ألا يدرك فخامته أنّ موقفه الذي يترك البلد من دون حكومة مسؤولة، يشكّل خرقًا للقسم الدستوري الذي يشير إليه في رسالته، هذه الرسالة الموجّهة إلى اللبنانيين خلافًا للقواعد التي يقرّ بها الحقوقيون الفرنسيون واللبنانيون؟

٥) ألا يدرك فخامته أنّ البلاد تنهار اقتصاديًا، وهذا الانهيار لا يشعر به الأغنياء الذين تراكمت أموالهم، إنما يشعر به بمرارة العمال والفلاحون وذوو الدخل المحدود؟

إنّ مجموعة هذه الأسئلة، ببلاغة محتواها وفي شكلها، لا تحتاج إلى أي تعليق.

عزلة حلو

أدّت سياسة البعض والبعض الآخر إلى نتيجة لا يمكن تلافيها، وهي تخلّي الجميع عن شارل حلو الذي وجد نفسه في عزلة شبه تامة، وهو في صدد البحث في مسألة الفدائيين.

هو من دون حكومة، نظرًا لأنّه لم يستطع الحصول من رئيس الوزراء المكلّف على الالتزام الذي كان يريده، وهو مهدّد من الإسلام السياسي بجميع أشكاله من خلال البيانات الصادرة عن دار الفتوى، وهو مدعوم في السرّ من زعماء مسيحيين -وهذا شرط دعمهم له- في نهاية الأمر، كان حلو وحيدًا مع ذاته، وحيدًا مع ضميره.

لم يكن له محاورون حقيقيّون إلّا مستشاري الرئاسة، أو أصدقاء كميشال الخوري أو بيار إدّه، أو ضباط الجيش، وبالطبع زواره التقليديين، لكنهم كانوا جميعًا عاجزين عن تقديم أي دعم جدي لموقفه.

بالرغم من عزلته الكبرى، لم يفقد الرجل عناده. في ذروة التوتّر - السياسي والعسكري- بقي ثابتًا. فالتقرير ٦٤٧ المذكور سابقًا المتعلّق بتوجيه نداء إلى الأمة، والمؤرّخ في ٢٧ أيار ١٩٦٩، خير دليل على تصميم حلو الذي لا يتزعزع على التصدي للفدائيين. وهذا ينطبق أيضًا على تقرير ٢٥ حزيران (سرّي رقم ٩٨٠) الذي عنونه بورتر: حلو يتشبّث بمواقفه.

١- في ٢٤ حزيران، عقدت اجتماعي الأول مع ميشال الخوري الصديق الحميم للرئيس. كنتُ في الأونة الأخيرة، أخذت مسافة من النزاع الداخلي في لبنان كي أشدد على أنه لا يمكن حلّها إلّا من قبل اللبنانيين أنفسهم، إنما أيضًا كيلا يظن أحد أننا ننحاز لهذا أو ذاك من الطامحين للرئاسة مع اقتراب الاستحقاق الرئاسي للعام ١٩٧٠. كنت أود أيضًا تفادي تشجيع ميل اللبنانيين للبحث عن دعم خارجي. نظرًا لطول الأزمة، كان بات من الضروري الاطّلاع على ما يفكّر به حلو. وقد أخبرني الخوري بما يلي:

٢- لا يزال شارل حلو متشبّثًا بمواقفه، رافضًا التفاوض أو التوصّل إلى تسوية مع الفدائيين. ويعتبر أنّ أي تنازل لهم يشكّل منزلقًا أكيدًا لا مفر

منه. وقد شرح بحزم موقفه للمسؤولين المسيحيين والمسلمين، مع أنّ الرأي العام للأسف لم يفهم موقفه هذا. ولا يزال مقتنعًا بصوابية تقييمه للخطر الذي يشكّله الفدائيون في لبنان، إلى درجة أنّه لن يسمح بتشكيل حكومة، إلّا إذا تبنّت رسميًا سياسته الواضحة برفض وجود الفدائيين كأمر واقع في لبنان. كان حلو يعلم على كلّ حال، بأنّه من المستحيل عليه التراجع.

٣- لذلك، من المحتمل أنّ يطول أمد هذا المأزق السياسي اللبناني. فحلو بذاته لم يكن يرى مخرجًا له، إلّا أنه كان مقتنعًا بأنّه يحظى بدعم أكثرية الشعب، وبأنّ الطائفة الإسلامية لا تحضّر نفسها للنزول إلى الشارع مجدّدًا، وأنّ موقفه الراهن على أي حال، هو الأكثر ملاءمة من بين كلّ الخيارات المتاحة، بالرغم من النتائج الاقتصادية السلبية التي نتجت عنه.

٤- يدرك حلو ردات الفعل المناوئة لقراره بعدم تشكيل حكومة في الظروف الحالية. فهو دائمًا تحت ضغط السياسيين المهتمين باستعادة موقع الوزارة المربح، في السياحة وعالم الأعمال، والمهتّمين أيضًا بإعادة تشكيل حكومة التي، تعطي ثقة، ولو ظاهريًا، بعودة الاستقرار إلى البلاد، وهذا سيكون له أثر نفسي إيجابي، كما يعرف جيدًا، وسينعش النشاط الاقتصادي والمالي، كما سوف يشجّع السياح الغائبين حاليًا للقدوم إلى لبنان. إلّا أنه يرفض، وبالفعل كان تقريبًا شبه غير مبال بالمطالبات الدائمة بالتوصّل إلى تسوية وتشكيل حكومة تسوية. وفي هذا، لديه الدعم البديهي من أهمّ الزعماء المسيحيين مع أنّهم على استعداد للتضحية بمبادئهم من أجل مصالحهم الشخصية، سواء المالية أو تلك الهادفة إلى كسب ودّ المسلمين والحصول على تأييدهم في طموحاتهم الرئاسية عام ١٩٧٠.

بالنسبة إلى حلو، فإنّ حكومة التسوية لن تدوم، حتى لو كانت تمثّل أوسع مروحة من السياسيين اللبنانيين. فحكومة كهذه سوف تتنازل عاجلًا

أم آجلًا للفدائيين أو للضغوطات الراديكالية وستنقسم حول مسألة ضبط العمل الفدائي. وبحسبه أيضًا، ليس فشلها حتميًا فقط، بل أكثر من ذلك، إذ من شأنه أن يجعل أمر تشكيل حكومة جديدة بعدها مستحيلًا.

٥- بدا حلو صريحًا جدًّا خلال اجتماعاته برئيس الحكومة كرامي. وقد شدّد على أنّه يتوجّب على كرامي القبول علنًا بسياسة الرئيس تجاه الفدائيين قبل تشكيل حكومة جديدة. أما كرامي فكان بدوره يرفض ذلك بشدة ويتابع مفاوضاته مع حلو لتأمين تركيبة حكومية لا تعتمد سياسة معادية للفدائيين، إلّا أنّها سوف تكلّف من ضجة الجيش بالتفاوض مع الفدائيين على قاعدة وجودٍ محدودٍ لهم في لبنان، ولكن مع حظرٍ دائم على قيام الفدائيين بعمليات ضد إسرائيل.

كرامي صادق في قناعاته، وعلى الأرجح حريص كشارل حلو في المحافظة على سيادة لبنان. غير أنه لا يشعر بأنّه قادر على التضحية بمستقبله السياسي بمعارضة طائفته الإسلامية. على الرغم من أنّه يدرك بوضوح خطر الفدائيين، ويعتقد بأنّه يمكن احتواء هذا الخطر من دون مواجهة مباشرة. فهو وشارل حلو متّفقان على أمرٍ واحد: لا يمكن للّبنانيين أنّ يخوضوا معركة مع الفدائيين. فالحل الذي يأمل حلو بتحقيقه هو دفعهم تدريجيًّا إلى خارج لبنان بواسطة الضغط المستمر، وحرمانهم من ضروريات الحياة، وقطع الدعم اللوجستي والإمدادات عنهم.

٦- صرّح حلو بوضوح عن موقفه وهو أنّه لن يقبل بأي حلّ تسووي مع كرامي الذي، في رأيه، لن يقبل به. لكنّ المفاوضات استمرّت بين الرجلين، وحتى الساعة فإنّ لا شيء يدل على أنّ كرامي سوف ينسحب من المعترك. من جهته، لا يعتقد حلو أنّ مسلمًا آخر سيقبل أنّ يكون رئيس وزراء، إذا رفض كرامي طلب رئيس الجمهورية.

٧- وضع حلو أمام كرامي عدة خيارات كالتالي:

أ- إذا قبل كرامي علنًا سياسة الرئيس ضد الفدائيين، فإنه سيكون قادرًا على تشكيل حكومة يؤلّفها كما يشاء.

ب- حتى لو رفض كرامي شروط رئيس الجمهورية، فبإمكانه أنّ يشكّل حكومة، إلّا أنّ الرئيس يحتفظ بحقه في الاختيار كي يضمن أنّ كلّ الأعضاء يؤيدون سياسته ضد الفدائيين لاسيّما الوزراء المسيحيين.

ج- غياب الحكومة يمكن أن يستمرّ طويلًا، إلّا أنّ أعضاء الحكومة المستقيلة مستمرون في تصريف الأعمال العادية. في الوقت نفسه، سوف يبقى كرامي يحاول ظاهريًا تشكيل حكومة. في ضوء الاختلاف السياسي الأساسي بين حلو وكرامي (أي بين المسيحيين والمسلمين) يعتقد حلو بأنّ هذا الخيار هو الوحيد الواقعي في الوضع الراهن. ولهذا الخيار ميزة إضافية هامة، فهو يؤدّي إلى دفن مسألة المفاوضات مع الفدائيين، إذ لا وجود لحكومة قائمة كي تتفاوض معهم. في هذا الوقت، سيكون الفدائيون ملزمين بالتسوية الموقّتة مع الجيش اللبناني القائمة على تجميد عملياتهم وعلى حق الجيش بالردّ في حال خرقوا هذا الاتّفاق.

٨- الخلاصة القاتمة التي صرّح بها حلو لكرامي أنّه «لا يرى أي مبرر لإجراء تسوية مع الموت». فأي تنازلٍ يقدّمه اللبنانيون للفدائيين سوف يؤدّي في نظره إلى قيام هؤلاء بعمليات ضد الإسرائيليين، تسبّب بدورها ردّ إسرائيلي سيدمر لبنان. (بشكلٍ غير واع، زاد حلو بأنّ المسيحيين اللبنانيين سيكونون الخاسرين الحقيقيين. ولن يرضى بأنّ يكون هو سبب خسارتهم).

وحلو مصمّم أيضًا على أنّ يبقى الجيش اللبناني سالمًا كي يضمن قيامه بالسيطرة على أعمال التخريب الداخلية والشغب. في الوقت الحاضر، حاول الجيش متضامن ضد الفدائيين، غير أنّ ثمّة خطرًا في زوال هذا التضامن في حال نشوء نزاع مع إسرائيل، سواء دُمّر الجيش مع الوقت أم لا. عندها يصبح البلد تحت رحمة اللاجئين الفلسطينيين والمجموعات اليسارية.

٩- وفقًا للّخوري، فإنّ حلو ليس مستعدًا أنّ يغيّر موقفه، وسوف يظلّ يطالب بأنّ على جميع اللبنانيين تبنّي مبدأ بأنّه ليس من اتّفاق ممكن مع الفدائيين. وسوف يقوم بكلّ ما في وسعه لتفادي تشكيل حكومة حتى ولادة توافق وطني بشأنها. وهو مستعد للصمود إلى أنّ يُحمل إلى خارج مكتبه. فهو يدرك بأنّ المشكلة هي خلاف لبناني داخلي يجب حلّه بين اللبنانيين أنفسهم إذا كان البلد يريد الاستمرار في صيغته المتعدّدة الطوائف. أيّد خوري موقفي بأنّ أية محاولة خارجية للتأثير على الوضع سوف تزيد الأزمة تفاقمًا، وبأنّ حكومة الولايات المتحدة لا تستطيع شيئًا سوى:

أ) حمل الفريقين على شيء من الاعتدال،

ب) العمل جاهدة على لجم اسرائيل، هنا ذكر الخوري إمكانية تقديم مساعدة اقتصادية أميركية، إلّا أنّنا أرجأنا الحديث عنها إلى لقائي المقبل مع حلو.

١٠- نقلتُ حلو تعاطف الحكومة الأميركية معه إزاء الصعوبات التي يواجهها وعن إعجابها بمواقفه الحازمة. كما إنها تدعم مبدأه الأساسي بأنّ أية تنازلات تعطى للفدائيين قد تكون كارثية على لبنان».

بعد يومين، أي في ٢٧ حزيران ١٩٦٩ (التقرير السري رقم ٩٤٠)، كان السفير يشيد بمزايا حلو كرئيسٍ حازم جدًا. لا شك أنّه لم يكن يعرف

أنّ دخول حلو إلى عالم السياسة يعود إلى ما قبل الخمسينات، وكان يعتقده مبتدئًا فيها! في أية حال! فإنّ الاستنتاجات التي توصّل إليها توضّح الكثير.

تطوّر موقف حلو العلني حول قضية الفدائيين:

١- من أهم العناصر الملفتة للنظر خلال هذه الأزمة، هي التحوّلات التي طرأت على شخصية حلو. فمن موظّف رسمي كبير بتفكيرٍ حقوقي ومن دون أي قاعدة سياسية، دُفِع إلى رئاسة الجمهورية عام ١٩٦٤ كمرشّح تسوية بعد أنّ أزاح أخصامه الأقوياء بعضهم بعضًا. في جهوده اللاحقة كحَكَم بين الفئتين السياسيتين المتخاصمتين (مؤيّدو شهاب ومؤيّدو شمعون) يبدو أنّها تعرقلت بسبب تأثير شهاب المسيطر داخل الجيش والوظيفة العامة.

٢- كما اكتشف السفير، خلال حديثه مع الرئيس، أن التحدّي الذي طرحه الفدائيون الفلسطينيون قد خلق حلو جديدًا، رجلًا مصمّمًا على المخاطرة بمستقبله السياسي، وحتى بحياته في سبيل الدفاع عن سيادة لبنان. فقد ألهب موقفه الوطنيين، على الأقل في الوقت الحاضر، إلى حدّ إعاقة صفوف الفدائيين وأنصارهم في لبنان.

٣- الصعوبات التي واجهها حلو بدأت عشية ٢٥ نيسان، عندما علم باستقالة رئيس الحكومة رشيد كرامي بسبب مسألة الفدائيين. فمع هذا الأخير، مستقيلًا، ومجلس نواب منقسمًا، توجّب على حلو تصحيح الوضع وحده. ففي ٢٧ و٢٨ نيسان أجرى استشارات مع ٩٩ نائبًا. في ٤ أيّار أدلى بأوّل تصريحٍ علني له قائلًا إنّ لبنان سيخدم قضية العرب وفلسطين في إطار سيادته وسلامته.

٤- في ٤ أيّار أيضًا، وقعت مواجهة خطيرة بين الفدائيين والقوات المسلّحة اللبنانية. بعد بضعة أيام، وصل عرفات إلى بيروت لإجراء محادثات

مع المسؤولين اللبنانيين. فشلت هذه المحادثات بسبب طلب فتح الثابت بإنشاء قاعدة لعملياتها في لبنان. فوفقًا لميشال الخوري، مبعوث حلو السرّي، شكّلت مواجهة حلو لعرفات ساعة الحقيقة. خلال هذه الفترة، توصل شارل حلو إلى قرار لا رجوع عنه برفض أية تسوية مع الفدائيين.

٥- في ٢٠ أيّار، استجاب كرامي لطلب حلو بمحاولة تشكيل حكومة جديدة. في ٣١ أيّار، بعد عدة أيام من المشاورات غير المثمرة، احتلّ شارل حلو الساحة بأكملها مع تصريحه الواضح برفضه كليًّا الرضوخ لطلبات الفدائيين. مع أنّه كرّر رغبة لبنان «بالاشتراك في أية خطة متكاملة لمحو آثار العدوان الإسرائيلي والإتاحة للفلسطينيين باستعادة حقوقهم وأرضهم المقدسة»، إلّا أنّ تصريحه «بالحفاظ على سيادة لبنان وسلامته على كلّ شبر من أرضه»، قد حجب الضوء عن تصريحه الأول. إنّ الحكومة اللبنانية هي وحدها التي تقرّر إلى أي حدّ يمكن للبنان أنّ يساند كفاح الفلسطينيين من دون أنّ يعرّض سلامته للخطر.

٦- لم يكن لردّة فعل الفلسطينيين القوية على هذا التصريح أي تأثير ظاهر على موقف حلو الحازم. فقد نشرت جريدة الأوريان في ٢٣ حزيران، مقالًا وصف بأنّه الخلاصة الشاملة الأكثر انطباقًا على فكر الرئيس، والتي تمّ الحصول عليها من «مصادر مقربة جدًّا من قصر بعبدا». علمت السفارة بعد ذلك بأنّ شارل حلو بنفسه قد كتب المقال.

٧- فقد أظهر هذا المقال المكتوب بالأسلوب «الجزويتي» للرئيس، تصميمه الواضح على التشبّث بمواقفه. فهو يحيل إلى الاتّفاقات التي وقّعها لبنان والمتعلّقة بقبوله مبدئيًّا بوجود قوات عربية على الأراضي اللبنانية (كانون الأول ١٩٦٥ وحزيران ١٩٦٧)، لافتًا النظر إلى أنّ هذا الموجب

ينبغي أنّ يخضع مسبقًا لموافقة مجلس النواب اللبناني. إنّ إسراع اللبنانيين للوفاء بالتزاماتهم العربية يجب أنّ يأخذ دائمًا بالاعتبار سيادة لبنان. ومع أنّ إمكانيات لبنان على الصعيدين السياسي والاقتصادي هي أكبر من إمكانياته العسكرية، فهو مستعد أيضًا لتوسيع حجم المساعدة العسكرية، والتي لا يمكن له تقديمها، إلّا في إطار خطة عربية شاملة تُظهِر قدرة فعلية على المقاومة وحظوظًا معقولة للنجاح.

٨- إذا تخطّى لبنان هذه الحدود، فهو يسيء إلى اللبنانيين وإلى الفلسطينيين معًا. فتعامله مع المنظّمات الفدائية بنتيجة الإكراه يعني منحهم حق إبداء الرأي في القضايا اللبنانية، وهذه مخالفة سافرة لسيادة لبنان. في الواقع، إذا كان الفدائيون يرفضون موقف الرئيس، فبماذا يفيد التفاوض معهم في أية حال؟

٩- عندما يصف حلو الحركة الفلسطينية بأنّها تحدٍّ لسيادة كلّ دولة عربية، فإنّه يشدّد على أنّ فتح جبهة معزولة ضد إسرائيل في لبنان سوف يدفع إلى البلاد جيش الدفاع الإسرائيلي، ما يجبر الجيش اللبناني على التدخّل، ويعرّض هذا الأخير للانتقاد ولخسائر فادحة، ويتيح أخيرًا الفرصة لإسرائيل لاحتلال جنوب لبنان. وهذا ما سوف يؤدّي أيضًا إلى نشوء دويلة طائفية حلمت بها إسرائيل.

طوال صيف ١٩٦٩، استمرّ الموقف ذاته في خطوطه العريضة: إجراءات عسكرية صارمة ومعزّزة ضد الفدائيين، مفاوضات مكثّفة مع كرامي لدفعه إلى قبول شروط حلو بالنسبة إلى سيادة لبنان، مقابل تصميم الأوّل على منح قاعدة للفدائيين، مهما كلّف الأمر. وفي المحصّلة: وضع اللاحكومة الذي أراده حلو، مقابل استياء خصومه الذين يطلبون بأي ثمنٍ تأليف حكومة، مهما كانت النتائج.

في التقرير رقم ١٧٢ المؤرّخ في ٨ تموز ١٩٦٩، يروي الأميركيون هذا الواقع كما يلي:

أفكار حلو حول الأزمة اللبنانية

١- في حين أنّه، ومنذ بضعة أيام، لا يبدو في الأفق أي تغيّر ملموس على مستوى الوضع السياسي في لبنان، تابع حلو اجتماعاته مع كرامي ومع مسؤولين لبنانيين آخرين في محاولة أخيرة للتوصّل إلى حلٍّ مرضٍ. ما يعيق ذلك هو إصراره على أنّ تتبنّى أية حكومة مسبقًا سياسته ضد وجود قاعدة للعمليات ولنشاط الفدائيين في لبنان، ما كان يعترّض عليه كرامي الذي يرى أنّ على الحكومة اللبنانية إيجاد تسوية تسمح بقيام الفدائيين بأعمال معينة في لبنان.

٢- وفقًا لمسؤولٍ لبناني مقرّب من حلو، وهو ميشال الخوري، كان كرامي يصرّ على أنّ يكون للفدائيين قاعدة في لبنان. وفي الأسبوع الماضي، صرّح الخوري بأنّه في نظر حلو توجد ثلاثة مخارج للأزمة:

أ- ترك الوضع يتدهور من دون تشكيل حكومة جديدة ومن دون أي توافق أو أي اتفاق مع الفدائيين.

ب- تسريع الأزمة مع الإصرار على أنّ يقبل كرامي بسياسة حلو المتعلّقة بالفدائيين ويقوم بتشكيل حكومة، أو يستقيل (مع خطر التسارع في نشوء نزاع طائفي أو خلق أزمة دستورية إذا رفض كرامي الاستقالة).

ج- إقناع كرامي بتشكيل حكومة، بعد ذلك، تتولى معالجةَ أزمة الفدائيين الفلسطينيين بعيدًا من الأنظار، مجموعة من ٤ مسؤولين: الرئيس، رئيس الحكومة، وزير الدفاع وقائد الجيش.

٣- من بين الاحتمالات الثلاثة، بدا حلو ميّالًا إلى اعتماد الخيار الأول، أي ترك الوضع يتدهور، طوال فترة الصيف، ربّما يجد الأربعة الكبار أو الولايات المتحدة والاتحاد السوڤياتي في هذا الوقت حلًّا للوضع. إلّا أنّه بقي غير أكيد من صحّة الحجج التي تدعم كلّ خيار.

٤- سأل الممثّل الرسمي للسفارة الخوري إذا كان حلو قد درس اقتراح بورتر غير الرسمي المتعلّق بإمكانية تكليف شخصية سنية لبنانية بارزة للقيام بمبادرة لدى المسؤولين الفلسطينيين (على الأرجح لدى عرفات) لإقناعهم بأنّ للبنان حوافز كثيرة قادر على منحها لهم أكبر بكثير من تقديم قاعدة لعملياتهم أو لنشاطاتهم على أراضيه أو خارجها. كانت الفكرة بالطبع الحصول على التزام من قبل الفدائيين بمغادرة لبنان. فبتسمية مفاوض آخر، يكون كرامي قد نجا من عبء القيام بسياسة مناوئة للفدائيين والتي بسببها سوف تتمّ مهاجمته سياسيًّا وربّما يصبح لاحقًا موضوعًا للابتزاز. يقول الخوري إنّ حلو استعرض هذا الخيار إلّا أنّه استبعده لأسباب عدة. أوّلًا، لم يكن باستطاعته التفكير بأي سنّي لديه الحجم اللازم للمفاوضة حول إيجاد تسوية كهذه مع الفدائيين. ثانيًا من المؤكّد أنّ كرامي لن يقبل بفكرة كهذه نظرًا لقناعاته الصادقة والثابتة بأنّه يجب أنّ يكون للفدائيين الحق بإنشاء قاعدة عمليات لهم انطلاقًا من لبنان.

حتى اللحظة، لا شيء يدل إلى أنّ الرئيس اختار القيام بعملٍ معيّن. في الواقع، استمر حلو في إبقاء الوضع على ما هو عليه من دون أي حل ويبدو أنّه نجح في ذلك. يبدو مصمّمًا على حلّ المشكلة وفقًا لشروطه الخاصة فقط، وعلى مقاومة ضغوط السياسيين المسيحيين (الذين كانوا جميعًا من دون استثناء يؤيدون سياسته المناوئة للفدائيين) ويصرّون على تشكيل حكومةٍ تضمّهم، وضغوط الصحافة والرأي العام اللذين يلقيان على الأزمة

السياسية مسؤولية تدهور الوضع الاقتصادي بدلًا من إلقاء الملامة على الوضع الإقليمي. من جهتهم، يمارس كرامي والسياسيون السنّة ضغوطًا على الرئيس ويبحثون عن حكومة تلتزم بتقديم مساعدة للفدائيين».

بحلول نهاية شهر تشرين الأول ١٩٦٩، وجد رئيس الدولة نفسه محاصرًا كلّيًّا على الجبهة الداخلية. في هذه الفترة، وقعت مواجهات دامية، تبعتها اعتقالات، بفعل التطبيق الصارم للقانون والأنظمة السارية المفعول، كما لو كان «الفدائيون»، على الصعيد الحقوقي، خارجين على القانون. نتج عن ذلك غضب عام. ورشيد كرامي الذي لم يكن سوى رئيس حكومة «مُكلَّف»، استقال من «تكليفه»، ما شكّل انحرافًا حقيقيًّا على الصعيد الدستوري. في هذه المناسبة (أي في ٢٢/ ١٠/ ١٩٦٩) أعلن أنّه لا يستطيع تحمّل مسؤولية ما يجهله، وبخاصة «ما يتناقض مع آرائه السياسية ومعتقداته الدينية»[٤١].

وما لم تتوافر أي مساعدة خارجية جديّة، كان شارل حلو مهدّدًا بخسارة رهانه كلّيًّا ومعه خسارة الدولة بأكملها. لذلك انكبّ كلّيًّا على العمل من أجل هذه المساعدة وتصوّرها والمطالبة بها، وذلك بالتزامن مع مسعاه الداخلي.

*****

[٤١] الوكالة الوطنية للأنباء، ٢٢/ ١٠/ ١٩٦٩، جريدة الأوريان، ٢٣/ ١٠/ ١٩٦٩.

الفصل السابع:

دور القوى الخارجية الفاعلة

العالم العربي وجمال عبد الناصر

كان للوضع السياسي في لبنان عامة، ولأزمة عامي ١٩٦٨ و١٩٦٩ خاصة، تشعباتٌ في الخارج، لدرجةٍ أنّه لم يعد بالإمكان إلا اللجوء للدبلوماسية، المعلنة أو السرية، من أجل السعي لحل المشاكل أو على الأقل الحدّ من تأثيرها.

فالتأكيد على أنّ العالم العربي بغالبيته شبه التامة قد استشاط غضبًا ضد لبنان، أو بصورة أدق ضد شارل حلو، يبدو من البديهيات. إلّا أنّ التصرّف المتهور الذي يبعث على الذهول هو موقف رؤساء الدول المسمّاة معتدلة، والذي تسبَّب بالضرر الأكبر. ويتوجّب في الدرجة الأولى ذكر المملكة العربية السعودية المقرّبة من الأميركيين. فمن عادة الملوك البالغي الثراء أنّ يلجأوا إلى الحماسة المفرطة لتحسين صورتهم لدى الرأي العام ولإظهار أنفسهم بأنّهم ملوك «لطفاء»، ملتزمون كلّيًّا بالقضايا العربية. هكذا أغرق الملك فيصل ياسر عرفات بالدولارات التي صرفت في لبنان بغير حساب، هذا البلد الممزّق ألف مرّة والمثخن بالجراح.

سوف نرى أنّ من بين المساعدات التي طلبت من الأميركيين، ممارسة الضغط على الملك السعودي، للحدّ من تدفق الأموال على الفلسطينيين.

إحتلّ القذافي المرتبة الثانية في السخاء.

أمّا جمال عبد الناصر، فبعكس ما أُشيعَ عنه، لم يكن موقفه رفيقًا بلبنان. ربّما لم يكن بوسعه أنّ يكون كذلك بعد هزيمة العام ١٩٦٧ المدويّة. فإظهار اللامبالاة تجاه المقاومة الفلسطينية -«المعتبرة ضحية» في لبنان- تشكّل له ضررًا سياسيًّا أكيدًا.

في ما يلي ما قاله حلو بصدد ما ذُكر:

غير أنّ الطابع الأساسي للأزمة والذي زادها مأسوية، هو الدعم الكامل والمتصلّب الذي منحه العالم العربي للمقاومة الفلسطينية ضد لبنان. عن وقوف الرأي العام بكامله، يكفي ذكر ما جاء في صحيفة أجنبية هي صحيفة «لو موند»[42] التي لخّصت الموقف كما كان بتاريخ ٢٣ تشرين الأول، ووصفت التظاهرات التي نُظِّمَت ضد لبنان في كلّ العواصم العربية تقريبًا (في بغداد ودمشق والقاهرة وطرابلس والجزائر والرباط والكويت). أمّا عدد المتظاهرين فكان ٢٥٠،٠٠٠ في بغداد وفقًا للإذاعة العراقية؛ ١٠٠،٠٠٠ في دمشق، وعشرات الآلاف في عمان والكويت وغيرها. لم تهدأ التظاهرات لا في اليوم التالي ولا بعده. إلّا أنّه كانت تردني من الزعماء العرب رسائل تزداد عدائيتها رسالة بعد رسالة. وقد شكّل ذلك نوعًا من المزايدة كانت تكبر باضطراد. وما هو مقلق أكثر من أي شيء آخر، أنّ نظامين متباعدين كالنظام السوري والنظام المصري تحالفا ضدنا بقوّة. فقد أقفلت سوريا حدودها معنا، أمّا الرئيس جمال عبد الناصر فبعث لنا برسائل تتضمّن تهديدات «هي بالكاد مبطنة». أجبت على إحدى أولى الرسائل بأنّ الرأي العام العربي لم يكن يعرف الواقع اللبناني معرفة كافية، ولا يعرف كذلك طبيعة نزاعنا مع الفلسطينيين. فردّ عبد الناصر مثيرًا الصيغة التي اعتمدها رئيس الحكومة

[42] الجزء الثالث من المذكّرات، صفحة ٢٠٨.

المكلّف رشيد كرامي لتقديم استقالته، والشهادة التي أدلى بها ضد الجيش وضدّ الدولة[43].

من الواضح أنّه لم يكن باستطاعة الرئيس عبد الناصر أنّ يعطي انطباعًا بالاعتدال أكثر من نظرائه أو من خصومه.

يلخّص المقال الافتتاحي في صحيفة «لو موند» الصادرة في ٢٣ تشرين الأول الوضع بشكلٍ جيد جدًا: «هوجم من معارضيه، وأصدقاؤه تخلّوا عنه -يأخذ عليه البعضُ والبعض الآخر «عنفه» تجاه الفدائيين- إضافة إلى ذلك، شكّل لبنان أيضًا هدفًا لقسم من الصحافة الإسرائيلية التي تتّهمه بأنّه لا يسعى إلى «سحق المجموعات الفلسطينية نهائيًا»»[44].

لبنان، البلد المتعدّد الطوائف، الواقع بين «فكّي كماشة»، خاضع داخليًا لقوى متنابذة من شأنها أن تفجّره. أكثر من ذلك، إلى التباينات التقليدية بين مسيحيين معتدلين ومسلمين عروبيين، أُضيفت الفروقات بين الأجيال: فالشبيبة اللبنانية، المسيحية منها والمسلمة، متحمّسة أكثر فأكثر للقضية الفلسطينية. وقد جرفها التيار، وهي تحض على القيام بالإضرابات والتظاهرات ضد الحكومة. أمّا جبهة الأحزاب التقدمية، فهي تستغل ظرف ما قبل الاستحقاق الرئاسي المرتقب بعد عام، كي تتّهم النظام وتستنكر «تواطؤه مع الإمبريالية الأميركية». فالمعارضة تربط بين الهجوم الحالي ضد الفدائيين والإعلان الأميركي الصادر في ١٢ تشرين الأول، الذي نصّ على «ضمان سلامة الأراضي» اللبنانية. فالحكومة اللبنانية العالقة هكذا، لم يبقَ لها سوى هامش ضيّق جدًّا للمناورة.

[43] في الملحق (٣)، الرسائل المتبادلة بين حلو وعبد الناصر.

[44] الجزء الثالث من المذكّرات، الصفحات ٢٠٨ إلى ٢١٢.

الغرب عامة، والولايات المتحدة الأميركية خاصة

على مستوى الصداقة، كان شارل حلو مقرّبًا جدًا من فرنسا ومن الجنرال ديغول. في تلك الفترة، كان ديغول غارقًا في قضايا فرنسا الداخلية، كأحداث أيّار ١٩٦٨ والاستفتاء الذي دعا إليه، ثم تقاعده في كولومبي قبل انتهاء ولايته. إلّا أنّه نبّه شارل حلو بأنّ فرنسا سوف تقف إلى جانب لبنان في حال تعرّضه لعدوانٍ إسرائيلي، لكنها لن تتورّط بأي شكل من الأشكال في الخلافات بين اللبنانيين أو بين الدول العربية.

لخّص القنصل العام لفرنسا في لبنان، السيد جان مارك سيمون، سياسة هذا البلد الصديق بشكل جيّد في مقاطع عدة من محاضرة ألقاها في ٢٥ أيّار ١٩٧٢، موضوعها «ديغول ولبنان». يستعيد شارل حلو هذه المقاطع ويناقشها في «مذكّراته».

بعد ربع قرن، وقع نظري على محاضرة القنصل العام لفرنسا في لبنان، مؤرّخة في ٢٥ أيّار ١٩٧٢، عنوانها «ديغول ولبنان».

بعد أنّ ذكر فؤاد بطرس وكتّابًا فرنسيين ولبنانيين آخرين، أضاف القنصل العام جان مارك سيمون، فيما يتعلّق بمشاعر الجنرال ديغول تجاه لبنان ما يلي:

بينما كانت إسرائيل تهدّد لبنان بسبب صعود المقاومة الفلسطينية، ولما كانت المخاوف الجدية تزداد في بيروت، كلّف ديغول مُحاوِرَه (فؤاد بطرس) أنّ يقدّم تطمينات إلى الرئيس حلو.

إذا حاولت إسرائيل المسّ بالأراضي اللبنانية، سواء من خلال عملية ضمٍّ جزئي أو احتلالٍ عسكري، يمكن للبنان أن يتأكد من قيام فرنسا بدعوة مجلس الأمن إلى الانعقاد لاتّخاذ قرارات بالردّ سياسيًّا أو عسكريًّا. وإذا لم

تستطع الأمم المتحدة أنّ تتولّى القيام بدورها، قال الجنرال حرفيًّا إنّ فرنسا سوف ترسل جنودها من أجل الحفاظ على سلامة الأراضي اللبنانية.

بعد لحظةٍ من الصمت، نظر ديغول في عينيّ وزير الخارجية اللبنانية وقال له هذه العبارة الاستثنائية: «ولكن إذا حصل أنّ تدهورت الأمور بين البسطة والجمّيزة فإنّ فرنسا، كما غيرها، لن تستطيع القيام بشيءٍ من أجلكم. وسيكون على عبقرية الشعب اللبناني وحدها إيجاد حلول لهذه المشاكل».

أضاف قنصل فرنسا العام السيد جان مارك سيمون إلى ذلك: «كلماتٌ كالنبوءات، مثل كثيرة غيرها، كما رأينا، والتي تعبّر مطوّلًا عن الموقف الذي كان ديغول سيتّخذه تجاه أي من الفصول المأسوية التي عاشها لبنان منذ أكثر من ستة عشر سنة. كان ذلك في ١٦ حزيران ١٩٦٨».

توقّفتُ مطوّلًا عند هذه التعليقات الصادرة عن رجلٍ مؤهّل للحديث عن سياسة الجنرال ديغول تجاه لبنان.

إلى ذلك أضيف بأنّني قمت منذ العام ١٩٦٨ بجمع تصريحات السياسيين الفرنسيين.

فالدفاع عنّا ضد إسرائيل كان بالنسبة إلى فرنسا أمرًا ممكنًا بل ضروريًّا، إلّا أنّها لم تكن تريد أنّ تدافع عن بعضنا ضد البعض الآخر.

فهل هذا واضح بالنسبة إلى مجموع قرّائي؟

ظهر موقف فرنسا هذا بشكلٍ واضح لدى المسيحيين عندما طلبوا منها، سرًّا وعلنًا، تزويدهم بالسلاح. فرفضت فرنسا ذلك بشكلٍ حازم. وعندما كانت شحنةٌ من الأسلحة مرسلة إلى بيافرا وجرى تحويلها إلى لبنان، لم يُخفِ سفير فرنسا في لبنان آنذاك، دو فورنييه، غضب بلاده.

ففي تقريره المؤرّخ في ١ أيار ١٩٦٩، وبعد اجتماعه بالسفير دور فورنييه، ذكر السفير بورتر ما يلي:

١- في ٢٩ و٣٠ نيسان، أجريت نقاشًا مطوّلًا مع سفير فرنسا دو فورنييه الذي كان قد حصل للتوّ على ملخّصٍ للحديث الذي دار بين سيسكو ولوسيه في ٢٨ نيسان.

٢- أبدى دو فورنييه استعجاله وأقمنا علاقة مستمرة بين DCM والملحقين في السفارتين.

٣- وافق الفرنسيون على تقييمنا للموقف اللبناني. هم يعتقدون بأنّ الأزمة الوزارية سوف تستمر أسابيع، إضافة إلى ذلك، هم معنيّون بشكلٍ خاص بعجز الجيش اللبناني وقوى الأمن عن ضبط الاضطرابات التي تسبّب بها الفدائيون، عبر أنشطتهم المتزايدة على المستوى السياسي والعسكري في مخيّمات اللّاجئين، وعبر مؤامرات اليسار السوري. وكما قال دو فورنييه، إن الحكومة عاجزة عن مواجهة أعدائها المحتملين على الصعيد الداخلي والخارجي. وردًّا على سؤال عما إذا كان بيع أسلحة فرنسية إلى الجيش اللبناني من شأنه أن يقويه، بقي جوابه عامًا.

٤- شَعَرَ دو فورنييه بأنّ فرنسا ليس لديها تأثير يُذكر على دمشق، إلّا أنّه مع ذلك عبّر عن رغبة الفرنسيين في منع تدهور الوضع في لبنان.

٥- قلت لـ«دو فورنييه»، من دون الدخول في التفاصيل، إنّنا تلقينا طلبات من زعماء لبنانيين مسيحيين لمساعدتهم عن طريق تزويدهم بالأسلحة. فأجاب بأنّه، لو قُدّم إليه هذا الطلب، فسيكون جوابه بأنّه غير قادر على تقديم مساعدة مادية إلى مجموعات سياسية معيّنة في لبنان.

٦- أبدت السفارة الفرنسية قلقها من المنحى الذي اتخذته الأحداث هنا، وأدركت أنّ أي تورّط كبير من جانبنا سوف يؤدّي إلى مزيد من تفاقم الوضع في لبنان.

يبدو لي أنّ الفرنسيين لم يقوموا بتحضير خطة طوارئ، وأنّهم حاليًا ليسوا مهتمّين بما فيه الكفاية بأنّ يدعموا شارل حلو أو أنّ يحاولوا التأثير على الوضع.

رجوت دو فورنييه بأن يدعم جهود حلو خصوصًا أن مستشاريه وتعليماته، تسمح له بذلك. لكنه اعتبر أنّه من الصعب عليه قبول هذا الدور الخاص الذي يُطلب إليه، نظرًا للعلاقة التاريخية التي تربط لبنان بفرنسا.

كان حلو على علمٍ بذلك من خلال اتصالاتٍ مباشرة سواء مع ديغول أو مع بومبيدو.

لذلك تركّزت جهوده الدبلوماسية في اتجاه الولايات المتحدة الأميركية. وجرت الاتصالات على مختلف المستويات، بشكلٍ يومي تقريبًا. قبل الحصول على وثائق من وزارة الخارجية الأميركية، لم أكن أتصوّر، كمواطنٍ عادي، بأنّ الولايات المتحدة مهتمّة (وستكون أكثر اهتمامًا حاليًّا) بأصغر التفاصيل السياسية في بلدنا.

من أجل تلخيص الأسباب التي دعت حلو إلى الاعتماد أكثر على الولايات المتحدة (ربما عن خطأ) أذكر الكلام الذي أورده لبورتر، والذي أورده هذا الأخير بدوره في تقريره المؤرّخ في ٣ أيّار ١٩٦٩ - سري رقم ٩٢٩:

١- يبدو أنّ الرئيس حلو قد اتّخذ قرارًا حازمًا بمواجهة الفدائيين. وأدرك أنّ عواقب هذا القرار سوف تجعل الوضع في لبنان يخرج عن

السيطرة. حَرِصَ شارل حلو في ٢ أيار على معرفة نوع المساعدة التي ستقدّمها الولايات المتحدة في هذه الحالة.

٢ – رفض حلو الاستسلام للفدائيين. فتعليماته للجيش بإطلاق النار إذا دعت الحاجة بإمكانها أنّ تتسبّب بتقسيم البلاد وإغراقها في الفوضى. إلّا أنّه يبدو أنّ الرئيس لا يريد أية تسوية مع الفدائيين، حفاظًا على سيادة لبنان وسلامة أراضيه. يحافظ شارل حلو على هدوئه وعلى ثقته بنفسه، مع أنّه يعرف أنّ قراره هذا من شأنه أنّ يفاقم الوضع ويزيد من الضغط الذي يمارسه الفدائيون واليساريون الراديكاليون. كما أنّه يدرك أيضًا أنّه لن يستطيع تأجيل هذا الأمر أكثر من ذلك.

٣– يصرّ على أنّ المساعدة الأميركية التي يطلبها هي في الوقت الحاضر دبلوماسية محض. وأكد أنّه لن يلجأ إلى مساعدة خارجية إلّا إذا أُجبر على ذلك بعد أنّ يكون قد استنفد كلّ المحاولات على الصعيدين الداخلي والخارجي. يعتقد بأنّه يمكن تفادي اللجوء إلى مساعدة خارجية، غير أنّ خطورة الوضع المرشحة للازدياد، تدفعه إلى معرفة شكل التدخل المحتمل للولايات المتحدة.

٤ – أخذ لبنان، كما الولايات المتحدة، العبر من التدخل الأميركي في العام ١٩٥٨. فهو لا يبحث عن وسيلة غير واقعية أو عن مساعدة لا يمكن للولايات المتحدة تقديمها. هو يأمل أنّ هذه الأخيرة تعرف جيدًا أنّه لا يقوم بابتزاز ما، إلّا أنّه يريد معرفة خطة الولايات المتحدة في حال خروج الوضع عن السيطرة، ما سوف يساعده على إدارة الأزمة الداخلية. إنّ ضماناتنا سوف تساعده على مقاومة الضغوط المختلفة التي تدفعه للتوصّل إلى تسوية مع الفدائيين، وهي خطوة لا يرغب في القيام بها.

٥– يرفض شارل حلو إمكانية الحصول على مساعدة خارجية من قوى أخرى. ففرنسا لن تقوم بشيء، والمملكة المتحدة تأثيرها محدود في الشرق الأوسط. أمّا بالنسبة إلى الاتحاد السوفياتي، فقد حذّر حلو من نواياه تجاه لبنان، على الرغم من الخدمات التي عرضها السفير الروسي خلال هذه الأزمة. إذ لا يمكن للروس أنّ يوفّقوا بين أهدافهم في المنطقة على المدى الطويل بمساعدتهم لنظام معتدل كالنظام اللبناني ضد سوريا الراديكالية. فالاتّحاد السوفياتي لديه ما يكفي من التأثير والقوّة في سوريا لإقناعها بتخفيض تدخّلها في لبنان، لكنّ شارل حلو لم يكن يعتقد أنّ الإتحاد السوفياتي سيقوم بذلك.

٦– يعتقد شارل حلو بوجود تطابق تام بين إرادته في المحافظة على سيادة لبنان ومصالح الولايات المتحدة فيه. فإذا أخفق، تكون النتيجة «أردنة» لبنان مع الفدائيين ومع سوريا وعلى الأرجح سيطرتهم على البلد. إذا خرج الفدائيون منتصرين، فالنظام اللبناني لن يستطيع الاستمرار. بالنسبة إلى شارل حلو أيضًا، فإنّه بعد سقوط لبنان، لن يستطيع الملك حسين البقاء، وهذه التداعيات سوف تنعكس أيضًا على المملكة العربية السعودية، كما أنّ الكويت سوف تخضع للابتزاز وتصبح المموّل الأكبر للفدائيين. إضافة إلى ذلك ستنعدم أية فرصة لإقامة ديموقراطية في العراق.

٧– يعتقد حلو أنّ «أردنة» لبنان ستقود إلى جعل الدول العربية، فيتنام أخرى. فمجموعات الفدائيين الراديكاليين سيصبحون رأس حربة للأنظمة الراديكالية في المنطقة. وعليه، فإنّ أي حل سلمي في المنطقة وفي الظروف الحالية سيصبح ضربًا من المستحيل. من خلال هذه النظرة إلى التطوّرات المحتملة، عبّر حلو عن أمله في إيجاد إمكانيات أخرى للمساعدة الأميركية.

٨- أجبت بأنّه من الصعب، لا بل من المستحيل مناقشة إمكانيات تقديم مساعدة واقعية في هذه الظروف الملتبسة. كان على حلو والولايات المتحدة أنّ يفكّرا بعمق حول ما هو ممكن تحقيقه وما هو مجدٍ. الأسطول السادس بإمكانه الظهور بشكل أكيد، ولكن هل باستطاعته أنّ يحقق هدفنا؟ إلى ذلك يتوجّب على الحكومة الأميركية أنّ تقيّم التداعيات الإقليمية والدولية لأي عمل يتمّ تقريره. في الوقت الحاضر، لم نلتزم مع الاتّحاد السوفياتي بمحادثات جدية تتعلّق بإيجاد حل سلمي في الشرق الأوسط. ومن جهة أخرى، يتوجّب أيضًا البحث في إمكانية إشراك قوى عظمى أخرى.

ماذا كان بوسع شارل حلو أنّ يطلب من الأميركيين؟ بماذا كان يأمل منهم؟ ستشكّل الإجابة عن هذه التساؤلات موضوع الفصل الثامن الذي سيعالج الحلول التي وضع شارل حلو تصوّرًا لها.

عاملٌ خطير: إسرائيل

إسرائيل دولة مرهوبة الجانب، ليس فقط لأنّها قوّة عسكرية والجناح العسكري للولايات المتحدة الأميركية في الشرق الأوسط، من دون أنّ ننسى «الأسطورة» الرائجة آنذاك بأنّها «لا تُقْهَر»، بل بسبب النوايا الحقيقية التي كانت تضمرها. فعدوّها في الظاهر قد يكون صديقها خلف الكواليس، أو أنّ وجود أحد (كعدوٍّ) أمر يناسبها جيدًا. إذ إنّ الاجتياح الذي تقوم به بحجة الانتقام من تفجير ضد أحد مواطنيها بإمكانه أنّ يخفي رغبة لديها للقيام بكلّ بساطة باحتلال أرض وضمّها إليها. وإذا كانت إيران الخميني تتطلّع إلى رمي الإسرائيليين في البحر، إلّا أنّ ذلك لم يمنع الدولة العبرية من تسليح إيران خلال الحرب الإيرانية-العراقية.

وهذه الازدواجية في التصرّف كانت تمارس من دون حدود.

منذ العام ١٩٦٧، أدرك شارل حلو أنّ وجود المقاومة الفلسطينية في لبنان لا يزعج إسرائيل أبدًا. إنّ أية قاعدة للفدائيين، لم تتلقَّ ضربة جديّة واحدة، بل على العكس من ذلك، فقد تحوّلت قرى الجنوب إلى ضحية دائمة لإسرائيل بذريعة مقدّمة لها على طبق من فضة. فبمقارنته هذه الحالة العسكرية الشاذة مع تصريحات كبار المسؤولين الإسرائيليين بعد حرب الأيام الستة، أدرك شارل حلو أنّ لإسرائيل مطامع في جنوب لبنان تودّ تحقيقها بالقوّة أو بالتفاوض (كأنّه يستشرف طلبًا لإجراء اتفاق «١٧ أيّار» مسبقًا). وقد أدرك أيضًا أنّ أي فوضى في لبنان يسبّبها العمل الفدائي ستكون هدية غير منتظرة للدولة العبرية.

النقاش حول هذا الموضوع لا ينتهي، يدرسه المحلّلون المتمرّسون بشكلٍ دائم. ما يهمّنا فقط هنا هو دور إسرائيل في أزمة لبنان سنتي ١٩٦٨ و١٩٦٩.

كان الفدائيون موجودين ظاهريًّا لاستعادة فلسطين بقوّة المقاومة من عدوّهم اللدود الذي يفترض أنّ يكون إسرائيل. والخراب الذي أحدثه الفدائيون في لبنان، كان من الممكن أنّ يحمل البعض على اعتماد المقولة المعروفة «عدوّ عدوّي صديقي»، وأنّ يقيموا حلفًا مع الإسرائيليين ضد الفلسطينيين. كان هذا الحلّ بالنسبة إلى شارل حلو أمرًا غير وارد أبدًا ومرفوضًا حكمًا، لاسيّما في زمنٍ كان فيه مجرد التلفّظ باسم الدولة العبرية على التلفزيون أو في المدارس أمرًا محرّمًا.

أما الإسرائيليون، فكانوا يعلمون أنّ باستطاعتهم التدخّل في أي مكان. وعُرِفَ جهاز استخباراتهم الـ«موساد» بفعاليته الكبيرة. ممّا لا شك فيه

أنّهم كانوا موجودين في «قصور» كلّ حكّام دول العالم العربي، ما عدا لبنان، إلى اليوم الذي طلبت فيه شخصية هامة، من الذين «يجب علينا» استقبالهم، موعدًا في قصر بعبدا. كانت هذه الشخصية تريد فعلًا نقل رسالة من موشي دايان الذي حذّر لبنان من ردّة الفعل الإسرائيلية تجاه العمل الفدائي. وكنّا نقرأ بسهولة في هذه الرسالة وبشكل ضمنيّ كلمة تهديد: «وإلّا...».

كان لحلو أيضًا «رسائل» يريد توجيهها إلى موشي دايان، لكن كل شكل اتّصال معه، غير صحيح سياسيًا. إضافة إلى ذلك يمكن للإسرائيليين في أي وقتٍ الكشف عن هذا السرّ، لا لسببٍ سوى لإحراج مُحاوِرِهم أو الضغط عليه. لذلك عمد شارل حلو إلى إخبار الأميركيين فورًا بتلك المحاولة، موضحًا أنّه سيقدّم حججَه فقط عبر الولايات المتحدة الأميركية، وفقًا لقواعد الدبلوماسية السريّة.

بعض السياسيين اللبنانيين كانوا يظنون أيضًا أن من شأن التهديدات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين أن تردعهم وتردع من يدعمهم، ويعتقدون أن الدولة العبرية يمكن أن تكون حليفًا موضوعيًا في عملية ترويض الفلسطينيين.

كان الرئيس شمعون ينتمي إلى هذا الاتجاه. إلّا أنّ الأميركيين كانوا وحدهم قادرين على تنسيق هذه العملية مع الإسرائيليين.

وفي هذا الإطار بدا مستغربًا أنّ يعمد دوايت بورتر إلى استشارة الرئيس شهاب في الطلب الذي صاغه شمعون قبل أنّ ينقله إلى إدارته.

ففي تقريره المؤرّخ في ١ أيّار ١٩٦٩، كتب بورتر ما يلي:

عندما التقيت الرئيس شمعون، في ٢٩ نيسان، أفهمني أنّه إذا أدلى مسؤولون إسرائيليون بتصريح يحذّرون فيه اللبنانيين من أنّ أية عملية فدائية

تتمّ عبر الحدود اللبنانية ضد إسرائيل سوف تؤدّي إلى ردٍّ مباشر، فقد يحمل ذلك المسلمين الداعين إلى إعطاء الحرّية الكاملة للعمل الفدائي في لبنان على أن يعيدوا النظر في خياراتهم. إضافة إلى ذلك، فإنّ تصريحًا كهذا يمكن أنّ يساعد في الحصول على دعم أكبر للجيش اللبناني في عملية ضبطه للفدائيين.

في ٣٠ نيسان، ومن دون أنّ آتي على ذكر شمعون، سألت الرئيس شهاب إذا كان يعتقد بأنّ تصريحًا إسرائيليًّا بهذا الصدد سيكون مفيدًا. بعد التفكير، أجاب شهاب وقال بأنّ ذلك سيكون مفيدًا، إلّا أنّه أردف أنّ ذلك يمثّل رأيه الشخصي.

تعليق: بالرغم من آراء شمعون وشهاب، فأنّا لا أعتقد أنّه ينبغي الطلب من إسرائيل القيام بمثل هذا التصريح في الوقت الحاضر. فغالبًا ما أدلى الإسرائيليون بمثله سابقًا وسيقومون بذلك لاحقًا من دون شك. أعتقد أيضًا أنّ اللبنانيين يدركون الخطر الذي يشكّله الفدائيون تجاه إسرائيل. إضافة إلى ذلك، فإنّني أعتقد أنّ الإسرائيليين سوف يستغربون طلبنا بالنظر إلى إلحاحنا عليهم بضبط النفس خلال الأزمة اللبنانية الحالية.

في تقريرٍ سابق (التقرير السرّي رقم ٥٦٢)، أعلم بورتر إدارته بوجهة نظر اللواء فؤاد شهاب حول الدور الذي يمكن أن تلعبه إسرائيل. وهذا ما قاله حرفيًّا:

١ – خلاصةٌ: يعتبر الرئيس السابق فؤاد شهاب أنّه من غير المحتمل التوصّل إلى توافقٍ سياسي يسمح للرئيس حلو بصياغة سياسة حكومية نهائية في ما يتعلق بالفدائيين في لبنان، وبالتالي يتيح تشكيل حكومة فعلية برئاسة كرامي، الزعيم السنّي الوحيد الذي يستطيع وضع هذه السياسة موضع التنفيذ. إنّ المأزق الحالي بالنسبة إليه ليس إلّا وسيلة لمحاولة حلّ

الأزمة، وَوَصَفَها بأنّها عملية كسبٍ للوقت. في البداية، إنّ عدم وجود حكومة يحرم الفدائيين والمجموعات التخريبية من هدفها الرئيسي ويمكنه تأخير الهجمات السياسية ضد الحكومة وابتزازها في ما يتعلّق بالفدائيين. ثانيًا، الجيش اللبناني (في غياب حكومة مدنية) والفدائيون (فتح)، يمكنهما وضع الخطوط العريضة للتنسيق مع الفدائيين في لبنان. كما يمكن للقوى الأمنية أنّ تقمع بقوّة العمل التخريبي الذي يقوم به حزب البعث ومكائد الحكومة السورية في لبنان، فبهذه الطريقة تحوِّل الأنظار نحو الفدائيين مركّزة اهتمام الرأي العام على الأمور التي تهدّد الأمن الداخلي. ثالثًا، يكون بذلك قد تمّ كَسْب الوقت من أجل تهدئة الوضع الداخلي وتمهيد الطريق لتشكيل حكومة.

٢- بالنسبة إلى شهاب فإنّ هذا التصوّر قابل منطقيًا للنجاح إذا قامت إسرائيل بحماية حدودها بصورة كاملة ضد غارات الفدائيين من لبنان. في الواقع، يمكن لإسرائيل أنّ تكمّل جهود لبنان لاحتواء الفدائيين، فباستطاعة تضافر الأعمال بين البلدين أنّ يُثبط عمليات التسلّل من لبنان عبر الحدود. يطلب شهاب من حكومة الولايات المتحدة الأميركية أنّ تشرح للحكومة الإسرائيلية المحنة التي يمرّ بها الوضع في لبنان. ويصرّ على أنّ تبذل إسرائيل أقصى جهودها كي تضبط عمليات الفدائيين والتي لم يعد من الممكن التسامح معها على هذه الحدود...

بالطبع، إسرائيل -وهي ليست ساذَجَة!- لم يكن لديها أية نية للعب دور الأداة التي تقدّم مساعدة مجانية للبنان. فهي بعيدة كلّ البعد عن هذه الأمور!

على أي حال، إنّ السفير، في تعليقه المؤرّخ في ١ أيّار، أكّد عدم فائدة هذا المسعى.

إنّ حوارًا بين العسكريين اللبنانيين والإسرائيليين -في نطاق لجنة الهدنة- كان يمكن أن يكون أمرًا مرغوبًا فيه طالما أنّ المناورات العسكرية التي يقوم بها الفلسطينيون تتعلّق بالبلدين.

المهمّ في هذا الكتاب، هو إلقاء الضوء على الطريقة التي اتّبعها شارل حلو في ردّ الأذى الإسرائيلي بواسطة الولايات المتحدة، إذ كان يعلم جيدًا بأنّ الحجج المقبولة هي التي تكون في اتّجاه مصالح الدولة العبرية، وكل اعتبار آخر كان بالنسبة إليه عديم الأهمية.

إنّ التوجّه إلى العدو وإبلاغه بأنّه كان وسيبقى عدوًّا يتطلّب رياضة ذهنية خارقة، إلّا أنّه في الوقت عينه، كان من المهمّ إبلاغه الرسالة بأنّ مصلحته تقضي بعدم المساس بلبنان!

*****

القسم الثالث:

الحلول التي تصوّرها وحاولها شارل حلو

الفصل السابع:

خيار الحلول الجذرية

كان حلو يتصرّف وفقًا لما كان يمليه عليه ضميره. وبسبب عدم حصوله على أي تأييد جديّ –وقد رأينا بأنّ أفضل ما تمكّن الحصول عليه هو مجرّد تأييد خفي– فكان عليه أنّ يشرح موقفه للرأي العام وإيجاد مخارج تتقدّم على الاعتبارات السياسية الضيّقة في الداخل. بمعنى آخر، كان عليه أنّ ينظر إلى الأمور من ناحية القانون الدولي، عن طريق طرح القضية اللبنانية كما كانت مطروحة: كيف يمكن إبقاء بلد على قيد الحياة، في حين تعيش الدولة ومعها الشعب مأزقًا يؤدي حتمًا إلى جعل «العيش المشترك» مستحيلًا؟

فالانقسام الكامن بين اللبنانيين كان يتزايد يومًا بعد يوم. وكان المسيحيون، قيادات ومواطنون، يشاطرون في سرّهم الهواجس نفسها التي كانت تؤرق الرئيس حلو. فكما ذكرنا، كان شارل حلو متّهمًا بالتصرّف كرئيس للمسيحيين من جانب الشخصيات السياسية والدينية الإسلامية، حتى سفير الولايات المتحدة قد ألمح إلى هذا الأمر.

أورد السفير بورتر في تقريره رقم ٩٨٨ في ٧ أيار ١٩٦٩ بعد اجتماعه مع حلو ما يلي:

حسب تحليل حلو، هناك إمكانيتان قد تؤدي كلّ منهما إلى انهيار النظام اللبناني وهدم سيادته.

١ – التخريب من الداخل (كما في حالة حصول ضغوط متصاعدة على الحكومة التي تمنع العمل الفدائي، من قبل مجموعات معادية للبنان، كتلك التابعة لسوريا وغيرها من المنظّمات الفدائية، أو تنظيم تظاهرات معادية للبنان من قبل الفلسطنيين والسوريين المقيمين في لبنان، أو المؤامرات التي يحيكها اليسار).

٢- إنهيار الأمن على الحدود اللبنانية-الإسرائيلية (كما في حالة عدوان إسرائيلي أو احتلال الأراضي اللبنانية بسبب عمليّات عسكرية بين الجيش والفدائيين مع فقدان الجيش سيطرته على الحدود وعلى الأمن.

وفي الحالتين، يرى حلو أنّ هذه الأمور سوف تؤدي حتمًا إلى انقسام مسيحي-إسلامي تتبعه حرب أهلية وبركان دم.

إنّني اعتقد أنّ حلو يفكّر كرئيس مسيحي مضطر للحصول على مساعدة خارجية. ويريد أيضًا هذه المساعدة لخلق ميزان قوى في لبنان يسمح بإعادة الأمن للبلد. ويؤكّد حلو على المصلحة المشتركة اللبنانية-الأميركية للحفاظ على سيادة لبنان، ويكرر فكرته القائلة إنّ سقوط النظام اللبناني، سيؤثّر على بقاء المملكة الهاشمية، كما أنّه سيُضعف الدول العربيّة المعتدلة، كما سيؤدي إلى سيطرة المتطرّفين في الشرق الأوسط العربي. وكما يقول، سيسيّطر على العالم العربي ليس فقط الـ«Trostkystes» بل أيضًا الـ«Kerenskysme».

في هذا الجوّ، كانت الصحافة اللبنانية مؤيّدة للقضية «المقدّسة»، مع تهجّم صريح على شارل حلو. بالمقابل، ولأنّ رفض العمل الفدائي كان يُربك السياسيين اللبنانيين، فإن أحدًا لم يجرؤ على تأييد حجج شارل حلو.

إنّ نداءه للأمّة لم يكن كافيًا، وكان لا بدّ من إجراء حملة صحفية معاكسة لتنوير الرأي العام. وهكذا، تحوّل رئيس الجمهورية -الذي كان

صحافيًا في الماضي- مجددًا إلى صحافي، وراح ينشر في جريدة الـ l'Orient مقالات كتبها هو بتوقيع «×××».

ففي ٢٣ حزيران ١٩٦٣، نشرت جريدة الـ Orient مقالٌ بعنوان «كلّ شيء حول موقف حلو»، وكان حلو كاتب المقالة[٤٥]. كان الفريق الأميركي عالمًا بأنّ كاتب المقالات هو شارل حلو، وتساءل الأميركيون ما إذا كان شارل حلو من أنصار لبنان مسيحي؟ أو هل أنّه انعزالي مسيحي، كما ظنّ عدد من السياسيين والدبلوماسيين، وجميع مؤيّدي حريّة العمل الفدائي في لبنان؟»

قيل كلّ شيء عن «صيغتنا الفريدة» في التعايش، وعن البلد «الرسالة». وكان شارل حلو يؤمن بكلّ ذلك وأشاد بميزات هذه الصيغة كدبلوماسي وصحافي ورجل سياسة خلال سنوات وسنوات.

لكنه عندما رأى بأنّ الأحداث ستؤدي إلى قلب المعادلة في لبنان على حساب المسيحيين، أصرّ على موقفه بلا هوادة إلى أقصى الحدود. في هذا الوقت بالذات تشبث بحلول يمكن اعتبارها انتحارية في الزمن العادي. وهذا ما سنراه لاحقًا.

أما بالنسبة إلى القضية الفلسطينية، فقد تكرّس -على غرار أستاذه ميشال شيحا- كأحد كبار المدافعين عن هذه القضية؛ فكلّ كتاباته، منذ نكبة ١٩٤٨، تشهد على ذلك. إلّا أنّ الأولوية بالنسبة إليه هي حماية لبنان من مخاطر لا طائلة منها، ومن أضرار لا تعوّض، لكنه كان دائمًا مع تفعيل مسيرة العدالة من أجل فلسطين.

[٤٥] المقال في اللغتين العربية والفرنسية في الملحق رقم (٣).

كلّ تأويل آخر هو مخالف للحقيقة.

إنطلاقًا ممّا تقدّم، ولما كان يواجهه لبنان من مخاطر مُحدقة، كان من الطبيعي أنّ يلجأ شارل حلو إلى أيّ حل يضمن سلامة لبنان.

المقال المنشور في جريدة الأوريان بتاريخ ٢٣ حزيران ١٩٦٩ والموقع xxx

هو في السلطة وحيد، وفي السياسة وحيد، لكنه متشبّث بموقفه. كان شارل حلو محتاجًا لأنّ يشرح الأمور للرأي العام. ماذا تضمّن موقفه في الحقيقة؟ لماذا ترك البلد من دون حكومة؟ لماذا لم تُحقّق التسوية؟ أو لماذا لم تنهِ الدولة عملية إزالة العمل الفدائي من لبنان بالنسبة إلى ما كان يريده آخرون إلخ...

كانت الصحافة تبدي تأييدها «للقضية المقدّسة» حينًا، وتوجّه الانتقادات إلى شارل حلو في كل حين. لم يجرؤ أحد من السياسيين على المجاهرة برفض الفدائيين لأنّ ذلك كان موضوعًا محرجًا، كما لم يجرؤ أحد على تأييد حجج شارل حلو أو أنّه لم يُرِد أحدٌ ذلك. فنداء رئيس الجمهورية إلى الأمّة لم يكن كافيًا. لذلك أصبح التحذير بواسطة الصحافة أمرًا ضروريًّا ومستعجلًا. من مفارقات التاريخ، إنّ رئيس الجمهورية، كصحافي سابق، أصبح صحافيًا من جديد، ونشر كتاباته في جريدة الأوريان بتوقيع «xxx»

الأميركيون الذين يعلمون كلّ شيء تقريبًا، هم أول من اكتشف أنّ الاسم المستعار «xxx» كان يُخفي وراءه اسم شارل حلو.

في ٢٣ حزيران ١٩٦٩، نشرت جريدة «الأوريان» مقالًا بعنوان «كلّ شيء عن موقف الرئيس حلو». هذا الكلام المنشور، على ما أعتقد، كان بقلم شارل حلو بكامله.

كنا بالفعل من دون حكومة، وفي هذه الظروف لم يكن الأمر ليزعج شارل حلو، إذا كان ذلك يمكّنه من الإبقاء على حريته في العمل إلى حدٍّ ما. إنّ الدستور يعطيه الحق، خلال فترات تشكيل الحكومة، بإجراء مشاورات برلمانية. ويجب الاعتراف بأنّه استفاد كثيرًا من هذه المادة الدستورية لدعوة النواب إلى مشاورات مزعومة، إذ يطلب رأيهم على شكل سلسلة من الأسئلة، ولكنها جميعها خارجة عن موضوع تشكيل الحكومة: كان الأمر يتعلّق بكلّ بساطة بوجهة نظرهم حول خطورة الوضع، تبعًا للرسائل التي وجّهها الرئيس بهذا الصدد. وهي طريقة غريبة تندرج ضمن المنهج «الجزويتي».

فبدل أنّ يستمع الرئيس حلو إلى من يُشاورهم، كان يخرج مستندًا يتضمّن سلسلة من الاسئلة تبدأ كلّ واحدة منها بجملة: «ألا تظنّون أنّ...».

«ألا تظنّون أنّ...» ماذا؟ حسنًا هذه كانت تشمل كلّ المخاطر التي يأخذها شارل حلو بالاعتبار، من الاعتداء على السيادة إلى الحرب الأهلية.

كانت الأجوبة تناقض نظريته بقسوة، وكانت، في أحسن الأحوال، مراوِغَةً وغامضة مثل: «مع السيادة ومع دعم حرّية العمل الفدائي».

هذا الاستبيان مذكور في تقرير بورتر -السرّي رقم ٨٢٢- تاريخ ٣٠ حزيران ١٩٦٩، المعنون «سياسة حلو في ما يتعلّق بمشكلة الفدائيين». كتب بورتر:

«سياسة حلو في ما يتعلق بمشكلة الفدائيين»

١) زرت حلو في ٢٨ حزيران للاطّلاع على رأيه في الوضع الحالي قبل مغادرتي لبنان لقضاء العطلة. قدّم لي عرضًا مدروسًا جيدًا لتقييمه للوضع وتحليله للمسار المرتقب للأحداث. بدا متشائمًا، قدريًّا، وبطبيعة الحال اتخذ

موقفًا هادئًا منفصلًا في رفضه الاستماع إلى الذين كانوا من كافة الاتجاهات يشجعونه لايجاد تسوية، شرح بكلّ وضوح بأنّه لا ينوي أبدًا القيام بتسوية حول الموقف الذي اتخذه علنًا، أي رفضه القاطع للأمر الواقع الذي يشكله الفدائيون ورفضه التفاوض خطوة خطوة على سيادة لبنان. قال أوّلًا إنّه مستعد للاستقالة بدل أنّ يكون على رأس سياسة استسلام. بعد ذلك أخذ موقفًا أكثر حزماً، مؤكدًا أنه لن يستسلم مهما كانت الظروف حتى لو كان ذلك يعني «عدم مغادرته بعبدا حيًّا». لكنه سرعان ما طمأنني قائلًا إنّه ليس رهينة موقفه العلني، إلّا أنّه ملتزم تجاه قناعته الراسخة بما يعتقد أنّه القرار الأنسب والأشرف للبنان. عبّرتُ له عن إعجابي الشخصي لشجاعته أنّ يتخذ وحده قرارًا صعبًا كهذا. وأعلمته أنّ الحكومة الأميركية تشاطرني إعجابي به وتدعم قراره في ما يتعلق بالفدائيين. كرّر حلو رأيه الذي ينص على أنّ أية حكومة جديدة ستكون حكومة استسلام، إذ أنّ أي رئيس حكومة سنّي لن يكون قادرًا على تحمّل الضغط على المدى الطويل من أجل حلّ مشكلة الفدائيين. وأضاف بأنّ الفدائيين سوف يرون تشكيل حكومة جديدة كمرحلة ثانية من حملتهم ضد النظام. ستكون الحكومة الجديدة «رهينة» افتراضية للحركة الفدائية.

٢) أقرّ شارل حلو بأنّ سياسته لا تشكّل حلًّا للمعضلة اللبنانية. كان يريد كسب الوقت. لكن مع أنّ مقاربته نجحت حتى الآن، فقد صرّح بوضوح بأنّ الوضع لن يتدهور فجأة في الأشهر المقبلة، إلّا أنّه قد يتدهور عاجلًا إذا لم يتقن ضبط الأحداث. فسياسته قد تتعرّض لتهديد خطير من أي من العوامل الأربعة التالية:

أ) معاودة الاعتداءات الإسرائيلية ضد لبنان، سواء أكانت موجّهة ضد الفدائيين أو ضد الجيش اللبناني؛

ب) إنّ الاشتباكات بين الفدائيين والجيش اللبناني سوف تتسبب بحمّام من الدم؛

ج) الحملة التخريبية بتحريض من سوريا ضد النظام اللبناني بالتواطؤ مع المجموعات اليسارية الراديالية؛

د) المكائد السياسية التي يقوم بها السياسيون الانتهازيون الذين يريدون تقوية مواقعهم بالإصرار على إيجاد تسوية تمدّد استمرارهم في الحياة على المدى القصير، أمّا إذا تريثوا فسيتفكك لبنان كليًّا كبلد له نظام سياسي واقتصادي معتدل. وقال حلو إنّه ليس لديه النية بالإشراف على سقوط لبنان ورؤية الفلسطينيين والبعثيين يستولون على زمام الحكم.

٣) كتب حلو كلّ ذلك على ورقة مؤكّدًا على محتوى الحجج التي استند إليها والتي كانت مفعمة بالتأثر. في ٣٠ حزيران بدأ مشاورات مع كلّ المسؤولين والكتل السياسية وينوي تكرار اقتراحه كما أبلغه لي. بعد أنّ عرض رأيه على السياسيين اللبنانيين، طلب منهم في مجلس خاص إعلان مواقفهم خطيًّا حيال سياسته التي أراد إبقاءها سرّية. واقترح عليهم سؤالين:

أ) هل يقبلون بموقفه من الفدائيين؟

ب) في حال الإيجاب، هل يقبلون فكرة أنّ يؤذن للقوات العسكرية اللبنانية باستعمال القوّة عند الاقتضاء لضبط العمل الفدائي؟

بالنظر إلى إجابات النواب عن سؤاليه، بدا له أنّ أي محاولة للإقناع واهية، وأدرك أنّ عزلته سوف تدوم.

بقي الخارج، أي وسائل القانون الدولي، أو تحالفات محتملة مع القوى المستعدة لتقديم المساعدة.

*****

الفصل الثامن:

طلب المساعدة من الأميركيين

في «المذكّرات» يعيد شارل حلو تحديد مواقف مختلف الدول الأجنبية. فهو يذكر بالتفصيل الأسباب التي من أجلها لا يستطيع الاعتماد على فرنسا.

بالنسبة إلى الاتّحاد السوفياتي. كان يعرف تمامًا أنّ أفضل حليف له في المنطقة هو سوريا، والكلّ يعرف الدور البغيض الذي قامت به سوريا في مسألة الفدائيين في لبنان. حتى رشيد كرامي، وهو صديق الفدائيين، كان مستاءً من ذلك وأظهر في كواليس السفارات خشيته النوايا السورية السيئة تجاه لبنان.

أما تحليل شارل حلو لموقف الاتّحاد السوفياتي فكان كالتالي:

أما موقف الاتحاد السوفياتي فكان يتضمّن، بطبيعة الحال، التنديد بالمؤامرة الأميركية في لبنان، كما نراه في تصريح لوكالة تاس. إلّا أنّه كان للحكومة السوفياتية دافع آخر لاتخاذ موقف ضد الجيش وضد الدولة اللبنانية. فقبل ثلاثة أسابيع، أي في ٣٠ أيلول ١٩٦٩، وقعت حادثةٌ بالغة الخطورة بين ضباطٍ من المكتب الثاني ومن سلاح الجو ضد دبلوماسييْن سوفياتيّيْن، اتُهما بمحاولة

اختطاف طائرة ميراج تابعة للجيش اللبناني بالتواطؤ مع أحد الطيارين اللبنانيين[٤٦].

شملت الحادثة تبادل إطلاق النار في منزل أحد الدبلوماسيين، وقد تلقّفت الصحافة اللبنانية والأجنبية هذا الحدث وأعلن السفير السوفياتي عن نيته في الردّ على ما جرى.

هنا بيانٌ من وكالة تاس للأنباء يدين التدخّل الأميركي في لبنان ويؤكد الدعم السوفياتي للمقاومة الفلسطينية[٤٧].

«إنّ الأحداث الجارية في لبنان تثير قلق السوفيات. فالأوساط القيادية السوفياتية تعبّر عن رأيها الحازم بأنّه لا يمكن لأية قوّة أجنبية أنّ تنال من سيادة لبنان ومن حقّه في حلّ مشاكله الداخلية، أو التدخّل في مسائل هي من صلاحية الدول العربية وحدها. كما تمّ التأكيد على أنّ القادة العرب سيجدون الوسائل كي يتفادوا تفاقم الوضع الداخلي في لبنان وبأنّهم لن يسمحوا لأحد بأنّ يزرع الشقاق بين الدول العربية أو أنّ يحمل الدول العربية على القيام ضد بعضها البعض».

لم يبقَ إذًا إلّا القوّة العظمى الأولى وهي الولايات المتحدة الأميركية.

ما سهّل المحادثات مع الأميركيين أنّ هؤلاء كانوا مهتمّين بالأزمة في لبنان بطريقةٍ غريبة في دقتها، بكلّ التفاصيل ويومًا بيوم. فالسفارة الأميركية كانت في حالة تأهّبٍ والسفير كان مجنّدًا ليلًا نهارًا للاستعلام والمناقشة، ومعرفة المواقف ونقل كلّ هذه المعلومات إلى رؤسائه.

[٤٦] الجزء الثالث من المذكّرات، صفحة ٢٧٧.

[٤٧] الجزء الثالث من المذكّرات، صفحة ٢٢٠.

كان الدبلوماسي يزور شارل حلو بشكلٍ منتظم ويجتمع معه مطولًا.

أما مبعوثو الرئيس فكانوا بدورهم مجنّدين للدفاع عن قضية البلد لدى مختلف العواصم، لاسيّما لدى الأمم المتحدة وذلك بالسرّية التامة المطلوبة في عالم الدبلوماسية.

ففي هذا الإطار تكمن «أسرار» لم يُفْصَح عنها أبدًا حول خفايا اتفاق القاهرة، ما سهّل مهمّتي في اكتشافها، ويجب الاعتراف بذلك، هو حصولي على التقارير السرّية من وزارة الخارجية.

ماذا طلب شارل حلو إذًا؟

طلب التدخّل الدبلوماسي تجاه إسرائيل

كان شارل حلو مقتنعًا دائمًا أنّ في السياسة عاملًا مرجّحًا واحدًا هو «المصلحة»، وكلّ طلبٍ يجب أنّ يكون مبنيًّا على «المصلحة» التي سيستفيد منها المحاور؛ من دون ذلك، يصبح كلّ طلبٍ من دون جدوى.

ماذا نريد من الإسرائيليين؟

ألّا يعتدوا على لبنان، وهذا ما يضعف الجيش الذي هو في موقف مجابهة مع الفدائيين ويعزّز وجهة نظر العمل الفدائي.

خلافًا للرئيسين شمعون وشهاب اللذين كانا يطلبان من الأميركيين حثّ إسرائيل على إطلاق تهديداتٍ خطيرة لردع الفلسطينيين، فإنّ شارل حلو بات مقتنعًا بأنّ وجود الفدائيين لم يكن يزعج إسرائيل كثيرًا، وأنّ هذه الدولة كانت تستغل ذلك لتحقيق مآرب أخرى.

لذلك اهتم بإفهام الأميركيين ومن خلالهم الإسرائيليين، بأنّ الحفاظ على استقرار لبنان يصب في مصلحة إسرائيل، كان هذا برأي شارل حلو

أكثر إقناعًا من حمل الدولة العبرية على القيام بدور لا يناسبها، من دون شك، وهو أنّ تشكّل فقط أداة تهديد. على أي حال، هذا ما رأيناه في تعليق بورتر الموجّه إلى وزارة الخارجية الذي ذكر فيه أنّ طلبي شمعون وشهاب لن يجدا آذانًا صاغية.

يوم السبت في ١٠ كانون الثاني ١٩٦٩، استدعى الرئيس حلو، وبشكلٍ طارئ، سفير الولايات المتحدة الأميركية للبحث في موضوع التهديدات الإسرائيلية وفي زيارة الشخصية التي تحمل رسالة موشي دايان. وقد تباحثا حول الضرر الذي تلحقه إسرائيل بلبنان -في صراعه مع «الأمر الواقع» الفلسطيني- والأسباب التي من أجلها يجب على إسرائيل أنّ تمتنع بشكلٍ قاطع عن المساس بلبنان.

في تقريره السرّي رقم ٢٧٧ تاريخ ١١ كانون الثاني، كتب بورتر:

١- إستدعاني الرئيس حلو إلى القصر الرئاسي مساء السبت في ١٠ كانون الثاني كي يبلغني قلقه البالغ بسبب تدهور الوضع. رأيته قلقًا جدًّا، ذاكرًا الغارات الإسرائيلية على الأراضي اللبنانية في الأيام الأخيرة التي جرت حتى من دون وجود أية أعمال من قبل للفدائيين. وأعلن حلو بأنّ سياسة إسرائيل تهدف بشكلٍ لا يقبل الشك، إلى إجبار المدنيين على إخلاء المنطقة الحدودية ثم مواجهة الفدائيين وجهًا لوجه قبل أنّ تحتلّ الأرض اللبنانية.

٢- تأكّد اقتناع الرئيس حلو على أثر التحذير الذي نقله عن الجنرال موشي دايان أسقف فلسطين. وفقًا للرئيس حلو، استدعى ساسون الأسقف وأعلمه باختصار عن الوضع قبل مرافقته لمقابلة موشي دايان. وقد طلب موشي دايان من هذه «الشخصية» أنّ تنقل التحذير التالي: إذا استمرت

هجمات الفدائيين سوف تضطر إسرائيل إلى اتخاذ اجراءات في مدينة إربد وفي مناطق أخرى من الأردن، محوّلة المناطق الحدودية في لبنان إلى صحارى مقفرة. وإذا استمرت الهجمات الفدائية على الرغم من ذلك، ستقوم إسرائيل بتغيير الحدود.

٣- من العودة إلى تأكيداتي الماضية من أنّ الحكومة الأميركية تستبعد أنّ يكون احتلال لبنان هدفًا لإسرائيل، صرّح حلو بأنّه لا يرغب في مناقشة هذه المسألة على الرغم من عدم إمكانية التوفيق بين الأعمال الحالية والتهديدات الإسرائيلية والضمانات الأميركية. مهما يكن من أمر، فقد أكّد أنّ الإجراءات التعسّفية التي اتخذتها إسرائيل في الوقت الحاضر تدمّر الدولة اللبنانية. الإسرائيليون يعرفون جيدًا ما يقومون به، فأعمالهم تهدف إلى تقويض معنويات الجيش وبالتالي الحدّ من قدرته على احتواء الفدائيين أو العمليات الموجهة ضد النظام.

وقد تزعزعت ثقة الجمهور بالدولة اللبنانية ودبّ الذعر بين سكان الجنوب الذين يهربون من منازلهم، وعمّت الاضطرابات بقية المناطق. وهذا ما تسبّب أيضًا في جعل لبنان بلدًا راديكاليًّا عن طريق تأجيج التوترات الاجتماعية القائمة، ما أجبر الحكومة اللبنانية على الإنفاق من مواردها المتدنية على متطلّبات تتعلّق بالدفاع وبأهداف أخرى غير منتجة بدلًا من أنّ تخصّصها للتنمية الاقتصادية ولتحسين الوضع الاجتماعي. يبدو أنّ حزب البعث السوري على وجه التحديد، يزداد قوّة باستغلاله حال الاستياء العام. قال حلو خلال الزيارة التي قام بها السيناتور هارتفيلد، بأنّ واحدة من أخطر عواقب الهجمات الإسرائيلية، هي الضغط بقوّة على لبنان كي ينضم إلى البلدان العربية المنخرطة في جبهة «المواجهة». وأعلن حلو بأنّه عمل مع عبد الناصر في الرباط من أجل تفادي ذلك، وقد أكّد عبد الناصر حديثًا،

أثناء زيارة أحد السياسيين اللبنانيين بأنّه ليس من مصلحة لبنان أنّ ينضمّ إلى دول المواجهة.

كان ذلك إجراءً مفيدًا إلّا أنّه أصبح الآن مهدّدًا بالاعتداءات الإسرائيلية على لبنان. إذ إنّ عددًا متزايدًا من المسلمين، ومنهم من الطائفة الشيعية التي هي عادة غير متورطة في الأحداث، إنّما يواجهون حاليًّا هجمات إسرائيلية كبيرة على الجنوب، قد بدأوا يجدون بعض المنطق من وراء دخول لبنان في جبهة المواجهة والقبول بقوّاتٍ أجنبية. فالشعور باليأس الناتج عن العجز تجاه الأعمال التي تقوم بها إسرائيل في جنوب لبنان لا يمكن أن تؤدي إلّا إلى ردود فعل غير عقلانية.

في ما يتعلّق بالردّ الذي ينتظره دايان، فقد شرح حلو للسفير الأسباب التي تمنعه من إعطائه بواسطة أحد «الأفراد»: فبالنسبة إليه وحدها «الدبلوماسية السرّية» المعترف بها في القانون الدولي يمكن اعتمادها في نقل أو اتصال غير مباشر. وقدّم ثلاث حجج كان يتوجّب إبلاغها إلى دايان، وفصّلها السفير الأميركي في تقريره:

أولًا، إنّ لبنان بضبطه الأمن على أراضيه الجنوبية، كان ضمنيًا الشرطي الذي يحمي الحدود اللبنانية-الإسرائيلية، بالرغم من بعض الثغرات التي اعترت أحيانًا هذا الدور. وتدمير لبنان سوف يعني إزالة هذه الحماية وترك الساحة مفتوحة للفدائيين والمجموعات الأخرى.

ثانيًا، إنّ استمرار الغارات الجوية ضد لبنان ستكون له انعكاسات عديدة ومنها -ربّما- «تمركز قوّات أجنبية سورية أو عراقية على الأراضي اللبنانية. في الوقت الذي تشكّل فيه هذه القوّات إزعاجًا كبيرًا للنظام اللبناني، فإنّها سوف تشكّل أيضًا مشكلة لإسرائيل. في النقطة الثالثة، أثار شارل حلو

بأنّه ليس من مصلحة إسرائيل تدمير الدولة الديموقراطية الوحيدة غير المسلمة والمختلطة دينيًّا في المنطقة. فمهما كان فهم اللبنانيين ناقصًا، فإنّهم يدركون إلى حدٍّ ما، على الأقل، مشاكل إسرائيل. وهذا ما يشكّل ورقة بيدها، فيما لو أرادت أنّ تكون جزءًا من الشرق الأدنى. وهذا ما سمح في الماضي بالمحافظة على السلام، على الأقل، في قسم من الحدود مع اسرائيل».

هل توصّلت هذه الحجج إلى نتيجة؟ على أي حال، وخلال فترة طويلة، لم يحدث أي اجتياح (خلافًا لتهديد دايان) ولا غارات ذات أهمية.

يجب التذكير أنّه في تلك الفترة مورس ما اصطُلِحَ على تسميته «التعاون السرّي» (ويشير بورتر إلى ذلك في تقاريره). إلّا أنّه، مع الاعتراف بذلك، يجب التأكيد على أنّ هذا التعاون السرّي تمّ في الإطار الذي يجيزه القانون الدولي من خلال لجنة الهدنة.

طلب مساعدة عسكرية ودبلوماسية من الأميركيين

كان العالم في أوج الحرب الباردة، والقوّتان الرئيسيتان تبحثان، كلّ من جهتها على أنّ تضع تحت جناحيها مناطق معينة. فالأميركيون كانوا يتولّون حماية العالم الحرّ، والسوفيات حماية «الضعفاء» ضد الإمبريالية الغربية. في تلك الفترة كان لبنان بلد الحرّية وسويسرا الشرق. إختار السوفيات معسكر «الفدائيين» و«مرشدهم» سوريا.

كان اللجوء إلى مساعدة الأميركيين هو الأكثر ملاءمة، لألف سبب.

يعرف شارل حلو أنّ الخطابات العاطفية لا تؤدّي إلى نتيجة: «إحموا حرياتنا... !» «صونوا صيغة عيشنا المشترك...!» «حافظوا على حضورٍ مسيحي في الشرق...!» كانت هذه الشعارات من دون شك تحرّك مشاعر

الفرد ولكنها لا تؤثّر بأي حال من الأحوال على دولة قوية لا تفكّر إلّا في مصالحها الاستراتيجية.

كان يجب إذًا إقناع الأميركيين بأنّ الدفاع عن لبنان وحمايته يسيران في نفس اتجاه مصالحهم الخاصة.

أول طلب لمساعدة مباشرة: تجنيب لبنان من الغرق في معسكر المواجهة

جهد شارل حلو منذ شهر كانون الثاني ١٩٦٩ في أنّ يُظْهِر للأميركيين الخطر الذي يشكلّه لهم انتقال لبنان من معسكر البلدان العربية التي ظلّت صديقة للولايات المتحدة الأميركية، إلى معسكر المواجهة الذي تحرّكه سوريا برعاية الاتّحاد السوفياتي: إنهم سوف يخسرون في هذه المناسبة ورقة هامة. في مقابلةٍ بتاريخ ١٠ كانون الثاني (التقرير السرّي رقم ٢٧٧ المذكور أعلاه) تناقش شارل حلو وبورتر حول هذا الخطر الجدي والداهم. كان هدف شارل حلو الوحيد هو الحدّ من عدوان الدولة الإسرائيلية التي كانت تتذرّع بوجود الفدائيين.

وجدت الولايات المتحدة نفسها أمام معضلة: إنّ مساعدة لبنان على إزالة العمل الفدائي سوف ينتزع من الإسرائيليين أية ذريعة للهجوم، إلّا أنّ عدم إيقاف الهجمات الإسرائيلية ضد اللبنانيين سيؤدّي إلى تفاقم كراهية هؤلاء لإسرائيل ويدفعهم ليكونوا جزءًا من معسكر المواجهة.

أستعيد هنا، على سبيل التذكير من التقرير رقم ٢٧٧، التحذير التالي الذي أطلقه شارل حلو:

يقول حلو بأنّه دوّن خلال زيارة السيناتور هارتفيلد، بأنّ إحدى النتائج الأكثر جدية للهجمات الإسرائيلية هي دفع لبنان للانضمام إلى الدول

العربية التي تشكّل «جبهة» المواجهة. أعلن شارل حلو بأنّه عمل مع عبد الناصر في الرباط على تفادي هذا الأمر، وأكد عبد الناصر مؤخّرًا إلى سياسي سنّي لبناني كان في زيارة القاهرة أنّه ليس في مصلحة العرب رؤية لبنان ينضمّ إلى جبهة المواجهة. شكّل ذلك إجراءً مفيدًا، إلّا أنّه بات اليوم مهدّدًا بسبب الهجمات الإسرائيلية. إنّ عددًا متزايدًا من المسلمين، أخذوا ينظرون أنّ هناك نوعًا من المنطق وراء انضمام لبنان إلى الجبهة المذكورة والقبول بوجود قوّات عربية على أراضيه، ومن بينهم المسلمون الشيعة الذين هم في العادة أقل انخراطًا إلّا أنهم يعانون اليوم من القسم الأكبر من الهجمات الإسرائيلية على الجنوب. فالشعور باليأس الناتج عن العجز تجاه الأعمال التي تقوم بها إسرائيل في جنوب لبنان، لا يمكن إلّا أنّ يولّد ردود فعل غير عقلانية.

هذا هو التحليل الذي قدّمه شارل حلو للأميركيين في ما يتعلّق بإسرائيل وضرباتها ضد لبنان...

الطلب المباشر الثاني: إمكانية التدخّل الأميركي ميدانيًّا

بما أنّ الأمر يتعلّق بمساعدةٍ أميركية مباشرة، والإجراءات الممهّدة لها، ألقى شارل حلو الضوء على نتائج الأزمة اللبنانية بالنسبة إلى مجموع المصالح الأميركية في كلّ المنطقة وخارجها وحتى في الغرب. شكّل هذا الأمر نبوءة! أو رؤيا مسبقة لما سوف يحصل بعد عشرين أو ثلاثين سنة مع تصاعد الحركات الثورية والتخريبية التي ما زالت تهزّ العالم بأسره.

في مرحلةٍ أولى (خلال المقابلة التي جرت في ٣ أيّار ١٩٦٩)، تبادل حلو وبورتر وجهات النظر، أظهر خلالها الرئيس فكره الثاقب الذي بداء لدى عرضه لطلباته. فبدلًا من «نريد أو نتمنّى...»، كان يسأل: «كيف يمكنكم؟»

إضافة إلى ذلك، فقد عرض طلب المساعدة هذه بصيغة شرطية كي لا يفاجئ مُحاوِرَه.

وقد طرح كذلك إمكانية تدخُّل الأسطول السادس، الموجود أصلًا في البحر الأبيض المتوسّط، وكي لا يستعجل الأمور، حرص على القول إنّ هذا الطلب هو من دون شك غير واقعي (وكان في قرارة نفسه يتمنّى بشدة حصول هذا التدخل)، إلّا أنّه كان يريد أنّ يعرف إلى أي حدّ يمكن أنّ تصل إليه المساعدة الأميركية، كما قال لمحاوره.

بالإشارة إلى هذا النوع من المساعدة، أراد حلو الربط بينها وبين مصالح الأميركيين ذاتهم.

هذا هو المضمون الحرفي للمقابلة التي جرت، وفقًا لتقرير ٣ أيّار (سرّي رقم ٩٢٩):

١- يبدو أنّ حلو قد حسم أمره وأخذ قرارًا بمجابهة الفدائيين. هو يدرك تمامًا نتائج قرار كهذا، إذ إنّ الوضع في لبنان قد يخرج عن السيطرة. بالأمس، أراد حلو أنّ يعرف من خلال اجتماعنا المطوّل نوع المساعدة التي يمكن للولايات المتحدة الأميركية أنّ تقدّمها للبنان إذا تدهور الوضع بشكلٍ خطير.

٢- وفقًا «لسبتل»، فإنّ التحليل الذي قدّمه حلو للوضع والجهود التي بذلها لإيجاد حلٍّ، شكّلا الملاذ الأخير قبل الاستسلام للفدائيين. فقراره بإعطاء الأمر للجيش بإطلاق النار إذا اقتضى الأمر، هو قرار حرج ويعرّض البلد لخطر الانقسام. يبدو أنّ حلو كان يرفض كلّ تسوية يمكنها أنّ تشكّل تنازلًا عن سيادة لبنان أو عن أرضه لصالح الفدائيين. ظلّ هادئًا وواثقًا من نفسه. أعتقد أنّ قراره ثابت كما قاله، ولم يتّخذه تحت تأثير الهلع. لم يعد لديه

من خيار سوى قبول تحدّي المحافظة على سيادة لبنان وسلامته واستقلاله السياسي. كان يعرف جيدًا كيف سيكون وقع قراره على البلاد، كحدوث انقسامات طائفية، أو لجوء الفدائيين واليسار إلى مزيدٍ من الضغط، إلّا أنّه لم يكن باستطاعته تأخير قرار كهذا.

٣- عندما طرح مسألة الحصول على مساعدة خارجية للبنان، شدّد على أنّه لا يطلب في الوقت الحاضر أية مساعدة تتجاوز الإجراءات الدبلوماسية التي قامت بها حكومة الولايات المتحدة. هو يصرّ على ألّا يطلب الحصول على مساعدة خارجية إلّا بعد أنّ يكون قد استنفد كلّ الخيارات المتاحة له على الصعيدين الداخلي والإقليمي. هو يأمل بتفادي الحصول على مساعدةٍ خارجية غير أنّ طبيعة الأخطار الممكن حصولها تقتضي أنّ يكون على علم تام في المجال الذي ستتمّ فيه المساعدة الأميركية في حال طلبها كآخر وسيلة لديه.

٤- يقول حلو إنّ لبنان والولايات المتحدة الأميركية تعلّما كفايةً من التدخّل الأميركي الذي جرى في العام ١٩٥٨. فهو لم يطلب مساعدة غير واقعية أو مساعدة لا تستطيع الحكومة الأميركية تقديمها؛ لكنه كان يرغب في أنّ نفهم بأنّ هذا الطلب لا يشكّل ابتزازًا بل إنّه سيسمح له بأنّ يكون فاعلًا بطريقة أكثر حسمًا إذا شعر أنّ الحكومة الأميركية مستعدة لتقديم المساعدة المطلوبة كمسعى أخير يريد القيام به. فضمانة مساعدة الولايات المتحدة له كانت تشجّعه على مقاومة الضغوط الهائلة التي تمارس عليه من أجل الوصول إلى اتفاقٍ مع الفدائيين، وهي خطوة يرفض القيام بها بشكلٍ مطلق، إذ كان يعلم بأنّها سوف تكون بداية فقدان لبنان لسيادته.

٥- إستبعد حلو احتمال طلب مساعدة خارجية فعلية من القوى الأجنبية غير الإقليمية. ففرنسا لم تكن تريد التدخّل، ولم تقم بشيء. أمّا

المملكة المتحدة فلم يعد بإمكانها القيام بدورٍ فعّال، مع العلم أنّ تأثيرها محدود في الشرق الأوسط. أمّا بالنسبة إلى الاتّحاد السوفياتي، فحلو لم يكن يثق أبدًا بنوايا السوفيات تجاه لبنان. إذ لم يكن هؤلاء يستطيعون التوفيق بين أهدافهم على المدى الطويل ودعمهم لبلد حرّ ومعتدل كلبنان ضد سوريا الراديكالية. للسوفيات ما يكفي من التأثير والسلطة في سوريا لتقليص التدخّل السوري في لبنان لكنه لم يكن يعتقد أنّهم قد يقومون به.

٦- شعر حلو بأنّ ثمة نقاطًا مشتركة بين إرادته الصلبة في الحفاظ على سيادة لبنان في وجه التهديد الحالي، وبين المصالح الأميركية في الشرق الأوسط. فإذا أخفق في محاولته، سوف يؤدّي ذلك إلى أردنة لبنان، بسيطرة الفدائيين وسوريا عليه. وإذا انتصر الفدائيون، فإنّ النظام اللبناني سوف ينهار. ففي نظر حلو أنّ لبنان لن يستطيع البقاء على قيد الحياة إذا تحقق هذا الاحتمال وسوف يكون لذلك انعكاسات على دول عربية معتدلة كالمملكة العربية السعودية والكويت، مع أنّها ستكون أقل خطورة. إنّ الكويت سوف تتعرض لنوعٍ من الابتزاز لتصبح المموّل الأكبر للفدائيين، إضافة إلى ذلك، فإنّ الأمل الضئيل في إقامة ديموقراطية في العراق سوف يتبدد.

٧- بالنسبة إلى شارل حلو، إنّ أردنة لبنان سوف تؤدّي إلى تحويل الدول العربية إلى فيتنام أخرى؛ إذ إنّ مجموعات الفدائيين الفلسطينيين الراديكاليين ستصبح رأس حربة للأنظمة الراديكالية في المنطقة. فالتسوية السلمية في المنطقة وفي الظروف الحالية باتت مستحيلة. من زاوية هذه التطورات المحتملة عبّر حلو عن رغبته في البحث عن فرص أخرى للمساعدات الأميركية إلى لبنان.

٨- أجبت أنه من الصعب، بل من المستحيل، البحث في إمكانية تقديم مساعدة فعليّة في ظروف يكتنفها الغموض إلى هذا الحدّ. فعلى

الرئيس حلو والولايات المتحدة أنّ يفكّرا بشكلٍ أعمق بما هو متاح وممكن التحقيق. فباستطاعة الأسطول السادس الظهور، بالتأكيد، ولكن هل يحقق ذلك هدفنا؟

إضافة إلى ذلك، إنّ الحكومة الأميركية ستقوم بتقييم التداعيات الإقليمية والدولية لأي عمل قد تقرّر القيام به. في الوقت الحاضر، لسنا ملزمين بمحادثات جدّية مع الاتّحاد السوفياتي حول إيجاد حلٍّ سلمي في الشرق الأوسط. ولكن من جهة ثانية، علينا استعراض انعكاس التداعيات على قوى أخرى معنيّة.

في ٢٨ حزيران ١٩٦٩، ونظرًا لتفاقم الوضع الداخلي، أراد شارل حلو أنّ يكون أكثر مباشرة مع الأميركيين، هو يرغب حاليًّا في إيضاحات وتفاصيل إضافية. في هذه المناسبة، زاد من تحذيراته للأميركيين الذين ما زالوا متشبّثين باحتمال تسوية بينهم وبين السوفيات بالنسبة إلى الشرق الأوسط.

لاحظ شارل حلو بمرارةٍ أنّ الأميركيين لا يأخذون بالاعتبار لا الصين، (التي كانت تتهيأ للدخول إلى نادي الكبار)، ولا الحركات الراديكالية التي تنشأ شيئًا فشيئًا جراء انتشار الغليان في منطقة الشرق الأوسط. وقد عبّر للأميركيين عن قلقه من هذه الأمور، مكرّرًا دائمًا لمحاوريه بأنّ الراديكالية الدينية أو الصينية الثورية سوف تتوصّل إلى أنّ تضرب في قلب نيويورك أو باريس أو لندن...

إنّ لقاء حلو وبورتر في ٢٨ حزيران من الأهمية بمكان، وهو المذكورة وقائعه في تقرير بورتر المؤرّخ في ٣٠ حزيران، والمعنون «مساعي الرئيس حلو بصدد إمكانية الحصول على مساعدة أميركية». وهذا ما يقتضي إيراده كاملًا:

١) خلال حديثي معه في ٢٨ حزيران أطلعني شارل حلو على تحليله المفصّل للوضع السياسي، كما قام بمسعى رسمي في ما يتعلق بالمساعدة الأميركية، وطرح عليّ المجموعة التالية من الأسئلة:

٢) ماذا سيكون موقف الحكومة الأميركية إذا:

أ) هاجمت إسرائيل لبنان؛

ب) في حال كان لبنان ضحية تدخّل دولة ذات سيادة (كالمملكة العربية السعودية مثلًا)،

ج) إذا وقعت اضطرابات في لبنان بشكلٍ ظاهر أو مموّه.

٣) أبدى شارل حلو اهتمامًا خاصًا لمعرفة موقف الحكومة الأميركية في ما يتعلق بالسؤال ج). كرّرْتُ الأمور الثلاثة التي سبق أنّ أثيرت خلال محادثاتنا السابقة، وذكرت إمكانية حصول تدخّل ومبادرات دبلوماسية من قبل الأمم المتحدة بالاشتراك مع فرنسا ودول أخرى صديقة للبنان، وذلك جوابًا على سؤاله بعد استبعاد إمكانية طلب قوّات طوارئ دولية تابعة للأمم المتحدة، وذكّرته أيضًا بمصاعب هذه المقاربة للأمور. لم أبدِ أية ملاحظات في ما يتعلّق باللجوء إلى القوى المسلحة الأميركية، مع أنّه كان يرغب في أنّ نتناول ذلك في نقاشنا. ذكرت أنّ الحكومة الأميركية لم تكن مستعدة للالتزام عسكريًا نظرًا للمشاكل التي تسبّب بها تدخّلها في فيتنام. وأكدت له اهتمامنا بلبنان وسيادته ورخائه، وشدّدت على أنّ الحكومة الأميركية لن تترك لبنان يواجه قدره. وشاطرته شعوره بالإحباط في ما يتعلّق بالأعباء العملية المرتبطة بالمساعدة التي يمكن أن نقدّمها، وأكدت له أنّ واشنطن تشاطرني همّي الشخصي. من جهة أخرى، لم نكن نرغب أيضًا في إذكاء نار

المشاكل الطائفية باعتمادنا مواقف جذرية تؤدي إلى إشعال الوضع الداخلي بدلًا من تهدئته.

٤) كرّرت أمامه بأنّ الحكومة الأميركية ما زالت تقوم بدورٍ هام لحثّ إسرائيل على ضبط النفس على حدودها مع لبنان وبأنّ هناك مؤشّرات نجاح ملموسة مع أنّها محدودة. أما على صعيد المحادثات الثنائية بين الولايات المتحدة والاتّحاد السوفياتي بصدد الحلّ في الشرق الأوسط، فقد أوضحتُ أنّ السوفيات مهتمّين بمواصلة النقاش، ونحن مصمّمون للحصول على استجابة مباشرة للطلب الذي قدّمه لإحراز تقدّم عاجل. كان عليّ أنّ أعترف بأنّه لم تكن لدي أية فكرة عن حصول اختراق على هذا المستوى.

٥) أعلن حلو أنّه من الأرجح أنّ الوقت بات متأخّرًا جدًّا، فقد أوضح مثلًا أنّ عدم الاستقرار السياسي والتصعيد العسكري في الشرق الأوسط قد وصلا إلى حلٍّ سوف يُحتِّم على الشرق الأوسط أنّ يصبح أكثر راديكالية إنّ لم يقم الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة بالتحرّك وممارسة الضغط الشديد على الموالين لكلّ منها. ولن تجتاح هذه الموجة الدول المعتدلة وحدها، بل أيضًا الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي سيخسران أيضًا لأنّهما تورطا في التزامهما تجاه بعض الدول العربية، إضافة إلى أنّهما لا يستطيعان دعم القوى الثورية المحلية التي تمثّلها الحركة الفدائية والأحزاب الراديكالية المتطرفة الموالية لبكين، إنّ لم تكن موالية لموسكو. فالصين الشيوعية سيكون لها مستقبلًا دور هام في العالم العربي. أمّا في ما يتعلّق بالولايات المتحدة، فإنّ المحاولات الهادفة إلى إيجاد توازن بين سياساتها في الشرق الأوسط منذ نشوء الصراع العربي-الإسرائيلي قد أضرت كثيرًا بمصالحها الاقتصادية والسياسية والثقافية، وهي كبيرة في المنطقة.

٦) قلت لشارل حلو إنّه يجب ألّا نستبعد فورًا المحادثات الثنائية بين الولايات المتحدة والاتّحاد السوفياتي، وأشرت إلى الضغوط التي تمارس على السوفيات من أجل التوصّل إلى حلٍّ سياسي للنزاع العربي-الإسرائيلي. يبدو أنّ السوفيات لا يريدون اندلاع حرب في الشرق الأوسط، وهم صادقون في ذلك. إلا أنّه بإمكانهم أنّ يجعلوا البحث عن الحل أكثر واقعية. إنّ إدراك الولايات المتحدة والاتّحاد السوفياتي للأمور بإمكانه تسهيل إحلال السلام في الشرق الأوسط، بسبب عدم قدرة العرب والإسرائيليين على إيجاد أسس للحلّ، وقد أجاب حلو بأنّه لا يشاطرني هذا التفاؤل.

٧) بالنسبة الى لبنان، أقرّ حلو بالتراجع في محاولاته المتواصلة الهادفة إلى الحفاظ على سيادة لبنان واستقلاله السياسي أمام الخطر الذي يشكّله الفدائيون. إلّا أنّ الخسائر سوف تكون أكثر فداحة فيما لو تدهور الوضع بشكلٍ خطير. فأفضل ما يمكن أنّ يأمل به هو حلّ على الطريقة القبرصية، مع جزر طائفية على الأرجح. وقال: أنّ يكون المرء رأسًا لدولة بحماية الأمم المتحدة لا يشكّل وضعًا مشرّفًا. فمجرد وجود قوّات دولية على أراضي دولة ما، يهدّد استقلال هذه الدولة ويلغيه. ولكن هذا الحلّ، يبدو أفضل الممكن، بالنظر إلى الخيارات المتاحة: إحتلالٌ اسرائيلي، تخريبٌ سوري، وتفكّك الدولة اللبنانية وفق الانتماءات الطائفية.

٨) تعليق: من الصعب عدم مشاركة شارل حلو في تشاؤمه حول مستقبل لبنان، علمًا أنّ التوتّر الذي يعاني منه وعزلته يزيدان من نظرته السوداوية إلى الأمور. فهو يتوقّع مسار التفكيك ذاته الذي كنا نتحدث بصدده منذ أعوام. غير أنّ مخاوفه الحالية أعمته لدرجة نسيان قدرة اللبنانيين على المقاومة وعلى إيجاد مخرج. كان يعتمد على معطيات عديدة لديه لصالح الخروج من المأزق، إضافة إلى أنّه من غير المتوقع أنّ يذهب

اللبنانيون -مهما كانت خلافاتهم أساسية- إلى التمترّس في خنادقهم. فاختبار القوّة مستبعد في الوقت الحاضر إلّا إذا جرت محاولة خارجية كبيرة يقودها السوريون لنشر التخريب.

مع الوقت، ازدادت طلبات شارل حلو إلحاحًا، وصارت أكثر مباشرة: كان يطلب تدخّلًا عسكريًّا حقيقيًّا لإنقاذ لبنان وتفادي الأخطار التي سوف تطال الغرب بأكمله عاجلًا أم آجلًا، مكرّرًا خشيته من انفجارٍ عام. كان يبدو مستعجلًا الأمور أمام السفير وأمام مختلف زوّاره الأميركيين من أعضاء مجلس الشيوخ وغيرهم. وقد وُجِّهَت رسائل سرّية للغاية مباشرة إلى البيت الأبيض بهذا المعنى. كما أُرسِلَ مبعوثون على وجه السرعة إلى واشنطن.

بموازاة ذلك، كان قادة الحلف المسيحيون، وبشكلٍ خاص الرئيس شمعون، يطلبون من السفير -بسرّيةٍ تامة- تزويد المسيحيين بالأسلحة. لم يكن شارل حلو، دون شك، غريبًا عن نشاط شمعون بهذا الصدد، إذ كان الرجلان على تمازج شعوري (غير معلن) بينهما حول أمور كثيرة.

على هذا الصعيد، وعلى غرار الفرنسيين، رفض الأميركيون هذا الطلب رفضًا قاطعًا من خلال التقارير السرّية التي نقلت محتوى الاجتماعات بين دو فورنييه وبورتر. يمكننا أنّ نستنتج من هذه التقارير ونلخّص منها موقف فرنسا بهذا الصدد وتلخيصه كما يلي: نعم لدعم شارل حلو، لا لتسليح المسيحيين.

إنّ التقرير المؤرّخ في أول أيّار ١٩٦٩ المعنون «المسيحيون يطلبون مساعدة عسكرية -الفرنسيون يدعمون شارل حلو من كلّ قلبهم-»، واضح بهذا المعنى:

١- بتاريخ ٢٩ و٣٠ نيسان تناقشت مطولًا مع سفير فرنسا السيد دو فورنبيه الذي كان قد استلم للتوّ ملخّصًا لمحادثات «سيسكو-لوسيه» التي جرت في ٢٨ نيسان.

٢- أعرب دو فورنبيه عن جهوزيّته وأقمنا صلة مستمرة بين نائب رئيس البعثة والملحقين لدى السفارتين.

٣- وافق الفرنسيون على تقييمنا للوضع اللبناني. وهم يعتقدون بأنّ الأزمة الحكومية مستمرة عدة أسابيع، وهم قلقون بشكلٍ خاص بصدد قدرة الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي على ضبط اضطرابات قد يتسبّب بها الفدائيون أو النشاطات المتزايدة على الصعيدين السياسي والعسكري في مخيّمات اللّاجئين ، وعلى تآمر اليسار السوري. كما قال دو فورنبيه، إنّ الحكومة عاجزة عن مواجهة أعدائها المحتملين على الصعيدين الداخلي والخارجي. أما بالنسبة إلى سؤالي حول معرفة ما إذا كان بيع أسلحة فرنسية للجيش اللبناني سوف يزيد من قوّته، فظل جوابه غامضًا.

٤- كان دو فورنبيه يشعر بأنّ ليس لفرنسا تأثير يذكر في دمشق، إلّا أنها مع ذلك عبّرت عن رغبة الفرنسيين بتفادي تدهور الوضع في لبنان.

٥- قلت لدو فورنبيه، من دون الدخول في التفاصيل، بأنّنا استلمنا طلبات من زعماء لبنانيين مسيحيين للحصول على مساعدة بالسلاح. أجاب بأنّه لو قُدّم هذا الطلب إليه لكان جوابه بأنّه غير قادر على تقديم مساعدة مادية إلى مجموعات سياسية خاصة في لبنان.

٦- إنّ السفارة الفرنسية قلقة من جرّاء تطوّر الأحداث هنا وهي تدرك مثلنا بأنّ تدخّلًا متقدّمًا من جانبنا سوف يزيد من تفاقم الوضع أكثر في لبنان.

يبدو لي أنّ الفرنسيين لم يهيؤوا خطة طوارئ أو أنّهم غير معنيين حاليًّا بما فيه الكفاية كي يقدّموا دعمهم لشارل حلو. رجوت دو فورنبيه بأنّ يساند الجهود التي يبذلها حلو بقدر ما يسمح بذلك مستشاروه والتعليمات المعطاة. أجاب أنّه من الصعب أنّ يقبل هذا الدور الخاص الذي قد يُعهد به إليه نظرًا للعلاقة التاريخية بين فرنسا ولبنان.

أجاب الأميركيون بالمعنى ذاته على طلب ريمون إدّه في ٣٠ حزيران ١٩٦٩. ونقرأ في التقرير:

قلت له (أي لإدّه) إنّ هذا الأمر قد أثير في الماضي وإنّ جواب واشنطن كان سلبيًّا. وقد شدّدت على أنّ الولايات المتحدة لم تكن مستعدة للتورط في تزويد السلاح إلى أي حزب سياسي في لبنان (وقد تمّ توضيح موقفنا أيضًا لدى الكتائب والوطنيين الأحرار مرّات عدة).

في هذا الوقت، أعلن إدّه تأييده تسليح المسيحيين مع الاختلافات بصدد شروط هذا التسليح بينه وبين شمعون والجميّل. كان شارل حلو يشارك في النقاش.

في ٢٣ حزيران، عُقِدَ اجتماعٌ مطوّل بين شمعون وبورتر. والتقرير الذي وضع في ٣ تموز بهذا الصدد، حمل عنوان «شمعون يدعم حلو». لدى قراءة هذا التقرير، يتبيّن لنا إلى أي حدّ كانت وجهتا نظر الرئيسين متطابقة.

إلّا أنّ جهود شمعون للوصول إلى هدفه، أي إلى تزويد المسيحيين بالسلاح، باءت بالفشل.

إذا كانت الولايات المتحدة مستعدة لمساعدة شارل حلو كرئيسٍ لكلّ اللبنانيين، وليس لطائفة معيّنة (توضيح بورتر المذكور في تقريره المؤرّخ في

الأول من تشرين الثاني ١٩٦٩ والذي نُقِلَ إلى جميع الأفرقاء اللبنانيين)، فإنّ هذه المساعدة ظلّت غير دقيقة ولم تتبعها أعمال ملموسة. ربّما نستطيع الرجوع بهذا الصدد إلى النقاش الذي جرى في أول أيّار ١٩٦٩، والمفصّل في مذكّرة مطولة للسفير -(سرّي رقم ٧٤٤٤).

خلال هذا الاجتماع، عرض شارل حلو للسفير الأميركي الوضع بكلّ حدّته، منذ إعطاء أوامره الحازمة للجيش بمجابهة الفدائيين (وهنأه بورتر على ذلك)، مرورًا بالدور السيئ الذي تقوم به الدول العربية، كلّ واحدة بدورها، إلى أنّ انتهى إلى ضرورة الحصول على المساعدة الأميركية.

بالنسبة إلى هذه المساعدة، فمن الأمور الجوهرية أنّ نعود إلى ما كتبه بورتر في مذكّرته المشار إليها أعلاه:

بعد ذلك طرح السؤال التالي: «إذا تدهور الوضع بشكلٍ خطير، فما هي احتمالات الحصول على مساعدة الولايات المتحدة للبنان؟»

قبل الإجابة، صرّحت أنّه من الصعب لكلٍّ من الحكومتين أنّ تتناقشا بطريقةٍ واقعية الوسائل الممكنة لمساعدة الولايات المتحدة عند الاقتضاء. ما يتوجّب على الحكومتين الإسراع في درسه، هو الوسائل الخاصة لمساعدة محتملة في ضوء الوضع الداخلي وما يتضمّنه من تأثيرٍ إقليمي، ناهيك عن انعكاساته على العلاقات بين حكومة الولايات المتحدة والسوفيات في جهودنا التي نبذلها حاليًّا من أجل إحلال السلام في الشرق الأوسط، إضافة إلى ذلك على علاقاتنا مع قوى أخرى.

ذكرت حضور الأسطول السادس في البحر الأبيض المتوسط، وقلت إنّ هناك إمكانية دائمة لقدومه إلى لبنان. غير أنّه كان ثمة مشكلة جدية وهي معرفة ما إذا كان عملٌ كهذا سيحقق أهدافنا في الظروف الحالية.

أكّدت لشارل حلو بأنّ حكومة الولايات المتحدة تدعم استقلال لبنان وسيادته وبأنّها قامت بتحرّكات دبلوماسية لمساعدته في هذه الأزمة. وقد شملت هذه التحرّكات:

أ) إحتجاجاتنا المستمرّة لدى الاتّحاد السوفياتي.

ب) إحتجاجاتنا لدى إسرائيل كي تدعم حكومة الولايات الأميركية في حفاظها على الأراضي اللبنانية ويتضمّن ذلك إصرارًا على تقليصٍ عاجل للوجود الاسرائيلي على الحدود، خاصة في ظروف هذه الأزمة.

ج) الاحتجاجات الموجّهة من الولايات المتحدة إلى المملكة العربية السعودية والكويت وليبيا كي يفكّروا مجددًا في العواقب الوخيمة لتمويلهم نشاطات الفدائيين في لبنان.

د) ذكرت المناقشات التي أجريتها مع القادة المسيحيين مشدّدًا معهم على ضرورة ترك خلافاتهم السياسية جانبًا وإعطاء الدعم الكامل للرئيس حلو في هذه المرحلة الحرجة.

ه) دراستنا لإمكانية تحرّك لدى مجلس الأمن في الأمم المتحدة من أجل إرسال الأمين العام للأمم المتحدة للتحقيق في الوضع في لبنان والتركيز على حال اللّاجئين الفلسطينيين فيه. كما اقترحت أيضًا إمكانية طلب الحكومة اللبنانية من مجلس الأمن في الأمم المتحدة إرسال قوّة إضافية لضبط الحدود بطريقة أفضل.

أعرب شارل حلو عن تقديره لجهودنا، وأعلن أنّه يرغب في البقاء على اتّصال وثيق معنا خلال الأيام المقبلة كي تتمّ دراسة أفضل المساعي التي يمكن القيام بها. وقد شدّد بإلحاحٍ على ألّا يعرف أحد تفاصيل هذه

المحادثات لأنه يودّ الاحتفاظ بطابعها السرّي. فأجبته بأنّني على استعدادٍ دائم لمناقشة هذه الأمور معه في أي وقتٍ يريده.

منذ ذلك التاريخ وحتى نهاية شهر تشرين الأول، لم يظهر أي أمر محسوس فعليًا. فقد عرف شهر تشرين الأول أعنف المجابهات بين الجيش والفلسطينيين. في هذه الفترة، كان البستاني وشميط قد تصالحا، وكان نوعٌ من الانسجام يسود قيادة الجيش.

كانت الأزمة السياسية في أوجّها، والانفجار -الكارثي بالنسبة إلى المسيحيين غير المسلّحين والأقل عددًا- على قاب قوسين أو أدنى. لم يوفّر شارل حلو وسيلة للوصول إلى الهدف، فقد طالب منذ ٢٥ تشرين الأول بإلحاح تدخّلًا عسكريًّا فوريًّا.

في ٢٥ تشرين الأول، أرسل ميشال الخوري إلى بورتر ليبلغه بأنّ الرئيس سوف يحاول أنّ يكون رئيس كلّ اللبنانيين لأطول فترة ممكنة. إلّا أنّ الوضع بات خطيرًا، ويشعر في الوقت الحاضر بأنّه معنيٌّ بمصير أبناء طائفته، المسيحيين. فهؤلاء كانوا أصدقاء للولايات المتحدة ويرغبون في مساعدة فورية، لاسيّما وأنّ الأسطول السادس موجود في البحر الأبيض المتوسّط.

أبلغ السفير الأميركي شارل حلو استحالة هذه المساعدة، التي قال، إنّ ضررها أكبر من فعاليتها. لم يفاجأ حلو بذلك وقد علم قبلًا من واشنطن بأنّه شيئًا لن يتمّ بهذا الصدد.

في تقريره المؤرّخ في الأول من تشرين الثاني ١٩٦٩، شرح بورتر لرؤسائه كيفية إدارته للأمور في بيروت وأعطى توصياته، لاسيّما بعد تصريح وزير البحرية الأميركي «شافي» معلنًا أنّ الأميركيين يفكّرون بالتدخل عسكريًّا في لبنان. وهذا أهم ما جاء فيه:

١- قلنا بوضوح للرئيس حلو والمسؤولين المسيحيين بأنّ الولايات المتحدة لا تنوي التدخّل عسكريًّا في لبنان أو القيام بتصريح مدوٍ. وقد شرحنا أيضًا للقادة المسيحيين والمسلمين بأنّ الولايات المتحدة تدعم شارل حلو بصفته رئيسًا دستوريًّا لكلّ لبنان وليس رئيسًا لطائفة معينة.

٢- في الوقت ذاته، وكما أكّد سيسكو لرابين، فمن الأهمية بمكان من إبقاء الشكوك تحوم حول النوايا الأميركية فيما لو خرج الوضع عن السيطرة. فمن المهمّ حتمًا أنّ تبقى الحكومة السورية والفدائيون متسائلين وحذرين طالما أنهم غير متأكدين من نوايا الولايات المتحدة حيال التدخّل في لبنان، وقد يكون ذلك سبب عدم تعرّض الوجود الأميركي لأي هجوم مادي مباشر منذ عشرة أيام.

٣- أعتقد أنّنا نخاطر بالسير على خيط رفيع جدًّا، لكنني أعتقد أنّ المسعى الذي يقوم به سيسكو مع دوبرينين صحيح جدًّا. على السوفيات أنّ يفهموا أنّه لا يمكن السماح للوضع اللبناني بالتدهوّر للوصول إلى حدّ يلزم الولايات المتحدة بإعادة النظر في سياستها وفي تحرّكاتها المستقبلية.

٤- عندما يريد القادة المسيحيون إحراجنا حيال تدخّل الولايات المتحدة في حال نشوب حرب أهلية، نجيب بأنّ سعينا كسعيهم يجب أنّ يضمن أولًا تدخّل الأمم المتحدة بأسرع وقتٍ ممكن وبأنّ يشكّل هذا التدخّل الوسيلة العملية الوحيدة لعودة الهدنة الداخلية. نحاول إقناعهم بأنّ تدخّلًا أميركيًّا وحده يشكّل خطورة من شأنها إشعال الوضع وتؤدّي إلى تصعيده. هم يقبلون هذا التحليل بصعوبة نظرًا لإحباطهم الحاضر وعزلتهم بين الدول العربية. غير أنّنا نرى أنّه من الأهمية بمكان ألّا يتمّ تشجيعهم على اتّخاذ إجراءات متسرّعة. حتى الآن، نجح التكتيك في ذلك، ولا نرى أية إشارة تدلّ على أنّ الزعامة المسيحية تحاول أنّ تزيد من تفاقم الوضع الداخلي.

٥- بالطبع، كنّا نستلم عدة طلبات للحصول على السلاح وعلى المساعدة المالية، لكننا كنا نرفضها باعتماد المنطق التالي: إنّ دعمنا لن يبقى سريًّا إلى ما لا نهاية، وسوف يزيد من تفاقم الأزمة. كما نصرّ على أنّ الأمن الوحيد المجدي للمسيحيين ولغيرهم من الطوائف، يجب أنّ يتأمن في إطار لبناني وليس في إطار طائفي أبدًا.

٦- باختصار، أوصينا بمتابعة سياسة الحدّ الأدنى في التعليقات والإبقاء على التحفّظ بشكلٍ عام. إضافة إلى أنّنا نصحنا بإجراء مقاربة هادئة للأزمة. علينا الإبقاء على الشك الذي يحوم في العالم العربي وفي الاتحاد السوفياتي حول احتمال تدخّلنا. إلّا أنّ كلّ ذلك يجب أنّ يتمّ من خلال دبلوماسية هادئة وليس عن طريق التصريحات العلنية.

٧- كتبت هذه الرسالة قبل المؤتمر الصحافي الذي عقده «شافي» في لندن والمتعلّق بالتدخّل المحتمل للأسطول السادس في لبنان. ما صرّح به هذا الأخير كان جيدًا في الشكل وفي المضمون: يجب النظر إذا كان ذلك لمصلحة الولايات المتحدة على المدى الطويل أم أنّه ليس كذلك، حيث أنّ وضعها حاليًّا في لبنان بالغ الحساسية. وإلى أنّ يتسنى لنا تقييم وقع تصريح «شافي»، نأمل أنّ تتجنّب الولايات المتحدة إعطاء أي تعليق علني إضافي بهذا الموضوع.

لا تحتاج نصائح السفير لرؤسائه إلى تعليق. لا مساعدة، وفي أفضل الأحوال سيقتصر الدور السياسي للولايات المتحدة أيضًا وأيضًا على التقييم الذي أظهر بوضوح رفض التصرّف أو عدم القدرة على ذلك.

في هذه الأثناء، كان البلد مشتعلًا بالحديد والنار والدماء ولم يكن باستطاعتنا الانتظار لاسيّما أنّ خيبة المسيحيين كانت واضحة في كلّ مكان.

وقد أبلغ بورتر ذلك للإدارة الأميركية: يقدّر المسيحيون -في السرّ- الجهود الجبّارة التي يبذلها شارل حلو، إلّا أنهم يعلمون أيضًا أنّ المعركة صعبة من دون مساعدة خارجية، كما كان الزعماء الرئيسيون يطلبون المساعدة سرًّا.

أرسل بورتر إلى إدارته أكثر من تقرير حول خيبة أمل المواطنين المسيحيين. أحدها حمل عنوان: «أصبح المسيحيون ضد الأميركيين».

من غير المفيد ضمن هذا الكتاب التوسّع في هذه المسألة، إلّا أنّني أريد هنا أنّ أشدّد على أنّ الجميع كان مدركًا لتخلّي القوى العظمى عن لبنان، وكان الجميع يعلم أنّ شارل حلو -وحده- على الرغم من تصميمه، لا يستطيع شيئًا.

العنصر غير العادي في هذه القضية هو أنّه إذا كان شارل حلو يدير مسألة المساعدة الأميركية من دولةٍ لدولة، فإنه كان غالبًا ما يقرأ أيضًا بين السطور، وليس فقط ما يقال أو يُكْتَب له رسميًّا، من خلال ما تورده الصحافة الجدّية، وبشكلٍ خاص صحيفة «لو موند» الذي كان يقرأ كلّ كلمة فيها فجر كلّ يوم.

ونستخرج من «مذكّراته» ما يلي:

بالرغم من الظاهر، لم يكن الموقف الأميركي مختلفًا.

في ١٢ تشرين الأول، نشرت سفارة الولايات المتحدة في بيروت بيانًا قالت فيه إنّ الولايات المتحدة في بيروت حريصة على الحفاظ على استقلال لبنان وسيادته. إلّا أنّ هذا البيان، الذي استغلته الدعاية المعادية للأميركيين، كان غامضًا بسبب توقيت إصداره. فالظاهر أنّ البيان المذكور موجّه للحؤول دون قيام إسرائيل بغارةٍ محتملة وإلى تهدئة مخاوف اللبنانيين بهذا الصدد، ولم يشكّل مقدّمة لتدخّل الولايات المتحدة في النزاع مع المقاتلين الفلسطينيين.

كان كلّ تفكيري وكلّ المعلومات التي توفّرت لديّ في شهر تشرين الأول ١٩٦٩، تسمح بالقول إنّه لم يكن لدى الولايات المتحدة أية نية للتدخّل في لبنان وإنّه إضافة إلى ذلك لم يكن لديها مصلحة في الاصطدام بالرأي العام العربي، هذا عدا عن موقف الاتحاد السوفياتي المعروف. (الموقف الأميركي في العامين ١٩٧٥-١٩٧٦ كان قد تكشَّف لي منذ العام ١٩٦٩).

ستجهد الولايات المتحدة، بالطرق الدبلوماسية، للتخفيف من التوتّر في الشرق الأوسط الذي تسبّبت به الأحداث الأخيرة في لبنان، هذا ما صرّح به الناطق باسم وزارة الخارجية، روبرت ماك كلوسكي. وأضاف: «نحن بالطبع قلقون جدًّا ونراقب عن كثب تطوّر الوضع». ولمّا سألنا ماك كلوسكي عما إذا كانت «الولايات المتحدة تنوي القيام بمبادرات ترمي إلى الحؤول دون أنّ تشكّل الأزمة خطرًا على سلامة الأراضي اللبنانية، أجاب: «سيكون هناك عدة إجراءات دبلوماسية سوف تشترك فيها الولايات المتحدة...»

بعد يومين (١٤ تشرين الأول)، كتبت صحيفة «لو موند» من واشنطن:

أكدت الأوساط الحكومية في الولايات المتحدة، يوم الأحد، أنّ واشنطن لا تنوي التدخّل في لبنان، وأنّه لا توجد أصلًا أية امكانية للتدخّل مباشرة كما حدث ذلك في العام ١٩٥٨ مع إرسال قوّات «المارينز»، إلّا أنّ الوزارة تبذل أقصى جهودها من أجل نزع فتيل الانفجار. هناك دبلوماسيون أميركيون على اتصال وثيق بالحكومتين الفرنسية والبريطانية، ومع أنّهم لم يقوموا باستشارة السوفيات، فإنّ القادة الأميركيين يريدون أنّ يأملوا بأنّ الكرملين، هو الآخر، يود القيام بدور الوسيط.

في ٣٠ تشرين الأول ١٩٦٩، نشرت صحيفة «لو موند» هذا الجزء الذي بعث به مراسلها في الأمم المتحدة فيليب بن:

«لا يخفي أعضاء البعثة الأميركية لدى منظّمة الأمم المتحدة امتعاضهم من الأحداث التي تجري في لبنان، ويأسف البعض لأنّ حكومة الولايات المتحدة لا تسعى لإيجاد حلّ لذلك من خلال التسوية. حتى أنّ البعض يذهب إلى حدّ التعبير عن خشيته أنّ تنتهي الأزمة بازدياد النفوذ السوفياتي في لبنان، هذا البلد الذي اعتُبر دائمًا بأنّه يشكّل جزءًا من «المعسكر الغربي».

دفع هذا الامتعاض بعض الرسميين إلى البحث عن الوسائل التي يمكن للولايات المتحدة اعتمادها من أجل التدخّل، كي يظهروا للرأي العام العالمي أنّ بلدهم يريد أنّ يقوم أيضًا بدورٍ في الشرق الأوسط، وخاصة أنّه ليس لديه النية في أنّ يهمل الاهتمام بمصير لبنان. مع ذلك، لا يبدو لي أنّ مبادرة باهرة كإرسال مشاة البحرية التي استخدمت عام ١٩٥٨، يمكن تصوّرها مرة أخرى. في الوقت الذي تتركز كلّ سياسة واشنطن على سحب القوّات الأميركية من فيتنام، فإنّ تدخّلًا عسكريًّا آخر يبدو مستبعدًا بالكامل.

من جهةٍ أخرى، فإنّ أنصار الإجراءات الحازمة، لا يخالفهم فقط المناخ النفسي الذي يسود حاليًّا في الولايات المتحدة والذي هو بكلّ وضوح ضد أي التزام جديد في الخارج، إنّما أيضًا رأي المختصين، ومنهم السفيران في عمّان وبيروت، اللذان نصحا وزارة الخارجية الأميركية بعدم القيام بأي مبادرة جديدة بصدد الأزمة اللبنانية. ووفقًا لهذين الدبلوماسيين، فإنّ الخدمات الأميركية قد لوحظت بما فيه الكفاية بنشرها جميع أنواع البيانات التي يمكن استخدامها في البلدان العربية، وفي أماكن أخرى، ومختلف العناصر المعادية للأميركيين، فيما بعد، في الدول العربية وفي دول أخرى. فالأجهزة المذكورة تنصح بالحذر وتشدّد أيضًا على أنّ أي مبادرة

من واشنطن في الظروف الحالية سوف تجبر الأنظمة العربية المحافظة والتي هي عادة أكثر تأييدًا للأميركيين، على نشر بيانات معادية للولايات المتحدة، تتبعها إجراءات فعلية.

دفع هذا الامتعاض بعض الرسميين إلى البحث عن الوسائل التي يمكن للولايات المتحدة اعتمادها من أجل التدخّل، كي يظهروا للرأي العام العالمي أنّ بلدهم يريد أنّ يقوم أيضًا بدورٍ في الشرق الأوسط، وخاصة أنّه ليس لديه النية في أنّ يهمل الاهتمام بمصير لبنان. مع ذلك، لا يبدو لي أنّ مبادرة باهرة كإرسال مشاة البحرية التي استخدمت عام ١٩٥٨، يمكن تصوّرها مرة أخرى. في الوقت الذي تتركز كلّ سياسة واشنطن على سحب القوّات الأميركية من فيتنام، فإنّ تدخّلًا عسكريًّا آخر يبدو مستبعدًا بالكامل.

إنّ ما يعطي التحفّظات الأميركية دلالة أكبر ويجعلها أكثر حزمًا بالنسبة إلينا، هو امتناع الحكومة الأميركية حتى تاريخ ٢٢ تشرين الأول عندما أصدر الأميرال شافي، وزير البحرية الأميركية، تصريحًا مدويًا، ألمح فيه إلى أنّ الأسطول الحربي الأميركي لا يمكن أنّ يقف مكتوف الأيدي تجاه الأحداث في لبنان.

في لندن، ردّ وزير البحرية الأميركي جون شافي على أسئلة الصحافيين مصرّحًا: «إنّ الولايات المتحدة لا تصرّ على إنزال قوّاتها على شواطئ البحر الأبيض المتوسّط. أما إذا اقتضت الظروف ذلك، فإنّه يمكنني التصوّر بأنّهم يستطيعون فعل ذلك. أما في أية ظروف؟ فذلك يعود تقريره إلى الرئيس نيكسون. على الولايات المتحدة أنّ تتوافر لديها أسباب وجيهة جدًّا لإنزال قوّات الأسطول الحربي... تمّ تصوّر هذا الاحتمال في نابولي، إلّا أنّ ذلك لا يعني أنّ تدخلًا أصبح وشيكًا» («لو موند» ٣ تشرين الثاني ١٩٦٩).

بعد أربعٍ وعشرين ساعة، نفت الحكومة الأميركية هذا التصريح. فأصبح لدينا سوء حظ مزدوج بأنّنا من جهة نعطي انطباعًا بأنّنا نسعى إلى تأمين حماية خارج العالم العربي، وانطباعًا آخر بأنّ حلفاءنا أو حماتنا الزائفون يناقضوننا بوضوح ويتنصّلون منّا.

*****

الفصل التاسع:

النداءات التي وجّهت إلى الأمم المتحدة

بالتوازي مع كلّ الجهود التي بذلت لوضع حدٍّ للموجة التي تجتاح البلد، لم يدّخر شارل حلو جهدًا منذ بداية الأزمة من أجل حمل الأمم المتحدة على التدخّل.

فتمركز وحدات من القوّات الدولية على الحدود الإسرائيلية-اللبنانية سوف تكون له نتيجة مزدوجة: كبح الدولة العبرية، وردع الفدائيين الذين لن يجرؤوا بعد ذلك على القيام بحماقة ضد قوّة دولية.

ونظرًا لتعقُّد الشروط والإجراءات المعتمدة في الأمم المتحدة، لاسيّما حق الفيتو الشهير الذي يمارسه الأربعة الكبار (في تلك الحقبة لم تكن الصين من بين الدول التي تملك هذا الحق)، سأتفادى في هذا الكتاب الدخول في التفاصيل.

يعالج هذا الموضوع العديد من التقارير السرّية، وذكرها يمكن أنّ يضجر القارئ. سوف أعطي الأفضلية لتلخيص عناصرها الأساسية.

كان شارل حلو يعمل على محورين: المحور الأول هو نقل قوّات الطوارئ الدولية إلى الحدود اللبنانية-الإسرائيلية. وأوضح هنا أنّ قوات الطوارئ الدولية هي القوّة الدولية التي تمركزت بين مصر وإسرائيل في العام ١٩٥٦ بسبب أزمة قناة السويس.

وقد طلب جمال عبد الناصر برحيلها قبل حرب ١٩٦٧ بقليل، إلّا أنّه أُعيدَ نشرها تحت اسم قوّات الطوارئ الدولية، لاسيّما بعد حرب تشرين. إلّا أنّ القسم الأكبر من هذه القوّات بقي في المنطقة. وكان انتقالها إلى لبنان بنظر شارل حلو لا يستدعي قرارًا جديدًا من مجلس الأمن، إذ كنا لا نزال في إطار النزاع الإسرائيلي-العربي.

أما المحور الثاني وهو أكثر تعقيدًا وأكثر دقة، فقد شكّله اللجوء إلى موظّفي الأونروا (UNRWA) الموجودين في المخيّمات الفلسطينية والسعي إلى زيادة عددهم. وهي تعني (وكالة الأمم المتحدة للغوث والتشغيل) المرتبطة بالأمم المتحدة وهي منظّمة مُخَصَّصَة لتلبية الحاجات الأساسية للّاجئين الفلسطينيين في المجالات الصحية والتربوية والمساعدات الإنسانية والخدمات الاجتماعية. فليس لديها -من حيث المبدأ- أي دور أمني.

مع ذلك، عمل شارل حلو مع الولايات المتحدة، ومباشرة مع السيد مايكل مور، وهو مسؤول رفيع في الأونروا، من أجل زيادة عدد المراقبين. وكاستراتيجي ثاقب النظر، كان يرى بطريقةٍ غير مباشرة زيادة وجود الأمم المتحدة في لبنان تحت راية هذه المنظّمة التي تتمتّع بميزة مزدوجة هي أنّها ملتزمة تجاه اللّاجئين من جهة، ومن جهةٍ أخرى تعتمد على الأمم المتحدة من دون أنّ يكون لها أية صبغة سياسية.

ينقل لنا بورتر في تقريره السرّي ٥٢٣ (أيّار ١٩٦٩) نقاشه مع شارل حلو بهذا الصدد.

وهذا بعض ما جاء في التقرير: عرض شارل حلو مسألة زيادة المراقبين في الأنروا:

٤- إلّا أنّ شارل حلو كان يعتقد أنّه من الممكن سياسيًّا إرسال مراقبين مدنيين لإجراء تحقيقٍ حول أوضاع اللّاجئين في المخيّمات. كانت مميزات هذا الخيار على الوجه التالي:

١) يمكن للمراقبين أنّ ينفوا ادّعاءات الفدائيين فيما يتعلّق بالقمع الذي تمارسه الحكومة اللبنانية على اللاجئين الفلسطينيين.

٢) يمكنهم إجراء تحقيق عن السلاح الموجود في المخيّمات.

٣) إنّ وجود المراقبين في المخيّمات سوف يمنع الفدائيين من استخدام لاجئي المخيم كقاعدة ممكنة لعملياتهم الفدائية.

٤) يمكنهم منع الدعاية الفلسطينية التي تبثّها المخيّمات.

كان شارل حلو يرى في مجيء هؤلاء المراقبين خطوة من أجل حضورٍ متزايد للأمم المتحدة في لبنان، على شكل «فريقٍ من البوليس الدولي التابع للأمم المتحدة» لحماية المراقبين المدنيين. وهي خطوة يمكن قبولها وبإمكانها أنّ تسهّل لإنشاء قوّة طوارئ دولية تابعة للأمم المتحدة في لبنان.

٥ - قلت لشارل حلو إنّ أية مبادرة لإرسال مراقبين إلى مخيّمات الأنروا يجب أنّ تصدر عن الأمين العام للأمم المتحدة لا عن مايكل مور، وذلك وفقًا للنقاش الذي دار بيني وبينه. وسألت شارل حلو إذا كان يفكّر في إرسال ممثّلٍ رسمي إلى نيويورك لمناقشة الوضع مع الأمين العام للأمم المتحدة، فأجاب بأنّه يعتقد أنّ الوقت غير مناسب لمثل هذه المبادرة، لأنّ عملًا كهذا سيكون جرس إنذار في ما يتعلّق بمخاوفه من تدخّلٍ خارجي في لبنان (مصدره سوريا أو دول عربية أخرى متورطة)، وبالتالي زيادة الوضع الداخلي خطورة. أراد حلو أنّ يبقى هذا الاقتراح في الوقت الحاضر ضمن إطار الاتّصالات التي يجريها معي من أجل

تفادي ردّة فعلٍ معادية سابقة لأوانها تأتي من دول عربية أخرى ومن بعض اللبنانيين.

٦- وعدت حلو بأنّ أنقل إلى المسؤولين الأميركيين وجهة نظره واهتمامه بإرسال عدد من المراقبين المدنيين، ورفضه حاليًّا اقتراح زيادة عدد مراقبي الأمم المتحدة. وأكدت له أنّه حتى لو توفّرت الوسائل لإرسال مراقبين إلى لبنان، فمن غير الواقعي اعتبار ذلك خطوة أولى من أجل إنشاء قوّة طوارئ دولية تابعة للأمم المتحدة.

٧- تعليق: لسنا بصراحةٍ متفائلين بالنسبة إلى الجدوى من فكرة حلو إرسال مراقبين للتحقيق في الأوضاع الحياتية في مخيّمات الأنروا. وحتى لو افترضنا أنّ الأمين العام قد استجاب لطلب حلو، فإنّنا نتساءل جديًّا إذا كان باستطاعة المراقبين تأمين الخدمات التي يريدها حلو. ومع تفهّمنا لكونه يفكّر في كلّ الوسائل الممكنة للحفاظ على سيادة لبنان وسلامته اللتين يهدّدهما الفدائيون، فإنّنا نعتقد أنّه لا يمكننا التسرّع بإرسال مساعدة محدودة أو اعتبار فكرة إيفاد مراقبين مدنيين غير قابلة للتطبيق، إذا كان يمكن للأمين العام أنّ يتدخّل وفقًا لميثاق الأمم المتحدة. قلت لحلو إنّني سأحاول استجلاء موقف وزارة الخارجية لمعرفة ما إذا كان ممكنًا إقناع الأمين العام بإرسال مراقبين مدنيين من دون موافقة الجمعية العامة للأمم المتحدة، ومن دون ضجة إعلامية غير مجدية.

تناول العديد من التقارير السرّية المحادثات التي جرت حول رغبة حلو في الحصول على وجودٍ للأمم المتحدة في لبنان. وكلّ ما أثير من حجج مذكور فيها، بدءًا من إشكالية توسيع مهمّة قوّات الطوارئ الدولية كي يشمل عملها لبنان أيضًا، إلى تمركز قوّاتٍ دولية تابعة للأمم المتحدة ومشكّلة خصيصًا لهذه الغاية. كما استعرضت التقارير والمسائل المتعلقة بالإجراءات،

كطلب انعقاد مجلس الأمن الدولي الذي يمكن أنّ يقوم به الأمين العام. حتى إنّ شارل حلو اقترح على الأميركيين أنّ يبدأوا بذاتهم كقوّة دولية بالتمركز ما يشكّل حلًّا يتميّز بأنّه سوف يشجّع الأمم المتحدة وقوى غربية أخرى على القيام بعمل مماثل للمبادرة الأميركية.

رغم الوعود الضمنية أو المعطاة تلميحًا أو المعلنة صراحة، فقد منيت كلّ السيناريوهات وكلّ محاولات إيجاد الحلول بالفشل، الواحدة تلو الأخرى. وفي أسوأ مراحل الأزمة، أي في شهر تشرين الأول ١٩٦٩، وفي محاولةٍ يائسة وملحّة، بل متوسّلة، أدرك شارل حلو في النهاية أنّه لا يمكنه أنّ يأمل بأية مساعدة، لأنّ الأميركيين وضعوا شرطًا يستحيل تحقيقه، على ما يبدو في التقرير السرّي رقم ٦٣٢ تاريخ ٢ تشرين الأول ١٩٦٩.

ذكّرت شارل حلو بمضمون نقاشاتنا السابقة حول هذا الموضوع. قلت له إنّني لا أرى أية طريقة لعرض هذه القضية بهذا الشكل على الأمم المتحدة إلّا إذا قام هو بذلك، بصفته رئيسًا للبنان. فالحكومة الأميركية ستقوم حتمًا بتقديم المساعدة، بشكلٍ أو بآخر، إلّا أنّه يتوجّب على لبنان أنّ يأخذ زمام المبادرة بصفته دولة ذات سيادة أولًا. وأصرّيت عليه أنّ يكوّن ملفًّا موثّقًا في أي خيار يتم اعتماده. أجاب أنّه يصعب عليه اتّهام دولة عربية أخرى بأنّها تريد الاستيلاء على لبنان، أو أنّ يطالب بتدخّلٍ يمكن أنّ يُعتبر محاولة لقمع الفلسطينيين في لبنان. غير أنّه بإمكانه، كرئيسٍ للدولة، أنّ يقبل بإجراءاتٍ أمنية احتياطية تقدّمها الأمم المتحدة، لم يكن بوسعه طلبها إلّا إذا بلغ الوضع نقطة اللارجوع. فيأتي إذّاك الطلب متأخرًا. أجبته بأنّني سوف أثير المسألة مرّة أخرى مع واشنطن التي ستبدي تعاطفها، غير أنّه لم يكن باستطاعتي أنّ أعده بأنّ الحكومة الأميركية سوف تبدّل الجواب الذي أعطته سابقًا حول هذا الموضوع.

وفقًا للتقرير السرّي المؤرّخ في ٢٨ أيّار ١٩٦٩، كان الأميركيون قد سبقوا وأبلغوه أنّ لا أمل بمساعدات دولية. وأَوْرَدَ التقرير ما حرفيته:

١ - خلال لقائي بشارل حلو في ٢٦ أيّار، أثار أمامي مسألة إمكانية تقديم دعم دولي للبنان، سواء في نطاق الحؤول من دون تدهور الوضع بشكلٍ خطير أو من حيث الإجراءات التي يمكن اتخاذها إذا واجه لبنان مشكلة حقيقية في المستقبل. بدأ حلو بالقول إنّه يتفهّم موقف واشنطن حيال نزاعٍ إقليمي وتحفّظها عن التدخّل. وبصفته رئيسًا لدولة صديقة للولايات المتحدة، كان يتمنّى أنّ تجري الأمور بشكلٍ مختلف. إلّا أنّه يتوجّب قبول موقف الشعب الأميركي الذي أملاه عليه ما نتج عن تدخّل حكومة الولايات المتحدة في فيتنام. هذا الموقف يؤثّر على موقف الولايات المتحدة من زاوية مساعدة أصدقائها ودعم مصالحهم الخاصة في الشرق الأوسط.

٢- سألني عن ردّة فعل واشنطن على الاقتراحات التي قدّمها والمتعلّقة بإمكانية توسيع نطاق وجود الأمم المتحدة في لبنان في حال تدهور الوضع. فشرحت له كما في السابق بأنّ على الحكومة اللبنانية أنّ تقوم بالاتّصال بالأمين العام أو أنّ تتّجه مباشرة إلى مجلس الأمن والحصول على دعم الدول العربية الأخرى أو موافقتها على مثل هذا الإجراء. كما أعلمتُه أيضًا بأنّ وزارة الخارجية ترى أنّ إمكانية حصول لبنان على مساعدة خارجية تُذكر هي بكلّ أسف ضئيلة جدًّا. يمكننا التفكير في القيام بدور لاحقًا وفقًا للظروف، إلّا أنّ إرسال قوّات طوارئ دولية أمر صعب، كما أنّ اشتراك قوّات أميركية في قوّات الطوارئ الدولية أمر مستبعد.

٣- في ما يتعلّق بإرسال ممثّلٍ خاص للأمم المتحدة في لبنان من أجل وضع تقرير عن تورّط اللاّجئين الفلسطينيين في هذه الأزمة، يجب تحديد دور ممثّل الأمين العام بالاشتراك مع هيئة الأمم المتحدة وأنّ يوافق مجلس

الأمن على ذلك. سيكون دوره بالطبع مختلفًا عن دور المراقبين المدنيين الذين سيقومون بالتحقيق في أوضاع المخيمات، كما اقترح حلو في البداية. فقلت له إنّنا لا نرى أبدًا أنّ وجود المراقبين المدنيين يمكن أنّ يشكّل أساسًا لإدخال فرق البوليس الدولي التابعة للأمم المتحدة من أجل تمركز محتمل لقوّاتٍ عسكرية تابعة للمنظّمة الدولية. وقد نقلت إلى حلو الجواب الذي تلقّاه مدير الأنروا، مايكل مور، من بانش والمتعلّق بأمن المخيّمات، وقد أصرّ فيه على استبعاد أية زيادة في وجود الأمم المتحدة فيها من دون إذن خاص من مجلس الأمن. سألني حلو إذا كان هذا الإذن إلزاميًا أيضًا لزيادة عدد المراقبين العسكريين التابعين للأمم المتحدة (ILMAC/UNMOS) (لجنة الهدنة المشتركة بين لبنان وإسرائيل). أجبته بأنّني لا أعتقد أنّ صدور قرار عن مجلس الأمن ضروري بهذا الصدد طالما أنّ أحدًا من الفريقين المعنيين لا يعترض على ذلك، غير أنّ إرسال فئة جديدة من المراقبين كالتي أرادها حلو كان يتطلّب قرارًا من مجلس الأمن. إنّ ضمّ مراقبين مدنيين إلى الأنروا لمراقبة الوضع في المخيّمات لا يوافق عليه مجلس الأمن لأنه يغيّر دور الأنروا بإعطائها مسؤوليات في مجال الأمن الذي هو من مسؤولية الدولة المضيفة حصرًا. ثم خلصت إلى القول إنّ حكومة الولايات المتحدة تأمل ألّا يحدث شيء يمكنه أنّ يستدعي نقاشًا في مجلس الأمن حول أية مشكلة كانت في الشرق الأوسط، لأنّ ذلك بإمكانه عرقلة تقدُّم المفاوضات بين القوى الأربع بهذا الخصوص.

٤- أبدى شارل حلو تفهّمًا لموقفنا وموقف الأمم المتحدة (مع أنّ ذلك أثّر على خياراته)، كما نقلنا ذلك إلى مور. إضافة إلى ذلك، سأل حلو عن إمكانية منح لبنان مساعدة على أساس إنساني في حال تدهور الوضع وانتشرت أعمال العنف والنهب وسالت الدماء وانهار النظام الداخلي. أجبته بأنّه من الصعب جدًّا التكهن على ما ستكون عليه الخطوات الخاصة التي سيتخذها المجتمع الدولي في هذه الحالة.

أثار حلو من جديد اقتراحه بإرسال وحدات من الجيش الأميركي كمقدمة لإرسال عناصر قوّات الطوارئ الدولية التابعة للأمم المتحدة إذا وافق مجلس الأمن على ذلك. صرّحت له بأنّ الحكومة الأميركية لا تتصوّر إمكانية اشتراك إحدى القوّتين العظميَيْن بقوّاتها العسكرية، فالأمين العام يفكّر في تقديم مساعدة اقتصادية إلى الحكومة، ومساعدة عسكرية إلى الجيش بدلًا من تدخّلٍ عسكري غير واقعي. وقد اقترحت أنّه في حال تأزّم الوضع، يمكن تقديم مساعدة بواسطة عناصر من القوّات الدولية التابعة للأمم المتحدة المتمركزة في قبرص، كبديلٍ موقّت إذا تمّ التوصّل إلى اتّفاق. إضافة إلى ذلك، يمكن من الناحية النظرية طرح احتمال حضور أسطول دولي من أجل إعادة الاستقرار. غير أنّه لا يمكن اتّخاذ أي التزام مسبق بالنسبة إلى أوضاع يكتنفها الغموض. في هذا الوقت، إنّ الولايات المتحدة ستحافظ على دعم لبنان بكلّ الوسائل المتاحة بواسطة الطرق الدبلوماسية.

غير أنّه منذ نهاية شهر تشرين الأول ١٩٦٩، تبدّدت كلّ الآمال حول إمكانية الحصول على مساعدة من الأمم المتحدة، لاسيّما أنّ شارل حلو فكّر مرّاتٍ عديدة في طلب انعقاد مجلس الأمن رسميًّا بإسم لبنان للاحتجاج على التصرّفات السورية، وفي كلّ مرّة كان يضطر إلى العدول عن ذلك، إذ كان يرى أنّ الأضرار التي قد تنتج عن هذا الطلب تبدو أكبر بكثير من المنافع المنتظرة.

قبل الاستسلام، لم يبقَ لشارل حلو سوى خيار واحد: الذهاب إلى النهاية.

الحل الأقصى: وضع لبنان تحت الوصاية الدولية

أصبح شارل حلو مطوّقًا من جميع الجهات، يعاكسه رئيس الحكومة السنّي والإسلام اللبناني بشكلٍ عام. وقد لاحظ بمرارة أنّ لكلٍّ من مكوّنات

البلد مفهومًا للقيم الوطنية مغايرًا كلّيًّا لمفهوم المكوّن الآخر، لاسيّما لجهة ما يتعلّق بالوجود الفلسطيني المسلّح. أيقن حلو بشكلٍ نهائي بأنّ البلد يتعذّر حكمه.

أوردنا في الصفحات السابقة المحادثات التي جرت بين حلو وبورتر والمذكورة في التقرير المؤرَّخ في ٣٠ حزيران ١٩٦٩، والتي أثار حلو في خلالها وضع لبنان تحت الوصاية الدولية.

وعلى سبيل التذكير، نورد فيما يلي المقطع الذي نقل فيه السفير بورتر ما قاله حلو حرفيًّا:

إنّ أفضل ما يمكن أنّ يأمله هو حلٌّ على الطريقة القبرصية، مع جزر طائفية على الأرجح. ثم تابع قائلًا إنّه ليس هناك ما يشرّف في أنّ يكون المرء رئيسًا لبلد موضوع تحت حماية الأمم المتحدة. فمجرد وجود قوّات دولية على أرض بلدٍ ما يشكّل انتقاصًا من استقلاله وتهديدًا لكيانه. لكنّ هذا الوضع قد يبدو أفضل الممكن بالنسبة إلى الخيارات المتاحة -أي الاحتلال الإسرائيلي والتخريب السوري، وتفكّك الدولة اللبنانية وفقًا للانتماءات الطائفية.

قبل تلك الفترة بأعوام قليلة، صدر قرارٌ عن مجلس الأمن (رقم ١٨٦ للعام ١٩٦٤) الذي وضع حدًّا للصراع القائم بين المجموعتَين اليونانية والتركية في قبرص.

وينصّ القرار المذكور على ما يلي:

إنّ مجلس الأمن، إذ يلاحظ أنّ الوضع السائد في جزيرة قبرص حاليًّا من شأنه أن يهدّد الأمن والسلام الدوليين، وأنّه قابل للتفاقم إذا لم يتمّ اتّخاذ إجراءات جديدة على وجه السرعة للمحافظة على السلام ولإيجاد حلّ دائم للمسألة.

إستنادًا إلى المواقف التي اتخذها كلٌّ من الفريقين والمتعلّقة بالمعاهدات التي جرى توقيعها في نيقوسيا بتاريخ ١٦ آب ١٩٦٠.

ومع التقيّد بالأحكام المعنية في ميثاق الأمم المتحدة، لاسيّما أحكام المقطع ٤ من المادة ٢، التي تنصّ على ما يلي: يمتنع أعضاء المنظّمة، في علاقاتهم الدولية، عن اللجوء إلى التهديد أو إلى استخدام القوّة ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأية دولة، أو بأية وسيلة أخرى تتعارض مع أهداف الأمم المتحدة.

١- يدعو جميع الدول الأعضاء، تبعًا لموجبات كلّ منها والمنصوص عنها في ميثاق الأمم المتحدة، إلى الامتناع عن كلّ عمل أو التهديد بالقيام بعمل يمكنه زيادة خطورة الوضع في جمهورية قبرص ذات السيادة، وتعريض السلام الدولي للخطر.

٢- يطلب من الحكومة القبرصية، المسؤولة عن استعادة النظام العام والحفاظ عليه، اتّخاذ جميع الإجراءات اللازمة لوقف أعمال العنف وسفك الدماء في قبرص.

٣- يدعو جاليتَي قبرص وقادتها إلى إظهار أقصى درجات الاعتدال.

٤- يوصي بموافقة الحكومة القبرصية بتشكيل قوّة للأمم المتحدة للمحافظة على السلام في قبرص. يقوم الأمين العام بتحديد عناصر هذه القوّة بالاتّفاق مع حكومات كلّ من قبرص واليونان والمملكة المتحدة وتركيا. يقوم الأمين العام بتعيين قائدٍ للقوّة المذكورة ويقوم هذا الأخير بتوجيه التقارير إليه. إنّ الأمين العام ملتزم بتزويد الحكومات التي شكّلت هذه القوّة بجميع المعلومات عن كلّ الأوضاع بشكلٍ دائم، ويقدّم تقريرًا دوريًّا إلى الأمين العام حول عمل القوّة المذكورة.

٥- يوصي بأنّ المهمّة الموكلة إلى هذه القوّة هي القيام بكلّ ما هو من صلاحيّاتها لمنع أية عودة إلى الاقتتال وبالمساهمة بما هو مناسب في المحافظة على النظام العام والعودة إلى وضع طبيعي، وذلك في مصلحة السلام والأمن الدوليين.

٦- يوصي بأنّ تتمركز القوّة الدولية لمدة ثلاثة أشهر، علمًا بأنّ نفقاتها هي على عاتق الحكومات التي أرسلت الوحدات التي تتألّف منها إضافة إلى الحكومة القبرصية، وذلك وفقًا للشروط التي تتّفق عليها الحكومات المذكورة. كما يستطيع الأمين العام أيضًا قبول التبرّعات لهذا الصدد.

٧- يوصي إضافة إلى ذلك بأنّ يعيّن الأمين العام، بالاتّفاق مع حكومة قبرص وحكومات اليونان والمملكة المتحدة وتركيا، وسيطًا، يقوم بالاشتراك مع ممثّلي الجاليتين في قبرص والحكومات الأربع المذكورة سابقًا، بالعمل على تسهيل إيجاد حلٍّ سلمي وتسوية يتمّ الاتّفاق عليها لحلّ المشكلة القبرصية، وفقًا لميثاق الأمم المتحدة، وفي سبيل تحقيق العيش الكريم لكلّ الشعب القبرصي والمحافظة على السلام والأمن الدوليين. يقوم الوسيط بتقديم تقريرٍ دوري إلى الأمين العام للأمم المتحدة عن الجهود التي يقوم بها.

٨- يعود للأمين العام تقرير الاقتطاع من أموال الأمم المتحدة، عند الاقتضاء، ما هو لازم لدفع رواتب الوسيط وفريق عمله.

إتخذ القرار بالإجماع في الجلسة رقم ١١٠٢[48].

[48] قرار مجلس الأمن باللغة الفرنسية في الملحق رقم ٤.

إنّ تشابه الوضع في كلٍّ من البلدين جعل شارل حلو يعتقد بأنّ مجلس الأمن سوف يتخذ الموقف ذاته بالنسبة إلى لبنان.

ما يدعو إلى الدهشة أنّ الرئيس كميل شمعون كان لديه التصوّر ذاته للحلّ، من دون أنّ يكون بينه وبين شارل حلو أي اتصال أو تشاور مسبق على ما يبدو. ففي التقرير الذي أرسله بورتر والمعنون «شمعون يدعم حلو» فإنّ الرئيس كميل شمعون عندما طلب من الولايات المتحدة تزويد المسيحيين بالسلاح، كان هو أيضًا قد اقترح للبنان شكلًا من أشكال التقسيم تحت حماية الأمم المتحدة كما هي الحال في قبرص.

هكذا، وعلى مدى عدة أيام، ضجّ القصر الجمهوري بحركةٍ كثيفة من الداخلين والخارجين لم يُعرف مثلها من قبل أبدًا. مستشارون ومتخصّصون بالقانون العام ودبلوماسيون يبذلون عصارة فكرهم لوضع مشروع تكون له الروح ذاتها. كان الأمين العام لوزارة الخارجية، نجيب صدقة، هو الأكثر نشاطًا، يقوم بالتنقّل بين بيروت ونيويورك لهذا الصدد. أراد حلو أنّ يذهب إلى النهاية، إلى الحدّ الأقصى: وضعُ البلد بشكلٍ واضح وصريح، ومن دون أية مواربة تحت وصاية الأمم المتحدة، حتى وإن اضطرّت الجزر الطائفية التي تنشأ إلى أنّ تقوم بإدارة شؤونها ذاتيًا. هل كان أحد يتصوَّر أنّ تصل الأمور إلى هذا الحدّ من اليأس المطبق؟ من كان يتخيّل أنّ شارل حلو، الذي كان يرفع لواء صيغة التعايش خلال عقود وعقود سوف يصل به الأمر إلى أقاصي الحلول؟

هكذا كانت الحالة الفكرية للذي لم يكن يؤمن، قبل هذه الأزمة، إلّا بالتعايش الإسلامي-المسيحي، وبالعيش المشترك، في روح التلاقي والاحترام المتبادل.

غير أن يو ثانت، الأمين العام للأمم المتحدة، اعتبر أنّ إجراء كهذا لم يكن في محلّه، وأنه، بالاستناد إلى القانون الدولي العام، لا يوضع تحت الوصاية الدولية إلّا «إقليم» لم يتكوّن بعد ليصبح دولة أُعلَن استقلالها.

لم يظهر أي حلّ في أفق ظلّ حالك السواد!

*****

القسم الرابع:

إتّفاقية القاهرة وتداعياتها

الفصل العاشر:

توقيع اتّفاقية القاهرة

في نهاية شهر تشرين الأول ١٩٦٩، كان شارل حلو حالك المزاج، بل كان أسوأ من ذلك، فقد استسلم للأفكار السوداء. لا حلّ في الأفق لاقتلاع المقاومة، لا تفاهم، لا مساعدة خارجية. على العكس من كلّ ذلك، فقد اجتمعت كلّ العوامل التي تهدف إلى تركيع الدولة.

إضافة إلى ذلك، وفي كلّ الأوساط السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كان الجميع يريد أنّ يعرف لماذا استمرّ البلد من دون حكومة أكثر مما يزيد على ثمانية أشهر؟ وما هي الأسباب التي تحول دون تشكيل هذه الحكومة، كلّ هذا حوّل حلو إلى إنسان منهك.

وذروة المأساة، أنّ يقع ما لا يخطر بالبال. فقد اشتعل الشارع الطرابلسي احتجاجًا على من كان زعيمًا للمدينة بلا منازع، وهو رشيد كرامي. فقد تحرّكت الأحزاب اليسارية، وعلى رأسها قائد حزب البعث العراقي في بيروت، عبد المجيد الرافعي، وسُمّي هذا التحرّك بالانقلاب على كرامي -للاحتجاج على الذي كان المعاكس الدائم لشارل حلو. فقد اتُهم رشيد كرامي في هذا الوقت، بالميوعة وحتى بالخيانة، لأنّه بالنسبة إلى المعارضين، استمر بزيارة القصر الجمهوري ومتابعة المفاوضات. وكرامي

الذي كان «مرهوب الجانب» أصبح كرامي «المرفوض». كما لو كنا في حفلة للمزايدات من أجل دعم المقاومة الفلسطينية!

ما العمل؟

كان شارل حلو يستنفد فكره في سبيل تقليص الضرر الذي سوف يصيب البلاد إلى حدّه الأدنى. غير أنّ خياراته كانت محدودة واقتصرت على ثلاثة حالات محتملة: ترك الأمور تجري على غاربها حتى لو انفجر الوضع فورًا، الاستقالة التي تترك فراغًا أشدّ وأدهى، أو الوصول إلى تسوية.

لتصوير خطورة الوضع، سأذكر أوّلًا تصريحات الزعيم المسيحي ريمون إدّه إلى سفير الولايات المتّحدة في ١٢ أيار ١٩٦٩ (التقرير السرّي رقم ٣١٣). فقد أبلغ إدّه الأميركيين بأنّ زعماء الحلف الثلاثي يساندون حلو، إنّما بطريقةٍ سرّية، وبأنّ هذا الأخير (أي شارل حلو) سوف يتّهمه الفريق الآخر بالخيانة، إلّا أنّه يتوجّب عليه، رغم كلّ ذلك، أن يصمد بقوّة.

سوف أذكر من جديد هذا المقطع من تقرير بورتر:

شرح لي إدّه بأنّ موقف الحلف سرّي جدًّا، لأنّ الإعلان عنه سوف يسبّب فورًا اضطراباتٍ سياسية وطائفية في لبنان. ومع أنّه لم يكن من الممكن للحلف أنّ يعلن موقفه على الملأ، إلّا أنّ حلو أصبح الآن أكيدًا من موقف الحلف ودعمه له. بيد أنّ الحلف أبلغ حلو أنّه لن يدعمه إذا قام بتشكيل حكومة عسكرية: ففي هذه الحالة، سيطلب الحلف منه أنّ يستقيل من رئاسة الجمهورية. كما أعلن إدّه أيضًا أنّ البلد لا يستطيع أنّ يغرق في حرب أهلية بسبب مشكلة الفدائيين وأنّ الشعب لم يكن مستعدًّا لهذا النوع من النزاعات.

أضاف إدّه أنّه، وباقي زعماء الحلف، ينتظرون بقلقٍ جواب حلو عن أسئلتهم لمعرفة ما إذا كان من الممكن طرح مسألة مساعدة خارجية. وقد سألوا الرئيس عن وسائل المساعدة التي يمكن أنّ تقدّمها الأمم المتّحدة أو القوى الخارجية. أجابه حلو بأنّه في هذه المرحلة لا يستطيع الاتّكال على أي دعمٍ فعلي من أي مصدر خارجي. وسألني إدّه إذا ما كانت إمكانيات الحصول على مساعدة خارجية هي مخيّبة للآمال بالقدر الذي يصفها به شارل حلو؟

كانت أقوال إدّه بليغة جدًّا. فمن دون المساعدة الخارجية سوف يغرق البلد في حرب أهلية، وإنّ الناس (ويعني المسيحيين) لم يكونوا مهيّئين لذلك.

إلّا أنّ الوصف الأكمل لهذا الموقف في نهاية شهر تشرين الأول ١٩٦٩ هذا، هو من دون شك ما قام به بورتر نفسه ونقله إلى رؤسائه من خلال تقاريره المختلفة التي أرسلها ابتداءً من ٢٢ تشرين الأول.

تُختصر هذه التقارير على الوجه التالي: إنّ أحدًا لا يريد ولا يستطيع مساعدة شارل حلو، فالوضع في طريقٍ مسدود، لاسيّما أنّ الدعم المقدّم للفلسطينيين في تصاعدٍ مستمر. سوف أكتفي بما ذكره بورتر، في تقريره السرّي رقم ٧٠١ المؤرّخ في ٢٤ تشرين الأول ولاسيّما تعليقه الشخصي على ذلك.

التعليق: مع أنّ بعض ما ذكره الخوري (مبعوث حلو) مشجّع، فإنّ الوضع اللبناني لا يزال خطيرًا. سيتحسن الوضع بشكلٍ كبير لو استطاع حلو تشكيل حكومة. لكنّ المشكلة الكبرى ستبقى مشكلة الفدائيين. يبدو من الواضح جدًّا، وكما أظهرت الأحداث الأخيرة، أنّ أية حكومة عربية لن تبقى على قيد الحياة إذا قررت مواجهة الفدائيين مباشرة. بالتالي، إذا شُكّلت الحكومة، سيتمّ ذلك على أساس تسوية مع الفدائيين، وستمثّل حتمًا رجوعًا

للرئيس عن خطابه الشهير الذي وجّهه بتاريخ ٣١ أيّار. من جهةٍ أخرى، إذا زاد الوضع تدهورًا في لبنان، مع اضطراباتٍ وسفك دماء (وهذا أمر مرهون بإرادة الفدائيين والمجموعات اليسارية)، فإنّ عبد الناصر (الذي كان يحاول إجراء الوساطة) سوف يجد نفسه مضطرًّا لاعتماد موقف أكثر تطرّفًا، وبالتالي أقلّ فاعليّة.

جاء هذا التعليق في ٢٤ تشرين الأول بعد الاجتماعات التي تمّت خلال الأيام الأخيرة، أي بعد أنّ تبلّغ شارل حلو رسميًّا تعذُّر المساعدة الأميركية ورفض أية مساعدة من قبل الأمم المتحدة.

نحو تسويةٍ بالإكراه

في موازاة ذلك، حاول عبد الناصر أنّ يقوم بدور الوسيط. فقد نصحت القوى الغربية وخاصة بومبيدو، شارل حلو بأنّ يطلب مساعدة العرب وأنّ يستفيد من مواقف عبد الناصر الإيجابية بهذا الصدد.

مع أنّ حلو كان حذرًا من جمال عبد الناصر ويعرف أنّ الرئيس المصري في وضعٍ لا يُحسد عليه وأنّه يقوم بدورٍ مزدوج كي لا يُغضب أحدًا، قرّر الرئيس اللبناني في النهاية أنّ ينكبّ على هذا النوع من الحلول الذي كان من مميّزاته أنّه يستطيع على الأقل تهدئة النفوس بتشكيل حكومة وتحضير المرحلة القادمة بشكلٍ جديّ.

بدأ حلو بالتشاور، وخصوصًا تنبيه محاوريه إلى التتمة المرتقبة. فبعد اجتماعاتٍ ضمّت معظم القادة المسيحيين، بالإضافة إلى عددٍ من رجال المال اللبنانيين، أثار عدة مخارج ممكنة للأزمة ومنها استقالته الفورية التي رفضها بطبيعة الحال كلّ من تمّت استشارتهم، لأنّها ستكون بمثابة ضربة قاتلة للمسيحيين. أمّا الخيار الأكثر المقبول فبدا الوصول

إلى تسوية، الأفضل قدر الإمكان، وتشكيل حكومة، والتحضير جديًّا للمرحلة القادمة.

فبين الاستقالة التي كانت ستكرّسه «بطل» الرفض، وتضحية البقاء في السلطة -مع كلّ ما كان ذلك سيولّده من انتقادٍ ومن تورّط «حكمه» في ما كان يسمّيه بنفسه «الاستسلام»- اعتَمَد الخيار الأخير لأنّه، وبكلّ بساطة، اعتبره الأقل سوءًا. كان يقدّم المصلحة العامة على مصلحته الشخصية (تأجيل الانفجار وانتظار ظروف أفضل).

هي تسوية إذًا، أي بالضبط ما حاربه شارل حلو حتى النهاية، متحمّلًا كلّ الانتقادات والتهجّمات، واعتبار مجمل العالم العربي أنه كائنٌ شيطاني. وقد شرح بنفسه، وعلى طريقته الخاصة، حتمية التسوية:

> إلّا أنّ الوضع في لبنان ظلّ يتدهور. كان باستطاعة الجيش اللبناني، بالتأكيد، شلَّ المقاتلين الفلسطينيين في مختلف المناطق. إلّا أنه لم يكن يستطيع التغلّب على ثورة الغضب العربية، وربّما قريبًا، لن يستطيع السيطرة على ردّات فعل الشعب اللبناني المؤيّدة للفلسطينيين، أو ردّات فعل المخيّمات الفلسطينية التي تقوم القوى الخارجية بتشجيعها وإثارتها وتسعير نارها في بلادنا.

يوم الجمعة في ٢٤ تشرين الأول، احتلّ متظاهرون المدينة القديمة في طرابلس بعد اشتباكات مع قوى الأمن أسفرت عن ستة قتلى وعشرة جرحى. جرت اشتباكات أخرى في مناطق لبنانية مختلفة[٤٩]. حوادث عديدة كان بوسعها أنّ تكبر سريعًا بسبب الأوامر الصادرة عن العواصم العربية.

[٤٩] الجزء الثالث من المذكّرات، صفحة ٢١٥.

فإذا كان الانقسام الشعبي يتصاعد بقوّةٍ في الداخل، فكيف يمكن للجيش أنّ يبقى موحّدًا وسالمًا إلى وقت طويل؟

لم أكن أعتقد أنّه يتوجّب عليّ انتظار حصول كلّ هذه المآسي كي أستطيع حلّ هذه الأزمة. فهل أحتاج أنّ أراها بأمّ العين كي أصدّق ذلك؟ كيف يمكننا أنّ نتصوّر أنّ موقفًا يتجسّد بهذا المدّ العاطفي، وفي مأساة جعلت العالم العربي يلتزم عميقًا بكليّته إلى جانب المقاومة، لمحو عار الهزيمة أمام إسرائيل، فكيف يمكن أنّ نتصوّر نصف الدولة اللبنانية المدعومة من جيش لن يتأخر عن التقلص، إلى الثلث أو إلى النصف، أنّ يحلّ الأزمة بانتصار عسكري أو سياسي؟

هذا الانتصار المزعوم هل يمكن أنّ يعني غير زوال لبنان الذي نعرفه لمصلحة لبنان الافتراضي؟ كيف يمكن الخروج من ذلك عن غير طريق التسوية؟

إنّ استعجالي وضع حدّ لهذه المأساة، يجعل الكثير من اللبنانيين والأجانب بعد عشرين عامًا، ينسون المعطيات والأخطار. فالوضع كان يتفاقم ببطء، لأنّ الرأي العام كان يؤمن بالتسوية. إضافة إلى ذلك، فإن رسائل عبد الناصر الضاغطة والمهدِّدة، لم تكن أقل تعبيرًا عن رغبته في إطلاق حوار... وكانت أجوبتي تدلّ على أنني لم أكن أتهرّب من ذلك.

في الواقع، في كتابه «فلسطيني من دون وطن»[٥٠]، وصف أبو أياد (صاحب الشعار الشهير طريق القدس تمرّ من جونية) بغطرسة الانتصار الذي حققه الفلسطينيون في لبنان سنة ١٩٦٩، مشيرًا إلى مواقف رئيس الجمهورية شارل حلو ورئيس مجلس الوزراء المكلّف رشيد كرامي

[٥٠] أبو أياد، فلسطيني بلا وطن، منشورات فايول، باريس ١٩٧٨، الفصل ٩.

المتعارضة. أبو أياد، الفخور بتأييد غالبية الشعب اللبناني للعمل الفدائي، تناول في كتابه المحاولة الأخيرة للرئيس حلو واستعداده للذهاب حتى النهاية.

أذكر هذا المقطع:

من جهتنا، كان من الصعب جدًّا، لا بل من المستحيل، أنّ نصادر من شعبنا حريّته المستعادة والأمل في استرجاع الأرض المغتصبة التي يجسّدها الكفاح المسلّح.

بعد ستة أشهر من جنازة عز الدين الجمل، ظهرت التوتّرات من خلال أول اشتباك في الجنوب بين الفدائيين الفلسطينيين ودورية من الجيش اللبناني، تبعتها في الأشهر التالية، مواجهات دامية. في شهر تشرين الأول ١٩٦٩، جرت اشتباكات عنيفة في مناطق مختلفة من البلاد بسبب محاولة السلطات تقييد تنقّلات الفدائيين ومراقبة نشاطهم. تحت ضغط الأحزاب المارونية، اتّخذ رئيس الجمهورية شارل حلو مواقف معادية لنا، بينما جَهِدَ رئيس الحكومة رشيد كرامي في المحافظة على مصالح الفريقين. ومع أنّ الشعب كان على وجه العموم مؤيّدًا لنا، إلّا أنّ الانقسام الطائفي عاد إلى الظهور بشكلٍ خطير، إلى درجة أنّ رئيس الدولة قد أسَرَّ إلى أحد المقرّبين منه بأنّ الحل الوحيد لإيجاد التسوية هو تقسيم لبنان إلى دولتين، دولة مسيحية ودولة إسلامية. في هذه الظروف، بدأت المفاوضات في القاهرة التي أدّت في ٣ تشرين الثاني إلى الاتّفاقات التي ترعى حتى يومنا هذا العلاقات بين المقاومة والدولة اللبنانية[٥١].

[٥١] مؤلّف أبو أياد «فلسطين بلا وطن» منشورات Fayolla، باريس، ١٩٧٨، الفصل التاسع.

أسباب التخلّي التي فرضت «التسوية»

جميع المؤرّخين والمحلّلين الجدّيين والصادقين يؤكّدون حاليًّا أنّه في تلك الفترة كان الانفجار أمرًا لا مفرّ منه، سواء باتّفاق القاهرة أو من دونه، مع شارل حلو أو من دونه. في مقابلةٍ متلفزة له، أكّد مؤخّرًا أستاذ العلوم السياسية النائب فريد الخازن بأنّه حتى لو كان فؤاد شهاب -المحسوب على الفريق الخصم- رئيسًا مكان شارل حلو لكان تَمَزُّق البلد أمرًا حتميًّا، نظرًا إلى العوامل السائدة آنذاك، إذ إنّ كلّ المؤشّرات كانت تلتقي عند نتيجة واحدة: الحرب الداخلية في لبنان.

منذ ذلك الوقت، أعطي الرفض المتعمّد لإنقاذ البلاد آلاف التفسيرات. طروحات عديدة وخبراء استراتيجيون بارعون في التحليل، الحديث عن «مخطّط كيسنجر»، «بإعادة تكوين جغرافيا الشرق الأدنى»، ومخطّط «توطين الفلسطينيين»، و«طرد المسيحيين إلى كندا...». وتستمر هذه الطروحات إلى ما لا نهاية... كان لشارل حلو صيغة مقتضبة جدًّا لتبرير هذا التخلّي: «إنّ القوى العظمى لديها مصالح مع أعدائنا أكثر بكثير مما لديها من مصالح معنا». كان ذلك تعبيرًا عن الحقيقة القاسية. فقيمة لبنان تكمن في الصورة التي يكوّنها كبلد التعايش والتلاقي بين الأديان. ولكن ما قيمة هذا الرمز على المستوى الاستراتيجي؟ لا شيء مطلقًا. فأصغر بئر للنفط كان له وزن أكثر من جميع هذه القيم غير المادية التي نفاخر بها. لذلك كان ممنوعًا علينا أن نُغضِب كلّ الذين يحيطون بنا ونكبح أطماعهم.

سجّل شهر تشرين الثاني ١٩٦٩ اللحظة المشؤومة التي ألزمتنا التوجُّه إلى التسوية، والاستفادة من عامل الوقت «بانتظار أيام أفضل».

ولكن في اتجاه أية تسوية؟ وبين مَنْ ومَنْ؟

التحضيرات في قصر بعبدا

مبدآن أساسيّان تأكّدا بشكلٍ واضح في فكر شارل حلو: إطار المفاوضات، وإطار التسوية، في حال تمّ التوصل إلى تحقيقهما. يجب ألّا تُطرح في هذه القضية إلّا الترتيبات التي قام بتصوّرها العسكريون اللبنانيون، في إطار احترام سيادة الدولة اللبنانية.

فليس بالإمكان تصوُّر أية اتّفاقية أو معاهدة -بالمعنى القانوني للكلمة- خارج هذه الترتيبات البسيطة التي ستخضع، إضافة إلى ذلك، لسلطة الدولة اللبنانية، كي تستطيع هذه الأخيرة إلغاءها عند الاقتضاء. وإذا استوجب توقيعها فيجب أنّ يكون من قبل الضباط اللبنانيين فقط، وليس من قبل ضباط مرتبطين بالسلطة السياسية. لن تُعطى أية وكالة رسمية أو غير رسمية، ولن يُؤْذَنَ بأي توقيعٍ من دون الموافقة والتصديق عليه مسبقًا من قبل السلطة السياسية اللبنانية. في أي حال من الأحوال، فإنّ نشاط الفدائيين المسموح به يجب أنّ يتمّ ضمن نطاق قيادة الدفاع المشترك التي سوف تقرّرها القمم العربية القادمة، تطبيقًا للقرارات السابقة. بالنسبة إلى شارل حلو، كان هذا الإطار أمرًا أساسيًّا.

غير أنّ السؤال الذي طُرِحَ هو من سيذهب إلى القاهرة؟ وماذا ستكون معايير «المفاوضات»؟

في ٢٧ تشرين الأول ١٩٦٩، تمّ اتّخاذ القرارات بشأن هذا الموضوع في قصر بعبدا. أستشهد بما قاله حلو في «مذكّراته»:

في ٢٧ تشرين الأول، اجتمعت والرئيس كرامي والعماد البستاني والعميد شميط للبحث في الوضع. خلال الاجتماع، درست مع محاوريّ إمكانية زيارة بعثة فلسطينية لمقابلة العميد شميط في بيروت. بما أنّه تبيّن أنّ

هذا المشروع غير قابل للتطبيق، ارتأينا إرسال بعثة إلى القاهرة، برئاسة السيد كرامي بمشاركة العميد شميط، ثم تابعنا المداولات في اليوم التالي أي في ٢٨ تشرين الأول. لم يرغب شميط في الاشتراك، فتقرّر إرسال العماد البستاني إلى القاهرة حيث كان سيوافيه السيد رشيد كرامي.

في نظري، لم يكن في تكليف السيد كرامي بالذهاب إلى القاهرة أي تناقض. إنّ وجهة نظره كانت بالطبع مؤيّدة «للتنسيق بين الجيش والمقاومة». ولكن ما العمل الآن لاستبعاد وجهة النظر هذه؟ كان لدى الرئيس كرامي من البراعة ما يكفي، والمعرفةٍ الوثيقة بالرئيس عبد الناصر لكي يعطي هذا «التنسيق» طابعًا مقبولًا لدى الجميع.

خلال الاجتماعين اللذين عقدناهما، تبادلنا وجهات النظر مطوّلًا حول ما يمكننا القبول به في القاهرة. من جهتي، كنت أرغب في جعل أي اتّفاق مع المقاومة الفلسطينية جزءًا من مسؤوليات القيادة العربية الموحدة. فقد بدا لي أنّ هذا الدمج سيعطي الإجراءات التي سيتوجّب اتّخاذها بعدًا قانونيًا وعمليًا أكثر انطباقًا على حماية مصالحنا الوطنية. فالقيادة الموحّدة – ومن خلالها جمال عبد الناصر – كانت مهتمّة بألّا تعطي المقاومة الفلسطينية إمكانية جرّ لبنان والعالم العربي معه إلى مواجهةٍ مع إسرائيل. إضافة إلى ذلك، كان على المقاومة الفلسطينية أنّ تتقيّد بالاستراتيجية العربية الموحّدة وبتوجيهات قائدها العربي.

أمّا بالنسبة إلى أحكام الاتّفاقية المنوي إقرارها، فقد أَعْلَنْتُ أنّ المشروع الذي حضّره العماد البستاني وياسر عرفات، في ٩ أيّار ١٩٦٩، والذي لم أوافق عليه في ذلك الوقت، لا يمكن القبول به إلّا بعد إجراء بعض التعديلات عليه في ضوء قاعدتَي سيادة لبنان وسلامته. قمت بتحضير

مشروعين للاتّفاقية بالمحتوى ذاته، إنما أحدهما يشكّل اختصارًا للآخر، ويمكن استخدامه لتوجيه البعثة التي يرأسها السيد كرامي.

كان حلو مدركًا على الأخص أنّ كرامي، المعترض عليه في مدينته، مع أنّه من مؤيّدي «التسوية»، يبقى على الأقل، في قرارة نفسه، حريصًا على مصالح البلد وسيادته، كما أنّ حضوره يؤمّن تغطية سنيّة جيدة، هذا بالإضافة إلى كونه عنصر اعتدال.

بناء على ذلك، وبحضور كرامي والبستاني وشميط والعقيد كابي لحود وبترو ديب، أعطى شارل حلو توجيهاته في ما يتعلّق بالمفاوضات المنتظرة، ولم يخوّلهم باتخاذ أي التزام قبل الرجوع إليه.

أين تكمن حدود ما هو قابل للتفاوض؟ طرح شارل حلو هذا الأمر بصيغة بروتوكول:

حيث أنّه من الضروري أنّ تكون العلاقات بين لبنان والمنظّمات الفلسطينية مبنيّة على الثقة والشفافية الأخويّتين، وأنّ تتجسّد بالتعاون المتبادل، فقد تقرّر ما يلي:

١- تحدّدت شروط الوجود الفلسطيني في لبنان بالاتّفاق مع السلطات العسكرية اللبنانية، في إطار السيادة اللبنانية واحترام سلامة الأراضي اللبنانية وسكانها، وفي إطار ممارسة السلطات اللبنانية، المدنية والعسكرية، لكامل صلاحياتها ومسؤولياتها، في الظروف كافة وعلى جميع الأراضي اللبنانية.

٢- سينطلق من لبنان عددٍ محدود من العناصر الفلسطينية وفقًا لخطّة مرسومة خطوطها العريضة. في ضوء هذه الخطة، سيتمّ تحديد عدد هذه العناصر المسلّحة وانضباطهم بدقة، بالاتّفاق مع القيادة العسكرية اللبنانية.

٣- تقوم القيادة العسكرية اللبنانية بتسهيل دخول عناصر من المقاومة الفلسطينية وتنقلاتهم وخروجهم وتأمين العناية الطبية اللازمة لهم.

٤- إنّ وجود المقاومة الفلسطينية وعملها، بأشكاله كافة، يجب أنّ يتمّ بسريّة تامة. وبالتالي يُمنع حمل السلاح وارتداء البزات المميّزة إلّا خلال فترة عمليات المقاومة.

٥- من أجل إيجاد مناخ ملائم لهذه العملية، يجب وقف كلّ السجالات.

٦- إنّ حضور المقاومة الفلسطينية في لبنان لا يحول، في أي وقتٍ من الأوقات، دون تطبيق القوانين والأنظمة اللبنانية المتعلّقة باللّاجئين الفلسطينيين.

٧- يشارك اللّاجئون في تنظيم مخيّماتهم بواسطة ممثّلين يتعاونون، في هذا المجال، مع السلطات اللبنانية المختصّة. على أي حال، يُمنع منعًا باتًّا حمل السلاح الحربي داخل المخيمات.

٨- بهدف تأمين علاقاتٍ جيدة مع المقاومة الفلسطينية، تقوم هذه الأخيرة بتسمية ممثل عنها في بيروت، يتمتّع بكلّ الصلاحيات اللازمة لإجراء المباحثات واتّخاذ القرارات النهائية مع السلطات اللبنانية.

٩- يُعمل بهذه الاتّفاقية إلى أن يوضع اتّفاق آخر على صعيد عربي أوسع.

لدى تشكيل الوفد اللبناني إلى القاهرة، والذي تمّت مناقشته خلال هذه الاجتماعات، أراد الرئيس أن يكون في عداده، بشكلٍ رئيسي، العميد شميط (الحائز على ثقته المطلقة)، إضافة إلى عددٍ من الضباط المعاونين

ومنهم الرائد سامي الخطيب، ودبلوماسيين وعلى رأسهم الرجل الوطني الكبير نجيب صدقة، الأمين العام لوزارة الخارجية، على أن يترأّس كرامي هذه البعثة.

رغب رشيد كرامي بأنّ يسبقه العماد البستاني مع التأكيد على أنّه سوف يكون حاضرًا.

إلّا أنّ خيبة أمل الرئيس حلو كانت كبيرة عندما اعتذر الرئيس كرامي عن الحضور بحجّة مرض والدته، مع أنّه لم يبلّغ أحدًا بذلك، مع العلم أنّه ودّع الرئيس حلو من مطار بيروت.

كتب شارل حلو:

غادر العماد البستاني أوّلًا يرافقه السيد نجيب صدقة، الأمين العام لوزارة الخارجية، ثم انضمّ إليهما فيما بعد سفيرنا في القاهرة السيد حليم أبو عزّ الدين. وإذ لم يكن العماد البستاني مخوّلًا بصلاحيات خاصة، فهو لم يكن بحاجة إلى استعمالها. إذ بصفته قائدًا للجيش اللبناني، كان باستطاعته تحديد الشروط التقنية «للتنسيق» الشهير اللبناني-الفلسطيني، والذي لطالما طُرح على بساط البحث. إنّ المشروع الذي قدّمه في ٩ أيّار ١٩٦٩ له طابع عسكري يمكّنه من التفاوض من دون أية صلاحيات أخرى إلّا تلك المعطاة له بموجب قانون تنظيم الجيش المعمول به آنذاك.

كان شارل حلو يتلقّى بانتظام تقارير السيد نجيب صدقة عن المفاوضات الأولى. (وللأسف، اضطرّ الأمين العام لوزارة الخارجية إلى العودة على وجه السرعة إلى بيروت في ٣١ تشرين الأول، لأسبابٍ صحّيّة).

لكنه لم يتأخر قط عن نقل مخاوفه إلى شارل حلو إزاء تقدُّم المحادثات في القاهرة. أصرّ حلو على صدقة، وبالرغم من مرضه، أنّ يغادر مجددًا إلى

القاهرة مزوّدًا بتعليمات دقيقة. فاستقلّ الطائرة في ٣ تشرين الثاني، فوصل ليجد بأنّه قد تمّ إعلان الاتّفاق والتوقيع عليه للتو.

إنّ مختلف التقارير التي أُرسلت إلى بيروت أُدرجت في «مذكّرات» شارل حلو. أمّا الأكثر اقتضابًا فهو التقرير المؤرّخ في ٣ تشرين الثاني الذي يعلن عن «توقيع» «اتّفاق»... وكان هذا أكثر من «بيان».[٥٢]

تقديم الحسابات بتاريخ ٤ تشرين الثاني في بعبدا

من الواضح تمامًا أنّ أيام المفاوضات الأربعة في القاهرة كانت مشوبة بالعوائق وسوء الطالع وحتى بالتهرّب من المسؤوليات.

تنحي العميد شميط واستبداله بالعماد البستاني، عدم ذهاب كرامي من دون إعطاء أي تفسير لذلك (بينما كان قد اتّصل بالرئيس هاتفيًّا من مطار بيروت)، ومرض نجيب صدقة، عناصر كثيرة ساهمت في «نسف» خطة شارل حلو المُحكَمة.

كتب شارل حلو ما يلي:

في الأول من تشرين الثاني، اتّصل بي هاتفيًّا من مطار بيروت السيد رشيد كرامي الذي كنت قد أعدت تذكيره للتعجيل بسفره إلى القاهرة. كان سيغادر بالطائرة بعد لحظات وقام بوداعي. في اليوم التالي، أي في ٢ تشرين الثاني، علمت بأنّ رشيد كرامي عاد إلى بيروت من دون إعطائي أي تفسير لذلك. في ٣١ تشرين الأول استقبل الرئيس عبد الناصر العماد البستاني. في ٣ تشرين الثاني قام بتوقيع اتّفاق القاهرة وعاد إلى بيروت في الرابع منه. إستقبلته بحضور رشيد كرامي والعميد شميط.

[٥٢] نصّ اتّفاقية القاهرة.

تفسيرًا لموقفه بالنسبة إلى أحكام الاتّفاق الجديد وللتعديلات التي أُدخلت إلى مشروع ٩ أيّار[٥٣]، أعلن العماد البستاني بأنّ هذه النصوص كانت محدودة المدى، إذ كان يتوجّب فهمها وتفسيرها جميعًا في ضوء احترام سيادة لبنان وسلامته. لم يؤكّد العماد البستاني أمام محدّثيه، في أي وقت من الأوقات، بأنّه تلقّى منّي تعليمات أو موافقة ما مؤيّدة للنصوص التي وقّع عليها. حتى أنّني علمت، من خلال مبعوثَين للرئيس شهاب، بأنّ العماد البستاني صرّح له بأنّه لم يستطع مقاومة الضغوط التي مورست عليه في القاهرة.

في الواقع، كان ذلك صحيحًا، إذ كانت البعثة اللبنانية منذ لحظة وصولها إلى القاهرة موضع ضغوط وتهديدات بإمكانها أنّ تجعل العماد البستاني يفكر أنّه من الصعب جدًّا قبول مشروعه للاتّفاق المؤرّخ في ٩ أيّار ١٩٦٩، ومن جهة أخرى، كان يتوجّب على الرئيس كرامي، المنتَظَر قدومه إلى القاهرة، بأنّ يوضح الأحكام المتعلّقة بسيادة لبنان وسلامته.

عزّز العماد البستاني حججه بالأسباب التالية:

١) خلال ست أو سبع مرّات، أشارت أحكام واضحة في نصّ الاتّفاق على أنّ التسهيلات منحت للفلسطينيين مع الاحتفاظ صراحة باحترام سيادة لبنان وسلامته. أما أنّ يقوم الفلسطينيون بعد ذلك، بمساندة أنصارهم وأبناء دينهم من اللبنانيين، بخرق اتّفاق القاهرة، فهذا الأمر يمكن أن يحصل مع أي اتّفاق آخر.

٢) في مناطق عدّة من الأراضي اللبنانية، وافق الفلسطينيون على الانسحاب من المواقع التي كانوا يحتلّونها.

[٥٣] الجزء الثالث من المذكّرات، صفحة ١٤٨.

بالرغم من كلّ شيء، كان حلو مغتاظًا جدًّا من موقف البستاني ولأكثر من سبب. وانتظر أنّ تدوّن تفاصيل التبريرات التي قدّمها هذا الأخير في محضر، كلّف مسؤولًا في رئاسة الجمهورية أنّ يقارن بين المشروع الذي زُوِّدَ البستاني به وبين النصّ الذي وقّعه، إذ كان همّه أنّ يزوِّد الجميع بشروحات حقيقية تتضمّن التفسيرات التي أعطاها البستاني مدوّنة على ورق.

كان يعلم أيضًا أنّه لم يكن باستطاعته رفض ما وقّعه البستاني. لم يكن بوسعه اعتماد منطق التمسّك بحرفية «القانون» والمخاطرة بإشعال البلد وإثارة كلّ الدول العربية ضد لبنان، بل أعلن أنّه «مهما يكن من أمر سوف أتحمّل المسؤولية». كان يدرك في داخله أنّه مهما كان محتوى الاتّفاق، فسوف يؤدي إلى إسقاط الدولة، وأنّه يجب توقّع خروقات من قبل الفلسطينيين.

إستمدّ شارل حلو قوّته من المسؤوليات الجسام التي تحمّلها، ورأى في اختبار حسن نية البستاني أمرًا مشروعًا للحصول منه خطيًّا على التوضيحات التي كان أعطاها شفهيًّا لرئيس الجمهورية.

فيما يلي، ما يمكن قراءته في «المذكّرات» تحت عنوان: توضيحات حول أحكام الاتّفاق:

أضمّ إلى الملف

مستندًا خامسًا[٥٤] أعدّه أحد مساعديّ بتاريخ ٧ تشرين الثاني ١٩٦٩، وقد أورد فيه قسمًا من الشروح التي أعطاها البستاني والمتعلّقة بالأحكام الجديدة الواردة في الصيغة الأخيرة «لاتّفاق القاهرة».

[٥٤] الجزء الثاني، الصفحة ٢٤٦، المقطع ٤.

وقد لحظت هذه الصيغة ما يلي: «يتضمّن نصّ اتّفاق القاهرة نواحٍ إيجابية كالتأكيد على سيادة لبنان، وأنّ دعمنا للمقاومة الفلسطينية لا يمكن، بأي شكلٍ من الأشكال، أنّ يعيق ممارسة السلطات اللبنانية، المدنية والعسكرية لصلاحياتها ومسؤولياتها المدنية والعسكرية على كامل الأراضي اللبنانية وفي الظروف كافة» (المادة ١٣).

إنّ الاتّفاق الذي وقّعه في ٣ تشرين الثاني ١٩٦٩، كلّ من العماد البستاني وياسر عرفات، كان مختلفًا في نقاط كثيرة عن الذي عرضه العماد على الوسطاء المصريين.

إذ قد زيدت إلى الاتّفاق الأول أربع مواد رُقِّمَت أيضًا من ١ إلى ٤.

إضافة إلى ذلك، فإنّ أحكامًا أخرى أصبحت تشكّل بالنسبة إلى لبنان موضوع جدل.

أعطى العماد لهذه التعديلات تفسيرات عدّة مكمِّلة.

١) من جهةٍ أولى، كما قال، استُقْبِلَ في القاهرة من قبل جماهير فلسطينية ومصرية معادية للبنان، مارست عليه وعلى البعثة سلسلة من الضغوط حدّت من حرّية عمل الرسميين اللبنانيين.

٢) من جهةٍ ثانية، فقد حلّ البستاني في اللحظة الأخيرة مكان رئيس الحكومة اللبنانية، وإنّ كلًّا من بنود مشروع الاتّفاق، الجديد والقديم، أوضحت أنّه يجب تطبيقه مع الحفاظ على سلامة لبنان وحرّيته في كلّ الظروف وعلى كامل الأراضي اللبنانية.

يمكن إضافة تفسير آخر إلى كلّ ذلك، أعلمنا به محمود رياض، بعد عدة سنوات، في محضرٍ أعدّ عام ١٩٧٣[٥٥] بحضور ضباط لبنانيين ومصريين في السفارة المصرية في بيروت. كان محمود رياض وزيرًا للخارجية أثناء الفترة التي تمّ فيها توقيع «اتّفاق القاهرة»، ثم أصبح أمينًا عامًّا لجامعة الدول العربية عام ١٩٧٣. وقد صرّح بأنّه شارك شخصيًّا وإلى حدّ كبير في «اتّفاق القاهرة» بإكثاره من التحفّظات التي ترضي مطالب لبنان في السلامة والسيادة.

غير أنّ هذه الشروحات لا تعني أن الاتّفاق (حتى ضمن أقصى التحفّظات) لم يعطِ الفلسطينيين حقوقًا أساؤوا استعمالها. أكثر من ذلك، لم يتوانوا عن مخالفة كلّ أحكامها، عبر نسبها بأنفسهم، أو عن طريق وسطاء، إلى محتوى النصّ ذاته. وقد اجتهد سياسيون وصحافيون، عن حسن نية أو عن سوء نية، في تصحيح صورة حركات الفدائيين وما يقومون به، كما لو كان ذلك وليد نصّ الاتّفاق وليس ناتجًا بكلّ بساطة عن العنف بحد ذاته.

إلّا أنّه خلال الأيام الأولى من شهر تشرين الثاني ١٩٦٩، سارعت للتخفيف من الأضرار، فطلبت من الجنرال البستاني تأكيدًا خطيًّا لتفسيراته، متّبعًا بطبيعة الحال، تلك التي تؤكد على ضرورة الحفاظ على سيادة لبنان وسلامته، في كلّ الظروف، وعلى كامل الأراضي اللبنانية.

بين ٤ و٧ تشرين الثاني، لم أتلقَّ جوابًا من العماد، فأرسلت له كتابًا بقلم أحد معاونيّ للتأكيد على الذي كنت أنتظره منه.

الرئيس رشيد كرامي كان على علم بمشروعي، وأتى لمقابلتي في مكتبي، وقال لي إنّني أخاطر بهذا العمل وسوف أكون خاسرًا على أي حال.

---

[٥٥] الجزء الثالث من المذكّرات، صفحة ٢٤٥.

«وتابع قائلًا: هل تعتقدون أنّكم تخسرون بقبولكم الاتّفاق. لكنكم ستخسرون، من وجهة نظرنا، إذا رفضتموه، لكثرة التحفّظات عليه».

لذلك فإنّ الكتاب الذي وجّهه إلى العماد استوحى هذا الاهتمام المزدوج: الإبقاء على كامل تفسيره للاتّفاق مع الحرص على أنّ يتفادى بعناية، منذ المقدّمة، أي نوع من السجال وأنّ يستعمل أقصى اللياقة في تعبيره. وقد تضمّن الكتاب التوضيح التالي:

بالإشارة إلى المحادثات التي أجريناها قبل سفركم إلى القاهرة وبعد رجوعكم منها، وإلى النقاش الذي دار بيننا حول اتّفاق ٣ تشرين الثاني المذكور، وبمقارنة الاتّفاق الأخير مع المشروع المؤرّخ في ٩ أيّار من خلال خمسة عشر بندًا، والتي على أساسها قمتم بإجراء المفاوضات كما هو ملحوظ وكما يوضحه المحضر الموقّع منكم ومن ممثّلي الجمهورية العربية المتحدة، والذي يلخّص ما جرى خلال الاجتماعات التي انعقدت في ٢٠ و٢٩ و٣٠ تشرين الأول الفائت، أودّ أنّ أؤكد لكم، فيما يلي، التوضيحات التي أبلغتموها لي.

١ - الحضور الفلسطيني:

إنّ اتّفاق القاهرة المؤرّخ في ٣ تشرين الثاني، يخصّص لهذا الموضوع أربع مواد:

الأولى تتعلّق بحقّ الفلسطينيين المقيمين حاليًّا في لبنان بالعمل. من البديهي أنّنا نريد بكلّ إخلاص تأمين حياة لائقة لإخواننا الفلسطينيين المقيمين بيننا، لكن مع الأخذ بالاعتبار إمكانياتنا الاقتصادية والاجتماعية. على أي حال، لقد أكّدتم في القاهرة بأنّ ذلك هو التفسير الذي يجب أنّ يُعطى لهذه المادة.

أما الشروط الأخرى فهي مرتبطة من جهة، بإعطاء قيادة الكفاح المسلّح الفلسطيني الحقّ في إنشاء وظائف لها داخل مخيّمات اللّاجئين، ومن جهة أخرى، بمراقبة وتحديد السلاح في هذه المخيّمات. إنّ هذه المواد تعترف للفلسطينيين المقيمين في لبنان بحقّ الاشتراك في الكفاح المسلح، أي تحويل مخيمات اللّاجئين إلى قواعد عسكرية للمقاومة الفلسطينية. لم تخفَ عليكم حتمًا خطورة هذه المسألة، لاسيّما في المخيّمات التي تقع ضمن مناطق ذات كثافة سكانية كبيرة.

لذلك، ومع الأخذ بالاعتبار الضرورات التي تقتضيها سلامة البلاد، من الضروري تحديد السلاح وتأمين مراقبته أثناء وضع تفاصيل تنفيذ هذا الاتّفاق.

إنّ الموقف الذي اتخذتموه بهذا الصدد، يجب أنّ يوحي بالأفكار التي حدّدت تفاصيل تنفيذ اتّفاق القاهرة، بروح الأخوّة ذاتها التي سادت الاجتماعات التي عقدت حول هذا الموضوع.

أما في ما يتعلّق بالمقطع الأخير الذي يشير إلى الطابع السرّي للاتّفاق والذي لا يخوّل الاطّلاع عليه إلّا للمسؤولين، فيتوجّب التوفيق بين ضرورات السرّية العسكرية ووجود سلطات دستورية مسؤولة.

٢- العمل الفدائي

تنصّ المادة ٦ على ضرورة قيام القيادة الفلسطينية بإحصاء عناصر الكفاح المسلّح المتمركزين في لبنان.

كان مشروع ٩ أيّار قد لحظ من دون شك عملية الإحصاء، إلّا أنّه لم يحصر إتمامها بقيادة المقاومة الفلسطينية وحدها. وقد رددت على ذلك،

بأنّ عدم ذكر السلطات اللبنانية في اتّفاق القاهرة لا يعني أبدًا أنّه لم يكن لهذه السلطات الحق في الاشتراك بالإحصاء، لاسيّما وأنّ المادة ١٣ تنصّ على أنّه من البديهي أن تستمر «السلطات اللبنانية المدنية والعسكرية» في ممارسة سلطاتها والقيام بمسؤولياتها على كامل الأراضي اللبنانية وفي كلّ الظروف.

من جهة أخرى، يتبيّن من المادة ٦ من مشروع ٩ أيّار الأخير، بأنّ عدد العمليات العسكرية انطلاقًا من لبنان سيتمّ تحديده بالاتّفاق مع هيئة الأركان اللبنانية. وهذا النصّ لم يُلحظ في اتّفاقية القاهرة، إلّا أنّه بالإضافة إلى المادة ١٣ المذكورة، فإنّ بعض النصوص التي تنظّم دخول عناصر الكفاح المسلّح وخروجها وتنقّلها (المادة ٩)، وأخرى تتعلّق بإحصاء هذه العناصر (المادة ٦)، وبعضها الأخير يتعلّق بدراسة توزيع مناطق التمركز (المادة ٨)، سيكون من شأنها، بالنسبة إليكم، وفي ضوء المناقشات التي أجريت حول هذا الموضوع، أنّ يستعاض عن المادة ٦ من اتّفاق ٩ أيار؛ أمّا بالنسبة إلى تفاصيل تطبيق اتّفاق القاهرة، فسيتمّ تحديدها في ضوء النصوص السابقة.

من كلّ ما ذكر آنفًا، وتبعًا لمحادثاتنا الشفوية، يتبيّن أنّ الفدائيين لن يتواجدوا في مناطق معيّنة إلّا بموافقة الجيش، وهذا أمر أرغب في رؤيته يتحقّق بأسرع وقت ممكن.

إضافة إلى ذلك، فإنّي على يقينٍ بأنّ قيام المقاومة الفلسطينية بأنشطتها وفقًا للاتّفاق الجديد، قد استرعى انتباهكم وانتباه الأخوة خلال الاجتماعات التي عُقدت في القاهرة. نظرًا للطابع العسكري لهذا الاتّفاق، والشائعات التي تدور حوله، فمن غير المستبعد أنّ يكون العدو متربّصًا لمهاجمتنا لدى أوّل فرصة. لهذا السبب، يجب على قيادة المقاومة الفلسطينية أنّ تنتظر الوقت

الذي يمكن من خلاله اتّخاذ التدابير اللازمة، سواء على الصعيد العسكري أو على الصعيد المدني، من أجل حماية السكان المدنيين وتنسيق موعد العمليات العسكرية مع السلطات اللبنانية المختصّة.

بعبدا، في ٧/ ١١/ ١٩٦٩

شارل حلو

إنّ تصرُّف العماد غير المقبول، كي لا نقول غير المسؤول والذي لم يأخذ عناء الردّ على هذا الكتاب، أجبر شارل حلو على إقالته.

*****

الفصل الحادي عشر:

تداعيات اتّفاقية القاهرة

أساطيرٌ وأقاويل حول اتّفاق القاهرة

رضخ شارل حلو بكثيرٍ من الأسى، في الوقت الذي كان باستطاعته أنّ يستقيل بكلّ بساطة ويصدر بيانًا عن استقالته بصيغة وجدانية. لكنه لم يفعل.

غير أنه ما لم يكن سهلًا عليه التسامح مع ترّهات من نسج الخيال متعلّقة باتّفاق القاهرة، ترهات اعتبرها «دجلًا». من بينها، السيناريو حول تحذير عبد الناصر المزعوم للبستاني، وقد أثار دهشته إلى أقصى الحدود. فهو أبعد ما يكون عن التفكير في الدفاع عن البستاني، فالدجّالون أرادوا أنّ يُعتقد بأنّ «شارل حلو» هو من وقّع «اتّفاق» القاهرة (وهو لم يوقّع شيئًا)، وهذا ما صدم عبد الناصر بالذات لشدة ما كانت بنود الاتّفاق مسيئة بشكلٍ فاضح إلى مصلحة لبنان (ودائمًا وفقًا للشائعات التي تمّ ترويجها).

كتب شارل حلو بهذا الصدد:

من كلّ هذه الاعتبارات، وُلِدَ سيناريو، نسبَ إلى الرئيس عبد الناصر سؤالًا مليئًا بالتحفّظات وجّهه إلى العماد البستاني» وهو:

«هل قرأت جيدًا اتّفاق القاهرة؟» ما يعني أنّ مصر لم يكن لها يد في هذه القضية، لا بل استنكرتها.

هذا السؤال المنسوب إلى عبد الناصر شكّل كغيره من الكلمات التي وصفت «بالتاريخية»، تضليلًا حقيقيًّا. إنّ واضعي هذه الخدعة تجاهلوا بأنّ المقابلة بين عبد الناصر والبستاني تمّت في ٣١ تشرين الأول واتّفاقية القاهرة وُقّعت في ٣ تشرين الثاني، أي بعد ثلاثة أيام. وأكثر من ذلك، فخلال المقابلة بين عبد الناصر والبستاني، لم يكن الفلسطينيون قد وصلوا إلى القاهرة بعد. أي أنّه لم يكن هناك اتّفاق عندما سأل عبد الناصر البستاني إذا كان قد قرأها جيدًا. والمخادعون ذاتهم كانوا يعتقدون أنّ الجمهور لن ينتبه إلى التسلّسل الزمني للأحداث، وأنه سوف ينسى أنّ هذه المفاوضات كانت بقيادة الممثّل الشخصي لعبد الناصر، وهو حسن صبري الخولي، وأنها كانت تُجرى عمليًّا من الجهة الناصرية، بواسطة وزير خارجيته السيد محمود رياض، الذي كان يتبنّى المسؤولية بالنسبة إليها -كما سوف نرى فيما بعد – وخاصة، وزير حربيته، وقائد الجيش اللبناني والقوّات الفلسطينية، والمسؤول عن مصير الجيشين.

إلّا أنّ أحدًا من مساعدي ناصر لم يكن ليجرؤ على إضافة أمر على ما يصدر عنه، أو على حذف أي شيء منه.

أقرّ الجميع بذلك لاحقًا، وبشكلٍ خاص السيد محمود رياض، وزير الخارجية المصرية خلال المفاوضات حول الاتّفاق وكان أصبح فيما بعد الأمين العام لجامعة الدول العربية.

فمهما ذهب المفاوض اللبناني بعيدًا في المجاملة، لم يكن باستطاعته، بكلّ تأكيد، أنّ يلبّي أو أن يتجاوز متطلّبات المفاوضين المصريين وعبد الناصر ذاته.

لكن حياة الأكاذيب صعبة. وهذه الأكذوبة بدت أنّها الأكثر إيلامًا، إذ تبيّن لنا أنّ المفاوض اللبناني كان أكثر اهتمامًا بإرضاء عبد الناصر ممّا كان عبد الناصر ذاته يتمنّى.

أنا لا أدافع عن المفاوض اللبناني في هذا الظرف، إلّا أنّني ملزم بالدفاع عن الحقيقة، لأنّ الاتّفاق الموقّع في القاهرة قد تمّت الموافقة عليه في نهاية الأمر ولكن بتحفّظٍ مني ومن الحكومة اللبنانية.

حين أقرأ الآن في إحدى الصحف أو أسمع في الإذاعة أنّ اتّفاق القاهرة قد وضعه المفاوض اللبناني أو أنّه وُضِعَ ضد إرادة عبد الناصر وهذا منافٍ للحقيقة، ومع إنكار عبد الناصر لذلك، أقول لنفسي: بئس لنا لأنّنا نعيش مع آلاف الأضاليل المشابهة[٥٦].

أمّا «التضليل» الثاني فهو المماحكات حول الطابع «السرّي» الذي أُعطي لهذا «الاتّفاق» والذي شكّل موضوعًا آخر للسجال. إنّ كافة الأطر القانونية والدستورية للاتّفاق أوردها شارل حلو بإسهاب في «مذكّراته». ومرّة أخرى، سوف أقتصر في كتابي هذا على إبراز بعض الإيضاحات التي لها أهمية بالغة.

إعتبر شارل حلو أنّ «اتّفاق القاهرة» لم يكن سوى «طريقة تعايش» ذات طابع عسكري بشكلٍ رئيسي، وإنّه لم يكن هناك ضرورة للإفصاح عن مضمونه علنًا، ولا حتى في مجلس الوزراء.

على الرغم من هذه الاعتبارات، فقد وضع حلو هذا الاتّفاق بتصرّف كلّ السياسيين الذين أرادوا ذلك، لاسيّما الذين يستعدّون للمشاركة في الحكومة المقبلة. منذ تأليف الحكومة، حاول أنّ يُعْلِمَهُم رسميًّا وجماعيًّا بذلك. ولكن من دون جدوى، لأنّ ما كان يريده الكثير من محاوريه، مباشرة أو بشكلٍ غير مباشر (الذين أيّدوا البيان الوزاري الذي ذكر الاتّفاق مع

[٥٦] المذكرات، الجزء الثاني، ص ٢٥٦-٢٥٧.

الفلسطينيين) هو أنّ لا يتمّ الالتزام أكثر من ذلك، وأرادوا ترك حلو وحيدًا في هذه المأساة الشديدة التعقيد.

ويشرح شارل حلو هذه المسألة في كتابه:

كنت أنظر إلى ذلك بشيء من الرأفة، بل بشيء من الارتياح عندما أفكّر بأنّني أترك هؤلاء الزعماء، قدر الإمكان، أكثر حرّية في اختيار مواقفهم مستقبلًا. وقد أخذت على عاتقي مسؤولية سياستنا كاملة تجاه الفلسطينيين.

يتكلّم حلو أيضًا عن الطريقة التي يتّبعها النواب كي يتجنّبوا مناقشة الاتّفاق في مجلس النواب. كان هذا الأمر يوافقه لأنّه لم يكن يريد أنّ يسمع بعض النواب، من أصحاب النوايا السيئة، وهم يعطون هذا الاتّفاق طابع المعاهدة ويعملون على أنّ ينزعوا عنه صفة «طريقة التعايش» ذات الطابع العسكري المحض.

ما هو أكيد أنّ شارل حلو لم يكن ليوقّع أبدًا على إبرام هذا الاتّفاق، بأي شكل أتى.

ألم يكتب بهذا الصدد:

هكذا، لم يكن بعض النواب أو بعض الوزراء يريدون الاطّلاع علنًا أو رسميًّا على اتّفاق القاهرة، إذ كانوا يرفضون الدعوة لإبداء رأيهم في مضمونه وتحمُّل المسؤولية الشخصية حول هذا الموضوع. كانوا يفضّلون الاستفادة من حسنات الانفراج، إذ كانوا يعلمون، من دون شك، ثمن ذلك، لكنهم لا يتمنّون أبدًا معرفة المزيد كي لا يأخذوا شيئًا على أنفسهم.

نعم، هذه هي الوقائع. فقد شعر النواب والوزراء بارتياح كبير عندما علموا أنّه أجري اتّفاق مع المنظمات الفلسطينية. وقد أعلنوا عن

ارتياحهم هذا في الصحف. كانوا يعرفون جيدًا أنّ الاتّفاق هو اتّفاق «تنسيق»، أيًّا كان محتواه. فقد نشرت الصحف خطوطها العريضة وحتى بعضًا من مضمونها.

لكن، مع ذلك وربّما بسبب ذلك، لم يكونوا يريدون معرفة المزيد. وأنا أيضًا، لم أكن أريد فرض ذلك على الأقلية البرلمانية[٥٧].

إلّا أنّه، بعد تأليف الحكومة، حرص شارل حلو على دعوة الشيخ بيار الجميّل وحبيب مطران (ممثّل رئيس حزب الوطنيين الأحرار كميل شمعون)، للاطّلاع، كلّ بدوره، على الوثيقة. أمّا باقي الأعضاء فقد امتنعوا عن ذلك.

أعلن مطران في جريدة الأوريان في ١٧ كانون الثاني:

بطبيعة الحال، إنّ جلسةً واحدة لا تكفي لتحليل النصّ تحليلًا دقيقًا، لذلك طلبت إعادة قراءته للمرّة الثانية، وقد وافق رئيس الجمهورية على طلبي.

وتابع السيد مطران:

إنّ هذا الاتّفاق يحافظ على سيادة لبنان وسلامة أراضيه، غير أنّني أتحفّظ على دقة تنفيذ مختلف بنوده. لأنّه إذا تمّ احترام هذه البنود، سيكون هذا الاتّفاق قد أدى خدمة كبيرة للبلد.

أمّا الشيخ بيار الجميّل، فقد أدلى بتصريح نقلته بشكلٍ خاصٍ كلّ من جريدتي «الأوريان» و«الأنوار».

[٥٧] المذكرات، الجزء الثاني، ص ٢٦٣.

نقرأ في «الأوريان»:

لقد اطّلعت على النصّ الكامل للاتّفاق. كان من الأفضل ألّا يكون اتّفاق من هذا النوع، ولا مسألة فلسطينية وألّا يكون عندنا لا ٣٠٠،٠٠٠ لاجئ فلسطينيّ ولا فدائيين.

ومع ذلك، وبما أنّ هذا الاتّفاق قد عُقِدَ، فإنه يجب أنّ يُطبّق، بحسن نية، من قبل من وقّعه بإسم الفريقين. إلّا أنّنا نلاحظ أنّ تطبيقها بحسن نية سوف يقتصر على لبنان.

وقد صرّح الشيخ بيار الجميّل بأنّه طلب أنّ يُحال اتّفاق القاهرة، بأسرع وقت ممكن إلى مجلس النواب، بعد أنّ يكون مجلس الوزراء قد انعقد رسميًّا بشأنه، كي تقوم لجنتا الدفاع والشؤون الخارجية في مجلس النواب بالاطّلاع على مضمونه.

أمّا في صحيفة «الأنوار»، فإنّ تصريح الشيخ بيار الجميّل قد نُقل بطريقة مختلفة، تحت عنوان:

«الجميل يُشيد باتّفاقية القاهرة».

وأوردت في عنوان فرعي:

«كلّ فلسطيني لا يتحوّل إلى فدائي يكون قد خالف واجبه الوطني».

أمّا في النصّ، فقد أوضحت «الأنوار» الفارق الجدّي بين هذين العنوانين.

«إنّنا نضع العمل الفدائي في مرتبة القداسة، لأنّنا نؤمن بأنّ القضية الفلسطينية هي قضية محقّة. ونعلن للمرّة الألف بأنّ كلّ فلسطيني طُرد من أرضه ولم يتحوّل إلى فدائي ليس لديه شعور وطني، ونحن نتعجّب كيف

أنّ العمل الفدائي لم يبدأ منذ العام ١٩٤٨، عند نزوح الشعب الفلسطيني وسلبه أرضه».

بعد أنّ حذّر من أي عمل يمكن أنّ يقودنا إلى حرب جديدة مع إسرائيل، تابع بيار الجميّل:

«إنّ الحل في نظري يكمن في وضع سياسة عامة وباتّخاذ تدابير شجاعة تجعلنا بمنأى عن اعتداءات جديدة. بالطبع إنّ أساس هذه السياسة جوهريًّا هو اتّفاق القاهرة والتفاهم مع الفدائيين بشكلٍ نهائي حول الحفاظ على سلامة لبنان. أطلب الآن بنشر هذا الاتّفاق كي يستطيع كلّ من المسؤولين والرأي العام أنّ يحكموا بالتالي على خطورة خرق هذا الاتّفاق».

هذا «الاتّفاق» الذي سمّاه شارل حلو «استسلام الدولة»، أوجد، رغم كلّ ذلك، شيئًا من الانفراج، منذ أنّ أتاح عودة الأمور إلى مجراها الطبيعي. يريدون هذا الاتّفاق ولكنهم لا يريدون أنّ يعرفوا أنّهم يريدونه، يعرفون محتواه لكنهم يفضّلون إلّا يتبلّغوه: تصرف سياسي غريب!

أَسْتَشْهِدُ بشارل حلو:

كان إعلان كلّ من السيدين بيار الجميّل وحبيب مطران، جديرًا بالاهتمام لاسيّما أنّهما يمثّلان حزبين من أصل ثلاثة أحزاب يتألّف منها الحلف الثلاثي. غير أنّه عندما كنت أنوي إبلاغ هذا الاتّفاق إلى مجلس النواب، رغم اعتراضاتي الخاصة عليه، كنت أحاصَر من قبل الوزراء وعلى رأسهم السيد رشيد كرامي، وكذلك من قبل رئيس مجلس النواب، يطلبون منّي تجنُّب أي نقاش سيتسبّب بنزاع خطير من دون أية جدوى.

في النهاية، كيف يمكن أنّ نتجاهل أو أن نتظاهر بتجاهل أنّ ما تمّ في القاهرة هو اتّفاق لبناني-فلسطيني، وأنّ معناه هو ذلك التنسيق الشهير

الذي طالما رفضته حقيقة. إنّ مبدأ الاتّفاق أحدث ارتياحًا عامًّا. كما أنّ إمكانية إلغاء أو تعديل هذا البند أو ذاك من بنوده لم يكن ليغيّر شيئًا كثيرًا في واقع الأمور، لأنّ الضغوط التي أدّت إليه ظلّت حاضرة بثقلها. أمّا تقديم الاتّفاق لمجلس النواب، فكان سيؤدّي إلى قبوله وإلى انتصار الأكثرية ذاتها التي كانت تتمسّك به، بعد أنّ أرادت إطلاق حرّية العمل الفدائي. بهذه الطريقة، كنّا قد حصلنا على نفس الأحكام، لكن بعد أنّ جرى تكريسها بإجراءات حوّلتها إلى معاهدةٍ دولية وذلك بعد خلافات في مجلس النواب كانت ستفقدنا وبكلّ تأكيد فوائد المعاهدة.

من ناحيتي، كنت أحمل بشكلٍ خاص همّ بلادي، وهمّ توضيح إصلاحات مستقبلية بفضل رجال ظلّوا فوق أي اعتراض. إني أقدّم اليوم هذه التوضيحات، لأنّ الظروف منذ ذلك الحين، قلبت الأوضاع كلّها رأسًا على عقب[٥٨].

تشكيل حكومة

أوجد هذا «الاتّفاق» نوعًا من الانفراج، إذ أتاح للدولة أنّ تتطلّع إلى استعادة جدّية لإدارة البلاد، بواسطة حكومة ووزراء يتولّون مهامهم. من جهته، شعر شارل حلو بشيء من الإرتياح رغم استمرار قلقه على المستقبل. كان يفكّر أنّه من الضرورة بمكان متابعة الجهود التي بُذلت خلال سنتَي الأزمة، من أجل تغيير الأوضاع التي تبيّن أنّها، بشكل صارخ ومذهل، ضد مصلحة لبنان. كان يسكنه الشعور بالأسف بأنّه كان رئيسًا للجمهورية في هذا الظرف من تاريخ لبنان، وأنّه يدفع شخصيًّا ثمن كارثة تتخطّاه وتتخطّى الجميع، إذ كانت ستقع حتمًا ولا مفرّ منها، ويجب الاعتراف بهذا الأمر.

٥٨ المذكّرات، الجزء الثاني، ص ٢٦٥.

إلّا أنّه مع ذلك، ازدادت الاتّصالات على جميع المستويات، مع الأمم المتحدة، والفرنسيين، والأميركيين والدول العربية الموصوفة بالمعتدلة. تثبت تقارير الأميركيين خلال الفترة المتبقية من ولاية شارل حلو بأنّها كانت بليغة بهذا الصدد.

تتضمّن هذه التقارير عرضًا للمخاطر المحدقة، وهي ذاتها كما في الماضي مع فارق وحيد وهو تحميل لبنان، ومن ذلك فصاعدًا، عبء «اتّفاق القاهرة». إلّا أنّه من الواضح فعليًّا، أنّه مع هذا الاتّفاق أو من دونه، بقيت المخاطر هي ذاتها ولم تتبدّل.

بيد أنّه يجب الاعتراف بأنّه على صعيد الإدارة اليومية للأمور، تمكنّا أخيرًا من الحصول على حقنا بشيء من الهدوء، مع حكومة متوازنة تمثّل جميع الأطراف باستثناء ممثّل حزب الكتلة الوطنية بزعامة ريمون إدّه.

ظلّ ريمون إدّه صادقًا مع نفسه حين دعم شارل حلو في معركته – وهو الذي أراد أنّ يكون دعمه للرئيس سريًّا– فقد أعلن للسفير الأميركي بأنّه لا يريد حكومة عسكرية ولا اتّفاقا مع الفلسطينيين. كما قال له في الوقت ذاته إنّه من دون الحصول على مساعدة، فنحن ذاهبون إلى الحرب.

باختصار، بقي إدّه على موقفه «برفض الاتّفاق» من دون أي اعتبار آخر. وقد أظهر رفضه بعدم المشاركة في الحكومة، وبهجومه وتوجيه انتقاداته المنتظمة طوال الفترة الصعبة التي مرّ فيها البلد وطوال الحرب التي تبعتها.

ألم يكن في المطلق، على حق ألف مرّة؟ إلا أنّ القضية كانت أكثر تعقيدًا من ذلك إذا تعمّقنا جيدًا في قاعدة «السبب والنتيجة». كنّا وقتذاك أمام عدة أسباب وعدة نتائج. ففي هذا الخليط الفوضوي كيف كان ممكنًا معرفة أي

سبب أدّى فعليًّا إلى هذه النتيجة؟ وكيف يمكن تقييم أنّ هذه النتيجة سوف يتبيّن أنّها الأقل خطورة في تلك اللحظة بالذات؟

كان هذا الموقف يثير بعض الشيء سخط من كانوا على عجل كي نصل إلى شيء من الهدوء، لاسيّما رشيد كرامي.

وقد سبق لبورتر أنّ ذكر في تقريره عن الانفتاح الذي أظهره الشيخ بيار الجميّل، وتكلّم بورتر على موقف إدّه -المعاكس- وذكر ما قاله رشيد كرامي. إنّه النصّ المكتوب المؤرّخ في ٢٤ تشرين الثاني ١٩٦٩ الذي كتب فيه:

ملاحظة: في ٢١ تشرين الثاني، اجتمع السفير مع كرامي بشأن تشكيل الحكومة. وقد بدا هذا الأخير ممتعضًا من غالبية السياسيين اللبنانيين التقليديين، لاسيّما من إدّه الذي «يبدو أنّه يريد تدمير لبنان». إعترف كرامي برجل واحد، هو بيار الجميّل، لدوره البنّاء خلال الأزمة والذي كان كرامي يعبّر عن امتنانه لهذا الموقف، واصفًا الجميّل بأنّه «أكبر رجل لبناني قابلته في حياتي».

أثناء تصفّحنا اليوم التقارير الأميركية، نستنتج بأنّ الولايات المتحدة لم تكن تريد فقط عدم تقديم مساعدة مباشرة أو غير مباشرة، بل إنّها أيضًا لم تكن ضد التسوية، أي أنّ الأميركيين كانوا مع وجودٍ فلسطيني في لبنان يحكمه اتّفاق مع الدولة. ليس من شأني الإدلاء «بنظرية المؤامرة» الشهيرة التي تثار دائمًا أو البحث في موضوعها. أعترف أنّه ليس لديّ أصلًا أية معلومات بهذا الصدد، وهذه مجرد ملاحظة.

إذًا، فبالرغم من موقف إدّه، نالت الحكومة الثقة بأكثرية ٥٦ صوتًا مقابل ٣٠. أخذ بعض الأشخاص يعلنون بعد ذلك، وبشكلٍ مفاجىء، أنّ التصويت على الثقة في الحكومة، يعني المصادقة على «اتّفاق القاهرة»، علمًا

بأنّ الحكومة لم تعرض أيًّا من بنوده على مجلس النواب. إنّ البيان الوزاري لم يعرض سوى الخطوط العريضة للمواضيع التي ستهتمّ بها الحكومة. فلو كان الأمر عكس ذلك، لوجِدَ مبررٌ لقبول الاتّفاق أو رفضه. إضافة إلى ذلك، فإنّ الاتّفاق المذكور لم يتوقّف حلو عن التكرار بأنّه تمّ بين قيادتين عسكريتين لبنانية وفلسطينية.

ليس من الممكن الاعتبار بأنّ الثقة الممنوحة للحكومة تعني أيضًا الموافقة على كلّ القوانين والمشاريع التي يذكرها البيان الوزاري. هل ينبغي أنّ نتذكّر بأنّ التصويت على الثقة هو عمل سياسي؟ بينما التصويت على القوانين والاتّفاقيات فهو عملية قانونية يجب في نهاية الأمر أنّ يوافق عليها رئيس الدولة. فهذا الأخير لم يوافق مطلقًا على «اتّفاق القاهرة». وقد نصّت المادة ٥٢ من الدستور صراحة بأنّ «المعاهدات التي لا يجوز فسخها سنة فسنة، لا يمكن إبرامها إلّا بعد موافقة مجلس النواب». إذًا، فالموافقة تفترض تحويل نصّ المعاهدة إلى المجلس كي يطّلع عليه ويناقشه ويصوّت عليه مادة بمادة.

لم يحصل أي شيء من ذلك. وأنّ شيئًا من هذا لم يتمّ تصوّره أو على الأقل أمكن تصوّره. لننتقل إلى تفاصيل التصويت على الثقة. ٥٨ نائبًا منحوا الثقة للحكومة مقابل ٣٠ نائبًا حجبوها عنها. ما هو ظاهر هو أنّ الثلاثين نائبًا لم يكن في نيّتهم أنّ يرفضوا الموافقة على الاتّفاق ذاته. إذا دقّقنا في أسماء النواب الذين منحوا الثقة للحكومة والذين حجبوها عنها، نَرَ أنّ الدوافع التي تربط بين أعضاء كلّ من الفريقين لا علاقة لها «باتّفاق القاهرة».

هكذا، ومع وجود حكومة، ستعاود الدولة عملها من جديد. وسيتمكّن شارل حلو في هذه الفترة من حلّ المشكلة التي احتلت الموقع الأول في سُلّم اهتماماته: وهي إقالة البستاني.

إقالة العماد البستاني

إنعكس الانفراج أيضًا على العلاقات السياسية والعسكرية مع الفلسطينيين.

فغداة التصويت على الثقة، أجرى وزير الداخلية اتّصالات مع المنظّمات الفلسطينية لوضع «اتّفاق القاهرة» موضع التطبيق. وكان ينوي فعلًا إنشاء مديرية عامة تهتمّ بشؤون وأمن اللّاجئين الفلسطينيين.

إلّا أنه قَبْلَ ذلك، أي في ٢١ تشرين الثاني ١٩٦٩، عيّن قائد الجيش، العماد البستاني، العقيد عزيز الأحدب مديرًا عامًّا لشؤون أمن المخيّمات، ومسؤولًا عن تطبيق اتّفاق القاهرة.

بات من المستعجل جدًّا حلّ «قضية البستاني». ففي تقريرٍ سرّي مؤرّخ في ٩ تشرين الثاني، روى بورتر بأنّ الرئيس حلو أبلغه سابقًا، بواسطة الشيخ ميشال الخوري، عن الحماقات التي ارتكبها البستاني في القاهرة، وقد وصفه الرئيس وصفًا قاسيًا «التافه».

بالفعل، فقد تشنّجت العلاقات بين حلو والبستاني ابتداءً من أول أيام تشرين الثاني، وهي التي شهدت امتناع البستاني عن إرسال جواب خطيّ لتأكيد التفسير الذي ينبغي إعطاؤه للعديد من بنود اتّفاق القاهرة.

في وقت لاحق، سبق تشكيل الحكومة حادثة مؤسفة أكدت قناعة شارل حلو بأنّ البستاني لم يكن جديرًا بالاحترام. حدث ذلك في ٨ تشرين الثاني، بينما كان البستاني موجودًا في بعبدا ضمن فريق عمل يرأسه شارل حلو. وكان العماد البستاني يقدّم تقريرًا عن مهمّته أثناء دورة عقدت في القاهرة بين الدول العربية حول الدفاع المشترك، وهو ممتلئ بالتبجح ويقوم بعرض ترهات كان شارل حلو يعرفها أصلًا.

ماذا يقول شارل حلو عن ذلك في «مذكّراته»؟

تمّ التداول في ما عرضه وطرحت عليه عددًا من الأسئلة حول الاستراتيجية العربية التي هي موضع اهتمامنا بالدرجة الأولى. لكنّ الأسئلة لم تكن كثيرة فقط، إنّما تمّ طرحها بطريقةٍ سريعة. فاعتبر العماد البستاني أنّه يجري امتحانه بطريقة تعسفية وقام بمقاطعتي موجّهًا إليّ كلامًا قاسيًا. فأشرت إليه بأنّ يجلس ويتابع تقريره، لكنه لم يستجب. فرفعت الجلسة من دون اتّخاذ أي قرار.

لم تكن الحكومة الجديدة قد شُكّلت بعد؛ وتأجلت كلّ مبادرة بعد هذه الجلسة. تركت للعماد الفرصة كي يطلب الاجتماع بي والاعتذار عن الكلام الذي صدر عنه، إلّا أنّه لم يتقدّم بأي اعتذار. كلّ هذا كان غير مقبول. بل أكثر من ذلك، فقد أتاح العماد البستاني الفرصة لكلّ أخصامه، السياسيين منهم والعسكريين داخل الجيش وخارجه، كي يشهدوا نهاية خدمته في المؤسّسة العسكرية. وقال شميط، رئيس هيئة الأركان، للذين حضروا تلك الجلسة المؤسفة: إذا كان الردّ على الرؤساء يتمّ بهذه الطريقة، فقد تجاوز كلّ الحدود!».

تركت كلّ هذه الأمور تمرّ بصمت، إلّا أنّه خلال أوّل جلسة للحكومة التي تشكلت أخيرًا، في ١٧ كانون الأول، استقبلت الرئيس كرامي في مكتبي وقلتُ له إنّ العماد البستاني، ومنذ عدة أسابيع، يقوم بمهامه من دون أنّ يقدّم تقريرًا عن ذلك، غير آبه بما قد تكون عليه ردّة فعلي.

كان السيد كرامي أكثر استعجالًا مني لإنهاء خدمات العماد البستاني. فاستدعينا، على التوالي، إلى مكتبي، كلًّا من وزير الدفاع الأمير مجيد إرسلان، ووزير الخارجية السيد نسيم مجدلاني. كان الكلّ متفقًا على ضرورة إقالة

العماد البستاني من قيادة الجيش لأسباب عديدة. إقترحت تعيين هذا الضابط الكبير في إحدى سفارات لبنان في الخارج. لكنني علمت أنّه في اليوم التالي، رفض العماد البستاني هذا التعيين وترك الخدمة في الدولة.

*****

الفصل الثاني عشر:

نهاية الولاية الرئاسية

إذا لم يكن لديه أي شعور بالندم، لأنّ الكارثة لم تكن حدثًا أو عملًا لكي ننسبها إليه. أمّا الأسف فكان يفيض منه. الأسف على ماذا؟ على أنّ يكون قد تولّى مصير البلاد في هذا الوقت بالذات من التاريخ.

عملت مؤسّسات الدولة بشكلٍ طبيعي حتى نهاية عهده. أوصلت الانتخابات الرئاسية عام ١٩٧٠، الموجة المضادة للشهابية، رجلًا سياسيًّا من تكتل الوسط ينتمي إلى عائلة كبيرة من شمال لبنان، هو سليمان فرنجية.

بدأ سليمان فرنجية عهده بحملة إقالات واسعة لاسيّما بين العسكريين المعتبرين الأكثر قربًا من فؤاد شهاب.

كان شارل حلو قريبًا من فرنجية. وقد أطْلَعَه على كافة أسرار الدولة المتعلّقة بالوجود الفلسطيني، مصرًّا على أهمية المحافظة على السياسة التي يجب اتّباعها وهي محاولة تغيير الواقع الراهن، واستطرادًا، إيجاد صيغة من شأنها حماية المسيحيين الذين باتوا بوضوح في عين العاصفة. وقد بدأ بعض المسيحيين بالتسلُّح، بشكلٍ متواضع في أول الأمر لعدم توفُّر الإمكانيات اللازمة.

من جهتهم، قام الفلسطينيون والحركات اليسارية بتجاوزات تخطّت الإطار الذي فرضه «اتّفاق القاهرة». حاول فرنجية عام ١٩٧٣،

على غرار شارل حلو قبله، استعمال القوّة العسكرية، حتى أنّه أعطى الأمر للطيران الحربي بالتدخّل، فقدّم رئيس الوزراء السنّي صائب سلام استقالته المدوّية مع أنّه كان حليفًا لسليمان فرنجية. أما من جهة الدول العربية، فقد شهدت تحركات صاخبة ووُجِّهت تهديدات للدولة اللبنانية من كلّ حدب وصوب. أمّا سوريا –وكما في كلّ مرّة تتوتّر فيها العلاقات بين البلدين– فقد عاقبت لبنان بإقفال الحدود المشتركة لخنقه اقتصاديًّا. لم يسع الرئيس فرنجية سوى الرضوخ، واتّصل مساءً بصديقه شارل حلو ليقول له: «آه، إنّني أفهم تمامًا آلامك منذ سنتين وأنت تحارب هذه الزُّمر وحيدًا...».

بعد سنتين، اندلعت الحرب، كما هو متوقَّع، إذ ثابرت القوى العظمى على موقفها اللامبالي كي لا نقول المتواطئ. فالأفرقاء في لبنان هم ذاتهم الذين توقّعهم شارل حلو: التحالف الإسلامي–الفلسطيني– اليساري من جهة، والمسيحيون من جهة أخرى، وقد سمّاهم كمال جنبلاط «الانعزاليين» أي الذين يريدون الانعزال عن القضية الإسلامية–العربية الكبرى، أو بتعبيرٍ آخر عن «المقاومة الفلسطينية».

هذه المرّة سقطت الأقنعة كليًّا. بالرغم من كلّ شيء، فبعض أصحاب النوايا السيئة أو بعض الجهلة، ظلّوا يتّهمون شارل حلو، متابعين الخلط بين شخصه وبين «اتّفاق القاهرة»، واصفينها بأنّها «سبب» لا نتيجة كأحد أهون الشرّين بانتظار وضع أفضل. هذه هي الحقيقة، فبالطريقة ذاتها، اتُّهم فيما بعد فرنجية وشمعون والجميّل بأنّهم هم الذين دعوا السوريين لاحتلال لبنان، إلّا أنّه في تلك اللحظة بالذات دعت حالة الضرورة إلى سحب المسيحيين من تحت «مقصلة» عرفات وحلفائه.

هذه الإهانات واجهها هذا الرجل بطبيعة الحال، ولكن لحسن الحظ، فإنّ التقدير والاعتبار الذي توحيه شخصيته ظلّا ملازمين لشخصه في جميع الأحوال إلى جانب كبار هذا العالم، وفي المواقع المتقدّمة، داخل وخارج البلاد.

*****

الخاتمة

ما بعد الرئاسة

ما إن استقرّ في الكسليك، في البيت الذي سوف يمضي فيه فترة تقاعده، والذي تمّ شراؤه بعناية صديقه الشيخ بطرس الخوري بثمن معقول جدًّا، وقد تحرّر من وطأة مسؤوليات السلطة التي لا تحتمل، عاد وأصبح المرجع والمستشار وصاحب الرأي ورجل الدولة الذي يزوره الأشخاص من كلّ الطبقات وكلّ الثقافات وكلّ الاتجاهات السياسية، كالذاهبين إلى الحجّ. كانوا يأتون للسلام عليه والاستعلام عنه وتقديم الاحترام له أو طلب المساعدة.

كنت أشاهد دائمًا أفرادًا يقفون منتظرين دورهم غير منزعجين لانتقادهم الرجل، ومع ذلك يقصدون الكسليك للإشادة بحكمته. الزيارات الأكثر لفتًا للنظر هي تلك التي كان يقوم بها الدبلوماسيون، العرب والأجانب، الذين يريدون معرفة رأيه حول هذه المسألة أو تلك، كما أنه لو كان لا يزال في السلطة.

أمّا الزيارات التي يقوم بها سفراء فرنسا فكانت دائمًا تتجاوز الطابع البروتوكولي. فإدارتهم كانت ترغب دائمًا الاطّلاع على آراء شارل حلو وتوقّعاته للمستقبل.

بعض الزوار كانوا يزعجونه، وهذا ما أسرّ لي به يومًا، إذ كان يفضّل أنّ يكون برفقة راهبة كرّست حياتها للآخرين، على الجلوس مع سياسيين عليهم ملامح الرضى والتخمة، وأفواههم ملأى بالخطب الرنانة التي لا تُحتمل والمصطنعة إلى حدّ السخرية.

في خدمة بلده

منذ اليوم الأول لسكنه في الكسليك حتى يوم رحيله، تجنّد شارل حلو لخدمة بلده، من خلال ثلاث مبادرات قام بها في آن معًا: المعاونة المتفانية لكلّ حلفائه (حتى منعطف الطائف)، ونشاطاته التي لا تحصى في السياسة الداخلية (سوف نذكر الاستشارات والإرشادات والكتابات والمحاضرات)، والدفاع الدائم عن القضية اللبنانية من خلال المراكز العليا التي شغلها على رأس المنظّمة الفرنكوفونية وفي علاقاته الدولية، وأخيرًا في تأليفه الكتب وموضوعها الوحيد هو: لبنان يستحق الحياة.

وما يجهله الجمهور، أنّ شارل حلو وخليفته الرئيس فرنجية، كانا قريبين جدًّا من بعضهما البعض، فبالرغم من شخصيتيهما المختلفتين، فقد وجدت رابطة بينهما تتخطى الاحترام المتبادل والصداقة لتصبح نوعًا من الشراكة. كان لفرنجية الرهافة المتناهية بإظهار تقديره العميق لشارل حلو، والذي كان يقوده أحيانًا إلى التصرّف كما لو أنّ شارل حلو ما يزال رئيسًا للجمهورية يمارس سلطاته. كم من السمو يعبّر عنه هذا الموقف! أمّا بالنسبة إلى آراء حلو، فقد كان فرنجية يعتبرها في غالب الأحيان آراءً مقدّسة.

إضافة إلى ذلك، فقد توجّب على فرنجية أن يعالج مشكلة ورثها من عهد شارل حلو (مشكلة الفدائيين)، وهي المشكلة التي كانت موجودة منذ العام ١٩٤٨ والتي عادت إلى البروز بسبب هزيمة ١٩٦٧ المهينة.

قبل انتقال السلطة رسميًّا، كان الرجلان يلتقيان بانتظام. كتب شارل حلو في المجلّد الخامس من «مذكّراته»:

بقي من ولايتي الرئاسية أكثر من شهر، فاقترحت على الرئيس فرنجية أنّ يأتي لزيارتي مرّة في الأسبوع، كي يتيح لي تسليمه الملفات الرئاسية وإعلامه بالصلات الجديدة التي نشأت بيني وبين العديد من رؤساء الدول. ونقلت إليه أيضًا معرفتي بالأشخاص والأشياء، عارضًا له الأسباب غير المعلنة للإجراءات التي كان عليّ اتخاذها، مضيفًا في غالب الأحيان الحقائق الموجودة خلف الكواليس والجانب الخفيّ للمظاهر المنمّقة.

دعوته مرّات عدة لحضور احتفالات كانت مُعَدَّة قبل انتخابه. كنّا نذهب سوية للعشاء لدى أمير الكويت في مصيفه في عاليه، أو إلى القدّاس التكريمي لمريم العذراء في ٨ أيلول، أو لزيارة المطرانية المارونية في بيت الدين وحضور المأدبة التي تلتها...

في النهاية، حلّ الثالث والعشرون من شهر أيلول. وقد سبق أنّ عقدت مع الرئيس فرنجية سبعة أو ثمانية اجتماعات عمل منذ انتخابه في ١٧ آب، وسلّمته رئاسة الجمهورية.

كان الرئيس فرنجية قد أقسم اليمين الدستورية وألقى خطابًا متّسمًا بالوضوح والشجاعة، وقد أشاد بشكلٍ خاص بالعمل الصعب والدؤوب الذي قمت به خلال عهدي. فعلا التصفيق من معظم النواب والحضور الذين ملأوا جميع المقاعد في مجلس النواب. لكنّ الرئيس حمادة وجد أنّ من واجبه التدخّل لفرض الصمت بحجّة أنه لا يمكن للجمهور أنّ يقوم بأي شكلٍ من أشكال التعبير أثناء الجلسة. كان هذا أول مظهر من مظاهر سوء مزاج «النهج» المهزوم. إلّا أنّ ذلك لم يكن سوى مقدّمة للحملات الشعواء التي سوف يقودها النهج ضدّي فيما بعد.

لم يكتفِ الرئيس فرنجية فقط بتثمير النصائح والمشورات التي زوّده بها شارل حلو. لم يكن الرئيس فرنجية يحبّ الأسفار كثيرًا، لذلك كان ينتدب الرئيس السابق شارل حلو لتمثيله في كلّ المؤتمرات التي لم يكن لها طابع سياسيّ، إنما تتطلّب تمثيلًا للبنان من الدرجة الأولى. هكذا لدى وفاة الجنرال ديغول ووفاة جمال عبد الناصر، تمثّل لبنان بالرئيس شارل حلو.

الشاهد الآخر على صداقتهما والتوافق بينهما، كان عند وقوع مأساة إهدن عام ١٩٧٨، حين صرخ شارل حلو في دارته في الكسليك –ما إن علم بالخبر– بتأثّرٍ غير معهود:

«Mon pauvre Soleiman... !»

الرئيس سركيس الذي لم يكن يؤيّد كثيرًا سياسة شارل حلو الحازمة تجاه الفدائيين (والتي، غيّر رأيه بصددها في وقت لاحق، عندما وصل إلى السلطة، لدرجة أنّه في السنوات الأخيرة من عهده دعم سياسة بشير الجميّل)، لكنه أظهر هو أيضًا موقفًا مماثلًا من الاحترام والتقدير للرئيس حلو. كما أنّه تمنّى عليه، في لحظةٍ صعبة من ولايته، أنْ يكون وزير دولة للمصالحة الوطنية، وهي مهمّة بالغة الصعوبة، قبلها شارل حلو دون أمل كبير في التوصّل إلى نتيجة حاسمة، إنّما عملًا بالقول: «ليس في المحاولة خسارة...». لم يبقَ في وزارته هذه سوى أسابيع معدودة قدّم بعدها استقالته: لم يكن يتحمّل أنّ يرى نفسه مرّة أخرى في الجحيم الذي عاشه خلال عهده إنّ لم يكن في جو أسوأ من ذلك.

أمّا بالنسبة إلى الرئيس أمين الجميّل، فقد كان يكنّ لشارل حلو ليس فقط التقدير ولكن أيضًا الثقة المطلقة. والواقعة الأكثر دلالة على ذلك، هي أنّه طلب الاجتماع به قبل ساعات قليلة من انتهاء ولايته كي يعيّنه رئيسًا للحكومة الموّقتة للحؤول دون فراغ في السلطة. وقد بدا أنّ الانتخابات

الرئاسية لن تُجرى وكان الرئيس الجميّل يريد أنّ يتفادى فراغ السلطة مهما كلّف الأمر. حتى أنّه اقترح عليه بأنّ يقوم سفراء الدول الخمس العظمى بزيارته رسميًّا في الكسليك لطلب ذلك منه.[٥٩]

إتّفاق الطائف، وما بعد الطائف

في نهاية ولاية الرئيس أمين الجميّل، عيّن العماد ميشال عون، في نهاية الأمر رئيسًا لحكومة مهمّتها الإعداد للانتخابات الرئاسية وتفادي فراغ السلطة، يساعده وزيران هما ضابطان كبيران في الجيش.

عرفت هذه الفترة اضطرابات وحروب والتي كان شارل حلو لا يرغب في تحليلها أو التعليق عليها في «مذكّراته». لكنني أذكر فقط تشاؤمه تجاه انتصار محتمل للجنرال في الحرب التي أعلنها على السوريين باسم «حرب التحرير»، ذلك أنّه، وبكلّ بساطة، كان يعرف أنّه ليس باستطاعته الحصول على أية مساعدة خارجية، وفقًا للشعار ذاته «إنّ لكبار هذا العالم مصالح مع أعدائنا أكثر من مصالحهم معنا».

إلتقى بالجنرال عدة مرّات في قصر بعبدا. وكانت تُؤدّى له التحية كرئيسٍ أسبق للجمهورية. وفي مأتم نينا، زوجة شارل حلو، كان الجنرال يجلس إلى جانبه من جهة، والسيد سليم الحص من الجهة الأخرى. وقد جهدا بكلّ محبّة ليتمّ التوصّل إلى وقفٍ قصير لإطلاق النار كي يتسنّى للبطريرك الماروني الوصول إلى جامعة الروح القدس في الكسليك، القريبة من منزل آل حلو، لدفن الفقيدة.

[٥٩] نهاية ولاية الرئيس الجميّل كما سردها الرئيس حلو في المذكّرات، ملحق رقم ٦.

إلّا أنّ ما تسبّب له بخيبة أمل كبيرة، وأنهكه وحطّم قواه، كانت الحرب الأهلية بين الإخوة التي سمّيت «الحرب بين المسيحيين»، والتي دارت بين الجنرال عون من جهة والسيد سمير جعجع من جهة أخرى. لم يكن يهمّه أبدًا معرفة من هو المخطئ وعلى من تقع المسؤولية. كان يهزأ تمامًا بمعرفة حجج هذا أو ذاك. مسألة واحدة كانت تقضّ مضجعه: أنّه تمّ التعرّض للهدف الأهم والذي يقضي بالإضاءة على أهمية الوجود المسيحي الحرّ في لبنان أمام العالم بأسره.

فما هي الصورة التي كنّا نعطيها آنذاك؟

بالطبع ليست صورة مجموعة جديرة بالحياة. لم يكن حلو يستطيع تحمّل ذلك.

جسّد اتّفاق الطائف بالنسبة إلى شارل حلو انعكاسًا لاختلال ميزان القوى بين منتصر يريد فرض ما يريد، ومهزوم عليه أنّ يختار بين الحياة أو الموت. أمّا قول البعض، إنّ اتّفاق الطائف تمّ «بشراء» المشاركين فيه (أي نواب تلك الفترة) فكان يُشعِرُه بالعار. هو يكره الشائعات كرهًا شديدًا، إذ كان يقول قد يمكن شراء البعض، إلّا أنّ أسبابًا أخرى فرضت الاستسلام.

وُضع هذا الاتّفاق نهاية للبنان الذي عرفناه حتى ذلك الحين، وكان حلو يعي ذلك تمامًا. ثمة بندان في الاتّفاق لهما دلالة خاصة بهذا الصدد: بند وجود القوّات السورية الذي وُصِفَ «بالموّقت»، وبند إلغاء الطائفية الذي ليس سوى خدعة تهدف، في يوم ليس ببعيد، إلى ترجيح قاعدة العدد على حساب المسيحيين.

منذ ذلك الوقت، وشارل حلو معتكف في منزله في الكسليك، فقد نأى بنفسه، بكامل اختياره وإرادته عن الشأن العام اللبناني، باستثناء حدث وحيد لم يستطع هضمه هو توقيف واعتقال السيد سمير جعجع.

ومع أنّ منزله قد هوجم من قبل رجال جعجع منذ بدء المجابهات بين هذا الأخير والجنرال عون، بذريعة أنّه كان يأوي عددًا من أفراد الجيش مكلّفين بحماية رئيس دولة سابق. في دار الاستقبال حيث كان يجلس، لم يكن المحتلون يتميّزون باللياقة. ما همّ، فبعد زيارة قصيرة لسمير جعجع، أصبحت هذه «الإهانة» سريعًا طيّ النسيان.

لم يُرِدْ شارل حلو أنّ يعرف أسباب الوقائع أو أدلتها أو وقائعها... والتي أدّت إلى توقيف الدكتور سمير جعجع. كان المسألة بالنسبة إليه مبدئية. إنّ سبب الاعتقال الوحيد في نظره هو رفض جعجع الرضوخ، إضافة إلى أمر هام، هو أنّه شكّل رمزًا للمسيحيين أو لبعضهم في زمن الإرهاب السوري. كان حلو يصبّ في الصحافة، يومًا بعد يوم، استهجانه مناديًا بأنّ أسياد الحرب أصبحوا أسياد الدولة باستثناء واحد هو «المعتقل» جعجع، القائد السابق للميليشيا المسيحية.

كان نفي الجنرال عون أيضًا يثير في نفسه الاستهجان، إنما أقل بكثير من قضية جعجع بسبب اختلاف المعاملة لكلٍّ من المظلومَين.

خارج هذا الحدث، لم يتدخّل في أي أمر كان من الناحية السياسية. فالواصلون إلى الحكم ينتمون إلى مدرسة سياسية مختلفة وإلى أسلوب آخر وكانت لديهم مقاييس خاصة بهم من أجل الحكم. إنه تعايش بين مدرستين: المدرسة السعودية والمدرسة السورية. فبشكلٍ عام عند تطابق وجهات النظر بين البلدَين، تسير الأمور على ما يرام، وتتحوّل إلى جحيم عند الخلاف. في الحقيقة، ومن دون تنميق الكلام، كان ذلك تزاوجًا بين سلطة «الإرهاب» وسلطة «المال». وقد تعايشت السلطتان إلى أنّ حلّ يوم «الطلاق» الكبير الذي تجسّد بالاغتيال الرهيب لرفيق الحريري. لكن شارل حلو عندئذٍ لم يعد من هذا العالم.

فشارل حلو الذي قرأ روسو ومونتسكيو وهوغو، والذي كان متشرّبًا القيم الجمهورية على الطريقة الفرنسية، لم يجد نفسه متآلفًا مع هذا العالم الجديد. والموقف المقابل كان صحيحًا أيضًا. كان يُقرّ للحريري بهذا الإقدام الذي استطاع من خلاله إنشاء هذا العدد الكبير من العلاقات مع مجموعة من أبرز الشخصيات.

مع تقدّمه في العمر، لم يبقَ لديه سوى الاختلاء والتأمّل والسكن في الروحانية الأكثر عمقًا، يقطعها في حالات نادرة، بعض من التفكير السياسي المتعلّق بالتحليل والتاريخ أكثر منه بالسياسة الضيّقة المحلية التي لم يعد يعيرها أية أهمية.

التوقّعات الأخيرة

من بين أفكاره الأخيرة، أذهلتني فكرتان لشدة صوابيتها وقابليتها للتحقيق.

الأولى تتعلّق بالصراع العربي-الإسرائيلي. فوفقًا لحلو، وقد كرّر ذلك مرارًا، لا يمكن أنّ يحلّ السلام بين فريقي نزاع أحدهما مؤلّف من مسلمين لا يؤمنون إلّا بما هو زمنيّ، وبأنّ المقدّس موجود هنا في هذه الدنيا، في هذه الأرض التي احتُلّت وقُهرت؛ والثاني بأنّ أرض الميعاد هي أرض إسرائيل. وقال شارل حلو، إنّنا نشهد الآن، وللأسف، صراعًا ونزاعًا مُطْلَقَيْن بين الأنبياء.

يبقى أنّه إذا كانت الديانة المسيحية وحدها مرتبطة بما هو روحيّ، فإنّ مسيحيي الشرق يظلّون رغم كلّ شيء متعلّقين برمز الشهادة التي ترسّخهم في الأرض التي وطئتها قدما المسيح.

وفقًا لرأي شارل حلو، فإنّ الدفاع المستميت عن المقدّس، لا يعني سوى طرفَي النزاع الرئيسيَين. فقد اعتبر أنّ اتّفاقي «كمب دايفيد» و«أوسلو»، وعددًا من التسويات الأخرى، شكّلت هدنة لكلّ منهما، حتى لو سمّيت «معاهدة سلام». نستطيع القول إذًا إنّنا أمام صراع لا نهاية له.

أمّا توقّعه الثاني، والذي نادرًا ما كُشِفَ عنه، فهو يتعلّق بمستقبل بلدنا. على الرغم من تشاؤمه السابق، يرى شارل حلو، بشيء من الثقة، بارقة أمل. فنظرًا إلى الاضطرابات العامة في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط، كان يعتبر أنّ سقوط الأنظمة الديكتاتورية أمر محتَّم. هل قصد ما نسمّيه الآن «الربيع العربي»؟ كان ذلك عام ١٩٩٨. في الواقع، كان يتكلّم أساسًا عن الأنظمة الملكية في منطقة الخليج، مقدّمًا تفسيرات اجتماعية وتاريخية. فقد حكمت العالم كلّه، في القرون الماضية، أنظمة قبلية أو ملكية في بلدان عديدة، لكنها انتهت جميعها إلى الزوال، وقد شكّل القرن الثامن عشر، زمن سقوط الأنظمة الملكية المطلقة في أوروبا. بالنسبة إلى شارل حلو، من غير المقبول أن تجتمع كلّ السلطات وكلّ الثروات في بلدٍ معيّن بين يدي شخص واحد أو عائلة واحدة أو قلّة حاكمة. فنحن في الشرق، ومن دون أدنى شك، متخلّفون عن مستوى هذا التطوّر. كان حلو يرى بأنّ القطار انطلق في مسيرته ولا يمكن إيقافه.

تأسيسًا على هذا المبدأ، سيدرك الغرب بشكلٍ حتميّ أنّ البلد الوحيد في الشرق الأوسط الذي يستحق أنّ يحيا في الديمقراطية والاستقرار هو لبنان. حينئذٍ، سيتمّ تجنيد كلّ الوسائل لبعث الحياة في الديمقراطية التي هي ديمقراطيّتنا.

لتكن لنا الجرأة على الأمل!

حاول شارل حلو في الثمانينات التقريب بين المسيحيين. فتصوّر تنظيم خلوات تجمع بين رئيس الجمهورية الحالي والرؤساء السابقين: الرؤساء الجميّل وشمعون وفرنجية، إضافة إليه. تمّت الاجتماعات في مكان وسط بين المناطق «الشرقية» و«الشمال» في ثكنة في سمار-جبيل. بعد المصالحة المباركة بين فرنجية من جهة، والجميّل وشمعون من جهة أخرى، كان من المفترض أنّ تبدأ المرحلة الثانية باجتماعٍ موسَّع مع قادة الميليشيات. لكنها للأسف لم ترَ النور.

عن سمار-جبيل، كتب شارل حلو:

كانت تتمّ -(وستتمّ أيضًا)- اجتماعات أخرى في سمار-جبيل. أترك جانبًا التعليقات السياسية حول اجتماع رئيس الجمهورية مع ثلاثة من أسلافه. ماذا كانت النتائج؟ واحدة منها حصلت وكانت رائعة: وهي مجرد حصول الاجتماع بحدّ ذاته، إنّها كلّ الريبورتاجات التي تمّ تحقيقها بالأبيض والأسود أو بالألوان، تُظْهِر أشخاصًا لا يلتقون، إنّما وجدوا أنفسهم مجتمعين تجاه المآسي التي تعصف بالبلاد. فحصول اللقاء هو بحدّ ذاته اعتراف ببعضهم البعض، وعودتهم إلى التعاون وإلى المحبة. لا بدّ من قول ذلك.

كنت أردّد دائمًا في سمار-جبيل، مثلًا جميلًا يقول: «لا تقترب كثيرًا من عدوّك، فثمة خطر بأنّ تحبّه».

قبلنا بهذا الخطر، أو بالأحرى هذا اليقين، عن سابق تصوّرٍ وتصميم. وقد حملنا إلى أعالي قرية صغيرة وإلى قمّة الدولة مثلًا بسيطًا للحكمة وللسخاء في خدمة لبنان. ونحن متأكّدون أنّه سيكون له أصداء كبيرة على الصعيدين الوطني والدولي.

كلّ تأثير يجدّد ويلخّص تبرعم حبات القمح الرائع. إنّي أحلم بلبنان مغطّى بسنابل القمح التي تصل إلى الشمس.

أحلم بتاريخٍ للبنان مليء بالنصوص التي تشبه في سردها ما جرى في لقاء سمار-جبيل.

لو نجح لقاء سمار-جبيل، لكنّا تجنّبنا أربع سنوات من الحرب. ولكنّا توصّلنا إلى حلولٍ منطقية من دون الحاجة للذهاب إلى الطائف أو إلى أي مكان آخر.

المنتدى المثالي: الفرنكوفونية

في نشاطات الرئيس حلو في خدمة لبنان الغارق في الحرب، لم يكن أحد من خلفائه، أو من الذين كانوا يلجأون إلى عنايته، يرى فيه الرجل الذي قام بعمل مجاني اسمه «اتّفاق القاهرة»، والذي زُعِمَ أنّه سبب الحرب في لبنان. فهذه الشخصيات تعرف جيدًا ملابسات هذه القضية.

لكن شارل حلو وبشكلٍ رئيسي عُرِفَ في الخارج أنّه «الرئيس الأكثر رئاسية»، وهو اللقب الذي أطلقه عليه صديقه إدغار فور، رئيس الجمعية الوطنية الفرنسية.

إستعانت به فرنسا كثيرًا لمهامٍ مرموقة داخل المنظّمة الفرنكوفونية. ألم يطلق عليه الرئيس شيراك صفة «المشارك في تأسيس الفرنكوفونية؟»

ليس في نيتي أنّ أعالج موضوع الفرنكوفونية، ولا أنّ أنقل خطب شارل حلو وكتاباته المختلفة بمناسبة الاحتفالات الكبرى التي تمّ تنظيمها في هذا الإطار، فخطبه وكتاباته تعتبر مرافعات حقيقية من أجل القضية اللبنانية. غايتي هي أنّ أعرض العمل الضخم الذي قامت به شخصية لبنانية

في الخارج، والذي بشكلٍ متناقض تمامًا، كان في وطنه موضوعًا لافتراء محض قام به أصحاب النوايا السوداء. فشارل حلو الذي استُقبل في الغرب من قبل شخصيات عالم السياسة والأدب والأكاديميات، كان يُعتبر أنّه رجل دولة، وأحد حكماء السياسة، الإنساني والأديب.

هكذا، وبعد انتهاء ولايته بقليل، دُعي شارل حلو ليكون عضو شرف في أكثر الجمعيات الفرنكوفونية تميُّزًا، وهي الجمعية الدولية للبرلمانيين الناطقين باللغة الفرنسية (AIPLF)، كصديقه أندريه مالرو. بعد ذلك بقليل، انتُخب بالإجماع رئيسًا لهذه الجمعية، خلفًا لكساڤييه دونيو، الذي عُيّن وزيرًا.

أتاحت له الرئاسة هذه عقد لقاءات ثنائية مع جورج بومبيدو، الذي استبقاه يومًا للغداء إلى مائدته بحضور عددٍ كبير من المثقّفين الفرنسيين الذي دعاهم تكريمًا له.

بعد ذلك، ترأّس عددًا آخر من الجمعيات في بلدان مختلفة، وكان يغتنم كلّ هذه الفرص لكي يتكلم دائمًا وأبدًا عن قضية لبنان. لم يكن لديه سوى فكرة واحدة: أنّ يستعيد وطنه الغارق في الحرب، من خلال شخصه، أَلَقَه السابق.

وهذا مقتطف معبّر من الجزء الخامس من مذكّراته:

إحدى جمعياتنا العامة التي انعقدت في باريس كان لها بريق خاص. وهي الجمعية العامة الثامنة، وكان ذلك في العام ١٩٨٧، في السنة السادسة من عمرها. دعيت الجمعية للانعقاد بتاريخ ٧ تموز كي تنهي أعمالها في ١٤ منه، يوم العيد الوطني الفرنسي، عيد الحرّية.

تمّت استضافتي باحتفالٍ كبير في قصر ڤرساي. وخصّصت لي شقة واسعة إلى درجة أنّ المرء يشعر فيها بنقصٍ في الراحة. إذ كان يلزم رؤساء

الخدم المكلّفين بخدمتي بعض الوقت كي يصلوا إليّ بعد أنّ أدعوهم بواسطة الجرس. هكذا! فهذا من امتيازات النبلاء!

وفي ڤرساي أيضًا، وفي صالون المعارك الذي وضعوه بتصرّفنا، أقمت والجمعية حفل استقبال ختامي مقابل حفلات الاستقبال التي أقيمت لنا في قصر الإليزيه، ومجلس الشيوخ، وقصر بوربون (مجلس النواب) ومتحف اللوڤر. فقد أُشعِرنا بأننا في وطننا.

حضر «حارس الأختام»، وزير العدل السيد آلان بيرفيت شخصيًّا لاستقبالنا في قصر ڤرساي، ممثّلًا رئيس الجمهورية السيد ڤاليري جيسكار ديستان، الذي كان قد استقبلنا قبل يومين.

في خطابه الجوابي على ترحيبي به، اجتهد السيد آلان بايريفيت في الربط بين اسم عائلتي حلو Hélou وبين الاسم اليوناني للشمس Hélios. وهكذا منحني لقبًا جديدًا كي أقيم في قصر ڤرساي!

وقد ترأّست الجلسات التي كانت تعقد في مقرّ الجمعية الوطنية وأنا أجلس في مقعد الرئاسة (الذي يسمّى المَجْثَم perchoir) والذي تنازل عنه لي إدغار فور وجلس في الصف الأمامي للحضور وسط سبعة رؤساء مجالس نيابية، جاؤوا من بلدان فرنكوفونية، كلّ على رأس وفده.

وقد حظيت بامتياز تكليفي وضع تصوّر لآفاق الفرنكوفونية.

إلّا أنّني حظيت بامتياز أرفع وهو أنّ أتولى مهامي كعميدٍ لوسام «الثريا» (Ordre de la Pléiade) الذي كنّا قد أنشأناه للتو، والذي اعترفت به السلطات المختصّة. وقد أطلقنا عليه اسم «وسام الفرنكوفونية وحوار الحضارات». وطلبنا أنّ يحفر على أحد جانبي الميدالية قولًا لسنغور: الكلمات

الفرنسية تلمع «كالماس»، وعلى الجانب الآخر، إعلان الأباتي غريغوار (L'Abbé Grégoire) إلى الجمعية التأسيسية: «الفرنسية هي لغة الحرّية».

فحاملو الوسام من رتبة فارس وضابط وكوموندور وضابط أكبر، قمت بتقليد كلّ واحد منهم وسامه بنفسي خلال أكثر الاحتفالات مهابة شهده قصر بوربون مقر مجلس النواب.

كانت مهابة الاحتفال بالفعل استثنائية لألف سبب، وخاصة لأنّ الذين نالوا الأوسمة لا ينتمون إلى بلدٍ واحد، إنّما إلى جنسيات عديدة ويجمعون كلّ تلاوين الفرنكوفونية. قُلِّدَ الوسام إلى الوزراء السنغاليين إلى جانب سفير فرنسا، ورئيس بلدية جزيرة جرسي الذي نال شارة وسامه إلى جانب رئيس ساحل العاج.

كل رؤساء الحكومات الفرنكوفونية كانوا يستلمون بحماسة وسامهم وشهادتهم. وقد جرى تقليد الوسام لكلّ رؤساء الوزراء في فرنسا، من ريمون بار حتى رؤساء الوزراء السابقين كميشال دوبريه، باحتفالية مهيبة داخل مقرّ رئاسة الوزراء المعروف بأوتيل ماتينيون.

سلّمت بنفسي القلادة لكلٍّ من السيد جيسكار ديستان في قصر الأليزيه، وإلى السيد آلان بوهر في مقرّ مجلس الشيوخ.

أمّا اللبنانيون الذين حضروا هذه الاحتفالات، فقد اغرورقت عيونهم بالدمع. وقرأت في «النهار» بقلم غسّان تويني، مقالًا يذكر فيه أنّني كنت أحتفل بهذه المناسبة ليس فقط كرئيس للجمعية الفرنكوفونية، بل كأنّ لبنان كلّه تجسّد في رجل واحد.

بموازاة الجمعية الدولية للبرلمانيين الناطقين باللغة الفرنسية، فإنّ مؤسّسة فرنكوفونية أخرى، هي وكالة التعاون الثقافي والتقني (A.C.C.T.)

-وهو الجهاز الفرنكوفوني الوحيد التابع للقانون العام- دعت شارل حلو لحضور جمعيتها العامة للعام ١٩٨٣. وقد فوجئ خلال هذا الاجتماع بتسميته -بعد الاتّفاق- رئيسًا للوكالة بالإجماع.

وبمناسبة عيد تأسيسها الخامس عشر، اقترح الرئيس حلو، مستوحيًا المباراة التي أجرتها أكاديمية برلين منذ قرنين حول عالمية اللغة الفرنسية -إعادة تكييف الموضوع مع تطوّر الفرنكوفونية في العالم وإطلاق مباراة جديدة حول عالمية الثقافة الفرنسية. وقد تلقّف الفكرة وفد كيبيك الذي يرأسه وزير خارجيتها السيد لوندري، عارضًا فكرة تنظيم مباراة وأمّن تبنّيها بالإجماع، واقترح تسمية المباراة بِاسم شارل حلو.

نشرت صحيفة لو موند مقالات عدة بهذا الصدد، أحدها تحت عنوان «من ريڤارول إلى شارل حلو».

إنّ التفاصيل المتعلّقة بالشخصيات التي تألّفت منها اللجنة الفاحصة، والاجتماعات العديدة التي تمّت، وتوزيع الجوائز، لا تتعلّق مباشرة بهذا الكتاب. إلّا أنّه تجدر الإشارة إلى مسألة ذكرها شارل حلو ذاته في مذكّراته:

كان الاحتفال بتوزيع الجوائز، تكريمًا للفرنكوفونية، إنّما كانت في الوقت ذاته، تكريمًا للبنان.

وقد اختيرت بعض نصوص المتبارين لتكون كتابًا يبقى واحدًا من المجموعات الأكثر فائدة للفرنكوفونية.

من جهتي قمت بواجبي كلبناني وكناطق باللغة الفرنسية، وتركت اسمي واسم لبنان معًا في وكالة التعاون الثقافي والتقني والجمعية الدولية للبرلمانيين الناطقين بالفرنسية.

ويجدر القول إنّ الرئيس حلو قد بذل أقصى جهوده في إطار المجلس الأعلى للفرنكوفونية الذي يرأسه الرئيس ميتران دفاعًا عن قضية لبنان. وفي «مذكّراته»، يروي كيف أنّ فرنسوا ميتران، الذي كان يدع كلّ واحد يتكلّم بدوره من دون أي تعليق، سمح لنفسه باستثناء واحد كانت له نتائج رائعة.

ولكن في أحد الأيام، خلال جلسة انعقدت في شهر آذار ١٩٩٠، تخلّى الرئيس ميتران عن تحفّظه ليقول لي في نهاية مداخلتي: «لقد أثّرت فيّ عميقًا»، كان بذلك يعبّر عن شعور كلّ الحاضرين. وقد سلّمتني السيدة إيريتييه-أوجيه، الأستاذة في الكوليج دو فرانس، ورقة تقول فيها: «لماذا لا تجعلون من خطابكم موضوعًا لاقتراح نصوّت عليه جميعًا؟»

هذا ما قمت به في ختام أعمال الجمعية العامة، فبعد أنّ وضعت مشروع إعلان يتعلّق بلبنان، وقّعته كما وقّعه أيضًا الرئيس سنغور والذي تمّ التصديق عليه بالمناداة من كلّ أعضاء المجلس.

وهذا نصه:

إنّ المجلس الأعلى للفرنكوفونية،

مذكّرًا بقرار التضامن مع لبنان الذي اتخذ خلال قمّة كيبيك، إضافة إلى القرار رقم ٤ المتخذ في قمّة دكار،

مع تأثّره الشديد لآلام الشعب اللبناني،

مبديًا قلقه للعواقب التي قد تترتّب على المجابهات التي أدمت عدة مناطق من البلاد، ما تسبّب بتهدّم عدد من المراكز الثقافية والمؤسّسات الاقتصادية والاجتماعية التي كانت تشكّل مفخرة لبنان،

مبديًا اهتمامه بنشر العدالة والحرّية والسلام، وهي القيم التي تتميّز بها رسالة الفرنكوفونية في العالم،

بناء على اقتراح الرئيسين ليوبولد سيدار سنغور وشارل حلو،

يدعو الشعب اللبناني للمصالحة الوطنية، ويتوجّه إلى الحكومات العربية وإلى المجموعة الفرنكوفونية وإلى المجموعات الدولية الأخرى في سبيل إيجاد حلّ نهائي لأزمة لبنان وفقًا لمبادئ القانون الدولي.

كما يدعو المجلس الأعلى للفرنكوفونية بشكلٍ خاص، منظّمة الأمم المتحدة إلى القيام بواجباتها وممارسة حقوقها تجاه الشعب اللبناني بواسطة منظّماتها الملائمة، من أجل الحفاظ على استقلال البلد وسلامته وأمن مواطنيه وعلى حقوق الإنسان التي هي تراث الإنسانية المشترك.

ليوبولد سيدار سنغور   **شارل حلو**

إضافة إلى ذلك، فقد تمنّى الرئيس فرنسوا ميتران بأنّ يمثّل شارل حلو بلاده دائمًا في كلّ القمم الفرنكوفونية، إلّا أنّ الرئيس حلو لم يكن يرى ذلك مناسبًا تجاه الرؤساء الذين ما زالوا في السلطة.

في عددٍ خاص من جريدة الأوريان-لو جور في العام ١٩٩٠ تحت عنوان «ما هو مستقبل الفرنكوفونية؟» أعلن ميتران:

في المجلس الأعلى للفرنكوفونية الذي أنشأته منذ ما يزيد على الثلاث سنوات، سررت وتشرّفت بالحصول على آراء ونصائح الرئيس اللبناني الأسبق شارل حلو. فالسيد حلو شخصية تشكّل مثالًا وتجسيدًا للإنسانية الأكثر نبلًا والتي تتجاوز الخلافات والمآسي والأحقاد...

ذكر شارل حلو ردّة فعل صديقه غسّان تويني:

عندما استلمت نصّ الرئيس ميتران، اتصل بي غسّان تويني هاتفيًا ليقول لي «إنّ الرئيس ميتران خصّص ربع تصريحه لشخصكم»، فأجبته: لا أشك أنّه خصّصه لشخصي! إنما خصّصه أيضًا للبنان.

الأعمال الأدبية –النقاش الفكري والسياسي مع الشخصيات البارزة

كان شارل حلو رجلًا منشغلًا جدًّا في الخارج. مع ذلك، حين يقيم في بيته في الكسليك، كان ينكبّ ساعات عدة في اليوم على نشاط يفضّله على أي نشاط آخر وهو: الكتابة.

أعماله الأدبية كثيرة. مجموعات عدّة تحت عنوان «مزيج» يجمع المقالات الصحفية التي كان لها الصدى الأكبر والتي كتبها أوّل عهده في الصحافة. كما وضع دراستين حول المسرح وهما «**الحقيقة على فوهة البندقية**» (La vérité au bout du fusil) (وهي مستوحاة من تجربته في السلطة)، و«**حيث يبدأ الحبّ**» (Où l'amour commence).

هناك أيضًا مؤلَّفان، الأول بعنوان: «**لبنان، حصة الله**» (Liban, cette part de Dieu) والثاني بعنوان: «**لبنان ندم العالم**» (Liban, remords du monde) يشكّلان دفاعًا معبّرًا عن حكمة بالغة، وموجّهًا إلى كبار هذا العالم، للحفاظ على هذا البلد حيًّا.

تضاف إلى هذه النصوص عشرات المحاضرات التي ألقيت في لبنان وفي فرنسا.

خلال سلسلة من المحاضرات بعنوان «**آباء الفرنكوفونية**» (**اللقاء الدولي السابع الفرنكوفوني لكانتون دو بيراك وبلاد كرسي**)، أشاد المحامي الكندي من مقاطعة كيبيك، والعضو في مركز الدراسات العليا لأفريقيا وآسيا (C.H.E.A.M.)، السيد كريستيان لوشون، بالرئيس شارل حلو، كما أعاد رسم المراحل الكبرى التي مرّ بها خلال مساره السياسي، مبرزًا صفاته الإنسانية.

هذا النصّ هو الأكمل، والأكثر وضوحًا، والأكثر دقة في نظري في ما يتعلّق بشخصية شارل حلو. فهو لا يندرج تمامًا في نطاق هذا الكتاب،

باستثناء بعض التلميحات إلى عهد الرئاسة. ومع ذلك، وبسبب طابعه التآلفي، فهو يصوّر بإيجاز كلّ لحظة من حياة شارل حلو، ويمارس فنّ التورية الرائع الذي لا يتقنه سوى القلة من الكتّاب، والذي سوف يشكّل ملحقًا للكتاب. كلّ قارئ يتمنّى التعرّف سريعًا إلى مسار شارل حلو وفكره، سيجد فيه فائدة أكيدة.[٦٠]

سأقتطف منه الجملة الصغيرة التالية:

فبعد الكلام عن الرجل، سوف نقوم بكلّ تواضع بتحليل أعماله من جوانبها الثلاثة: «الروح الإنسانية، والوطنية والفرنكوفونية»...

تلك هي في الواقع الأبعاد الثلاثة التي جذبت انتباه جميع محاوري أو قراء شارل حلو. إنّه وإن لم يُقرأ إلّا القليل في لبنان، ففي فرنسا انعكست أعماله في كتاباته وشكّلت جاذبية خاصة.

ما فاجأ شارل حلو هو أنّ أكثر قرّائه حماسة كان فرنسوا ميتران، إلى درجة أنّ هذا الأخير أصرّ على أنّ يكتب بنفسه مقدّمة كتاب شارل حلو «**لبنان ندم العالم**» (Liban remord du monde). أنقلها فيما يلي:

الرئيس شارل حلو، رجل الدولة والشاعر والمؤمن، يوجّه إلينا نداءً لا يمكن ولا يجوز أنّ يبقى من دون جواب، بل يجب أنّ يحملنا على التفكير عن المعنى العميق للتاريخ. أليس التاريخ: فوضى ومأساة وعبثية؟ كلّ شيء يدعو إلى الاعتقاد بذلك لكنني لست مقتنعًا بشيء من هذا. بالتأكيد إنّ اللبنان الذي نحبه «أرض اللبن والعسل» والذي يُغنّى اسمه في «نشيد الأناشيد»، كما يقول شارل حلو، تألّم كثيرًا، فالحرب الأهلية

[٦٠] مقال السيد كريستيان لوشن بكامله، باللغة الفرنسية، ملحق رقم ٧.

التي اندلعت فيه مرتبطة بشكل كبير بالمأساة الفلسطينية والمأساة العربية–الإسرائيلية، وبغياب الحلول السلمية حتى يومنا هذا. إلّا أنّ فرنسانا عرفت هي الأخرى خلال قرون، مآسي داخلية طال أمدها، بحيث كاد عدم التسامح والحقد والشقاق والتدخّلات الخارجية يطيح بكلّ شيء. فمنذ حرب المئة عام حتى الاحتلال النازي، مرورًا بالحروب الدينية وغير ذلك من حركات التمرّد، تشكّلت نماذج مختارة تعبّر عن الروح الفئوية وإرادة التخلّي ورغبة الإقصاء! لكنّ الأمّة الفرنسية استطاعت النهوض دائمًا وبلغت أحيانًا كثيرة قمم الروح الإنسانية العالمية: «كلّ ما لا يقتلني يجعلني أقوى» كما يقول نيتشه.

أضاف السيد ميتران:

«يجب ألّا يصبح لبنان نَدَم العالم...»

أما الطابع الأبرز في العلاقة بين الرئيسين ميتران وحلو، فيكمن في معرفة الرئيس الفرنسي للبنان معرفة تامة، لاسيّما المشاكل والعقبات التي تعترض هذا البلد. إضافة إلى حريات المسيحيين التي يجب المحافظة عليها...

كان يعرف كلّ شيء، بشكلٍ مدهش، عن الصعوبات التي عاشها شارل حلو يومًا بعد يوم خلال السنتين ١٩٦٨-١٩٦٩. كما أقرّ بتقصير الغرب تجاه لبنان، مؤكدًا لشارل حلو بأنّه لا يُعْقَل أنّ يلوم نفسه بسبب «اتّفاق القاهرة» (وكان يعرف جيدًا ظروف الاتّفاق ومضمونه)، يتفاعل ويعبّر عن فكره كما لو كان يقرأ في عقل هذا الرجل وقلبه المجروح.

بهذه العلاقة المتينة، كان الرجلان يدخلان في حوارات لا تنتهي تتناول مواضيع أدبية محضة، كما والمواضيع الميتافيزيقية والفلسفية. أحدهم يعيش إيمانًا عميقًا، والآخر كانت لديه تساؤلات عديدة.

أما بالنسبة إلى ما كان يوَجَّه إليه من ذمٍّ مجانيّ وتهجُّم، فإذا كان باستطاعة ميتران التكلّم عن ذلك طوال ساعات، فبإمكان شارل حلو التغلّب عليه في هذا المجال.

إنّ نشاطه في نطاق الفرنكوفونية، وأعماله الأدبية وعلاقته المميّزة بالرئيس فرنسوا ميتران، إضافة إلى صداقاته العديدة مع رجالاتٍ كبار مثل جان غيتون وآلان ديكو، وفيليب دو سان-روبير وفيليب دوكرايين، أتاحت له الابتعاد عن الإهانات التي يوجّهها له مناوئوه المحلّيون بسوء نيتهم المعروفة من الجميع.

في عالم أهل القلم والأدباء ورجال الدولة الحقيقيين، شعر أنّه محط تقدير واحترام وتفهُّم، لكنّ قلبه وعقله لم يكونا يستطيعان التفكير والعيش إلّا في «لبنان»... أما الجمهور الفرنسي العريض، فقد تعرّف إليه من خلال أحد البرامج الإذاعية الأكثر سماعًا في فرنسا آنذاك، وهو «Radioscopie»، الذي يعدّه ويقدّمه «جاك شانسل». بعد أشهر من انتهاء ولايته، استقبل شارل حلو في منزله في الكسليك الصحافي المذكور مع كامل الفريق الإذاعي الفرنسي، وقد رفع وقتذاك شارل حلو المقابلة إلى درجة الامتياز ما جعل جاك شانسل يقول: «إنّه أحد أبرز الشخصيات التي عرفتها».

وقد أوحى هذا الإطراء لشارل حلو بجملة أصبحت شهيرة:

«تقومون بالتعليق على كتاباتي بطريقة تجعلني أتعزّى عن كتابتي لها...».

من جهتي، كنت سعيدًا للتقدير الذي عبَّرت عنه شخصيات شهيرة تجاه شخص أنا معجب به بعمق والذي عومل معاملة سيئة، مجانًا، في البلد الذي طالما كرّس ذاته لخدمته. إضافة إلى ذلك، نلت

الشرف الكبير الذي منحه لي، بين الحين والآخر، بالاشتراك معه في لقاءاته مع شخصيات بارزة.

تقضي متطلباتي المهنية حاليًا بأنّ أتّصل ببعض «الشخصيات» ومن بينها بعض من الذين أوصلهم إلى وظيفتهم الرفيعة، عدد من أصحاب النفوذ الذين ولدوا مع الطائف. رغم أنني لا أميل إلى زيارة القصور الوطنية أو المؤسّسات الكبيرة، فقد اشتركت في بعض المناسبات رغمًا عني وخرجت منها حزينًا جدًّا: حزينًا من أجلي، وحزينًا من أجل وطني... ففي بعض الملفات التي تسلّمتها، أصبت بالذعر للانحدار الأخلاقي لدى عدد من كبار المسؤولين وهم بارزون جدًّا في المجتمع الحالي.

الاختلاء في الحياة الروحية، والامتنان لليسوعيين

خلال السنوات الأخيرة من حياته، باستثناء بعض المناسبات الرسمية، تخلّى شارل حلو كلّيًّا ونهائيًّا عن الاهتمام بالشأن العام. لم يعد يستقبل سوى زوّار قلائل تربطه بهم مشاعر المودة. إزداد إيمانه قوّة ولم يعد خطابه يتناول سوى التفكير في عالم الروح. قرأ وأعاد قراءة كتاب جان غيتون «الله والعلم»، راويًا لكلّ زائرٍ كيف أنّ رجال العلم، الذين تعمّقوا في دراسة تكوين هذا العالم، وصلوا إلى مأزق كبير (في محاولتهم تفسير هذا «التكوين» على أساس علميّ). أدّى هذا المأزق إلى خلاصة واحدة هي: إنّ الله موجود.

هذا الإيمان الذي لا يتزعزع، ظلّ شارل حلو يعيشه في كلّ لحظة من حياته، كما ظلّ إيمانه يوجّه كلّ عمل من أعماله، سواء في السياسة أو في علاقاته مع الآخرين. ألم يطلق عليه الرئيس ميتران اسم «الإنسانيّ الكبير». أسرَّ لي يومًا أحد أصدقائه، الشيخ وليد الخازن، أنّ شارل حلو بلغ من

السموّ في الروحانية والإنسانية ما يفوق التصوّر، إلى درجة يُظنُّ فيها أنّه يقوم بالتمثيل: لكن ما هو خارج عن المألوف، إنّ كلّ ذلك كان حقيقيًّا.

كانت سعادته قبل أنّ ينام، في استقباله الأباتي سمعان عطاالله (المطران حاليًّا) الذي كان ينشد له، في غرفة نومه، تسابيح رائعة لمريم العذراء.

كان قلقه في بعض الأحيان، التأكّد من أنّ مدّخراته الصغيرة كافية لسدّ حاجاته حتى آخر أيامه. فعقد بيع منزله، الذي وجد له شاريًا قبل عدة سنوات من وفاته، تضمّن مادة تنصّ على أنّ يتمّ تسليم المنزل إلى الشاري فور وفاته. وكان يشعر بالحرج تجاه الشاري لأنّه بقي على قيد الحياة طوال هذه المدة، والشاري ينتظر استلام المنزل بفارغ الصبر.

إنّ اللحظات التي تسمّى لحظات المجد والشهرة (وهي مفاهيم لم تكن تعني له شيئًا)، والنكسات التي مرّت به خلال ولايته الرئاسية واتّفاق القاهرة... كلّ ذلك لم يعد له أية أهمية. كان يعيش حياة ملؤها الصفاء الداخلي والتواضع الحقيقي، تلك الفضيلة التي كان ينمّيها منذ البدء كلّ يوم من حياته.

مما لا شك فيه، أنّ تدريبه على يد الآباء اليسوعيين، هو الذي أثّر على تنشئته وتكوينه الشخصي فكرًا وروحًا. فهم الذين مهّدوا له الطريق الذي استمرّ دائمًا في اتّباعها. وقد حرص طوال حياته على أنّ يكون إلى جانبه كاهن يسوعيّ (أو أكثر) كي يبوح له بأمر ما، أو يقوم بالاعتراف له لراحة ضميره. لذلك كان من الطبيعي أنّ يقدّم إلى مدرسة الآباء اليسوعيين أثمن ما لديه وهي: مكتبته.

الملاحق

الملحق رقم ١

كاريكاتور لبيار صادق





الملحق رقم ٢
المراسلات بين حلو وعبد الناصر
في ٢٢/ ١٠/ ١٩٦٩

«الأخ الرئيس شارل حلو،
رئيس الجمهورية اللبنانية»

إنّ الأنباء الواردة عن صداماتٍ مسلّحة بين الجيش اللبناني وقوّات المقاومة الفلسطينية، تثير لدينا أشد القلق وأعمقه، ويحزننا في ساعاتٍ عصيبة من نضال أمّتنا أنّ نجد الرصاص العربي يوجَّه إلى غير هدفه الصحيح مهما كانت الأسباب والمبرّرات. ولقد كنّا ولا زلنا نعتبر أنّ موقف أي دولة عربية في الصراع المصيري الذي تخوضه أمّتنا يرتهن تمامًا بموقفها من المقاومة الفلسطينية.

ومع تقديرنا الكامل لظروف لبنان وأوضاعه، فلسنا نتصوّر أنّ تواجه المقاومة الفلسطينية ما تواجهه الآن في لبنان، بينما تتلقّى بصدرها نيران العدو وإرهابه.

إنّني أناشدك شخصيًّا التدخّل لوقف القتال قبل أنّ يستفحل خطره وشرّه، واثقًا من أنّ كلمتكم سوف تكون قادرة على منع حدوث مضاعفات لسنا جميعًا في حاجة إليها بما فيها شعب لبنان العظيم.

وإلى جانب ذلك، فإنّ أملي لا يتزعزع في أنّ جيش لبنان العربي مدّخر للحظات الحاسمة في المعركة لأنّه يعرف أنّ الخطر ليس بعيدًا من لبنان، وأنّه ليس هناك ضمانات في خارج الأمّة العربية وقدراتها تستطيع أنّ تحمي أرضه وتدافع عنه.

وتفضلوا بقبول أصدق تمنياتي لكم بالتوفيق».

جمال عبد الناصر

في ٢٢/ ١٠/ ١٩٦٩

«الأخ الرئيس جمال عبد الناصر، رئيس الجمهورية العربية المتحدة

لقد نقل إليّ سفيركم، السيد إبراهيم صبري رسالتكم المؤرّخة في ٢٢/ ١٠/ ١٩٦٩ والمتعلّقة بالاصطدامات المسلّحة التي وقعت بين الجيش اللبناني وإخواننا من قوّات المقاومة الفلسطينية، تلك الاصطدامات التي آلمتنا وأدمت قلوبنا جميعًا.

وإذ أشكر لكم اهتمامكم الدائم بالقضايا العربية المصيرية وتحمّلكم المسؤوليات الجسام كلّما اقتضت المصلحة العربية المشتركة، لا يسعني إلّا أنّ أعرب عن أسفي لعدم بروز الوقائع أمام الرأي العام العربي بوضوحٍ كافٍ. وإنّ لبنان، ثقة منه بسلامة نيّاته وسلامة تصرّفه، يرغب رغبة صادقة بعرض الأمور على حقيقتها بغية الوصول بالتعاون الأخوي المخلص مع أشقائه العرب إلى الحلول التي تؤمّن مصلحة العرب جميعًا وتؤدّي إلى النصر المبين وإلى إحقاق الحق.

لذلك كلّفنا سفيرنا لديكم أنّ يطلع سيادتكم على تفاصيل الموقف وما يكتنفه من جو إجمالي في آن معًا، كما وفّرنا لسفيركم في لبنان المعلومات المفصّلة ليقوم بنقلها إليكم. وأنا على أتم الاستعداد لبذل قصارى الجهود لدى سائر الدول الشقيقة، مجتمعة أو منفردة، لإطلاعها على حقائق الأمور.

وفيما نواصل الحوار مع منظّمات المقاومة الفلسطينية ونتّخذ التدابير التي من شأنها أنّ تخفّف من حدة الأزمة، ونعلن دائمًا أنّ لبنان لا يزال -كما كان دائمًا- يعتبر قضية فلسطين قضيته الأولى. وهو يؤمن بأنّ الصراع المصيري الذي يخوضه العرب يفرض على كلّ دولة عربية أنّ تساعد على جمع الشمل وتوحيد الكلمة وأنّ تساهم في كلّ خطّة مشتركة من أجل كسب المعركة. كما يؤمن إيمانًا كلّيًا بضرورة التعاون الأخوي المخلص بحيث تصبح كلّ مشكلة تعرض فرصة لتآزر الأشقاء

وشدّ أواصر الروابط في ما بينهم. ففي هذا التعاون الإيجابي خير ضمانة لكلّ دولة عربية وخير إطار تتحقّق فيه الفعّالية الكبرى للكفاح الذي نخوضه جميعًا ويخوضه معنا الشعب الفلسطيني الشقيق».

وتفضّلوا بقبول أصدق تمنياتي لكم بالسعادة والتوفيق

شارل حلو

في ٢٢/ ١٠/ ١٩٦٩

«الأخ الرئيس شارل حلو،
رئيس الجمهورية اللبنانية

ما دفعني بالدرجة الأولى بمعاودة الكتابة إليكم هو خطورة الظرف الذي تجتازه الأمّة العربية والمضاعفات التي يمكن أنّ تنشأ في ظلّه من تتابع التطوّرات المؤسفة في علاقات السلطة اللبنانية ومنظّمات المقاومة الفلسطينية.

أود أنّ أشرح لكم ما يلي، مع الأخذ بعين الاعتبار التزام كلّ مواطن بالأمّة العربية، مع الأخذ بعين الاعتبار أيضًا خصوصية الوضع اللبناني.

١- قد يكون هناك، كما تفضّلتم وقلتم، شيء من عدم بروز الوقائع أمام الرأي العام العربي بوضوح كافٍ في ما يتعلّق بالتطورات الأخيرة في لبنان، لكني أعتقد أنّكم توافقونني على أنّه يكفينا جميعًا أنّ نرى أمام أعيننا صدامًا بالرصاص بين قوّاتٍ نظامية لبنانية وجماعات من قوّات المقاومة الفلسطينية، ثم أنّ يكون من أسباب هذا الصدام الذي نراه أمام أعيننا أنّ تقدّم الحكومة اللبنانية استقالتها وأنّ يبدي رئيسها صراحة في ما نقلت من أنباء عنه أنّه لا يتحمّل مسؤولية ما حدث ضد المقاومة.

٢- إنّني أرجوكم تقدير مشاعر الأمّة العربية تجاه ما يحدث من الملابسات التي تثير مخاوف الرأي العام العربي، بينها التصريحات الأميركية الخاصة بلبنان، وهي تصريحات أثارت داخل لبنان نفسه عاصفة لم يهدأ أثرها حتى الآن، وبينها ما ثبت لنا جميعاً أنّ هناك رعايا أميركيين يعملون في جيش إسرائيل. وبينما ظهر لنا واضحًا جليًّا ضيق إسرائيل ومن وراءها بعمليات المقاومة الفلسطينية وتصاعدها تصاعدًا مؤثرًا في الفترة الأخيرة.

٣- لقد أحزننا إلى أبعد حدّ أنّ يحدث ذلك الصدام في لبنان في وقت يواجه العدو معركة انتخابات تطلّ خلالها عليه بحدّة مشكلة الأمن الضائع. وإذا بدا في

موقفنا خلال هذا التوقيت ما يريح العدو ويطمئنه إلى مشكلة أمنه المهدّد وذلك بالاعتماد على التفتيت والتناحر الداخلي العربي، فنحن إذًا جميعًا في محظور كان يتحتّم علينا تجنّبه.

٤ - إنّ لبنان ليس بعيدًا عن مطامع إسرائيل وذلك يفرض عليه مقتضيات الدفاع عن النفس. ثم إنّ لبنان جزء من أمّته العربية وحياته حياتها في السراء والضراء، وذلك يعطيه حقوقه ويرتّب عليه واجباته وليس في ذلك ما يتعارض مع الأوضاع اللبنانية الخاصة بل إنّ ذلك بالفهم المشترك منها جميعًا وبضبط النفس يستطيع أنّ يستوعب الأوضاع اللبنانية الخاصة.

أيها الأخ، أناشد مرّة أخرى حكمتكم، واثقًا بعروبة لبنان وإيمان شعبه. إذ أنتم الأقدر على وقف تدهور الوضع وستمكّنون بذلك من استعادة الحوار الهادئ. ومن هنا سوف ينبثق الحل الملائم للمشكلة.

أود أنّ أضيف بأنّ الجمهورية العربية المتحدة مستعدة لبذل الجهود التي ترونها مناسبة من أجل الوصول إلى حلٍّ، وذلك في أي وقت كان.

أرجو منكم ألّا تتردّدوا باقتراح الإجراءات التي ترون أنّ بإمكانها إعادة الوضع إلى حالته الطبيعية.

وتفضّلوا بقبول تحياتي الصادقة واحترامي».

جمال عبد الناصر

في ٢٤/ ١٠/ ١٩٦٩

«الأخ الرئيس جمال عبد الناصر
رئيس الجمهورية العربية المتحدة

إنّ تدهور العلاقات بين لبنان والمنظّمات الفلسطينية أمر مؤسف جدًّا. كما عبّرتم عن ذلك في رسالتكم المؤرخة في ٢٣/ ١٠/ ١٩٦٩.

إنّ المهمّ في هذا الوقت هو إيجاد حلّ فوري لهذه المشكلة، على الرغم من كلّ العقبات التي تعترض ذلك، لاسيّما الصعوبات الكامنة في أنّ الرأي العام العربي غير مطلع بشكلٍ صحيح على حقيقة الوضع.

لقد طرحتم بشكلٍ صحيح تمامًا المشكلة كما هي، حين أثرتم هذه المعطيات في رسالتكم، وذلك من أجل تسهيل حلّها.

إنّ مداخلاتكم في إطار العلاقات بين العرب كانت لها أفضل النتائج، إنّ استعدادكم لمساعدتنا والتي تظهرونها في كلّ مرّة تطلبون منّا ألّا نتردّد في اقتراح الإجراءات الهادفة إلى إصلاح الوضع، سوف يتيح لنا الوصول إلى النتيجة المرجوّة.

نأمل في التوصّل إلى حلّ. لقد جهدنا في تجميد كلّ عملية كي نتفادى تدهور الوضع. كنّا ننتظر ردّة فعل إيجابية من قبل المقاومة الفلسطينية، لكن الأمور كانت عكس ذلك. لكننا لم نفقد الأمل من التوصّل إلى حلول تكون في مصلحة كلّ الأطراف وفي صالح الوحدة العربية. إنّنا نؤمن بشكلٍ ثابت بأنّ النوايا الحسنة ستسود في المحادثات بين الإخوة. أما بالنسبة إلينا، فنحن مستعدّون دائمًا للتعاون في جو من المصارحة الذي يستطيع وحده أنّ يوصلنا إلى حلٍّ مرضٍ.

وتفضّلوا بقبول تحياتنا الصادقة».

«شارل حلو»

الملحق رقم ٣

مقالةٌ منشورة في جريدة الأوريان
بتاريخ ٢٣ حزيران ١٩٦٩، وموقّعة «x x x»

«منذ العام ١٩٥٨ والأزمة ما زالت مفتوحة، لم تخرج الأفكار الحقيقية لرئيس الجمهورية إلى العلن إلّا من خلال رسالتين في ٦ و٣١ أيار أكّدتا موقف الرئيس المبدئي بطريقة شاملة. فالتحليلات التي قام بها الرئيس حلو، والتبريرات والحلول التي أدلى بها والتي اقترحها، لم تتمّ معرفتها إلّا من خلال التفسيرات والتأويلات التي كان يقدّمها بعض محاوريه، فكانت تصل أحيانًا غير كاملة، مجتزأ منها، أو تأتي حتى بطريقة مغلوطة.

يوم أمس، نقلت إحدى الصحف الصادرة باللغة العربية التصريحات التي أدلى بها الرئيس حلو كاملةً من خلال مقابلة أجراها معه رئيس تحرير الصحيفة المعنية.

لو كان بالإمكان إجراء مقابلة مباشرة مع رئيس الدولة، لكان ذلك أكثر تسهيلًا للأمور. لذلك، أصرّت جريدة «الأوريان» أنّ تقصد المنبع، أي بعبدا. فاستطاعت الحصول على عرض للمسائل هو الأصدق تعبيرًا عن فكر رئيس الدولة. إعتبارًا من هذه الخلاصة التي سنوردها فيما يلي، والتي يمكن إيجازها بست نقاط:

١- خلال ولاية الرئيس حلو، أجمع مجلس النواب مرّتين على قبول مبدأ دخول قوّات عربية إلى الأراضي اللبنانية، وذلك في ٢٢ كانون الثاني ١٩٦٥ و٥ حزيران ١٩٦٧. إلّا أنّ ذلك تمّ في إطار احترام المؤسّسات الدستورية ومن أجل تنفيذ خطّة مشتركة لتوزيع الأعباء والمسؤوليات من

أجل ضرورات استراتيجية تجد في التضحيات المطلوبة منّا طريقًا للوصول إلى الانتصار المنشود.

٢- بتعبيرٍ واضح وصريح، نحن متضامنون مع إخواننا العرب وسنبقى كذلك وسندعم قضية فلسطين المقدسة وفقًا لإمكانيّاتنا (وهي كبيرة جدًّا). لكننا نرفض أنّ نمنح قواعد ومراكز تدريب للمقاومين في الأراضي اللبنانية، أو أنّ يفرض علينا ذلك.

٣- على صعيد المبادئ، ووفقًا لما تُلزِم به اليمين الدستورية، فإنّ رفض الأمر الواقع هو أمر حتمي. على الصعيد العملي، فإنّ هذا الرفض، ولو جاء واضحًا وحازمًا، إلّا أنّه شكّل القسم الأكبر من المهمّة الصعبة التي يجب القيام بها لوقف «الأمر الواقع». أما باقي الوسائل المنوي استعمالها فأمر متعلّق بالقيادة العسكرية وبالحكومة. هذه الإمكانيات يمكن أنّ تبدأ من محاولة الإقناع إلى أن تصل إلى فرض القيود وممارسة الضغوط.

٤- على الحكومة القادمة (من خلال تشكيلها وموقف رئيسها المكلّف)، أنّ تعطي جوابًا واضحًا عن السؤال الذي طرحته الأزمة الوزارية.

وإلّا، فمن الأفضل بكثير الإبقاء على الحكومة الحالية بشكلٍ أو بآخر وأنّ يُترك حلّ المشكلة للقيادة العسكرية العامة بإشراف وزير الدفاع ورئيس الحكومة، ورئيس الجمهورية بالطبع.

٥- إذا استطاعت إسرائيل أنّ تنشأ وتتوسّع في العالم العربي فذلك نتيجة للحركات ذات الطابع الانفعالي والعاطفي للشعوب العربية وليس إلى موقف يستند إلى العقلانية. وهذا ما سمح للعدو أنّ يوجه ضربات أكيدة في الزمان وفي المكان اللذين يختارهما.

٦- اللبنانيون قلقون من الأزمة الوزارية التي ما زالت مستمرّة. وسيكونون أكثر قلقًا بشأن المخاطر التي تحاول الأزمة ذاتها حمايتهم منها، وقلقون بشكلٍ أخطر، في حال ناموا أخيرًا مطمئنّين إلى تركيبة وزارية شكّلت جو من الالتباس، سوف يستيقظون على ضجيج اللاّجئين في الجنوب.

الشعب اللبناني شعب راشد. فلو زوِّد بالمعلومات بشكلٍ أفضل، لاستطاع أن يصبر أكثر على مشاكله.

في ٢٢ كانون الثاني ١٩٦٥ و٥ حزيران ١٩٦٧، وافق مجلس النواب على دخول القوّات العربية إلى أراضيه.

خلال ولاية شارل حلو وبناء على طلبه، قامت حكومتان مختلفتان بالطلب من مجلس النواب وحصلت على ما تريدانه بالإجماع، بالموافقة على إدخال قوّات عربية إلى الأراضي اللبنانية وفقًا لشعورنا وتضامننا العربي.

في المرّة الأولى تمّ التصويت المبدئي. كان ذلك في ٢٢ كانون الأول ١٩٦٥. وقد قام الرئيس من خلال ذلك بتنفيذ التزام سابق اتُّخِذَ في مؤتمر القمّة في الإسكندرية التي شارك فيها بعد بضعة أسابيع من انتخابه لرئاسة الجمهورية.

في تلك الفترة، أي خلال مؤتمر القمّة في الإسكندرية، أعلن أنّ دخول القوّات العربية -التي تمّت الموافقة عليها من قبل- يجب أنّ يوافق مجلس النواب على دخولها إلى لبنان ضمن احترام مؤسّساتنا الدستورية. وبالرغم من الاعتراضات التي وجِّهت إلى تصريحه، وأطلقها أحد المندوبين، المرحوم عبدالسلام عارف (الذي منذ ذلك الحين تمّ اتهامه بأنّه عميل لوكالة الاستخبارات الأميركية)، فقد تبنّى المؤتمر القرار الذي قضى بضرورة احترام المؤسّسات الدستورية لكلّ البلدان.

بعد ذلك، وضعت الدول العربية مجموعة من الأنظمة ووافقت عليها، وهي تتعلّق بانتقال الجيوش العربية من دولةٍ إلى أخرى، ونظام تمركزها، ومسائل الصلاحيتين العسكرية والقضائية، إضافة إلى قواعد انسحاب الجيوش وأحكام مختلفة. فلم يعد تطبيق معاهدة عسكرية يشكّل بابًا مفتوحًا على الفوضى والهزيمة.

أعطى مؤتمر الإسكندرية الحقّ إلى الرئيس اللبناني، فأعطى لبنان بأكمله الحقّ لمؤتمر الإسكندرية.

وقد أكّد مجلس النواب من خلال تصويته بالإجماع، على إرادة لبنان القيام بما يتوجّب عليه وفقًا لخطّة الدفاع العربي المشترك. كان ذلك في ٢٢ كانون الثاني ١٩٦٥.

في ٥ حزيران ١٩٦٧، أي في اليوم الموافق لتاريخ الذكرى الثانية لاندلاع الحرب العربية- الإسرائيلية، وافق مجلس النواب اللبناني على دخول قوّات عربية إلى الأراضي اللبنانية.

إنّ سرعة العدوان الإسرائيلي متبوعًا بسرعة وقف إطلاق النار، ومحادثاتنا غير المثمرة مع السلطات السورية لمدة ثلاثة أيام، فإنّ ظروف المعركة لم تتح لنا سوى القيام بدور دفاعي: الدفاع عن حدودنا، وإنّما أيضًا الدفاع عن المحور (الأكثر سهولة) لدخول العدو من خلاله إلى الأراضي السورية. غير أنّ ما هو صحيح وأكيد وثابت، أنّ التعليمات التي أعطيت لقوّاتنا هي «عدم التراجع». كما هو صحيح وأكيد وثابت أيضًا بأنّ لبنان، أعلن أخيرًا، بكلّ حرية، أي بممارسة حقّه السيادي وروح الأخوة دون تردّد أو فشل، بصوت رئيسه على مرّتين ومن خلال حكومتين متعاقبتين وإجماع مجلس النواب عن إخلاصه لالتزاماته العسكرية بين الدول العربية.

لا يمكننا القبول باستراتيجية لم يتمّ التوافق عليها.

بطبيعة الحال لم يكن الرئيس حلو يريد فصل مصيرنا عن المصير العربي المشترك، سواء على الصعيد العسكري أو على الصعيدين السياسي والاقتصادي.

يمكن تحديد موقفه على الوجه التالي: في ما يتعلّق بالمشكلة التي تطرحها الاستراتيجية الخاصة بمنظّمات المقاومة الفلسطينية، فإنّ موقعنا لا ينبع من تضامن منقوص مع الشعب الفلسطيني أو مع العالم العربي، لكنه مستوحى من دعمنا للمقاومة الفلسطينية التي نؤكّد نبلها وعظمتها. كما أنّه من خلال تصوّركم الخاص لدعم المقاومة الفلسطينية، لا يمكننا القبول بأنّ يُفرض علينا وعلى أرضنا وجود واستراتيجية لم نقم ببحثهما ومناقشتهما، واللتان نعتقد، كما يُراد تطبيقهما عندنا، لا يُشكّلان جزءًا من خطّة مدروسة وفعالة (على الأقل خلال هذه المرحلة من النزاع العربي-الإسرائيلي). فمن حقنا أنّ نفكّر في ذلك ومن واجبنا ومصلحتنا أنّ نقوله علنًا تجاه مواطنينا الذين يتساءلون عن مصيرهم، وتجاه المنظّمات الفلسطينية ذاتها التي تتساءل ما إذا كان موقفنا موقف مجاملة، وتجاه أصدقائنا وتجاه أعدائنا أخيرًا وتجاه إسرائيل التي تشكّل بالنسبة إلينا ليس فقط عدوًّا للعالم العربي بل عدوًّا للإنسانية.

كيف يمكن أنّ ينقسم اللبنانيون حول هذا الموقف الذي تفرضه اعتبارات السيادة والسلامة التي تجسد الأمانة لليمين الدستورية؟

هل يمكن الاعتبار أنها تعني رفضنا دعم الشعب الفلسطيني؟

يؤكّد الرئيس حلو أنّ الشعب الفلسطيني في يوم ما سوف يكون شديد الامتنان لما قدّمنا له من دعم وفقاً لإمكاناتنا، وليس وفقًا لرغبات البعض من قاداته. ويجب أنّ يكون ممتنًا من أنّنا قدمنا له دعمنا وفقًا للمنطق

وشعورنا نحوه وجعلنا من قضية فلسطين المقدّسة قضية لبنان الرئيسية، إنّما دون أنّ نجعل من لبنان ذاته مشكلة ومأساة، بالنسبة لأبنائه ولأشقائه الفلسطينيين والعرب في آنٍ معًا.

فالمشاركة التي يقدّمها لبنان -وبإمكانه أنّ يقدّمها- إلى الشعب الفلسطيني على الصعيدين السياسي والاقتصادي والاجتماعي تتخطّى بكثير إمكانياته العسكرية. وحتى إمكاناته العسكرية فهو لا يرفضها للشعب الفلسطيني ولا للعالم العربي، ولكن من خلال خطة شاملة تقوم بتوزيع الواجبات والتضحيات وتتضمّن نضالاً فعّالا وتضع الانتصار نصب عينيها.

المنظّمات الفلسطينية تعرف الآن ما نقترحه لها، لكننا لا نستطيع أن نذهب أبعد من ذلك.

فلو ذهبنا أبعد ممّا نقترحه (أي إذا عملنا دون اقتناع ودون حرّية وشعور أخوي، لأنّ ذلك فُرض علينا إمّا كأمر واقع أو من خلال مفاوضات منبثقة عن الأمر الواقع أو انطلاقًا من حقوق أوجدها الأمر الواقع)، فبدل أنّ نقف على رأي هيئة أركان جيشنا، نقبل برأي هيئة الأركان الفلسطينية، سواء تمّ ذلك عن عاطفة أو عن أمر مفروض، أو حين نعتمد حسن التصرّف عندما نحاول إيجاد قاسم مشترك بين رأيين مختلفين أو متعاكسين، فنكون قد أقدمنا ليس فقط على المساس بأمن لبنان وسيادته وألحقنا الضرر به فقط، بل نكون قد أسأنا أيضًا إلى القضية الفلسطينية وإلى واجب التضامن الحقيقي مع العالم العربي.

هذا هو المنطق بذاته.

ثمن الاتّفاق مع الفدائيين
وثمن عدم الاتّفاق معهم

كيف يمكن ترجيح هذا المنطق؟

كيف يمكن وضع الإعتبارات والمبادئ التي ذكرناها موضع التنفيذ؟

هذه بطبيعة الحال مهمة الحكومة بعد أخذ رأي قيادة الجيش.

فلتكن المبادئ واضحة وحازمة. وأنّ لا يكون هناك أي التباس لا في ذهن الحكومة اللبنانية ولا في ذهن المنظمات الفلسطينية. فمن الثابت أنّ حكومة شُكلت وفقًا للدستور عليها أن تتقيّد باليمين الدستورية التي يتوجّب على رئيس الجمهورية أداءها.

رب قائل إنّ هذا الموقف نظري أكثر منه عمليًا، وإنّه لا يؤدّي إلى أي حوار مفيد مع الإخوة الفلسطينيين، إذ يجب اكتساب ثقتهم كي يقتنعوا ببعض حججنا.

الجواب واضح وجلي: إنّ البحث المنهجي عن اتّفاق مع المنظّمات الفلسطينية (لسبب بسيط واحد هو أنّها موجودة على أرضنا)، هذه السياسة المسمّاة «واقعية»، المبنية على إرادة الغير بقدر ما هي مبنية على إرادتنا، باستطاعتها بداية أنّ تفتّت سيادتنا، عدا عن أسباب الفشل الكثيرة التي تتضمّنها.

بكلّ بساطة، يمكننا إعادة النقاش إلى الإطار التالي: إذا كان القول «لا» لأصدقائنا الفلسطينيين لن يردعهم عن القيام بمشروعهم، فهل الإجابة «بنعم» سوف تردعهم أكثر؟

لنعرض النقاش كما يلي:

نقول إنّه يجب البحث عن اتّفاق مع إخواننا الفلسطينيين. هذا صحيح دون شك.

إنّما بأي ثمن؟ فثمن الاتّفاق سوف يكون أغلى من ثمن عدم القبول.

من ناحية عملية أيضًا، فإنّ البحث عن اتّفاق مع إخواننا الفلسطينيين مهما كلّف الأمر، سوف يهدّد إمكانيات التوصّل إلى اتّفاق بيننا نحن اللبنانيين، إذ أنّ اللبنانيين الداخلين إلى الحكومة لن يعرفوا مسبقًا على أي أسس سوف يتفقون فيما بينهم.

أخيرًا، إذا تخلّينا عن مبادئ ثابتة وواضحة، أي إذا تخلّينا بأنفسنا عن تحديد الإطار الذي يمكن أنّ نقدّم من ضمنه الدعم للشعب الفلسطيني، سنكون، في قرارة ذاتنا، قد قبلنا تدريجيًا بكلّ التنازلات.

إنّ مفهوم السيادة لم يوضع لمصلحة رئيس الدولة

يقال أيضًا، إنّ رئيس الجمهورية، بتمسّكه بالمبادئ، لا يترك لرئيس الحكومة وللحكومة هامشًا كافيًا لتوزيع مسؤوليات السلطة فيما بينهم.

في الحقيقة، ليس التذكير بالمبادئ الأساسية أي تعسف. إنّ المشكلة المطروحة للدولة حاليًا ليست في تحديد ما يعود لكلّ من رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة والوزراء من صلاحيات في ممارسة السلطة.

ما هو جوهري هو أنّ تكون حصّة الدولة اللبنانية بمجموعها، كاملةً، أي ألّا يشارك فيها أحد عمليًا وبطريقة تعسفية.

إذا كان باستطاعة القادة الفلسطينيين أنّ يفرضوا علينا استراتيجيتهم، كلّيًا أو جزئيًا -(وهي استراتيجية تهدّد مصير سكان لبنان الجنوبي، ومصير

المنطقة بالذات، ومصير الجيش وفي النهاية، مصير لبنان)- ماذا سيبقى من سلطة ومن صلاحية المسؤولين اللبنانيين جميعًا؟

بتعبير آخر، ماذا سيبقى من سيادتنا؟

إنّ تقاسم السلطة، ليس المشاركة في المراسيم أو في البيان الوزاري، أو في وضع سياسة ما. إنّ تقاسم السلطة قد يكون ناتجًا عن حالات ملموسة خطيرة التي يمكن أنّ تنشأ بإرادة الغير.

فرئيس الجمهورية لا يريد ترجيح سيادة لبنان لحسابه الخاص إنما لصالح كل المسؤولين في الدولة.

الملحق رقم ٤

إتّفاقية القاهرة

نصّ الاتّفاق

في ٣ تشرين الثاني، تمّ كلّ شيء.
في ما يلي نصّ الاتّفاق كاملا

«الاتّفاق النهائي بين القيادة اللبنانية والقيادة الفلسطينية ٣/ ١١/ ١٩٦٩»

«في يوم الإثنين ٣ تشرين الثاني ١٩٦٩، اجتمع في القاهرة الوفد اللبناني، برئاسة عماد الجيش إميل البستاني، ووفد منظّمة التحرير الفلسطينية، برئاسة السيد ياسر عرفات رئيس المنظّمة، وحضر من الجمهورية العربية المتحدة السيد محمود رياض، وزير الخارجية، والسيد الفريق أول محمد فوزي، وزير الحربية.

«انطلاقًا من روابط الأخوّة والمصير المشترك، فإنّ علاقات لبنان والثورة الفلسطينية لا بدّ وأنّ تتّسم دومًا بالثقة والصراحة والتعاون الإيجابي لما فيه مصلحة لبنان والثورة الفلسطينية، وذلك ضمن سيادة لبنان وسلامته. واتفق الوفدان على المبادئ والإجراءات التالية:

- **الوجود الفلسطيني**

تمّ الاتّفاق على إعادة تنظيم الوجود الفلسطيني في لبنان على أساس:

١ - حق العمل والإقامة والتنقّل للفلسطينيين المقيمين حاليًا في لبنان.

٢- إنشاء لجان محلية من فلسطينيين في المخيّمات لرعاية مصالح الفلسطينيين المقيمين فيها، وذلك بالتعاون مع السلطات المحلية، وضمن نطاق السيادة اللبنانية.

٣- وجود نقاط الكفاح الفلسطيني المسلّح داخل المخيّمات تتعاون مع اللجان المحلية لتأمين حسن العلاقات مع السلطة، وتتولّى هذه النقاط موضوع تنظيم وجود الأسلحة وتحديدها في المخيّمات، وذلك ضمن نطاق سلامة لبنان ومصلحة الثورة الفلسطينية.

٤- السماح للفلسطينيين المقيمين في لبنان بالمشاركة في الثورة الفلسطينية من خلال الكفاح المسلّح ضمن مبادئ سيادة لبنان وسلامته.

- **العمل «الفدائي»**

تم الاتّفاق على تسهيل العمل الفدائي، وذلك عن طريق:

١- تسهيل المرور للفدائيين وتحديد نقاط مرور واستطلاع في مناطق الحدود.

٢- تأمين الطريق إلى منطقة العرقوب.

٣- تقوم قيادة الكفاح المسلّح بضبط تصرفات كافة أفراد منظماتها وعدم تدخلهم في الشؤون اللبنانية.

٤- إيجاد انضباط مشترك بين الكفاح المسلح والجيش اللبناني.

٥- إيقاف الحملات الإعلامية من الجانبين.

٦- القيام بإحصاء عدد عناصر الكفاح المسلّح الموجودة في لبنان بواسطة قيادتها.

٧- تعيين ممثّلين عن الكفاح المسلح في الأركان اللبنانية يشتركون بحلّ جميع الأمور الطارئة.

٨- دراسة توزيع أماكن التمركز المناسبة في مناطق الحدود والتي يتمّ الاتّفاق عليها مع الأركان اللبنانية.

٩- تنظيم الدخول والخروج والتجوّل لعناصر الكفاح المسلّح.

١٠- إلغاء قاعدة «جيرون».

١١- يسهّل الجيش اللبناني أعمال مراكز الطبابة والإخلاء والتموين للعمل الفدائي.

١٢- الإفراج عن المعتقلين والأسلحة المصادرة.

١٣- ومن المسلّم به أنّ السلطات اللبنانية، من مدنية وعسكرية، تستمر في ممارسة صلاحياتها ومسؤولياتها كاملة في جميع المناطق اللبنانية وفي جميع الظروف.

١٤- يؤكد الوفدان أنّ الكفاح المسلح الفلسطيني هو عمل يعود لمصلحة لبنان، كما هو لمصلحة الثورة الفلسطينية والعرب جميعهم.

١٥- يبقى هذا الاتّفاق سريًّا للغاية، ولا يجوز الاطلاع عليه إلاّ من قبل القيادات فقط.

الملحق رقم ٥

نهاية ولاية الرئيس الجميّل، كما وردت في المذكرات

«بدا لي أنّ ترشيح السيد سليمان فرنجية لرئاسة الجمهورية، لو تمّ تحضيره وقبوله من الأحزاب المسيحية، لاسيّما من «القوّات اللبنانية»، كان سيتيح للبلد فرصة التجدّد السياسي ويفتح أمامه آفاق السلام.

وقد ساعدني الرئيس فرنجية في هذه المهمّة، وقام بتصريح مدوٍ، منهيًا من خلاله رغبة الانتقام لدى هذا الفريق أو حالة الحذر لدى الفريق الآخر. إستعمل في الواقع التعبير اللبناني المعروف عفا الله عمّا مضى. وقال: «إنّ الرب يغفر الماضي». ومع ذلك لم تهدأ النفوس.

بدا أنّ عملية إجراء انتخابات رئاسة الجمهورية ستتحوّل إلى مأساة. وقد طُرِحَ اسمي مرّات عدّة من بين المرشّحين الذين يفترض فيهم تحقيق سياسة المصالحة. لكنني رفضت ذلك وقابلت الرئيس الجميّل (الذي كان يتجّه نحو ترشيحي وبدأ يسعى له)، كي أعلن له بأنّني لست مرشّحًا لأي شيء.

رغم كلّ ذلك، فكّر الرئيس الجميّل بأنّني أستطيع على الأقل قبول رئاسة الحكومة الموقّتة. حتى أنّه أرسل إليّ بعضًا من مستشاريه لإقناعي بالقبول بهذه المهمّة، أجبته بأنّني لا أريد شيئًا، لا شيء على الإطلاق.

عندئذٍ، توجّه الرئيس إلى السيد بيار حلو، النائب الممتاز والوزير السابق الذي يحظى بتقدير كبير من زملائه. زارني بيار حلو في الكسليك، فشجّعته كثيرًا على القيام بهذه المسؤولية.

في الوقت نفسه، حاول الرئيس الجميّل التوصّل إلى تحقيق ترشيح السيد مخايل الضاهر، فزار دمشق وعاد. لكنّ النواب رفضوا ذلك.

عشية اليوم الأخير، تلقيت اتصالاً هاتفيًا من الشيخ أمين يطلب مني أنّ ألتقيه في اليوم التالي في بعبدا. فاستجبت بالطبع لطلبه. وسألني مرّة أخرى، إذا كنت أستطيع الموافقة على أنّ أكون رئيسًا للحكومة الموقّتة التي ينبغي تشكيلها خلال النهار.

أجبته بأنّني آسف لعدم قدرتي على تبديل رأيي، وأضفت:

«لقد اخترت بيار حلو لرئاسة الحكومة المؤقتة. وهذا خيار ممتاز. لكن عليك أنّ تقدّم لبيار حلو مساعدة جديّة. أقترح أنّ تختار العماد ميشال عون وزيرًا للدفاع».

تساءلت ماذا ستكون ردّة فعل الرئيس الجميّل الذي رفض عدة مرّات استقبال ميشال عون، وكان قد رفض قبل ذلك اقتراحًا مماثلًا من بيار حلو. إلّا أنّ الرئيس الجميّل، وبعد التفكير، وافق على اقتراحي وطلب من العقيد قسيس، رئيس المكتب الثاني، استدعاء العماد عون إلى القصر.

إنسحب العقيد قسيس من الاجتماع إلى غرفةٍ مجاورة للاتّصال بالعماد ميشال عون، وعرفت بعد ذلك بأنّه بدأ المحادثة كما يلي: «صباح الخير معالي الوزير»!

بعد ذلك بعشر دقائق، دخل العماد إلى مكتب رئيس الجمهورية، فاستقبله الرئيس الجميّل بكلّ تهذيب وقال له:

- إنّه اليوم الأخير من عهدي، وبما أنّ الانتخابات الرئاسية لم تُجرى، فإنّني ملزم بتشكيل حكومة موقّتة. إنّ الرئيس حلو الذي طلبت منه أنّ يترأس هذه الحكومة لم يقبل بهذا العرض واقترح ترشيح ابن عمه بيار حلو. نطلب منك جنرال قبول حقيبة وزارة الدفاع.

كان العماد عون يتفرّس في وجوهنا واحدًا بعد الآخر لكي يقرأ أفكارنا. فتدخّلت هنا لأصحّح كلام الرئيس الجميّل.

- فقلت، إنّ الرئيس الجميّل اقترح عليّ رئاسة الحكومة الموقّتة. لكن، عندما امتنعت لأسباب هامة، فقد سمّى بنفسه بيار حلو لترؤس الوزارة الموقّتة. «أمّا بالنسبة إليك، جنرال، أجد أنّه من الأفضل بمكان، وحتى بالنسبة إلى المستقبل، أنّ يترأس الحكومة مدنيّ».

وأضفت: «إنّ المدنيّ الذي اختير يتمتّع بحسّ وطني كبير وبنزاهة عالية. تستطيع التعاون معه بسهولة، كعماد وكوزير للدفاع، سيكون لك دور هام جدًّا».

بدا لي أنّ العماد عون موافق. فطلب مهلة قصيرة لكي يُعلم هيئة الأركان أو يشاورها. وقد غادر لهذه الغاية.

بالنسبة إليّ لم يعد لدي ما أقوم به في قصر الرئاسة. فغادرت وانتظرت في منزلي إعلان تشكيل الحكومة الجديدة. وعلمت في المساء الصعوبات التي واجهها بيار حلو، والمحاولات العديدة لتأليف حكومة إسلامية-مسيحية، ثم تبع ذلك النهاية المؤسفة للإجراءات التي تمّ اتخاذها.

لن أذهب أبعد مما ذكرت في سردي للأحداث التي تلت، لأنّ شهادتي لن تروي ما عشته وخبرته شخصيًّا.

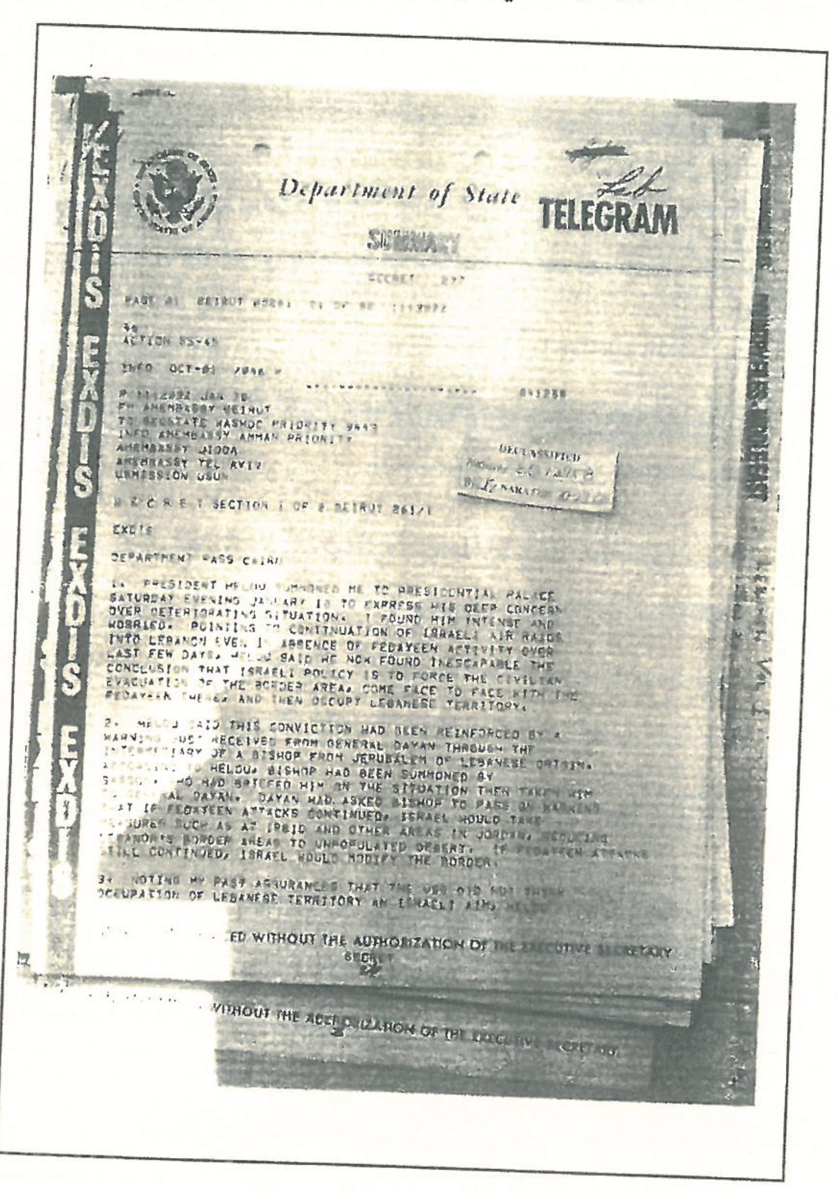
لن أناقش أيضًا قيمة الافتراض الذي تمّ ترداده دائمًا حول وجود استراتيجية كاملة وسيناريو معقّد وضعهما الرئيس الجميّل يهدفان إلى تعطيل أي انتخاب لرئيس الجمهورية أو تشكيل أية حكومة موقّتة. كان بإمكانه أنّ ينسف معًا هاتين العمليتين، ولكن كيف يمكنه البقاء في السلطة؟

منذ زمن طويل، لا أصدّق ولا أنكر أيًّا من الشائعات المتداولة عندنا حول أي أمر كان.

فلقد واجهت شخصيًّا الكثير من التُرَّهات. وأردّد أحيانًا، هذه الدعابة للأب كورون، المدير السابق للمطبعة الكاثوليكية: «قام هذا الضجيج يعدو إلى درجة أنّ العرق أخذ يتصبّب منه».

الملحق رقم ٦

صور بعض البرقيات المرسلة من السفير الأميركي إلى الإدارة في الولايات المتحدة



EXDIS EXDIS EXDIS

Department of State — TELEGRAM

SUMMARY

SECRET [illegible]

PAGE 01 BEIRUT 00261 [illegible] 111307Z

ACTION SS-45

INFO OCT-01 /046 W

P 111230Z JAN 70
FM AMEMBASSY BEIRUT
TO SECSTATE WASHDC PRIORITY 9443
INFO AMEMBASSY AMMAN PRIORITY
AMEMBASSY JIDDA
AMEMBASSY TEL AVIV
USMISSION USUN

DECLASSIFIED

S E C R E T SECTION 1 OF 2 BEIRUT 261/1

EXDIS

DEPARTMENT PASS CAIRO

1. PRESIDENT HELOU SUMMONED ME TO PRESIDENTIAL PALACE SATURDAY EVENING JANUARY 10 TO EXPRESS HIS DEEP CONCERN OVER DETERIORATING SITUATION. I FOUND HIM INTENSE AND WORRIED. POINTING TO CONTINUATION OF ISRAELI AIR RAIDS INTO LEBANON EVEN IN ABSENCE OF FEDAYEEN ACTIVITY OVER LAST FEW DAYS, HELOU SAID HE NOW FOUND INESCAPABLE THE CONCLUSION THAT ISRAELI POLICY IS TO FORCE THE CIVILIAN EVACUATION OF THE BORDER AREA, COME FACE TO FACE WITH THE FEDAYEEN THERE, AND THEN OCCUPY LEBANESE TERRITORY.

2. HELOU SAID THIS CONVICTION HAD BEEN REINFORCED BY A WARNING JUST RECEIVED FROM GENERAL DAYAN THROUGH THE INTERMEDIARY OF A BISHOP FROM JERUSALEM OF LEBANESE ORIGIN. ACCORDING TO HELOU, BISHOP HAD BEEN SUMMONED BY [illegible] WHO HAD BRIEFED HIM ON THE SITUATION THEN TAKEN HIM TO GENERAL DAYAN. DAYAN HAD ASKED BISHOP TO PASS ON WARNING THAT IF FEDAYEEN ATTACKS CONTINUED, ISRAEL WOULD TAKE MEASURES SUCH AS AT IRBID AND OTHER AREAS IN JORDAN, REDUCING LEBANON'S BORDER AREAS TO UNPOPULATED DESERT. IF FEDAYEEN ATTACKS STILL CONTINUED, ISRAEL WOULD MODIFY THE BORDER.

3. NOTING MY PAST ASSURANCES THAT THE USG DID NOT THINK OCCUPATION OF LEBANESE TERRITORY AN ISRAELI AIM, HELOU [illegible]

[illegible] ED WITHOUT THE AUTHORIZATION OF THE EXECUTIVE SECRETARY
SECRET

[illegible] WITHOUT THE AUTHORIZATION OF THE EXECUTIVE SECRETARY



Department of State — TELEGRAM

SECRET

PAGE 02 BEIRUT 00261 [illegible] 111307Z

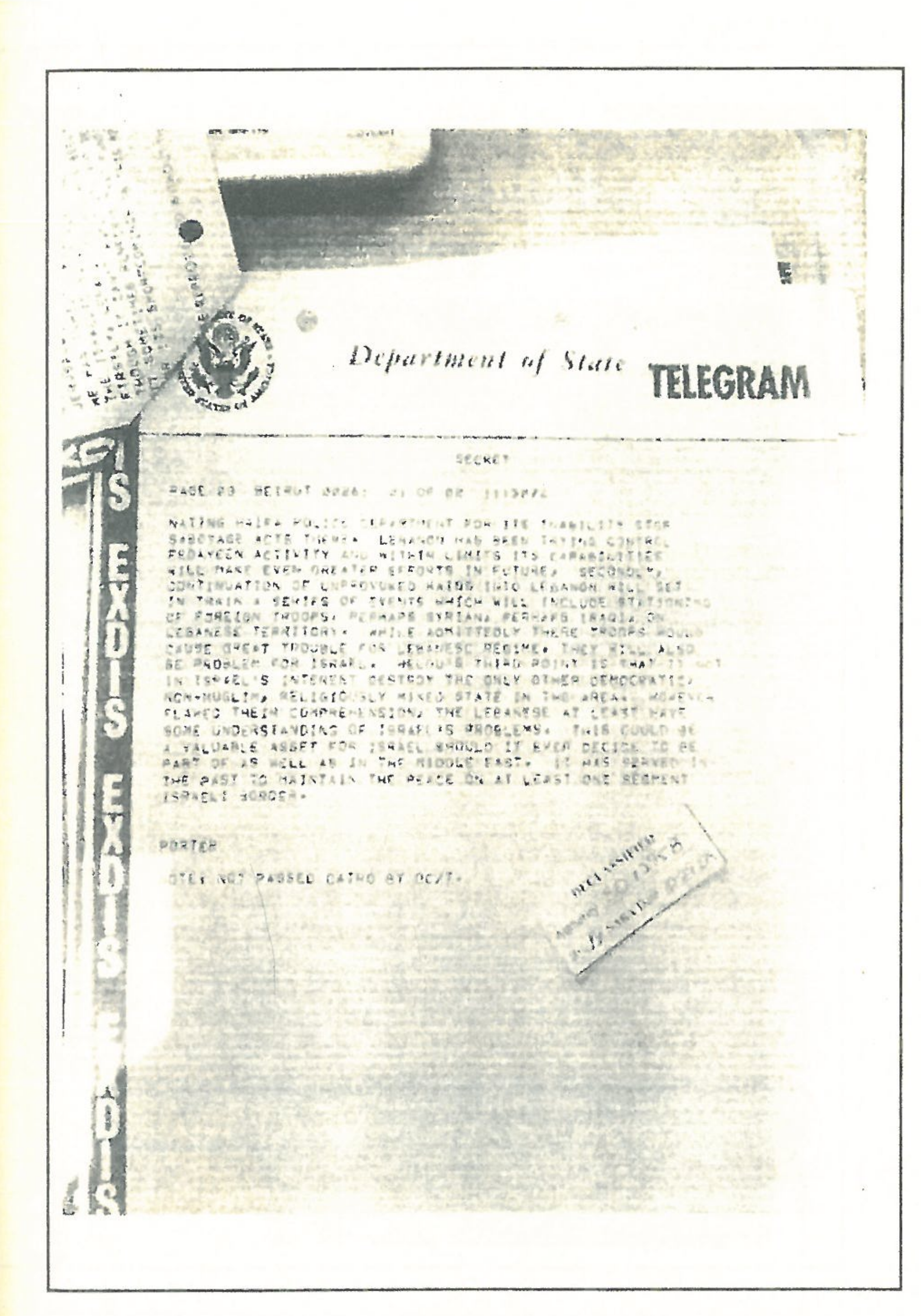
SAID HE WOULD NOT DEBATE THE MATTER EVEN THOUGH HE COULD NOT RECONCILE ISRAELI CURRENT ACTIONS AND SPECIFIC THREATS WITH US REASSURANCES. IN ANY CASE, HE POINTED OUT THAT UNRESTRAINED MEASURES BEING USED BY ISRAEL AT PRESENT ARE HAVING EFFECT OF DESTROYING LEBANESE STATE. ISRAELIS CLEARLY KNOW WHAT THEY ARE DOING. THEIR ACTIONS ARE BREAKING ARMY MORALE AND THUS REDUCING ARMY CAPACITY DEAL WITH FEDAYEEN OR WITH ANTI-REGIME ACTIVITY. PUBLIC CONFIDENCE IN LEBANESE GOVT SIMILARLY SHAKEN. PLANNED PANIC BEING CREATED AMONG RESIDENTS OF THE SOUTH, CAUSING THEM TO FLEE THERIR HOMES AND CREATE UNREST IN OTHER AREAS. THIS LEADS IN TURN TO RADICALIZATION OF LEBANON BY EXACERBATING EXISTING SOCIAL TENSIONS WHILE MAKING GOL SPEND ITS DWINDLING RESOURCES FOR DEFENSE AND OTHER UNPRODUCTIVE ENDS RATHER THAN ECONOMIC DEVELOPMENT AND SOCIAL IMPROVEMENTS. SYRIAN BAATHIS IN PARTICULAR APPEAR BE GAINING STRENGTH THROUGH EXPLOITATION OF DISSATISFACTION. HELOU SAID THAT, AS HE HAD NOTED DURING SENATOR HATFIELDS VISIT, ONE OF MOST SERIOUS RESULTS OF ISRAELI ATTACKS COULD BE TO FORCE LEBANON TO JOIN THE "FRONT LINE" ARAB STATES. HELOU SAID HE HAD WORKED WITH NASSER AT RABAT TO AVOID THIS, AND NASSER HAD RECENTLY TOLD A VISITING LEBANESE SUNNI POLITICIAN THAT HE DIDN'T THINK IT IN THE ARABS' INTEREST FOR LEBANON TO BECOME A CONFRONTATION STATE.

THIS HAD BEEN HELPFUL, BUT NOW THREATENED BE UNDONE AS RESULT ISRAELI ATTACKS. A GROWING NUMBER OF MUSLIMS, INCLUDING SHIITES WHO ARE NORMALLY LESS INVOLVED BUT WHO NOW BEAR BRUNT OF ISRAEL'S ATTACKS IN SOUTH, ARE COMING TO SEE A CERTAIN LOGIC IN LEBANON'S JOINING THE FRONT AND ACCEPTING FOREIGN TROOPS. FEELING OF DESPERATION ENGENDERED BY HELPLESSNESS IN FACE OF ISRAELI ACTION IN SOUTH LEBANON IS BOUND TO PRODUCE IRRATIONAL REACTIONS.

4. IN REPLYING TO GENERAL DAYAN THROUGH THE BISHOP FROM JERUSALEM, HELOU SAID HE WOULD MAKE THREE POINTS (HE SAID HE WAS INHIBITED FROM MAKING THEM TOO STRONGLY FOR FEAR THE ISRAELIS WOULD MADE THEM PUBLIC TO EMBARRASS HIM): FIRSTLY, LEBANON IS AND HAS BEEN ISRAEL'S POLICEMAN EVEN THOUGH IT CAN'T ADMIT IT, AND DESPITE THE IMPERFECT WAY IT SOMETIMES PERFORMS THAT FUNCTION. TO DESTROY LEBANON FOR ITS SHORTCOMINGS IN THIS REGARD WOULD BE LIKE ELIMI-

DECLASSIFIED

[illegible] REPRODUCED WITHOUT THE AUTHORIZATION OF THE EXECUTIVE SECRETARY
SECRET



Department of State TELEGRAM

SECRET

PAGE 03 BEIRUT 0026[illegible] 01 OF 02 111[illegible]

[illegible] HAIFA POLICE DEPARTMENT FOR ITS [illegible] STOP
SABOTAGE ACTS THERE. LEBANON HAS BEEN TRYING CONTROL
FEDAYEEN ACTIVITY AND WITHIN LIMITS ITS CAPABILITIES
WILL MAKE EVEN GREATER EFFORTS IN FUTURE. SECONDLY,
CONTINUATION OF UNPROVOKED RAIDS INTO LEBANON WILL SET
IN TRAIN A SERIES OF EVENTS WHICH WILL INCLUDE STATIONING
OF FOREIGN TROOPS, PERHAPS SYRIAN, PERHAPS IRAQI, ON
LEBANESE TERRITORY. WHILE ADMITTEDLY THERE TROOPS WOULD
CAUSE GREAT TROUBLE FOR LEBANESE REGIME, THEY WILL ALSO
BE PROBLEM FOR ISRAEL. HELOU'S THIRD POINT IS THAT IT NOT
IN ISRAEL'S INTEREST DESTROY THE ONLY OTHER DEMOCRATIC,
NON-MUSLIM, RELIGIOUSLY MIXED STATE IN THE AREA. HOWEV[illegible]
[illegible] THEIR COMPREHENSION, THE LEBANESE AT LEAST HAVE
SOME UNDERSTANDING OF ISRAEL'S PROBLEMS. THIS COULD BE
A VALUABLE ASSET FOR ISRAEL SHOULD IT EVER DECIDE TO BE
PART OF AS WELL AS IN THE MIDDLE EAST. IT HAS SERVED IN
THE PAST TO MAINTAIN THE PEACE ON AT LEAST ONE SEGMENT
ISRAELI BORDER.

PORTER

[illegible] NOT PASSED CAIRO BY OC/T.

Le Département d'Etat

TELEGRAMME

Confidentiel

INFO OCT 01
P 1112092 JAN 70
De : Ambassade des Etats Unis à Beyrouth
Au : Secrétaire d'Etat Washington DC prioritaire 9443
Info : Ambassade des Etats Unis à Amman prioritaire
Ambassade des Etats Unis à Djeddah
Ambassade des Etats Unis à Tel Aviv
Mission des Etats Unis à l'ONU USUN

Secret Beyrouth 2617

Département Pass. Caire

1) Le Président HELOU me convoque au palais présidentiel samedi soir 10 janvier pour me communiquer sa profonde préoccupation concernant la détérioration de la situation. Je le trouve très inquiet. Evoquant les raids aériens israéliens contre le territoire libanais au cours des derniers jours même en l'absence d'activité de la part des Feddayin, HELOU déclare que la politique d'Israël consiste inéluctablement à forcer l'évacuation des civils de la région frontalière et à affronter les Feddayin face à face avant d'occuper le territoire libanais.

2) HELOU dit avoir été raffermi dans cette conviction suite à une mise en garde du Général DAYAN relayée par un évêque de Jérusalem d'origine libanaise. Selon HELOU, l'évêque aurait été convoqué par SASSON qui l'aurait informé brièvement de la situation avant de le conduire au Général DAYAN. DAYAN demande à l'évêque de transmettre la mise en garde suivante : si les attaques des Feddayin se poursuivent, Israël sera forcé de prendre des mesures à Irbid et dans d'autres régions de Jordanie, réduisant les régions frontalières du Liban à des déserts vides de toute population. Si les attaques des Feddayin se poursuivent malgré cela, Israël modifiera les frontières.

3) Revenant sur mes assurances passées selon lesquelles le gouvernement américain excluait que l'occupation du Liban constitue un objectif pour Israël, HELOU déclare qu'il ne souhaite pas débattre de la question malgré l'impossibilité de concilier les actions actuelles et les menaces d'Israël avec les garanties américaines. Quoi qu'il en soit, il affirme que les mesures outrancières prises par Israël à l'heure actuelle étaient en train de détruire l'Etat libanais. Les Israéliens

représentera un atout de taille pour Israël s'il décide de faire partie du Proche Orient. Cela avait permis, par le passé, de maintenir la paix au moins sur un segment de la frontière israélienne.

savent clairement ce qu'ils font. Leurs actions sapent le moral de l'armée et par contrecoup, réduisent sa capacité à contenir les Feddayin ou les activités dirigées contre le régime. La confiance du public dans le gouvernement libanais a été ébranlée. La panique est semée dans les rangs de la population du Sud qui fuit son domicile, et les troubles sont instillés dans d'autres régions. Ceci entraîne, à son tour, la radicalisation du Liban à travers l'exacerbation des tensions sociales existantes, poussant le gouvernement libanais à dépenser ses ressources en baisse sur des impératifs liés à la défense et sur d'autres objectifs non productifs au lieu de les affecter au développement économique et à l'amélioration sociale. Le Baath syrien plus particulièrement semble gagner en force en exploitant l'insatisfaction générale. HELOU dit avoir noté, pendant la visite du sénateur HATFIELDS, que l'une des conséquences les plus sérieuses des attaques israéliennes serait de forcer le Liban à rallier les pays arabes du « front ». HELOU déclare avoir travaillé avec NASSER à Rabat pour éviter ceci, et NASSER a récemment affirmé à un politicien sunnite libanais en visite qu'il n'était pas dans l'intérêt des Arabes de voir le Liban intégrer la confrontation.

C'était une démarche utile, mais elle est aujourd'hui compromise par les attaques israéliennes. Un nombre croissant de musulmans, dont des Shiites d'ordinaire moins impliqués mais qui essuient actuellement le gros des attaques israéliennes au Sud, commencent à voir une certaine logique derrière l'accession du Liban au front et l'acceptation de troupes étrangères. Le sentiment de désespoir né de l'impuissance face aux actions menées par Israël au Sud Liban ne peut qu'engendrer des réactions irrationnelles.

4) En répondant au Général DAYAN par l'entremise de l'évêque de Jérusalem, HELOU dit vouloir avancer trois points qu'il a été empêché d'exprimer avec force de crainte qu'ils ne soient rendus publics par Israël dans le but de l'embarrasser. Premièrement, le Liban est, et a été, le gendarme d'Israël bien qu'il soit incapable de l'admettre et malgré les imperfections qui ont parfois entaché sa prestation. Détruire le Liban reviendrait à supprimer le département de police de Haifa en raison de son incapacité à mettre un terme aux actes de sabotage dans la ville. Le Liban s'est toujours efforcé de contrôler l'activité des Feddayin et de la contenir dans les limites de ses capacités et il est prêt à fournir plus d'efforts à l'avenir. Deuxièmement, la poursuite des raids ne répondant pas à une provocation contre le Liban déclenchera une série d'événements, dont le stationnement de troupes étrangères, syriennes ou iraquiennes, sur le territoire libanais. Alors que ces troupes constitueront un désagrément considérable au régime libanais, elles poseront également problème à Israël. Dans son troisième point, HELOU relève qu'il n'est pas dans l'intérêt d'Israël de détruire le seul autre Etat de la région qui soit démocratique, non musulman et mixte du point de vue religieux. Aussi imparfaite que soit leur compréhension, les Libanais comprennent, au moins, dans une certaine mesure les problèmes d'Israël. Ceci

46

POL 23-8 LEB



Department of State **TELEGRAM**

Beirut 3607
5-1-69

SECRET 600

PAGE 01 BEIRUT 03607 011724Z

51
ACTION SS 70

INFO OCT 01, CIAE 00, /071 W
064810

R 011409Z MAY 69
FM AMEMBASSY BEIRUT
TO SECSTATE WASHDC 7616
INFO AMEMBASSY AMMAN
AMEMBASSY JIDDA
AMEMBASSY PARIS
AMEMBASSY MOSCOW
AMEMBASSY LONDON
AMEMBASSY TEL AVIV
AMCONSUL JERUSALEM 0963
USMISSION USUN

S E C R E T BEIRUT 3607

LIMDIS

C O R R E C T E D C O P Y

REF: STATE 65976

1. I HAD LENGTHY DISCUSSION APRIL 29 AND AGAIN ON 30TH) WITH FRENCH AMB DUFOURNIER, WHO HAD JUST RE EIVED SUMMARY SISCO-LUCET APRIL 28 CONVERSATION.
2. DUFOURNIER EXPRESSED EAGERNESS WOR CLOSELY WITH ME AND WE HAVE SET UP CONTINUING LIAISON BETWEEN DCMS AND MILITARY ATTACHES BOTH EMBASSIES.
3. FRENCH GENERALLY CONCUR OUR ASSESS ENT LEBANESE SITUATION. THEY FEEL GOVERNMENT CRISIS MAY LAST W EKS RATHER THAN DAYS. PARTICULARLY CONCERNED RE INABILITY SM LL LEBANESE ARMY AND SECURITY FORCES TO CONTROL POTENTIAL TROUBLE FR M FETAYEEN, INCREASINGLY MILITANT AND POLITICALLY ACTIVE REFUGE CAMPS, AND SYRIA-LEBANESE LEFTIST CONSPIRACY. AS DUFOURNIER PUT T, GOL UNPREPARED TO COPE WITH ITS POTENTIAL ENEMIES, INTERNAL O EXTERNAL. IN RESPONSE MY QUESTION WHETHER FRENCH ARMS SALES TO LEBANESE MIGHT IMPROVE ARMY'S CAPABILITIES, HE WAS VA UE AND I THINK GENUINELY UNINFORMED.
4. DUFOURNIER FELT FRENCH HAD LITTLE NFLUENCE IN DAMASCUS BUT

(1)

SECRET
32



Department of State **TELEGRAM**

SECRET

PAGE 02 BEIRUT 03607 011724Z

NEVERTHELESS AGREED DESIRABLE FRENCH A LEAST EXPRESS THEIR CONCERN TO SARG OVER DETERIORATING SITUATION L BANON.
5. WITHOUT BEING SPECIFIC, I TOLD DUF URNIER WE ALREADY RECEIVING REQUESTS FROM LEBANESE CHRISTIAN LEADE SHIP FOR ARMS ASSISTANCE. HE AGREED THAT HIS RESPONSE, IF SIMILI R APPROACHES MADE TO HIM, WOULD PARALLEL MINE--THAT USG AUPPORTI G GOL AND HELOU, AND UNABLE PROVIDE SPECIFIC MATERIAL ASSISTANCE T INDIVIDUAL POLITICAL GROUPS IN LEBANON.
6. ENTIRE FRENCH EMBASSY SHOWS DEEP C NCERN OVER TREND OF EVENTS HERE AND REALIZES AS DO WE THAT FRENCH AND USG WILL BE POWERS MOST DEEPLY INVOLVED IF SITUATION IN LEBANO FURTHER DETERIORATES. IT CLEAR TO ME, HOWEVER, THAT FRENCH H VE DONE LITTLE OR NO CONTIN-GENCY PLANNING NOR ARE THEY AT MOMENT EEPLY INVOLVED IN SUPPORTING HELOU OR TRYING INFLUENCE SOLUTION. I RGED DUFOURNIER TO SUPPORT HELOU'S EFFORTS AS DIRECTLY AND FORCEF LLY AS HIS INSTRUC-TIONS AND GUIDANCE WOULD ALOW. THERE A PEARS TO BE NOTHING OF THE HIGH COMMISSIONER IN HIS MAKE-UP, AND E FINDS IT DIFFICULT TO ACCEPT THE SPECIAL ROLE W TH WHICH HE COULD BE ENDOWED BY THEHISTORICAL FRENCH-LEBANESE RELAT ONSHIP. PORTER

SECRET



POL 23-8 LEB

Department of State **TELEGRAM**

SECRET 562

PAGE 01 BEIRUT 03609 01 OF 02 011635Z

45
ACTION SS 70

INFO OCT 01,CIAE 00,/071 W

R 011419Z MAY 69 064472
FM AMEMBASSY BEIRUT
TO SECSTATE WASHDC 7618
INFO AMEMBASSY AMMAN
AMEMBASSY LONDON
AMEMBASSY MOSCOW
AMEMBASSY PARIS
AMEMBASSY TEL AVIV
DIA WASHDC
USMISSION USUN

S E C R E T SECTION 1 OF 2 BEIRUT 3609

LIMDIS

SUBJECT: FUAD CHEHAB'S VIEWS ON LEBANESE CRISIS

1. BEGIN SUMMARY: EX-PRESIDENT FUAD CHEHAB CONSIDERS IT IMPROBABLE THAT ANY REAL CONSENSUS AMONG LEBANON'S POLITICAL LEADERSHIP CAN BE REACHED WHICH WOULD ALLOW PRESIDENT HELOU TO FORMULATE DEFINITIVE GOL POLICY TOWARD FEDAYEEN IN LEBANON, AND THEREBY PERMIT FORMATION EFFECTIVE GOVERNMENT UNDER RASHID KARAME, THE ONLY SUNNI MUSLIM LEADER WHO COULD EXECUTE SUCH POLICY. IN HIS VIEW, CONTINUATION PRESENT IMPASSE MAY BE ONLY WAY ATTEMPT RESOLVE CRISIS. HE DESCRIBED IT AS "BUYING TIME". FIRSTLY, ABSENCE OF GOVERNMENT DENIES MAIN TARGET TO FEDAYEEN AND SUBVERSIVE GROUPS AND COULD POSTPONE POLITICAL ATTACKS AND BLACKMAIL DIRECTED AGAINST GOL ON FEDAYEEN ISSUE. SECONDLY, LEBANESE ARMY (IN ABSENCE CIVILIAN GOVERNMENT) AND FEDAYEEN (I.E., AL FATAH) CAN HAVE CHANCE CAREFILLY WORK OUT GUIDELINES FOR "COORDINATING" FEDAYEEN ACTIVITIES IN LEBANON. ALSO, GOL SECURITY FORCES CAN FORCEFULLY CRACK DOWN ON BA'ATH PARTY SUBVERSION AND SARG MACHINATIONS IN LEBANON, THUS DEFLECTING ATTENTION FROM FEDAYEEN ISSUE AND FOCUSING PUBLIC OPINION ON INTERNAL SECURITY THREAT. THIRDLY, TIME WILL HAVE BEEN

(1)

SECRET
23

Beirut 3609
5-1-69



Department of State **TELEGRAM**

SECRET

PAGE 02 BEIRUT 03609 01 OF 02 011635Z

GAINED TO STABILIZE INTERNAL SECURITY SITUATION AND PREPARE ROAD FOR FORMATION NEW GOVERNMENT.

2. THIS SCHEME CAN ONLY HAVE REASONABLE CHANCE OF SUCCESS, IN CHEHAB'S VIEW, IF ISRAEL DOES EVERYTHING POSSIBLE TO "FULLY DEFEND" ITS SIDE OF BORDER AGAINST FEDAYEEN INCURSIONS FROM LEBANON. IN EFFECT, ISRAEL WILL BE COMPLEMENTING LEBANON'S EFFORTS TO CONTAIN FEDAYEEN, AND ACTIONS OF BOTH COUNTRIES COULD EVENTUALLY DISCOURAGE FEDAYEEN FROM ATTEMPTING CROSS-BORDER OPERATIONS FROM LEBANON. CHEHAB ASKED THAT USG MAKE ISRAEL AWARE OF LEBANON'S SERIOUS PREDICAMENT AND URGE ISRAEL TO DO EVERYTHING POSSIBLE TO CONTROL ITS SIDE OF BORDER IN A JOINT EFFORT TO MAKE FEDAYEEN OPERATIONS ACROSS THIS BORDER TOO CUMBERSOME AND COSTLY TO BE CONDONED.
END SUMMARY.

3. I PAID CALL ON EX-PRESIDENT FUAD CHEHAB APRIL 30 TO GAIN HIS ASSESSMENT OF PRESENT CRISIS IN LEBANON. ALTHOUGH CHEHAB SAID HE IS STILL OPTIMISTIC SO FAR AS LEBNON'S FUTURE IS CONCERNED, HE STRESSED SERIOUSNESS OF SITUATION AND COMMENTED THAT FOR FIRST TIME IN LEBANON'S 25 YEARS OF INDEPENDENCE, POWER STRUCTURE IS FACED WITH SITUATION WHEREIN THERE IS NO ROOM FOR TRADITIONAL LEBANESE COMPROMISE. HE IMPLIED THAT LEBANESE ARMY MUST, IN LAST ANALYSIS, EXERT CONTROL OVER FEDAYEEN, LEST LEBANON'S SOVEREIGNTY BE SERIOUSLY COMPROMISED. SUBSTANCE OF HIS PRESENTATION FOLLOWS:

4. AFTER GOING INTO LENGTHY ANALYSIS OF EVENTS LEADING TO APRIL 23 DEMONSTRATIONS IN LEBAON, CHEHAB CONCLUDED THAT POLITICAL SITUATION IN LEBANON HAS BECOME MOST UNSTABLE AND THAT LEBANON'S TRADITIONAL MUSLIM LEADERSHIP HAS LOST ITS GRIP ON ITS SUNNI MUSLIM CONSTITUENCY AND IS NOW PREY OF SUBVERSIVE AND FEDAYEEN PRESSURES. SEVERAL OF THESE LEADERS ARE NOW TRYING TO OUTBID ONE ANOTHER IN ATTEMPT RECAPTURE THEIR POLITICAL BASE BY ADOPTING EXTREMIST POSITIONS SUPPORTING FEDAYEEN. AT SAME TIME, THERE ARE CERTAIN RIGHT WING CHRISTIAN LEADERS WHO ARE TOTALLY OPPOSED TO FEDAYEEN PRESENCE IN LEBANON. THESE FACTORS MAKE IT VIRTUALLY IMPOSSIBLE FOR PRESIDENT HELOU TO GAIN NECESSARY CONSENSUS TO DEFINE AN AGREED- UPON POLICY TOWARD

SECRET
23



Department of State **TELEGRAM**

SECRET

PAGE 03 BEIRUT 03609 01 OF 02 011635Z

FEDAYEEN AND SUBSEQUENTLY FORM A NEW GOVERNMENT.

5. ONE ALTERNATIVE THAT CERTAIN "SELF-SEEKING " PLITI-
CIANS ARE URGING ON HELOU IS THAT PRESIDENT FORM A
GOVERNMENT AND LAVE IT TO THAT GOVERNMENT TO MAKE THE
NECESSARY ARRANGEMENTS WITH FEDAYEEN. SUCH COURSE OF
ACTION, IN CHEHAB'S VIEW, WOULD BE DISASTROUS AND NO
SUCH GOVERNMENT COULD LAST MORE THAN ONE MONTH. MAIN
ISSUE OF DEFINING AND ENFORCING LIMITS OF FEDAYEEN
ACTIVITY IN LEBANON WOULD NOT BE RESOLVED AND LEBANESE
ARMY WOULD CONTINUE TO HAVE NO EXPLICIT ORDERS ON WHAT
ACTIONS IT SHOULD TAKE TO CONTROL FEDAYEEN. THIS AMBIGUOUS
SITUATION WOULD LEAD TO INCREASED CROSS-BORDER OPERATIONS
AND INCIDENTS WITH IEVITABLE ISRAELI REPRISALS. INCIDENTS
WOULD ESCALATE AND MASSIVE ISRAELI RETALIATION TO INCLUDE
OCCUPATION OF A PORTION OF SOUTH LEBANON, COULD BE EXPECTED.
THIS WOULD CAUSE COLLAPSE OF WHATEVER GOVERNMENT IS IN POWER
IN BEIRUT AND OUTGOING MINISTERS WOULD OUTDO ONE ANOTHER IN
ACCUSING THEIR POLITICAL OPPONENTS OF HAVING "BETRAYED"
LEBANON. A SHARP DETERIORATION IN INTERNAL SECURITY COULD
BE PREDICTED WITH CONSEQUENT CONFESSIONAL STRIFE LEADING TO
CIVIL WAR.

6 THE ONLY OTHER ALTERNATIVE THE PRSIDENT CAN TAKE,
CHEHAB SAID, IS T ALLOW PRESENT STATE OF DRIFT TO CONTINUE.
THERE ARE CERTAIN ADVANTAGES TO NOT HAVING A GOVERNMENT IN
POWER AT PRESENT TIME: A) IN ABSENCE OF GOVERNMENT, SUNNI
PRIMIN AND CABINET WOULD NOT BE SUBJECT TO POLITICAL
POLEMICS AND BLACK MAIL ON THE PART OF THE RADICAL LEFT,
THE FEDAYEEN, AND IMPORTANT SEGMENT MUSLIM PUBLIC OPINION
WHICH FAVORS FEDAYEEN; B) LEBANESE ARMY WOULD BE GIVEN
TIME TO CAREFULLY AND SECRETLY WORK OUT ARRANGEMENTS
WITH FEDAYEEN FOR "COORDINATION" THEIR ACTIVITIES IN
PORTER

SECRET
23

POL 23 LEB

Department of State **TELEGRAM**

SECRET 573

PAGE 01 BEIRUT 03609 02 OF 02 011658Z

45
ACTION SS 70

INFO OCT 01,CIAE 00,/071 W ------------------ 064588

R 011419Z MAY 69
FM AMEMBASSY BEIRUT
TO SECSTATE WASHDC 7619
INFO AMEMBASSY AMMAN
AMEMBASSY LONDON
AMEMBASSY MOSCOW
AMEMBASSY PARIS
AMEMBASSY TEL AVIV
DIA WASHDC
USMISSION USUN

S E C R E T SECTION 2 OF 2 BEIRUT 3609

LIMDIS

SUBJECT: FUAD CHEHAB'S VIEWS ON LEBANESE CRISIS

LEBANON. BY THIS CHEHAB MEANT FEDAYEEN ACCEPTANCE OF
ARMY CONTROL OVER FEDAYEEN ACTIVITIES; C) SECURITY FORCES
AND ARMY COULD ELIMINATE INTERNAL SUBVERSIVE THREAT POSED
BY THE RADICAL LEFT AND ESPECIALLY ILLEGAL LEBANESE
BA'ATH PARTY WHICH WORKS IN COORDINATION WITH SARG.
CHEHAB MADE DISTINCTION BETWEEN AL ATAH AND AL SA'IQAH.
LATTER WAS NOTHING MORE THAN AN INSTRUMENT OF SARG POLICY
IN LEBANON; D) TIME WOULD BE GAINED TO RECONCILE
INTRANSIGENT POSITION OF VARIOUS POLITICAL GROUPS IN
LEBANON AND SEEK NECESSARY COMPROMISES TO FORM NEW
GOVERNMENT.

7. CHEHAB THINKS THERE IS HOPE FOR ARRIVING AT SOME
SORT OF AGREEMENT BETWEEN LEBANESE ARMY AND FEDAYEEN
(I.E., AL FATAH). FEDAYEEN ARE REASSESSING THEIR
POSITION IN LEBANON AFTER REPERCUSSIONS OF APRIL 23
DEMONSTRATIONS. AL ATAH'S COOPERATION WITH RADICAL
LEFT HAS NOT ENHANCED FEDAYEEN CAUSE IN EYES OF
LEBANESE PUBLIC OPINION. ENSUING STATE OF EMERGENCY
HAS ENGENDERED BASIC FEARS ON PART BOTH CHRISTIAN AND

SECRET
31



Department of State **TELEGRAM**

SECRET

PAGE 02 BEIRUT 03609 02 OF 02 011658Z

MUSLIM COMMUNITIES FOR THEIR SAFETY AND WELL BEING. G-2 INTELLIGENCE REPORTS INDICATE THAT BOTH MUSLIM AND CHRISTIAN OFFICERS IN LEBANESE ARMY FED UP WITH FEDAYEEN MACHINATIONS AND HUMILIATING INCIDENTS BECAUSE OF ABSENCE CLEAR CUT ORDERS TO ARMY RE FEDAYEEN ACTIVITIES. CHEHAB THINKS AL FATAH'S LEADERSHIP HERE IS AWARE OF SITUATION AND FOR THAT REASON AL FATAH REPRESENTATIVES HAVE BEEN ESTABLISHING CONTACT WITH SUCH FIGURES AS MARONITE PATRIARCH, PIERRE GEMAYEL, AND VARIOUS MUSLIM LEADERS. ACCORDINGLY, FEDAYEEN MAY BECOME MORE AND MORE AMENABLE TO WORK OUT FRAMEWORK OF COORDINATION WITH LEBANESE ARMY. WITH NO GOVERNMENT AVAILABLE, FEDAYEEN MUST NECESSARILY TURN TO ARMY AS ONLY AUTHORITY WITH WHICH IT CAN DEAL.

8. ONE ESSENTIAL ELEMENT, CHEHAB SAID, IN APPROACH OUT-LINED ABOVE IS THAT ISRAEL MUST "FULLY DEFEND" ITS SIDE OF THE BORDER. IF ISRAEL CAN INCREASE ITS INTERDICTION CAPABILITY ALONG LEBANON-ISRAEL BORDER THIS WILL COMPLE-MENT LEBANESE ARMY'S EFFORTS TO CONTROL AND LIMIT FEDAYEEN CROSS-BORDER OPERATIONS. AS A CONSEQUENCE, FEDAYEEN WOULD BE DISCOURAGED BY HARSH REALITIES OF A STRICTLY CONTROLLED BORDER ON BOTH SIDES AND WOULD GRADUALLY GIVE UP THEIR ATTEMPTS TO CROSS INTO ISRAEL. HOPEFULLY, CHEHAB MUSED, THEY WOULD DIVERT THEIR ACTIVITIES TO THE SYRIAN-ISRAEL BORDER. CHEHAB ASKED USG MAKE ISRAEL FULLY AWARE OF LEBANON'S PREDICAMENT AND THAT ISRAEL UNDERSTAND THAT LEBANESE ARMY WILL DO EVERYTHING POSSIBLE TO EXERT CONTROL OVER FEDAYEEN. HOWEVER, ISRAEL'S COOPERATION NEEDED. HE SAID ONLY USG COULD URGE ISRAEL TO FOLLOW SUCH COURSE OF ACTION. US CAN BE ASSURED, HE SAID, THAT LEBANESE ARMY WILL CONTINUE TO DO EVERYTHING POSSIBLE TO CONTROL BORDER AND FEDAYEEN DESPITE FORMIDABLE POLITICAL PRESSURES EMANATING FROM RADICAL LEFT, SARG, AND FEDAYEEN IN LEBANON. ONLY ALTERNATIVE WOULD BE CAVING IN TO THESE PRESSURES WHICH ARMY KNOWS WOULD ULTIMATELY BRING ISRAELI ATTACK. THIS WOULD CAUSE CHAOS IN LEBANON; SOMETHING NOT IN ISRAEL'S INTEREST UNLESS IT WELCOMES SUCH A SITUATION AS PRETEXT TO OCCUPY PART OF SOUTHERN LEBANON. AND ISRAELI ATTACK WOULD ASSURE, REGARDLESS OF ITS MILITARY SUCCESS, THAT FEDAYEEN WOULD THEN HAVE COMPLETE FREEDOM OF ACTION IN LEBANON.

SECRET

31



Department of State **TELEGRAM**

SECRET

PAGE 03 BEIRUT 03609 02 OF 02 011658Z

9. I TOLD CHEHAB WE HAVE CONTINUED OUR REPRESENTATIONS TO THE ISRAELI GOVERNMENT CONCERNING OUR STRONG SUPPORT FOR LEBANON'S TERRITORIAL INTEGRITY AND POLITICAL INDEPENDENCE. WE HAVE MADE ISRAELI GOVERNMENT FULLY AWARE OF SERIOUS STIUATION IN LEBANON AS A RESULT OF DISTURBANCES WHICH OCCURRED ON APRIL 23. WE HAVE URGED RESTRAINT ON PART OF ISRAELI MILITARY IN THE FACE OF ANY BORDER INCIDENTS, ESPECIALLY DURING THIS CRITICAL PERIOD WHEN LEBANON IS FACED WITH SO MANY INTERNAL PROBLEMS. ISRAELIS SEEM TO UNDERSTAND SITUATION AND CAN BE EXPECTED TO ACT WITH RESTRAINT IN THE FACE OF ANY MINOR BORDER INCIDENTS. HOWEVER, I MADE CLEAR THERE IS A POINT WHICH CAN BE REACHED WHERE OUR INFLUENCE ON ISRAELI GOVERNMENT WILL HAVE LITTLE EFFECT ON FORCES AT PLAY. I TOLD CHEHAB WOULD REPORT HIS SUGGESTION AND EMPHASIZE IMPORTANCE HE ATTACHES TO REPRESENTATIONS TO ISRAEL CONCERNING BOLSTERING OF ISRAEL'S ANTI-FEDAYEEN CAPABILITY ON THE LEBANESE BORDER.

10. IT SHOULD BE NOTED THAT CHEHAB MADE CLEAR HE NOT SPEAKING IN NAME PRESIDENT HELOU AND THAT HIS SUGGESTIONS NOT AN OFFICIAL GOL REQUEST. HOWEVER, GIVEN HIS POSITION OF POWER IN COUNTRY AND SPECIFICALLY OVER LEBANESE ARMY, HIS THINKING WILL INFLUENCE HELOU AND WE CAN BE REASONABLY SURE THAT HIS VIEWS WILL BE INCORPORATED IN CURRENT POLICY DEBATE. I THINK IT HIGHLY LIKELY, IN VIEW OF CHEHAB'S INFLUENCE ON KARAME, THAT WE CAN EXPECT CHEHAB'S "NO GOVERNMENT" TACTICS TO BE ADOPTED. THIS SEEMS TO BE BORNE OUT BY ALMOST UNANIMOUS VIEWS OF OTHER LEBANESE POLITICIANS WITH WHOM WE'VE TALKED. IN EFFECT, HELOU WILL RUN THE COUNTRY WHILE CONTINUING TO APPEAR TO BE FORMING A GOVERNMENT, AND THE ARMY WILL ASSUME MORE BEHIND-THE-SCENES INFLUENCE IN HANDLING THE FEDAYEEN. PORTER

SECRET

21

EXDIS EXDIS EXDIS



Pol 23-8 LEB

Department of State **TELEGRAM**

SECRET 476 **ACTION COPY**

PAGE 01 BEIRUT 04078 161806Z

89
ACTION SS 30

UI

INFO OCT 01,/031 W

029424

Beirut 4078
5-16-69

R 161501Z MAY 69
FM AMEMBASSY BEIRUT
TO SECSTATE WASHDC 7737
INFO AMEMBASSY AMMAN
AMEMBASS JIDDA
AMEMBASSY KUWAIT
AMEMBASSY LONDON
AMEMBASSY TEL AVIV
USMISSION USUN

S E C R E T BEIRUT 4078
E X D I S
SUBJECT: LEBANESE CRISIS

REF: STATE 76791 — Pol 23-8 LEB

1. APPRECIATE SUGGESTION RE CHEHAB. WE OF COURSE HAVE BEEN FOLLOWING CHEHAB'S ROLE CLOSELY AND I HAVE BEEN IN FREQUENT DIRECT AND INDIRECT TOUCH WITH HIM. I HAVE ANOTHER APPOINTMENT ON MAY 19. CHEHAB IS SUPPORTING HELOU. HE SEES CLEARLY THE FEDAYEEN DANGER TO LEBANON AND HIS VIEWS HAVE BEEN MADE KNOWN, PARTICULARLY TO ARMY. INDEED, THIS SUPPORT HAS BEEN ONE OF HELOU'S MAIN ASSETS AND HAS ALSO SERVED MAINTAIN COHESIVENESS OF MILITARY ESTABLISHMENT.

2. CHEHAB, HOWEVER, PREFERS TO WORK BEHIND THE SCENES. HE IS NOT A PARTICULARLY COURAGEOUS OR BOLD MAN. HE ABHORS PUBLIC STATEMENTS AND HAS NOT MADE ONE FOR YEARS. ALSO HE WOULD FEEL PARTICULARLY INHIBITED IN MAKING A CLEAR-CUT PUBLIC STATEMENT BECAUSE OF HIS DESIRE NOT TO EMBARRASS HIS OLD FRIEND AND PROTEGE, RASHID KARAME. KARAME IS AT THIS POINT FACING MOST DIFFICULT DECISION OF HIS POLITICAL CAREER AND WE BELIEVE CHEHAB IS QUIETLY ADVISING HIM TO FORM A GOVT WHICH WOULD BE ABLE HANDLE FEDAYEEN PROBLEM. COROLLARY OF THIS WOULD BE THAT KARAME WOULD NOT HAVE TO TAKE PUBLIC ANTI-FEDAYEEN POSTURE WHICH WOULD DESTROY HIM WITH

(1)

SECRET

NOT TO BE REPRODUCED WITHOUT THE AUTHORIZATION OF THE EXECUTIVE SECRETARY

EXDIS EXDIS EXDIS



Department of State **TELEGRAM**

SECRET

PAGE 02 BEIRUT 04078 161806Z

HIS MUSLIM CONSTITUENCY. CHEHAB THEREFORE WOULD UNDOUBTEDLY SHY AWAY FROM ANY STATEMENTS WHICH WOULD EMBARRASS HIS LONGTIME COLLEAGUE AND PERHAPS DESTROY HIS OWN EFFECTIVENESS IN EXERTING QUIET PRESSURE ON HIS MANY MUSLIM FRIENDS.

3. I AM AFRAID THAT CHEHAB WOULD BELIEVE THAT IN ORDER FOR HIS INFLUENCE TO BE SIGNIFICANT IT WOULD HAVE TO BE EXERCISED QUIETLY. TO DO OTHERWISE WOULD ONLY SHARPEN THE CONFESSIONAL DIVISION, LUMPING HIM IN THE PUBLIC EYE WITH THE "MILITANT" CHRISTIANS FOR WHOM HE HAS GREAT CONTEMPT.

4. WHEN I SEE CHEHAB I WILL OF COURSE SEE HOW FAR HE WILL GO AND EXPLORE WITH HIM ALL POSSIBILITIES OF SUPPORT FOR HELOU. HELOU (WHO INCIDENTALLY IS NO CHEHAB-LOVER) HAS LEFT NO DOUBT IN MY MIND THAT HE IS SATISFIED WITH THE NATURE AND EXTENT OF CHEHAB'S CURRENT SUPPORT. PORTER

SECRET

NOT TO BE REPRODUCED WITHOUT THE AUTHORIZATION OF THE EXECUTIVE SECRETARY

DEPARTMENT OF STATE

SYSTEMATIC REVIEW WITHDRAWAL CARD NO. Pol 26-16

DATE: 5/30/69 MSG NO.: Beirut 87829 TYPE: TE

FROM: Sec State TO: Beirut

SUBJECT: International Support for Lebanon

DOCUMENT ORIGINATOR: DEPT. OF STATE: ✓ OTHER: _____

BASIS FOR WITHDRAWAL:

✓ CONTAINS NATIONAL SECURITY INFORMATION

_____ OTHER LAW OR REGULATION

WITHDRAWAL NOTICE



Department of State **TELEGRAM**

Pol 23-8 Leb

tr Pol 15 Leb

CONFIDENTIAL 687

PAGE 01 BEIRUT 03936 130959Z

20
ACTION NEA 15

INFO OCT 01,AF 12,EUR 17,IO 13,CIAE 00,JPM 04,H 02,INR 07,L 03,

NSAE 00,NSC 10,P 04,RSC 01,SP 02,SS 20,USIA 12,ACDA 16,RSR 01,

/140 W

002509

Beirut — 3936 5-13-69

R 130750Z MAY 69
FM AMEMBASSY BEIRUT
TO SECSTATE WASHDC 7699
INFO AMEMBASSY AMMAN
AMCONSUL JERUSALEM
AMEMBASSY JIDDA
AMEMBASSY KUWAIT
AMEMBASSY LONDON
AMEMBASSY PARIS
AMEMBASSY TEL AVIV
AMEMBASSY TRIPOLI
USMISSION USUN
CINCSTRIKE USCINCMEAFSA
USCINCEUR
CINCUSAREUR
CINCUSNAVEUR
DIA WASHDC

C O N F I D E N T I A L BEIRUT 3936

SUBJECT: LEBANESE SITUATION

REF: BEIRUT 3879. Pol 23-8 Leb

1. TALKS BETWEEN GOL AND FEDAYEEN REPS CONTINUED THROUGHOUT WEEKEND. DESPITE SOME OPTIMISTIC PRESS REPORTS, IT CLEAR THAT FUNDAMENTAL CONFLICT BETWEEN OBJECTIVES OF GOL AND PALESTINIAN COMMANDO LEADERS MADE AGREEMENT ON ESSENTIAL MATTERS IMPOSSIBLE. REPORTING IN BEIRUT PRESS GENERALLY ACCURATE THOUGH IT INCREASINGLY APPARENT LEBANESE G-2 HAS BEEN ACTIVE IN EFFORTS HAVE GOVERNMENT'S ACTIONS PORTRAYED IN BEST POSSIBLE LIGHT. AS LONG AS ARMY'S CONFRONTATION THOUGHT TO BE PRIMARILY WITH SYRIA, ACTING THROUGH ITS BA'THI COMMANDO GROUP SAIQAH, ARMY ENJOYED WIDESPREAD PUBLIC SUPPORT. HOWEVER, IT NOW

CONFIDENTIAL
23



Department of State **TELEGRAM**

CONFIDENTIAL

PAGE 02 BEIRUT 03936 130959Z

WELL KNOWN THAT IT HAS ALSO ENGAGED IN FIRE-FIGHTS WITH FATAH, WHICH ENJOYS CONSIDERABLE EMOTIONAL BACKING IN LEBANON, AND THERE POSSIBILITY GOL MAY ENCOUNTER MOUNTING PUBLIC OPPOSITION FROM YOUTH AND OTHER DISAFFECTED GROUPS OF ALL CONFESSIONS. EMOTIONAL SUPPORT OF COMMANDO COMPONENT OF "PALESTINE RESISTANCE MOVEMENT" SUSCEPTIBLE TO MANIPULATION BY POLITICAL OPPORTUNISTS WHO ADVOCATING REVISION OF LEBANESE SYSTEM.

2. FOLLOWING INITIAL CONTACTS BETWEEN PRES HELOU AND CHAIRMAN PLO EXECUTIVE COMMITTEE YASIR ARAFAT MAY 8-9, LOCUS OF DISCUSSIONS SHIFTED TO MINDEF WHERE FEDAYEEN LEADERS MET IN SEVERAL SESSIONS WITH ARMY COMMANDERS. HELOU CONFINED HIS PERSONAL INVOLVEMENT TO STATEMENT OF GENERAL PRINCIPLES OF LEBANESE POSITION LEAVING DETAILED NEGOTIATIONS TO CINC BUSTANY AND COS SHMAYIT. ARAFAT REPORTEDLY LEFT BEIRUT FOR DAMASCUS MAY 12.

3. FRENCH LANGUAGE DAILY L'ORIENT MAY 12 PRINTED WHAT APPEARS BE ACCURATE DESCRIPTION OF FEDAYEEN AND GOL POSITIONS:

A. FEDAYEEN DEMANDS:

1. COMPLETE FREEDOM OF ACTION COMMANDOS ON LEBANESE TERRITORY;
2. REJECTION OF PRINCIPAL OF COORDINATION ITS ACTIONS WITH LEBANESE ARMY;
3. STATIONING OF PALESTINIAN LIBERATION ARMY AND OTHER ARAB TROOPS ON LEBANESE TERRITORY TO HELP LEBANON AGAINST POSSIBLE ISRAELI REPRISAL;
4. RELEASE OF PALESTINIANS ARRESTED IN CONNECTION WITH LAST MONTH'S DEMONSTRATIONS IN LEBANON;
5. LIFTING ALL GOL RESTRICTIONS AGAINST INHABITANTS OF UNRWA REFUGEE CAMPS.

B. GOL DEMANDS:

1. NO FEDAYEEN BASES ON LEBANESE TERRITORY;
2. NO INTERVENTION IN INTERNAL POLITICAL AFFAIRS, PARTICULARLY IN BORDER AREAS;
3. NO ARMED FEDAYEEN ALLOWED IN INHABITED AREAS;
4. ALL FEDAYEEN ORGANIZATIONS MUST COORDINATE THEIR ACTIVITIES SOTHAT RESPONSIBILITY FOR ANY VIOLATION OF POSSIBLE FUTURE GOL-FEDAYEEN AGREEMENT COULD BE DETERMINED.

4. IT APPARENT GREATEST STUMBLING BLOCK TO AGREEMENT BETWEEN GOL AND FEDAYEEN WAS QUESTION OF BASES WITHIN LEBANON, WITHOUT WHICH COMMANDOS WOULD NEVER BE ABLE CONDUCT RAIDS INTO ISRAELI-HELD TERRITORY. GOL, AND ESPECIALLY PRES HELOU, REMAIN UNWAVERING IN

CONFIDENTIAL

23



Department of State **TELEGRAM**

CONFIDENTIAL

PAGE 03 BEIRUT 03936 130959Z

THEIR DETERMINATION PRESERVE SOVEREIGNTY AND TERRITORIAL INTEGRITY OF LEBANON. SINCE THERE CAN BE NO COMPROMISE WHICH WOULD SATISFY ESSENTIAL DEMANDS OF TWO SIDES, QUESTION NOW IS WHETHER HELOU CAN OBTAIN SUFFICIENTLY BROAD POLITICAL BACKING TO FACE WHAT LOOKS TO BE INEVITABLE CONFRONTATION WITH FEDAYEEN. HE HAS BACKING OF EX-PRES FUAD CHEHAB. LEADERS OF TRIPARTITE ALLIANCE AND MARONITE PATRIARCH HAVE ALSO NOW ASSURED HIM OF THEIR FULL SUPPORT FOR ARMY INTERDICTION OF FEDAYEEN. HELOU BELIEVES THERE LIKELIHOOD BE FEW DAYS TRUCE, WITH BOTH FEDAYEEN AND ARMY AVOIDING EXCESSIVE ACTION, DURING WHICH HE MUST TRY CONSOLIDATE HIS POSITION AND FORM NEW GOVERNMENT.

5. MOST POLITICAL LEADERS CONTINUE LOOK TO EX-PRIMIN RASHID KARAME AS ONLY ACCEPTABLE CANDIDATE FORM NEW GOVERNMENT. AFTERNOON MAY 12 KARAME STATED PRIVATELY THAT HE IS NOW PREPARED TO ACCEPT PREMIERSHIP AND TO FORM NEW GOVERNMENT IF HE IS ASKED. ALTHOUGH HE HAS NOT YET BEEN ASKED BY PRES HELOU, WE EXPECT HE WILL BE SHORTLY AND THAT HE WILL SAY "YES".

6. ROLE OF UAR EMISSARY AL KHOLY. DURING GOL-FEDAYEEN TALKS, NASSER'S EMISSARY HASSAN SABRI AL KHOLY TRIED CONVINCE GOL ACCEPT COMPROMISE WHEREBY FEDAYEEN WOULD BE PERMITTED OPERATE FROM SMALL BASE IN SOUTH-EASTERN LEBANON. WHILE ANY SUCH COMPROMISE UNACCEPTABLE, PUBLIC DECLARATIONS BY KHOLY AND RADIO CAIRO OF UAR SUPPORT FOR LEBANON'S INDEPENDENCE HAVE STRENGTHENED HELOU'S POSITION BY ENCOURAGING PRO-NASSER ELEMENTS TO SUPPORT HIS STRONG STAND IN DEFENSE OF LEBANESE INTERESTS.

7. THERE NOW SOME TALK LEBANON MAY REFER PROBLEM TO ARAB LEAGUE WHERE PRESUMABLY GOL WOULD HOPE TAKE REFUGE IN "LEAGUE CHARTER REQUIREMENT TAHT ALL DECISIONS BE UNANIMOUS. LEAGUE SECGEN 'ABD AL KHALIK HASSUNA SCHEDULED VISIT BEIRUT MAY 13 AND GOL PLANNING PRESENT HIM WITH "DOSSIER ON RECENT EVENTS." WE FEEL LEBANON LIKELY BACK AWAY FROM SEEKING ARAB LEAGUE CONSIDERATION FEDAYEEN PROBLEM AT THIS TIME SINCE IT LIKELY LEBANON WOULD FIND ITSELF ISOLATED IN FACE SOLID FEDAYEEN SUPPORT BY OTHER LEAGUE MEMBERS.

8. KEY TO SHORT-RUN STABILITY IN LEBANON IS WHETHER ARMY WILL REMAIN UNITED IN EVENT PROTRACTED SHOWDOWN WITH FEDAYEEN OCCURS. AS LONG AS OPPONENT COULD PLAUSIBLY BE VIEWED AS SYRIA, LOYALTY EVEN SUNNI OFFICERS NOT IN QUESTION. HOWEVER, HELOU HAS RECENTLY INDICATED SOME DOUBT HOW LONG MUSLIM OFFICERS WOULD REMAIN LOYAL IN EVENT MAJOR CONFRONTATION WITH FATAH SINCE EMOTIONAL SUPPORT FOR

CONFIDENTIAL

23



Department of State **TELEGRAM**

CONFIDENTIAL

PAGE 04 BEIRUT 03936 130959Z

PALESTINIAN CAUSE RUNS DEEP AND STRONG DESPITE OBJECTIVE REALIZATION POSSIBLE CONSEQUENCES FEDAYEEN ACTION FROM LEBANON. PORTER

CONFIDENTIAL

23

EXDIS EXDIS EXDIS EXDIS

46



POL 23-8 LEB

Department of State **TELEGRAM**

SECRET 929

PAGE 01 BEIRUT 03678 01 OF 02 031555Z

ACTION COPY

43
ACTION SS 30

INFO OCT 01,/031 W ------------------ 077541

Beirut 3678 5.3.69

P R 031433Z MAY 69
FM AMEMBASSY BEIRUT
TO SECSTATE WASHDC PRIORITY 7636
USMISSION USUN
INFO AMEMBASSY AMMAN

S E C R E T SECTION 1 OF 2 BEIRUT 3678

EXDIS

1. PRESIDENT HELOU APPEARS TO HAVE MADE CRUNCH DECISION CONFRONT FEDAYEEN. CONSEQUENCES OF DECISION ARE CLEAR TO HIM AND HE REALIZES SITUATION IN LEBANON COULD GET OUT OF CONTROL. QUESTION HELOU POSED TO ME IN LONG INTENSE SESSION LAST NIGHT (MAY 2) WAS WHAT ASSISTANCE HE COULD EXPECT FROM USG IS SITUATION DETERIORATES SHARPLY.

2. SEPTEL GIVES HELOU'S ANALYSIS CURRENT SITUATION AND HIS EFFORTS FIND SOLUTION SHORT OF CAPITULATION TO FEDAYEEN. HIS DECISION ORDER ARMY TO SHOOT IF NECESSARY AMOUNTS TO WATERSHED DECISION AND RUNS RISK OF DIVIDING COUNTRY. HELOU APPEARS TO HAVE REJECTED ANY COMPROMISE WHICH WOULD EFFECTIVELY CEDE LEBANON'S SOVEREIGNTY OR TERRITORY TO FEDAYEEN. HE IS CALM SELF-ASSURED AND NOT INDULGING IN SELF-DOUBT. I BELIEVE HIS DECISION IS FIRM: THAT (AS HE HIMSELF PUT IT) IT WAS NOT MADE IN PANIC. HE HAS DECIDED HE NOW HAS NO CHOICE EXCEPT TO MEET PRESENT CHALLENGE TO LEBANON'S POLITICAL INDEPENDENCE AND INTEGRITY. HE KNOWS EFFECTS DECISION MAY HAVE IN BREAKING COUNTRY APART ON CONFESSIONAL LINES, OR IN AGGRAVTING FEDAYEEN AND LEFTIST PRESSURES, BUT HE ALSO AWARE THAT HE CANNOT DELAY MUCH LONGER.

3. IN RAISING QUESTION OF EXTERNAL ASSISTANCE TO LEBANON, HE EMPHASIZED HE WAS NOT ASKING FOR ACTION NOW BEYOND DIPLOMATIC ACTIONS USG ALREADY TAKING. HE EMPHASIZED HE WOULD NEVER RESORT TO REQUESTING EXTERNAL ASSISTANCE UNTIL HE HAD EXHAUSTED AND EXPLOITED ALL COURSE OF ACTION OPEN TO HIM AT DOMESTIC AND

(1)

NOT TO BE REPRODUCED WITHOUT THE AUTHORIZATION OF THE EXECUTIVE SECRETARY

SECRET

20



Department of State **TELEGRAM**

SECRET

PAGE 02 BEIRUT 03678 01 OF 02 031555Z

REGIONAL LEVELS. HOPEFULLY RECOURSE TO EXTERNAL ASSISTANCE CAN BE AVOIDED BUT POTENTIAL DANGERS IN SITUATION WERE SUCH THAT HE HAD TO HAVE BEST POSSIBLE UNDERSTANDING OF WHAT USG MIGHT BE ABLE TO DO IF HE HAD TO RESORT TO THE "ULTIMATE RECOURSE" OF ASKING US.

4) BOTH US AND LEBANON HAD LEARNED MUCH SINCE US INTERVENTION IN 1958, SAID HELOU. HE WAS NOT ASKING FOR UNREALISTIC HELP OR HELP WHICH IT WOULD BE IMPOSSIBLE FOR USG TO GRANT. HE HOPED US WOULD UNDERSTAND THAT HE NOT ENGAGING IN BLACKMAIL, BUT IT WOULD ENABLE HIM ACT MORE DECISIVELY IN HANDLING INTERNAL SITUATION IF HE FELT HIS HAND WAS STRENGTHENED BY ASSURANCES US SUPPORT "AS A LAST RESORT". OUR REASSURANCES WOULD EMBOLDEN HIM TO RESIST TREMENDOUS PRESSURES UPON HIM TO "STRIKE A BARGAIN" WITH FEDAYEEN - A STEP WHICH HE DOES NOT WISH TO TAKE, KNOWING IT WOULD BE BEGINNING OF LOSS OF LEBANON'S SOVEREIGN CONTROL OVER ITS OWN POLICIES AND DESTINY.

5) HELOU REJECTED PROSPECT EFFECTIVE EXTERNAL ASSISTANCE FROM OTHER NON-AREA POWERS. FRENCH COULD AND WOULD DO NOTHING. UK CAN NO LONGER PLAY EFFECTIVE ROLE AND ITS INFLUENCE LIMITED IN ME. AS FOR SOVIET UNION, HELOU WAS DEEPLY DISTRUSTFUL OF SOV INTENTIONS TOWARD LEBANON DESPITE LIP SERVICE GIVEN BY SOV AMBASSADOR DURING PRESENT CRISIS. SOVS COULD NOT RECONCILE THEIR LONG-TERM OBJECTIVES IN ARAB WORLD WITH A POSITION OF SUPPORT OF MODERATE FREE-ENTERPRISE LEBANON AGAINST RADICAL SYRIA. SOVS HAVE THE POWER AND THE INFLUENCE IN SYRIA TO REDUCE SYRIAN INTERVENTION IN LEBANON'S AFFAIRS BUT HE DOES NOT BELIEVE THEY WILL EXERCISE IT.

6) HELOU FELT THERE WAS STRONG COMMON IDENTITY BETWEEN HIS DUTY TO SAFEGUARD LEBANON'S SOVEREIGNTY IN FACE PRESENT THREAT AND US INTERESTS IN ME. IF HE SHOULD FAIL, RESULT WOULD BE "JORDANIZATION" OF LEBANON WITH FEDAYEEN (AND SYRIA) ULTIMATELY CONTROLLING LEBANON'S FATE. IF FEDAYEEN WIN THE STRUGGLE, LEBANESE REGIME COULD NOT ENDURE. HUSSEIN, IN HELOU'S OPINION, COULD NOT LONG OUTLAST COLLAPSE LEBANESE REGIME. REPERCUSSIONS ON OTHER MODERATE ARAB STATES SUCH AS SAUDI ARABIA AND KUWAIT WOULD BE LESS DRAMATIC BUT PERHAPS AS SERIOUS IN LONG RUN. KUWAIT WOULD BE PUT IN A BLACKMAIL SITUATION WHERE IT WOULD HAVE TO BECOME PRIMARY FINANCIAL ANGEL OF FEDAYEEN. ALSO ANY CHANCE FOR RESTORATION MORE MODERATION IN IRAQ WOULD BE TOTALLY DESTROYED.

SECRET



Department of State **TELEGRAM**

SECRET

PAGE 03 BEIRUT 03678 01 OF 02 031555Z

7) IN HELOU'S VIEW, EFFECTS OF "JORDANIZATION" OF LEBANON WOULD LEAD TO "VIETNAMIZATION" OF ARAB WORLD WITH THE INEVITABLY RADICALLY-ORIENTED PALESTINIAN COMMANDO GROUPS BECOMING INSTRUMENTS AND SPEARHEADS OF RADICAL REGIMES THROUGHOUT AREA. A PEACEFUL SETTLEMENT OF ME PROBLEM UNDER THESE CONDITIONS SIMPLY COULD NOT HAPPEN. IT WAS IN THIS PERSPECTIVE OF POTENTIAL DEVELOPMENTS THAT HELOU EXPRESSED HIS DESIRE EXPLORE POSSIBILITIES US ASSISTANCE TO LEBANON IN INTEREST BOTH COUNTRIES.

8) I RESPONDED THAT IT WAS DIFFICULT IF NOT IMPOSSIBLE TO DISCUSS REALISTIC POSSIBILITIES OF US ASSISTANCE IN HYPOTHETICAL CIRCUMSTANCES. ON MANY OPTIONS AVAILABLE, HELOU SURELY WOULD AGREE THAT SOME WERE IMPOSSIBLE BECAUSE THEY WOULD NOT WORK. BOTH PRESIDENT HELOU AND USG WOULD HAVE TO STUDY WHAT WAS FEASIBLE, AND AGREE ON WHAT WAS NOT. SIXTH FLEET OBVIOUSLY COULD MAKE ITS PRESENCE FELT, BUT WOULD THIS ACCOMPLISH OUR OBJECTIVES? USG IN ADDITION WOULD HAVE TO ASSESS REGIONAL AND INTERNATIONAL IMPLICATIONS OF ANY ACTION WE MIGHT TAKE. WE WERE FOR INSTANCE ENGAGED IN SERIOUS DISCUSSIONS WITH SOVIET UNION ON PEACEFUL SOLUTION ME CRISIS AND IMPLICATIONS OUT DIVERSE RELATIONS WITH SOVS AS WELL AS OTHER POWERS WOULD HAVE TO BE CONSIDERED.

PORTER

SECRET

NOT TO BE REPRODUCED WITHOUT THE AUTHORIZATION OF THE EXECUTIVE SECRETARY

20



POL 23-8 LEB

Department of State **TELEGRAM**

XR POL LEB-US

EXDIS EXDIS EXDIS EXDIS

SECRET 988

PAGE 01 BEIRUT 03881 01 OF 02 091800Z

ACTION COPY

42
ACTION SS 30

INFO OCT 01,/031 W

114937

R 091526Z MAY 69
FM AMEMBASSY BEIRUT
TO SECSTATE WASHDC 7684
INFO AMEMBASSY AMMAN
AMEMBASSY JIDDA
AMEMBASSY TEL AVIV
USMISSION USUN

S E C R E T SECTION 1 OF 2 BEIRUT 3881

EXDIS

DEPARTMENT PASS CAIRO

SUBJ: REPRESENTATION TO PRESIDENT HELOU CONCERNING US SUPPORT FOR LEBANON

REF: STATE 070266 POL 23-8 LEB

1. DURING MY MEETING WITH PRESIDENT HELOU MAY 7, HELOU REITERATED HIS QUESTION CONCERNING POSSIBILITIES OF US SUPPORT FOR LEBANON. I RELAYED SUBSTANCE OF INSTRUCTIONS CONTAINED IN REFTEL RECAPITULATING WHAT WE HAVE DONE, EMPHASIZING USG SUPPORT FOR GOL'S POLICY OF FEDAYEEN INTERDICATION AND OUR SUPPORT FOR LEBANON'S TERRITORIAL INTEGRITY, TO INCLUDE POSSIBILITY OF PUBLIC STATEMENT IN THIS REGARD AT APPROPRIATE TIME. I INFORMED HIM THAT WASHINGTON GIVING ATTENTION AS TO WHAT ELSE WE MAY BE ABLE TO DO FOR LEBANON AND THAT WE WILL BE IN TOUCH WITH HIM FURTHER.

2. HELOU EXPRESSED HIS APPRECIATION FOR US SUPPORT AND FOR OUR SPECIAL EFFORTS TO HELP LEBANON IN THIS CRISIS. HE PLACED SPECIAL EMPHASIS ON CONTINUING US REPRESENTATIONS TO SAUDI ARABIA, KUWAIT AND LIBYA CONCERNING THEIR FINANCING OF FEDAYEEN, AND URGED WE CONTINUE OUR REPRESENTATIONS TO ISRAEL, FULLY

SECRET



Department of State **TELEGRAM**

EXDIS EXDIS EXDIS EXDIS

SECRET

PAGE 02 BEIRUT 03881 01 OF 02 091800Z

COGNIZANT THAT HE WAS EXPOSING HIMSELF DANGEROUSLY IF GOI LEAKED FACT THAT HE ASKING FOR ISRAELI COOPERATION RE BORDER AND FEDAYEEN INTERDICTION. HIS COMMENTS ON PARAGRAPH D, REFTEL, RE SELECTED ARMS SHIPMENTS AND PARAGRAPH E, RE POSSIBLE ROLE OF UN ARE REPORTED SEPTELS.

3. RE WHAT ELSE CAN BE DONE, HELOU STRESSED ESTABLISH WHAT OPTIONS AVAILABLE IF SITUATION DETERIORATES SHARPLY AND SECURITY SITUATION BECOMES UNCONTROLLABLE. HELOU EMPHASIZED HE THINKING OF ULTIMATE STEPS HE MAY HAVE TO RESORT TO. IN PROBING POSSIBILITIES US ASSISTANCE HE SAID HE FULLY UNDERSTANDS USG RELUCTANCE SERVE AS WORLD'S POLICEMAN IN INTERVENING IN LOCAL OR REGIONAL CONFLICTS, PARTICULARLY AS RESULT US EXPERIENCE IN VIET-NAM. HOWEVER, AS CHIEF OF STATE, HE HAD TO STUDY WHAT OPTIONS HE HAD AVAILABLE TO HIM IN ORDER TO DEAL WITH THE THREATS TO HIS COUNTRY'S TERRITORIAL INTEGRITY AND SOVEREIGNTY. HE STATED HE WOULD MAKE WHATEVER DECISIONS HE THOUGHT NECESSARY WITH OR WITHOUT POSSIBILITY OF US ASSISTANCE, BUT THAT PRIOR KNOWLEDGE OF AVAILABILITY SOME SORT OF US ASSISTANCE WOULD STRENGTHEN HIS HAND IN MAKING THE HARD DECISIONS REQUIRED. AT THIS POINT I URGED THAT HE AND GOL DO EVERYTHING POSSIBLE TO AVOID DETERIORATION IN SITUATION WHICH WOULD NECESSITATE APPEALS FOR EXTERNAL ASSISTANCE. I FELT A FIRM STAND ON HIS PART NOW HAD BETTER CHANCE OF SUCCESS THAN CONTINUED POLICY OF DRIFT, AND EXPRESSED PERSONAL BELIEF THAT CLIMATE OF PUBLIC OPINION SUPPORT WAS MORE FAVORABLE AT THIS MOMENT THAN IT WOULD BE IN FUTURE. WE, ON OUR PART, I SAID, WOULD CONTINUE OUR PRESENT EFFORTS TO HELP LEBANON.

4. IN HELOU'S ANALYSIS, THERE ARE TWO BASIC CONTINGENCIES WHICH CAN LEAD TO DOWNFALL LEBANESE REGIME AND COMPROMISE, IF NOT DESTROY, LEBANON'S TERRITORIAL INTEGRITY AND SOVEREIGNTY. THESE ARE: 1) INTERNAL SUBVERSION (I.E. MOUNTING PRESUURE ON GOL AGAINST ITS POLICY OF FEDAYEEN INTERDICTION, EMANATING FROM SARG MACHINATIONS IN LEBANON, AS-SAIQAH AND OTHER FEDAYEEN GROUPU, DEMONSTRATIONS ECGINEERED BY PALESTINIAN AND SYRIAN REFUGEES IN LEBANON, AND CONSPIRATORIAL ACTIVITIES OF RADICAL LEFT ORGANIZATIONS); 2) COLLAPSE OF SECURITY ON LEBANON-ISRAEL BORDER (I.E. ISRAELI

SECRET



EXDIS EXDIS EXDIS EXDIS

Department of State **TELEGRAM**

SECRET

PAGE 03 BEIRUT 03881 01 OF 02 091800Z

RETALIATION AND POSSIBLE OCCUPATION LEBANESE TERRITORY AS RESULT ESCALATION CONFLICT BETWEEN LEBANESE ARMY AND FEDAYEEN WITH CONSEQUENT LOSS OF ARMY'S BORDER CONTROL AND INTERNAL SECURITY CAPABILITY). IN EITHER OF THESE TWO CONTINGENCIES HELOU ENVISAGES POSSIBILITY RAPID SPLIT LEBANON ALONG MUSLIM-CHRISTIAN LINES AND SPECTER OF BLOOD BATH IN ENSUING CIVIL WAR. IN THIS RESPECT, I AM CONVINCED HE IS THINKING AS A CHRISTIAN PRESIDENT WHO FEELS HE WILL BE COMPELLED TO CALL FOR EXTERNAL ASSISTANCE TO PROTECT A THREAT TO CHRISTIAN COMMUNITY, AS WELL AS COUNTERBALANCE THE FORCES AT PLAY AND RE-ESTABLISH SECURITY IN COUNTRY. HELOU EMPHASIZED MUTUAL US-LEBANESE INTEREST IN MAINTAINING LEBANESE SOVEREIGNTY, AND REPEATED THIS THESIS THAT FALL OF LEBANON WOULD SERIOUSLY JEOPARDIZE HASHEMITE REGIME IN JORDAN AND WEAKEN OTHER MODERATE ARAB REGIMES, THEREBY LEADING TO RADICALIZATION OF ARAB MIDDLE EAST. AS HE PUT IT, "IF NOT TROSTKYITES, WE WILL SEE THE RISE OF KERENSYS IN THE ARAB WORLD".

5. HELOU THEN ASKED THAT WASHINGTON GIVE URGENT CONSIDERATION TO CONTIGENCY PLANNING SO THAT BOTH USG AND GOL COULD BETTER DETERMINE WHAT OPTIONS AVAILABLE IN CRISIS SITUATION. SPECIFICALLY, HE RECOMMENDED CONSIDERATION BE GIVEN TO HOW USG COULD HELP IN CONTEXT OF GOL REQUEST SOR DISPATCH OF UNEF TO LEBANON. HELOU SAID HE PREPARED TO APPEAL TO UN FOR EMERGENCY FORCES IF SITUATION IN LEBANON DETERIORATED TO POINT WHERE IN HIS OPINION SUCH TROOPS NEEDED TO STABILIZE SITUATION IN LEBANON. TIMING WAS PARTICULARLY IMPORTANT, AS PREMATURE CALL FOR UNEF COULD AGGRAVATE INTERNAL POLITICAL SITUATION IN LEBANON AND DO MORE HARM THAN GOOD.

PORTER

NOTE: NOT PASSED CAIRO BY OCT.

SECRET

27



EXDIS EXDIS EXDIS EXDIS

46

POL 23-8 LEB

Department of State **TELEGRAM**

XR POL 27-14 LEB/UN

SECRET 523

PAGE 01 BEIRUT 03868 091537Z

ACTION COPY

Beirut 3868 5-9-69

42
ACTION SS 30

INFO OCT 01,/031 W 113590

R 091431Z MAY 69

FM AMEMBASSY BEIRUT
TO RUEHC/SECSTATE WASHDC 7679
INFO AMEMBASSY LONDON
AMEMBASSY PARIS
USMISSION USUN

S E C R E T BEIRUT 3868

EXDIS

SUBJ: POSSIBLE UN ROLE IN LEBANESE CRISIS

ON MAY 5 I DISCUSSED WITH MICHELMORE PRESIDENT HELOU'S APPREHENSIONS RE POSSIBLE DETERIORATION INTERNAL SECURITY SITUATION IN LEBANON AND HIS DESIRE FIND POLITICALLY ACCEPTABLE WAY INCREASE STRENGTH AND EFFECTIVENESS OF UN PRESENCE IN LEBANON. IN VIEW PALESTINIAN REFUGEE PARTICIPATION IN APRIL 23 RIOTING IN SUPPORT OF FEDAYEEN ACTION, HELOU THINKS IT MIGHT BE APPROPRIATE CONSIDE USING UNRWA OBSERVERS AS MEANS AUGMENT SIZE UN PRESENCE SINCE UNRWA ALREADY INVOLVED WITH REFUGEES AND AT SAME TIME IS UN AGENCY WITH "LEAST POLITICAL OVERTONES"M HELOU HOPES WAY CAN BE FOUND TO PERSUADE UNSYG SEND CIVILIAN OBSERVERS TO INVESTIGATE CONDITIONS IN REFUGEE AMPS AS INITIAL STEP TO STABILIZE SITUATION IN LEBANON AND LAQ GROUNDWORK FOR FUTURE, MORE SUBSTANTIAL, UN PRESENCE.

2. MICHELMORE OBSERVED THAT UNRWA HAS ALWAYS CONFINED ITS ACTIVITIES TO PROVIDING WELFARE SERVICES TO REFUGEES, LEAVING ALL POLICE AND SECURITY RESPONSIBILITIES TO LOCAL GOVERNMENTS. HE NOTED THERE NOTHING IN UNRWA'S MANDATE WHICH WOULD ALLOW HIM ASSUME ANY RESPONSIBILITIES THIS DOMAIM AND THAT SYG RETAINS AUTHORITY IN HIS HANDS: TO CONTACT GOVENMENTS ON MATTERS CONCERNING PROTECTION OF UN PERSONNEL. MICHELMORE ACKNOWLEDGED THAT CONCENTRATIONS

(2)

SECRET

28

Department of State **TELEGRAM**

SECRET

PAGE 02 BEIRUT 03868 091537Z

OF PALESTINIAN REGUFEES MIGHT BECOME SERIOUS SECURITY PROBLEM FOR GOL IN EVENT ESCALATION OF CLASHES BETWEEN LEBANESE ARMY AND FEDAYEEN AND INDICATED HE WOULD COMMUNICATE PROVATELY WITH SYG, POSSIBLY THROUGH BUNCHE, HIS CONCERN RE POSSIBLE EFFECT UPON FUTURE UNRWA OPERATIONS.

3. I CONVEYED MICHELMORE'S VIEWS TO HELOU DURING MEETING MAY 7. CONCERNING EXISTING OPTIONS FOR UN ACTION IN NEAR FUTURE (PARA 2E OF STATE 70266), HELOU BELIEVES AUGMENTATION OF UN OBSERVER FORCE ON BORDERS NOT POLITICALLY FEASIBLE. REQUEST FOR MORE UNMOS WOULD PUT GOL IN DIFFICULT POSITION BECAUSE THEY WOULD BE OBLIGED TO REPORT ON GOL EFFORTS TO INTERDICT FEDAGEEN ACTIVITIES DIRECTED AGAINST ISRAEL. UNMOS COULD HARDLY AVOID REPORTING ON INCREASED NUMBER OF LEBANESE ARMY/FEDAYEEN CLASHES. SUCH REPORTS WOULD BE UOURCE OF EMBARRASSMENT TO GOL AND UNACEEPTABLE TO LEBANESEPUBLIC OPINION.

4. HELOU BELIEVES, HOWEVER, IT WOULD BE POLITICALLY FEASIBLE TO BRING IN CIVILIAN UN OBSERVERS TO INVESTIGATE CONDITIONS IN UNRWA REFUGEE CAMPS. HE SEES NIMBER OF ADVANTAGES FROM SUCH COURSE OF ACTION: 1) OBSERVERS COULD BELIE FEDAYEENCLAIMS THAT GOL IS OPPRESSING PALESTINIAN REFUEES IN LEBANON; 2) THEY WOULD BE ABLE TO INVESTIGATE ARMS SITUATION IN CAMPS; 3) THEIR PRESENCE MIGHT INHIBIT FEDAYEEN FROM USING REFUGEE CAMPS AS VIRTUAL BASES FOR COMMANDO OPERATIONS; 4) THEY COULD HELP SUPPRESS PALESTINIAN PROPAGANDA EMANATING FROM CAMPS. HELOU ENVISAGES ARRIVAL THESE OBSERVERS AS OPENING STEP TO BRING IN LARGER AND MORE EFFECTIVE UN PRESENCE IN LEBANON, PERHAPS, AT FIRST IN FORM OF "UN POLICE TEAM" TO "PROTECT" THE CIVILIAN OBSERVERS. HE REGARDS CIVILIANOBSERVERS AS ACCEPTABLE FIRST MOVE WHICH MIGHT FACILITATE ULTIMATE CREATION OF A UNEF IN LEBANON, IF NEEDED.

5. I TOLD HELOU THAT ANY INITIATIVE SEND CIVILIAN OBSERVERS TO UNRWA CAMPS IN LEBANON WOULD HAVE TO COME FROM SYG RATHER THAN MICHELMORE, ON BASIS MY TALKS WITH LATTER. I ASKED IF HE HAD CONSIDERED SENDING SPECIAL REPRESENTATIVE TO NEW YORK TO DISCUSS SITUATION WITH SYG. HELOU BELIEVES TIME NOT RIGHT TO SEND SPECIAL REP SINCE

SECRET



Department of State **TELEGRAM**

SECRET

PAGE 03 BEIRUT 03868 091537Z

SUCH A STEP WOULD TEND TO SOUND THE ALARM OVER HIS FEAR OF EXTERNAL INTEVENTION IN LEBANON, THEREBY AGGRAVATING INTERNAL SITUATION. FOR TIME BEING, HELOU WISHES KEEP PROPOSAL WITMIN FRAMEWORK OF HIS CONFIDENTIAL CONTACTS WITH ME TO AVOID PREMATURE ADVERSE REACTION FROM OTHER ARAB STATES AND FROM SOME LEBANESE.

6. I PROMISED HELOU I WOULD REPORT HIS INTEREST IN CIVILIAN OBSERVERS AND HIS PRESENT NEGATIVE REACTION TO PROPOSAL STRENGTHEN UN OBSERVER FORCE. I OBSERVED THAT, WHILE IF WAY COULD BE FOUND TO SEND OBSERVERS TO LEBANON, IT WOULD NOT BE REALISTIC AT THIS TIME TO CONSIDER THEM A FIRST STEP TOWARD CREATION OF A UNEF.

7. COMMENT: FRANKLY WE ARE NOT SANGUINE OVER FEASIBILITY HELOU'S IDEA OF SENDING CIVILIAN OBSERVERS TO INVESTIGATE CONDITIONS IN UNRWA REFUGEE CAMPS. EEN IKTSYG COULD FIND WAY ACCEDE TO SUCH A REQUEST FROM GOL, WE SERIOUSLY QUESTION WHETHER OBSERVERS WOULD BE ABLE TO RENDER THE SERVICES ENVISAGED BY HELOU. HOWEVER, AS HE IS UNDER-STANDABLY LOOKING INTO EVERY CONCEIVABLE WAY TO SAFEGUARD THE SOVEREIGNTY AND INTEGRITY OF LEBANON FROM THE CONSE-QUENCES OF THE FEDAYEEN THREAT, I BELIEVE WE SHOULD NOT SUMMARILY DISMISS CIVILIAN OBERSVER SCHEME AS UNWORKABLE IF, IN FACT, THERE MIGHT BE SOME WAY WHEREBY SYG COULD ACT UNDER THE UN CHARTER. I TOLD HELOU I WOULD SEEK DEPARTMENT'S VIEWS AS TO WHETHER THERE MIGHT BE FEASIBLE APPROACH HE COULD TAKE TO INDUCE SYG TO SEND OBSERVERS TO UNRWA WITHOUT REQUIRING SC OK UNGA ACTION WHICH WOULD ATTRACT UNACCEPTABLE PUBLIC ATTENTION TO MOVE.

PORTER.

SECRET

20

POL 23-8 LEB



Department of State **TELEGRAM**

SECRET 313

PAGE 01 BEIRUT 03963 01 OF 02 131747Z

42
ACTION SS 70

INFO OCT 01,CIAE 00,/071 W

005393

R 131507Z MAY 69
FM AMEMBASSY BEIRUT
TO SECSTATE WASHDC 7706
INFO AMEMBASSY AMMAN
AMEMBASSY TEL AVIV
AMEMBASSY JIDDA
RUEHDT/USMISSION USUN 0920

S E C R E T SECTION 1 OF 2 BEIRUT 3963

LIMDIS

SUBJECT: AMBASSADOR'S REPRESENTATIONS TO CHRISTIAN LEADERSHIP

REF: BEIRUT 3933 - POL

BEGIN SUMMARY. CHRISTIAN TRIPARTITE ALLIANCE PRIVATELY ASSURED PRESIDENT HELOU IT SUPPORTS HIS PRESENT STAND NOT TO KNUCKLE UNDER FEDAYEEN. ALLIANCE, AFTER HEARING PRESIDENT'S DETAILED REPORT ON ARAFAT NEGOTIATIONS, STATED HELOU MUST ACT AS SOVEREIGN CHIEF OF STATE AND DO EVERYTHING POSSIBLE TO INTERDICT FEDAYEEN ACTIVITIES IN LEBANON. ALLIANCE LEADERUTURGED PRESIDENT STUDY POSSIBILITIES FOR EXTERNAL ASSISTANCE TO LEBANON SHOULD SITUATION DETERIORATE SHARPLY. ALSO NOTIFIED HIM THAT ALLIANCE WOULD OPPOSE FORMATION MILITARY GOVT. I EXPLAINED USG ALSO SUPPORTING PRESIDENT, AND TOOK OPPORTUNITY MAKE OVERALL US POSITION CLEAR TO CHRISTIAN LEADERSHIP. I URGED LEBANESE COLLECTIVELY DO EVERYTHING POSSIBLE RESOLVE CRISIS AND FACE UP TO FEDAYEEN AND SUBVERSIVE THREAT. END SUMMARY.

1. I HAD DETAILED EXCHANGE WITH MARONITE LEADER RAYMOND EDDE MAY 12 CONCERNING PRESENT SITUATION IN LEBANON AND EXPLAINED OUR POSITION ON PRESENT CRISIS. ASKED EDDE INFORM CHAMOUN AND GEMAYEL OF US ATTITUDE. EDDE PRESENTED DETAILED ACCOUNT OF HIS AND PIERRE GEMAYEL'S MEETING WITH PRESIDENT HELOU MAY 11. HE STATED PRESIDENT WAS IN A VERY DEPRESSED MOOD AS A RESULT OF FAILURE TALKS WITH FEDAYEEN ANC CONCLUDED HE FELT HE WAS AT "END OF THE ROAD" BE-

SECRET



Department of State **TELEGRAM**

SE RET

PAGE 02 BEIRUT 03963 01 OF 02 131747Z

CAUSE OF COMPLETE DIVERGENCE OF VIEWS, WITH RESULTANT PROBLEM OF SECURING MUSLIM PARTICIPATION IN GOVT. HELOU DESCRIBED LEBANON'S DILEMMA TO ALLIANCE LEADERSHIP AND STATED THAT ALL AVAILABLE OPTIONS INVOLVED SERIOUS POLITICAL RISKS, I.E., IF FEDAYEEN ACTIVITY INTERDICTED, THERE SERIOUS RISK OF INTERNAL SUBVERSION AND CONFESSIONAL DIVISION IN LEBANON; ON OTHER HAND, IF FEDAYEEN ACTIVITY PERMITTED, GOL WILL LOSE ITS CONTROL OVER LEBANON-ISRAEL BORDER AND ISRAELIS WILL EVENTUALLY RETALIATE, CREATING ALMOST CERTAIN DIVISION OF LEBANON AND POSSIBLY DESTROYING CAPABILITY OF SECURITY FORCES AND ARMY.

2. EDDE AND GEMAYEL, SPEAKING FOR CHAMOUN ALSO, TOLD PRESIDENT THAT CHRISTIAN LEADERSHIP IN LEBANON WOULD SUPPORT HIM FULLY AT THIS CRITICAL JUNCTURE IN DECISION TO REJECT "DEAL" WITH FEDAYEEN. PRESIDENT SHOULD HAVE NO RESERVATIONS CONCERNING CHRISTIAN SUPPORT. EDDE TOLD HIM THAT GREATER MAJORITY OF CHRISTIANS ENDORSE PRESIDENT HELOU'S FUNDAMENTAL POSITION THAT LEBANON CANNOT SUBORDINATE ITS SOVEREIGNTY TO FEDAYEEN. SPECIFICALLY, HELOU INFORMED THAT CAMILLE CHAMOUN, PIERRE GEMAYEL, RAYMOND EDDE, MARONITE PATRIARCH, AND SULEIMAN FRANGIEH, MARONITE LEADER OF NORTH LEBANON, SUPPORT PRESIDENT'S POSITION. THERE SOME CHRISTIAN LEADERS, EDDE SAID, WHO FOR REASONS OF POLITICAL OPPORTUNISM, OR BECAUSE THEIR CONSTITUENCIES INCLUDE MANY MUSLIMS, MAY NOT BE ABLE SUPPORT PRESIDENT'S POSITION. HOWEVER, PRESIDENT SHOULD NOT EXPECT "TOTAL CHRISTIAN SUPPORT," AND BULK OF CHRISTIANS ARE WITH HIM.

3. EDDE SAID ALLIANCE URGED PRESIDENT TO ACT AS CONSTITUTIONAL CHIEF OF STATE OF LEBANON WHO HAD TAKEN OATH TO UPHOLD SOVEREIGNTY AND TERRITORIAL INTEGRITY OF LEBANON. IN ALLIANCE'S OPINION, THIS MEANS PRESIDENT CANNOT CEDE LEBANON'S SOVEREIGNTY WHICH ALREADY SERIOUSLY COMPROMISED BY VIRTUAL FEDAYEEN OCCUPATION OF A PORTION OF SOUTHERN LEBANON (I.E., HASBAYA, SHIBA'A, KHIAM TRIANGLE). EVEN IF FEDAYEEN WERE GRANTED RIGHT REMAIN IN THIS RESTRICTED AREA, THEY WOULD SOON BECOME DISSATISFIED AND PUSH FOR MORE FREEDOM OF ACTION IN AN AREA EXTENDING THROUGH SOUTH LEBANON FROM MOUNT HERMON TO RAS NAQURA ON THE SEA. OF COURSE, THERE ARE GREAT POLITICAL RISKS INVOLVED, IF PRESIDENT ADOPTS THIS POSITION, BUT IN ALLIANCE'S VIEW POLITICAL RISKS WILL BE MUCH GREATER IF FEDAYEEN ARE ALLOWED TO INCREASE THEIR PRESENCE AND ACTIVITIES IN LEBANON. ALLIANCE INFORMED PRESIDENT HE MUST BE PREPARED TO BE CALLED A "TRAITOR" BY CERTAIN EXTREMISTS AND MUSLIM GROUPS, BUT THAT BULK OF LEBANESE PUBLIC OPINION WILL SUPPORT HIS STAND AS

SECRET



Department of State **TELEGRAM**

SECRET

PAGE 03 BEIRUT 03963 01 OF 02 131747Z

LONG AS HE TRULY ACTS TO MAINTAIN LEBANON'S SOVERIEGNTY.

4. EDDE MADE ABSOLUTELY CLEAR THAT ALLIANCE'S POSITION IS SECRET. IF MADE PUBLIC, WOULD IMMEDIATE ENGENDER POLITICAL AND CONFESSIONAL DISORDERS IN LEBANON. DESPITE OBVIOUS INABILITY CHRISTIAN LEADERS TO TALK ABOUT IT, PRESIDENT HELOU NOW FULLY AWARE OF ALLIANCE'S POSITION AND EXTENT OF ITS SUPPORT. ALLIANCE DID PUT HELOU ON NOTICE THAT IT WOULD NOT SUPPORT HIM IF HE DECIDED RESORT TO FORMATION MILITARY GOVERNMENT. EDDE INDICATED THAT IF HELOU ASKED MILITARY TO STEP IN, ALLIANCE WOULD ASK FOR HIS RESIGNATION. ALSO, CLAIMS EDDE COUNTRY NOT ABOUT TO GO INTO CIVIL WAR OVER FEDAYEEN ISSUE AND THAT MASS OF PEOPLE NOT PREPARED FOR SUCH CONFLICT.

5. EDDE SAID THAT HE AND THE OTHER ALLIANCE LEADERS WERE CONCERNED OVER HELOU'S RESPONSE TO THEIR QUESTIONS CONCERNING POSSIBILITIES OF EXTERNAL ASSISTANCE TO LEBANON. SPECIFICALLY, THEY ASKED PRESIDENT WHAT POSSIBLE MEANS OF ASSISTANCE WERE AVAILABLE FROM UN AND WESTERN POWERS. HELOU TOLD THEM AT THIS STAGE HE COULD NOT DEPEND ON ANY ASSURED EFFECTIVE SUPPORT FROM ANY OUTSIDE SOURCE. EDDE ASKED ME IF PROSPECTS FOR EXTERNAL ASSISTANCE WERE AS BLEAK AS PRESIDENT INDICATED. PORTER

SECRET
23



Department of State **TELEGRAM**

SECRET 508

PAGE 01 BEIRUT 03963 02 OF 02 131907Z

42
ACTION SS 70

INFO OCT 01,CIAE 00,/071 W
------------------------ 005998

R 131507Z MAY 69
FM AMEMBASSY BEIRUT
TO SECSTATE WASHDC 7707
INFO AMEMBASSY AMMAN
AMEMBASSY TEL AVIV
AMEMBASSY JIDDA
USMISSION USUN

S E C R E T SECTION 2 OF 2 BEIRUT 3963

LIMDIS

SUBJECT: AMBASSADOR'S REPRESENTATIONS TO CHRISTIAN LEADERSHIP

REF: BEIRUT 3933

6. I TOOK OPPORTUNITY INFORM ALLIANCE LEADERS, THROUGH EDDE, OF OUR STRONG SUPPORT FOR LEBANON'S SOVEREIGNTY AND TERRITORIAL INTEGRITY AND OUTLINED GENERAL US POSITION: USG NOT PREPARED TO INTERVENE UNILATERALLY. THIS IS, AS FAR AS WE KNOW, MUCH THE SAME POSITION THAT FRANCE AND GREAT BRITAIN WOULD ADOPT. HOWEVER, WE ARE GIVING SERIOUS CONSIDERATION TO THE POSSIBILITIES OF WHAT UN COULD DO SHOULD SITUATION DETERIORATE FURTHER. PRESIDENT HELOU AND USG ARE FULLY AWARE OF OBSTACLES AND DIFFICULTIES INVOLVED IN OBTAINING EFFECTIVE UN ACTION. IT WOULD SEEM TO US THERE ARE CONDITAONS WHICH MUST BE FULFILLED IN ORDER FOR A LEBANESE REQUEST FOR UN ACTION TO BE SUCCESSFUL: FIRST, GOL MUST, ITSELF, EXPLICITY REQUEST SUCH UN ACTION; SECOND, ATTITUDE OF SOVIET UNION MUST BE EXPLORED IN LIGHT OF UNSC VETO; THIRD, ATTITUDE OF OTHER ARAB STATES, ESPECIALLY UAR, WILL HACE AN IMPORTANT BEARING ON SUCCESS OF ANY LEBANESE REQUEST FOR UN ACTION; FOURTH, IMPLICATIONS OF LEBANESE REQUEST WOULD HAVE TO BE CONSIDERED WITHIN BROADER FRAMEWORK OF PRESENT ESFORTS TO OBTAIN PEACEFUL SETTLEMENT OF ARAB-ISRAEL CRISES, I.E., PROGRESS IN US-SOVIET EFFORTS TO REACH AGREEMENT. I URGED EDDE AGAIN NOT TO ROCK THE BOAT BY INSISTING ON UN INTERVENTION NOW. TIMING WAS WRONG, AND HIS PUBLIC ESPOUSAL OF A UNEF ONLY MOBILIZED MUSLIM OPINION IN OPPOSITION.

SECRET




Department of State **TELEGRAM**

SECRET

PAGE 02 BEIRUT 03963 02 OF 02 131907Z

6. I ALSO APPRISED EDDE OF OUR STRONG SUPPORT FOR PRESIDENT HELOU AND SAID THIS NO TIME FOR ATTACKS ON LEBANESE ARMY, WHICH MAIN INSTRUMENT OF SUPPORT FOR LEBANON'S SOVEREIGNTY. (EDDE'S AND CHAMOUN'S HATE--COMPLEX RE ARMY DIES HARD, AND UNDERSTANDABLY SO.) I MADE CLEAR HELOU MUST BE GIVEN ALL POSSIBLE SUPPORT AT THIS TIME, ESPECIALLY BY CHRISTIAN LEADERSHIP, IN ORDER TO STRENGTHEN HIS POSITION VIS-A-VIS EXTREMIST POLITICAL GROUPS WHICH SEEK OVER-THROW OF LEBANESE REGIME. URGED THAT CHRISTIAN LEADERSHIP FORGET ITS PAST FEELINGS RE HELOU'S ALLEGED "WEAKNESS." THIS NO TIME FOR RECRIMINATIONS OVER RESPONSIBILITY FOR PAST MISTAKES, AND PRE-SIDENT NEEDED PSYCHOLOGICAL REASSURANCE THAT HE NOT SEPARATED FROM HIS CONFESSIONAL COLLEAGUES. I ALSO REFERRED TO US DIPLOMATIC EF-FORTS IN SUPPORT OF LEBANON, TO INCLUDE US REPRESENTATIONS TO ISRAEL RE RESTRAINT ON LEBANON-ISRAEL BORDER AND TO USSR RE SYRIA'S INTERFERENCE IN LEBANESE INTERNAL AFFAIRS. I ASKED EDDE TO CON-VEY THIS MESSAGE TO ALLIANCE LEADERSHIP IN THE STRICTEST CONFI-DENCE AND EHPHASIZED THAT US POSITION MUST REMAIN SECRET, FOR IF IT BECAME PUBLIC IT COULD SPARK OSF#SERIOUS POLITICAL DIFFICULTIES. IN SHORT, USG SUPPORT FOR PRESIDENT AND THE LEBANESE ARMY MUST NOT BE SUBJECT TO INTERPRATATION AS MASTER-MINDING GOL ACTIONS AGAINST FEDAYEEN.

7. EDDE EXPRESSED HIS APPRECIATION FOR EXPLANATION OF US POSITION AND SAID HE WOULD RELAY IT, ON A CONFIDENTIAL BASIS, TO CAMILLE CHAMOUN AND PIERRE GEMAYEL. AS FOR POSSIBILITIES OF UN ACTION, HE SAID HE THOUGHT USG TAKING TOO NEGATIVE A VIEW. CONDITIONS MAY BE MORE PROPITIOUS THAN WE THINK FOR GOL TO MAKE SUCH A REQUEST, IF THE SITUATION DETERIORATED SHARPLY. IN SUPPORT HIS THESIS, HE STATED: A) CURRENT COOLNESS SOVIET/SARG RELATIONS (HIS ANALYSIS) MAY MAKE SOVIET UNION MORE AMENABLE TO AT LEAST REMAINING PASSIIVE TOWARD ANY LEBANESE REQUEST FOR UN ACTION; B) UAR SUPPORT FOR LEBANON'S SOVEREIGNTY, ALTHOUGH MODIFIED BY UAR DESIRE AVOID OF-FENDING FEDAYEEN, IS POSITIVE ELEMENT; C) US, UK, AND FRANCE CAN BE EXPECTED SUPPORT LEBANESE REQUEST; D) PUBLIC OPINION IN LEBANON IS SERIOUSLY CONCERNED OVER FEDAYEEN THREAT TO LEBANON'S SOVER-EIGNTY, AND MAY SUPPORT UNEF WITHOUT CREATING MAJOR INTERNAL DISSENSION.

SECRET



Department of State **TELEGRAM**

SECRET

PAGE 03 BEIRUT 03963 02 OF 02 131907Z

8. I ASKED EDDE IF HE THOUGHT HELOU COULD REQUEST UN ACTION AT PRESENT TIME WITHOUT ENGENDERING SERIOUS POLITICAL AND CONFESSIONAL DIFFICULTIES IN LEBANON. EDDE SAID HE NOT SURE BUT IF SITUATION DETERIORATED, HELOU WOULD HAVE NO CHOICE. WHAT WAS IMPORTANT WAS TO STRENGTHEN HELOU'S HAND BY MEANS OF PRELIMINARY ASSURANCES OF EXTERNAL SUPPORT. I TOLD EDDE THAT USG COMMITMENTS IN ADVANCE WERE CLEARLY OUT OF QUESTION. EDDE SAID HE UNDERSTOOD THIS AND WAS THINKING ONLY OF POSSIBLE ACTION UNDER THE UN. HE ONCE AGAIN RE-ITERATED HIS THESIS OF ESTABLISHMENT UNEF ON LEBANESE SIDE OF BORDER WITH ISRAEL, OSTENSIBLY TO PREVENT ISRAELI ATTACK, BUT ACTUALLY TO HELP LEBANESE ARMY EFFECTIVELY INTERDICT FEDAYEEN CROSS-BORDER OPERATIONS, AND GIVE ARMY FREER HAND IN "CLEANING UP" FEDAYEEN POCKETS IN LEBANON AND CONTROLLING SUBVERSIVE GROUPS. I MADE CLEAR TO EDDE THAT THESE SERIOUS OBSTACLES TO DISPATCH UNEF TO LEBANON AND THAT LEBANESE SHOULD NOW DO EVERYTHING POS-SIBLE TO PREVENT SITUATION FROM REACHING POINT WHICH WOULD NECES-SITATE REQUESTS FOR EXTERNAL ASSISTANCE. DESPITE SERIOUS POLITICAL RISKS INVOLVED, LEAST RISK WAS TO ACT NOW, AND WE BELIEVE LEBANON HAD ABILITY AT MOMENT TO CONTAIN FEDAYEEN. WE, ON OUR PART, WOULD CONTINUE TO DO ALL WE COULD TO HELP LEBANON RE-SOLVE ITS PRESENT DIFFICULTIES. PORTER

NOTE: #AS RECEIVED. WILL BE SERVICED UPON REQUEST.

SECRET

46



POL 23. LEB

Department of State **TELEGRAM**

SECRET 307

PAGE 01 BEIRUT 04275 241331Z

Beirut 4275
5-24-69

46
ACTION SS

INFO OCT 01,CIAE 00,/071 W
------------------------- 084247

R 241148Z MAY 69
FM AMEMBASSY BEIRUT
TO SECSTATE WASHDC 7794
INFO CINCSTRIKE
DIA WASHDC

S E C R E T BEIRUT 4275

LIMDIS

1. MICHEL KHOURY (PROTECT) INDICATES THAT A LEADERSHIP CRISIS EXISTS IN LEBANESE ARMY. COMMANDER IN CHIEF BOUSTANY HAS SECRETLY TENDERED HIS RESIGNATION TO PRESIDENT HELOU. HELOU HASN'T ACCEPTED, BUT HAS SHOWN HIS LACK OF CONFIDENCE IN BOUSTANY BY DEALING DIRECTLY IN LAST TWO WEEKS WITH CHIEF OF STAFF SCHMAIET. SCHMAIET IS EFFECTIVELY, IF NOT IN TITLE, IN COMMAND.

2. BOUSTANY'S (PERHAPS TEMPORARY) DOWNFALL WAS PRECIPITATED BY HIS UNAUTHORIZED CONCESSIONS TO ARAFAT TWO WEEKS AGO, DURING LATTERS VISIT TO LEBANON. CONCESSIONS WERE LATER WITHDRAWN BY HELOU, AND SCHMAIET WAS GIVEN THE ROLE OF TAKING THE TOUGH UNCOMPROMISING LINE WITH ARAFAT - A ROLE HE PERFORMED WELL, EARNING PLAUDITS FROM LEBANESE PUBLIC AS WELL AS MILITARY COLLEAGUES. IN PROCESS, SCHMAIET FELL OUT WITH BOUSTANY AND AND THEY ARE APPARENTLY NOT ON SPEAKING TERMS AT MOMENT.

3. REMAINS TO BE SEEN WHETHER BOUSTANY WILL STAY ON, EVEN IF LARGELY AS FIGUREHEAD. SCHMAIET IS A DREZE, AND IT DOUBTFUL WHETHER CHRISTIAN ESTABLISHMENT HERE WOULD ACCEPT PRECEDENT OF A NON-MARONITE COMMANDER IN CHIEF. THERE ARE SEVERAL AMBITIOUS MARONITE SENIOR OFFICERS IN LINE, BUT THE INFIGHTING WHICH WOULD RESULT FROM SELECTING ONE OF THEM AS THIS TIME COULD DISRUPT THE ARMY AND CAUSE MAJOR POLITICAL PROBLEMS AS WELL. THE ONES WITH GOOD CHANCE ARE (A) BRIGADIER ANTOUN SAAD, COMMANDER OF CENTRAL ZONE IN SOUTH, WHO HAS PROVED TOUGHEST AND MOST COURAGEOUS IN DEALING WITH THE

SECRET

(1)



Department of State **TELEGRAM**

SECRET

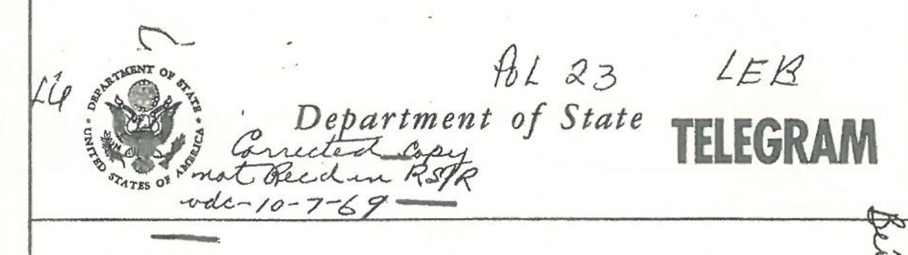
PAGE 02 BEIRUT 04275 241331Z

FEDAYEEN (SAAD IS EX-HEAD OF G-2 AND AN OLD CRONY OF FUAD CHEHAB) AND (B) BRIGADIER JEAN NOUJAIM, COMMANDER OF EASTERN ZONE IN SOUTH, WHO OUTRANKS SAAD, AND HAS IN PAST BEEN CONSIDERED MOST LIKELY TO SUCEED BOUSTANY.

4. LIKELIHOOD FOR SHORT TERM IS (UNLESS BOUSTANY PUBLICLY RESIGNS) THAT STATUS QUO WILL CONTINUE, WITH SCHMAIET EXERCISING EFFECTIVE CONTROL OF MILITARY OPERATIONS. WE BELIEVE THIS IS A GOOD SOLUTION, WHICH WILL STRENGTHEN ARMY ANTI-FEDAYEEN STAND, AND IMPROVE MORALE.

PORTER

SECRET



Beirut 4366
5-27-69

SECRET 647

PAGE 01 BEIRUT 04366 281136Z

45
ACTION SS 70

INFO OCT 01,CIAE 00,/071 W
------------------------- 105205

R 271659Z MAY 69 ZEL
FM AMEMBASSY BEIRUT
TO SECSTATE WASHDC 7809
INFO AMEMBASSY AMMAN
AMEMBASSY JIDDA
AMEMBASSY KUWAIT
AMEMBASSY LONDON
AMEMBASSY PARIS
AMEMBASSY TEL AVIV
US MISSION USUN 0939

S E C R E T BEIRUT 4366 SECTION 1 OF 3

LIMDIS

SUBJECT: PRESIDENT HELOU'S ASSESSMENT OF SITUATION IN LEBANON

REF: A) STATE'S 75036; B) BEIRUT'S 4162
1. SUMMARY. PRESIDENT HELOU REMAINS DETERMINED NOT RPT NOT GIVE IN TO PRESSURES FOR ANY MEANINGFUL ACCOMMODATION WITH FEDAYEEN. HIS POSITION THAT LEBANON'S SOVEREIGNTY MUST BE MAINTAINED AT ALL COSTS AND THAT IT INADMISSIBLE FOR GOL TO AGREE TO LEGALITY FEDAYEEN PRESENCE IN LEBANON IS CAUSING DIFFICULTIES WITH PM/DESIGNATE RASHID KARAME AND OTHER SUNNI MUSLIM LEADERS WHO FEEL OBLIGED TO ADOPT A MORE CONCILIATORY ATTITUDE TOWARD FEDAYEEN. HELOU REJECTS, OUT OF HAND, VIABILITY OF ANY "LIMITED AGREEMENT" BETWEEN OL AND FEDAYEEN AND BELIEVES APPEASEMENT OF FEDAYEEN DEMANDS WOULD EVENTUALLY LEAD TO CAPITULATION. HELOU GIVING SERIOUS CONSIDERATION, AS A LAST RESORT TO " POLICY OF PROVOCATION" WHICH HE WOULD INITIATE BY AN APPEAL TO NATION TO UPHOLD LEBANON'S INDEPENDENCE AND SOVEREIGNTY IN THE FACE OF DUAL THREAT EMANATING FROM UNAUTHORIZED FEDAYEEN ACTIVITIES AND POSSIBLE ISRAELI RETALIATION. SUCH "BRINKMANSHIP" COULD, IN HELOU'S ASSESSMENT, EITHER RALLY MAJORITY OF LEBANESE TO SAFEGUARD THEIR COUNTRY, OR COULD LEAD TO

SECRET



Department of State **TELEGRAM**

SECRET

PAGE 02 BEIRUT 04366 281136Z

POLARIZATION LEBANON'S POPULATION ALONG CONFESSIONAL LINES. HELOU HAS NOT YET MADE DECISION TO ACT, AND HE AGONIZING OVER CONSEQUENCES OF ADOPTING COURSE OF ACTION WHICH COULD PRECIPITATE CONFESSIONAL STRIFE. HOWEVER, HE SEES HIS OPTIONS NARROWING QUICKLY AND IS CONVINCED THAT ANY FUTURE GOVERNMENT, WICH OF COURSE WOULD BE HEADED BY A SUNNI MUSLIM, WILL PERFORCE BE A "GOVERNMENT OF CAPITULATION" WHICH WILL SLOWLY GIVE WAY TO FEDAYEEN DEMANDS. THEREFORE, IF HE ACTS TO STAVE OFF PROCESS OF ACCOMMODATION WITH FEDAYEEN, HE FEELS HE MUST DO SO BEFORE A NEW GOVERNMENT IS FORMED. AS A MIDDLE COURSE, AND A PLAY FOR TIME, HE INDICATED THAT HE WILL "PRETEND" TO SEARCH FOR AN AGREEMENT WITH FEDAYEEN, WHILE MAINTAINING (#)

ARE LEGITIMATE AND NECESSARY, THEY DO NOT AUONSTITUTE THE GUT ISSUE LEBANON FACES TODAY; I.E., CURRENT THREAT TO LEBANON IS DIRECT CONSEQUENCE OF ISRAELI EXPANSIONIST POLICY WHICH HAS SET LOOSE RADICAL FORCES IN MIDDLE EAST, TO INCLUDE FEDAYEEN, AND WHICH, IN ABSENCE POLITICAL SETTLEMENT ARAB-ISRAELI CONFLICT, THREATENS EXISTENCE OF MODERATE ARAB REGIMES.
END SUMMARY.

2. I PAID CALL ON PRESIDENT HELOU MAY 26 TO DISCUSS EVOLUTION OF POLITICAL SITUATION IN LEBANON. IN COURSE LONG MEETING, HELOU, ALTHOUGH NOT EVINCING SELF-DOURBTS, WAS PESSIMISTIC AND SHOWED STRAIN HE HAS BEEN UNDER DURING PAST FEW WEEKS. AT TIMES HE LAPSED INTO AN UNNATURAL POSTURE OF FATALISM. PRESIDENT REVIEWED HIS DILEMMA, AND INDICATED THERE STILL NOT CLEAR-CUT NATIONAL CONSENSUS RE FEDAYEEN. HE DISAPPOINTED WITH FAILURE OF POLITICAL LEADERS TO PROVIDE CLEAR SUPPORT FOR FIRM ACTION AGAINST FEDAYEEN. MUSLIM LEADERS STILL VACILLATING, AND EVEN SOME CHRISTIANS WERE MORE INTERESTED IN FORMING A GOVERNMENT NOW THAN IN INSURING THAT NEW GOVT WOULD BE FIRM ON FEDAYEEN ISSUE. KARAME SAID, IN EFFECT, IT

SECRET





Department of State **TELEGRAM**

SECRET

PAGE 03 BEIRUT 04366 281136Z

BETTER MAKE SOME ACCOMMODATIONS WITH FEDAYEEN SO THAT
GOVT COULD BE FORMED. THERE WOULD BE TIME LATER TO DECIDE
WHEN AND HOW FEDAYEEN WOULD BE CONTROLLED. PERHAPS
PARTLY IN SHARP REACTION TO THESE ATTITUDES, HELOU HIMSELF
SEEMS TO HAVE ASSUMED AN INCREASINGLY STRONG POSITION OF
PRINCIPLE AGAINST FEDAYEEN ACTIVITIES, I.E., HE CONSIDERS
LEBANON'S SOVEREIGNTY TO BE HIS PARAMOUNT CONSIDERATION AS
CHIEF OF STATE, AND HE FEELS IT INADMISSIBLE THAT GOL
AGREE TO LEGALITY OF ANY FEDAYEEN PRESENCE IN LEBANON.
ONCE, HELOU FEELS, HE CEDES ON THIS BASIC JURIDICIAL

POSITION, IT IS
THE BEGINNING OF THE END OF LEBANON AS AN
INDEPENDENT STATE. IN ACTUP#HELOU DOES NOT THINK ANY
AGREEMENT WITH FEDAYEEN IS POSSIBLE OR DESIRABLE IN TERMS
OF LEBANON'S INTERESTS. FEDAYEEN, HELOU SAID, KNOW THAT
TIME IS ON THEIR SIDE AND THAT ANY LIMITED AGREEMENT WITH
GOL TODAY COULD BE PUSHED INTO FURTHER CONCESSIONS LATER.
ALSO, FEDAYEEN REALIZE THAT ONCE NEW GOVERNMENT FORMED,
THEY COULD PUT INTOLERABLE PRESSURE ON ANY SUNNI PM
TO ASSURE GRADUAL LIFTING OF RESTRAINTS ON FEDAYEEN
ACTIVITIES IN LEBANON, ABOVE ALL IF THERE WERE IMPORTANT
CLASHES BETWEEN LEBANESE ARMY AND FEDAYEEN. ANTI-ESTABLISHMENT
PROPAGANDA CAMPAIGN LAUNCHED BY FEDAYEEN AND AIDED BY
RADICAL LEFT AND PALESTINIANS WOULD BE SECONDED BY OTHER
ARAB GOVTS, AND WOULD MAKE SUNNI PM'S POLITICAL POSITION
UNTENABLE. CONSEQUENTLY, HELOU CONCLUDES THAT ANY FUTURE
GOVERNMENT WOULD NECESSARILY BE A "GOVERNMENT OF CAPITULATION"
TO FEDAYEEN.
PORTER

NOTE: (#) AS RECEIVED
CORRECTIONS TO FOLLOW

SECRET



Department of State **TELEGRAM**

Pol 15-1 Leb

LIMITED OFFICIAL USE 325

PAGE 01 BEIRUT 04446 021506Z

51
ACTION NEA 15

INFO OCT 01,AF 12,EUR 17,IO 13,CIAE 00,JPM 04,H 02,INR 07,L 03,
NSAE 00,NSC 10,P 04,RSC 01,SP 02,SS 20,USIA 12,ACDA 16,AID 28,
RSR 01,/168 W

001860

R 021233Z JUN 69
FM AMEMBASSY BEIRUT
TO SECSTATE WASHDC 7829
INFO AMEMBASSY AMMAN
AMCONSUL JERUSALEM
AMEMBASSY JIDDA
AMEMBASSY KUWAIT
AMEMBASSY LONDON
AMEMBASSY PARIS
AMEBBASSY TEL AVIV
AMEMBASSY TRIPOLI
USMISSION USUN
CINCSTRIKE USCINCMEAFSA
USCINCEUR
CINCUSAREUR
CINCUSNAVEUR
DIA WASHDC

LIMITED OFFICIAL USE BEIRUT 4446

SUBJECT: PRESIDENT HELOUS' ADDRESS TO THE NATION

1. LEBANESE PRESIDENT HELOU ADDRESSED NATION ON TV EVENING MAY
31, THIRTY-SIXTH DAY OF LINGERING CABINET CRISIS. MAIN POINT OF
SPEECH WAS THAT WHILE LEBANON REMAINS FAITHFUL TO PALESTINE CAUSE
AND WILL PARTICIPATE FULLY IN "EVERY COMPREHENSIVE PLAN" TO
ENABLE PALESTINIANS TO REGAIN THEIR RIGHTS, HELOU, AS PRESIDENT,
HAS DUTY NOT PROVIDE ISRAEL WITH PRETEXT ATTACK AND OCCUPY SOUTH
LEBANON, A DEVELOPMENT NOT IN INTEREST OF LEBANON OR PALESTINIAN
STRUGGLE. IN PLAIN TERMS, LEBANON WOULD NOT, RPT NOT, PERMIT FEDAYEEN
FREEDOM OF ACTIVITY IN LEBANON. HE ATTRIBUTED CONTINUED DETERIO-
RATION OF INTERNAL SITUATION TO EFFORTS (BY FEDAYEEN) IMPOSE POLICY

LIMITED OFFICIAL USE



Department of State **TELEGRAM**

LIMITED OFFICIAL USE

PAGE 02 BEIRUT 04446 021506Z

OF FAIT ACCOMPLI ON LEBANON AND CALLED FOR UNANIMITY OF LEBANESE IN ADHERING TO OBLIGATIONS OF ARAB JOINT DEFENSE PACT.

2. REACTION TO HELOU'S SPEECH HAS GENERALLY FOLLOWED CONFESSIONAL LINE. THE CHRISTIAN COMMUNITY WELCOMED SPEECH, TRIPARTITE ALLIANCE LEADERS, ESPECIALLY RAYMOND EDDE, CALLING FOR EARLY IMPLEMENTATION PRINCIPLES (AGAINST FEDAYEEN) OUTLINED BY PRESIDENT. SUNNI MUSLIM LEADERS MET UNDER GRAND MUFTI HASSAN KHALID AND REPORTEDLY INTERPRETED SPEECH AS SHIFT FROM PREVIOUS POSITION AGREED TO BY KARAME AND HELOU WHEREBY FEDAYEEN ACTIVITY WOULD BE COORDINATED UNDER CONTROL OF LEBANESE ARMY. KARAME HAS DISASSOCIATED HIMSELF FROM HELOU'S REMARKS CLAIMING HE WAS NOT CONSULTED BEFOREHAND. PRO-UAR PRESS TERMED ADDRESS VIOLATION OF PRINCIPLE OF "PARTNERSHIP" AND WONDERED WHAT WOULD HAPPEN IF MUSLIMS REJECT HELOU'S POLICY, OBLIGING HIM IMPLEMENT IT ON HIS OWN. EDITORIAL IN LEFTIST AL MUHARRIR SPECULATES HELOU HAS BROUGHT COUNTRY TO "BRINK OF CIVIL WAR".

3. OUR PRELIMINARY ASSESSMENT OF IMPACT HELOU'S ADDRESS IS THAT IT HAS TENDED POLARIZE SENTIMENTS ALONG CONFESSIONALLINES THEREBY AGGRAVATING DIFFICULTIES ALREADY ENCOUNTERED IN ENDEAVORING FORM NATIONAL UNITY GOVERNMENT. STRONG ADVERSE REACTION BY SUNNI NOTABLES AND BY MUSLIM STREET WILL MAKE IT DIFFICULT FOR ANY SUNNI LEADER ACCEPT MANDATE FORM NEW GOVERNMENT IF KARAME SHOULD DECIDE STEP ASIDE. SPEECH EFFECTIVELY BRINGS WHOLE FEDAYEEN ISSUE TO HEAD WHICH APPARENTLY WAS HELOU'S INTENTION. PORTER

LIMITED OFFICIAL USE

٢٦

46 POL 15-1 LEB
XR POL 23-8 LEB



Department of State **TELEGRAM**

XR POL 13-10 ARAB

SECRET 851

Beirut 4461 6-2-69

PAGE 01 BEIRUT 04461 022044Z

85
ACTION SS 70

INFO OCT 01,CIAE 00,/071 W
003789

P R 021455Z JUN 69
FM AMEMBASSY BEIRUT
TO SECSTATE WASHDC PRIORITY 7834
INFO AMEMBASSY AMMAN
CINCSTRIKE CINCMEAFSA
AMEMBASSY JIDDA
AMEMBASSY TEL AVIV
USMISSION USUN

S E C R E T BEIRUT 4461

LIMDIS

REF: BEIRUT 4446

SUBJECT: LEBANON'S POLITICAL CRISIS

1. PRESIDENT HELOU'S INTERMEDIARY (MICHEL KHOURY) ASKED DCM CALL AT HIS RESIDENCE EVENING JUNE 1. HE SAID HE WOULD BE SEEING HELOU SHORTLY AND WAS ASKED BY HELOU TO CONVEY TO HIM REACTION OF AMBASSADOR PORTER (WHO CONFINED TO RESIDENCE WITH FLU) TO HELOU'S MAY 31 SPEECH TO NATION. DCM RESPONDED THAT IN HIS OPINION, WHICH HE BELIEVED SHARED BY AMB PORTER, SPEECH COULD BE READ ONLY AS A CLEAR STATEMENT OF PRESIDENT'S POLICY TO RESTRICT SEVERELY FEDAYEENIDCTIVITY IN LEBANON AND AS SUCH WOULD BE WELCOMED BY MAJORITY OF LEBANON'S POPULATION. IT WAS SURE HOWEVER TO DRAW BITTER CRITICISM FROM SUNNIS EVEN THOUGH THEY MIGHT AGREE WITH POLICY. QUESTION WAS OF COURSE HOW THIS WOULD AFFECT CURRENT POLITICAL CRISIS. WOULD KARAME OR ANY OTHER SUNNI LEADER BE WILLING ACCEPT PREMIERSHIP UNDER SUCH OPENLY STATED POLICY AGAINST FEDAYEEN?

2. KHOURY SAID PRES HELOU HAD TAKEN ALL THIS INTO CONSIDERATION. IT QUITE POSSIBLE THAT KARAME WOULD REFUSE CONTINUE ATTEMPTS TO FORM GOVT; IN FACT IT POSSIBLE THAT NO OTHER MOSLEM LEADER ACCEPTABLE TO SUNNI POPULATION WOULD AGREE TO TAKE JOB. IN THAT EVENT THE POLITICAL CRISIS WOULD CONTINUE. HOWEVER, PRESIDENT FELT IT ESSENTIAL TO ANNOUNCE CLEARCUT POLICY AND FORCE ISSUE ONCE AND FOR

(3)

SECRET

٢٧



Department of State **TELEGRAM**

SE-RET

PAGE 02 BEIRUT 04461 022044Z

ALL. TO COMPROMISE NOW WOULD MEAN EVENTUAL LOSS OF SOVEREIGNTY T[illegible] FEDAYEEN. IN RESPONSE TO DCM'S QUERY AS TO HOW LEBANON WOULD B[illegible] GOVERNED IF NO SUNNI LEADER COULD BE FOUND, KHOURY ADMITTED HE DID NOT QUITE KNOW. KHOURY REFERRED OBLIQUELY TO IDEA OF MILITARY CABINET, COMMENTING THIS WOULD BE DIFFICULT IN VIEW SQUABBLE WITH- IN ARMY AS RESULT BOUSTANY-SHMAYIT (COS LEBANESE ARMY) FUED AND IN VIEW STRONG OPPOSITIN OF IMPORTANT LEADERS, BOTH CHRISTIAN AND MOSLEM.

3. MORNING JUNE 2 EMBOFF AGAIN CALLED ON KHOURY, WHO HAD SINCE SEEN HELOU. PRESIDENT, KHOURY SAID, HA[illegible] NOTED ADVERSE REACTION T[illegible] HIS SPEECH IN MOSLEM AND LEFTIST PRES[illegible] AND GENERAL OPPOSITION TO IT FROM SUNNI LEADERS. HOWEVER, HE HAD ANTICIPATED THIS. PRESI- DENT WAS AWARE THAT KARAME WAS ANGRY, BOTH BECAUSE OF STRONG POLICY ADVOCATED IN SPEECH AND BECAUSE HE HAD NOT BEEN CONSULTED IN ADVANCE. PRESIDENT SAID HE KNEW KARAME WOULD BE ANGRY BUT PER- HAPS LESS SO THAN IF HE HAD MADE SPEECH OVER KARAME'S OBJECTIONS. IN PRESIDENT
'S VIEW, KHOURY SAID, THE DIE WAS CAST AND WE WOULD JUST HAVE TO WAIT TO SEE WHAT HAPPENS.

4. SUBSEQUENTLY EMBOFF CALLED ON RAYMOND EDDE AT LATTER'S RE- QUEST. EDDE EXPRESSED STRONG SUPPORT FOR PESIDENT'S ANNOUNCED POLICY, WHICH HE OF COURSE HAD BEEN ADVOCATING FOR SOMETIME. PROB- LEM NOW, HE SAID, WAS HOW TO FORM GOVT IN VIEW GENERAL SUNNI OP- POSITION TO HELOU'S POLICY ON CONTROL OF FEDAYEEN. HE SUG- GESTED THAT PRESIDENT MIGHT FIND IT NECESSARY TO OPERATE OUTSIDE OF NATIONAL PACT, WHICH CALLS FOR SUNNI PRIME MINISTER. FOR EXAMPLE, PRESIDENT MIGHT ASK PRESIDENT OF PARLIAMENT, SABRI HAMADE (SHIA TO FORM NEW GOVT. BY THIS MEGHOD PRES COULD AVOID A STRICTLY MOSLEM-CHRISTIAN SPLIT. AS FOR POSSIBILITY OF MILITARY GOVT, EDD[illegible] SAID HE WOULD STRONGLY OPPOSE IT. EDDE SAID HE UNDERSTANDS THAT KARAME, THOUGH ANGRY WITH HELOU AND ADAMANTLY AGAINST HELOU'S STRONG POSITION AGAINST FEDAYEEN, IS THINKING NEVERTHELESS OF AGREEING TO FORM A GOVT ON CONDITION THAT HE WILL NOT BE BOUND BY PRESIDENT'S FEDAYEEN POLICY. IN OTHER WORDS, THERE WOULD BE TW[illegible] SEPARATE POLICIES: THE PRESIDENT'S POLICY OF COMPLETE CONTRO A[illegible]- MITTING IN EFFECT TO PROHIBITION OF FEDAYEEN ACTIVITY IN LEBAN[illegible] AND KARAME'S POLICY OF LIMITED ACCOMMODATION OF FEDAYEEN ACTI- VITY AND PRESUMABLY COORDINATION WITH LEBANESE ARMY. IT HA[illegible] TO BELIEVE THAT HELOU WOULD ACCEPT SUCH ARRANGEMENT.

SECRET

Department of State **TELEGRAM**



SECRET

PAGE 03 BEIRUT 04461 022044Z

5. COMMENT: PRESIDENT HAS OBVIOUSLY DECIDED THAT FEDAYEEN ISSUE MUST BE DECIDED NOW AND THAT HE WOULD RATHER RISK SPLIT IN COUNTRY NOW RATHER THAN LATER. CHRISTIAN LEADERS, WHILE PLEASED WITH PRES- IDENT'S STRONG STAND AGAINST FEDAYEEN, ARE NEVERTHELESS NERVOUS OVER PROSPECT OF REAL CONFESSIONAL SPLIT AND PRECIPITATION OF EVEN WORSE CRISIS. SUNNI LEADERS, WHILE BASICALLY IN FAVOR OF PRESERVATION OF LEBANON'S INTEGRITY AND INDEPENDENCE ARE TOO WEAK POLITICALLY TO PUT THEIR STAMP OF APPROVAL ON ANY POLICY OF RIGID CONTROL OF FEDAYEEN. HOWEVER, BOTH MOSLEMS AND CHRISTIANS HAVE CONSIDERABLE STAKE IN PRESERVING LEBANON AS IT IS. IT IS THIS MUTUALITY OF INTERESTS WHICH PROVIDES CONTINUING HOPE THAT A SO- LUTION WILL BE FOUND. THIS IS PRESUMABLY WHAT HELOU IS BANKING ON. MEANWHILE CHRISTIAN LEADERSHIP IS WORKING HARD TO MAINTAIN CONTINUOUS DIALOGUE WITH MOSLEM LEADERS (INDLUDING MUFTI OF THE REPUBLIC) IN ORDER INSURE THAT NO SPLIT WILL OCCUR BY REASON OF LACK OF COMMUNICATION. PORTER

SECRET

DEPT. DISTRIBUTION
ORIG. ACTION

5/5 · 56

S/R	REP	AF	ARA
EUR	FE	NEA	CU
INR	E	P	IO
L	FBO	AID	
AGR	COM	FRB	INT
LAB	TAR	TR	XMB
AIR	ARMY	NAVY	OSD
USIA	NSA	CIA	

SUGGESTED DISTRIBUTION

POST ROUTING

DEPARTMENT OF STATE

AIRGRAM

Original to be Filed in ________ Decentralized Files.

Pol 12 LEB

FILE DESIGNATION

HANDLING INDICATOR CONFIDENTIAL/LIMDIS

A- 217
NO.

TO : Department of State

ARN
BHB

COPY NO. / ... A

FROM : Amembassy BEIRUT

DATE: June 3, 1969

SUBJECT : The Political Situation in Lebanon

REF :

Noted-file
NEA/ARN
6-23-69

The following information on the political situation in Lebanon was provided to the reporting officer on June 3 by Raymond Edde, the Maronite deputy from Jbeil and the leader of the National Bloc Party.

I. Tripartite Alliance Meeting with President Helou

The Tripartite Alliance leaders, Camille Chamoun, Pierre Gemayel, and Raymond Edde, met with President Helou on June 2 and voiced their support for the position the President adopted in his recent speech to the nation on the fedayeen issue (Beirut 4446). The President hopes that his clarification of the fedayeen issue will force responsible Muslim and Christian leaders to seek a basis of agreement to form a government. If this does not occur, the alternatives are dim indeed. Helou told the three Christian leaders the situation was such that internal strife could easily erupt in Lebanon. Helou believes that if civil strife is inevitable, he would prefer that it occur now, rather than later. Edde seconded the President's view and said that as long as the Big Four Powers are continuing their talks on the Middle East crisis, there is hope of obtaining international support in the event of a serious deterioration of the situation in Lebanon. Civil strife and conflict in Lebanon could become another

CONFIDENTIAL/LIMDIS

FORM 10-64 DS-323

For Department Use Only ☑ In ☐ Out

Drafted by: POL:EDjerejian:es 6/3/69 | Drafting Date: | Phone No.: | Contents and Classification Approved by: DCM:DSMak

Clearances: POL:JTMcAndrew

Action Taken:
Date:
Initials:

obstacle to progress toward a peaceful settlement and could encourage the major powers to assist Lebanon.

II. Arms Deliveries

Edde said that he, Camille Chamoun and Pierre Gemayel, discussed the prospects for obtaining arms for their respective political groups, in case the situation deteriorated sharply and a revolution broke out in Lebanon. Chamoun and Gemayel chided Edde for taking such a strong stand with the President on the question of the preferability of forcing an internal crisis now rather than later. They asked Edde where he was going to get arms for his supporters if the issue had to be resolved in the streets, and whether or not the Americans would help him. Edde asked me what were the prospects for clandestine US arms deliveries to the Tripartite Alliance groups. He commented that he has never asked us for such assistance to date, but wanted to have an indication it such US arms deliveries were feasible. I told Edde that this question had been raised with Washington in the recent past and that Washington's response was negative. I emphasized that the US was not prepared to get involved in arms deliveries to any specific political groups in Lebanon. (Note: Our position has also been made clear to the Phalange and National Liberal Party on previous occasions.)

III.
Edde's Meeting with the Mufti of the Republic

Edde, on his own initiative, met with the Mufti of the Republic, Sheikh Hassan Khalid, on June 2 in an effort to maintain a dialogue with the Muslim religious leadership. He found the Mufti to be quite hostile to President Helou because of Helou's recent speech calling for rigid control of fedayeen activities in Lebanon. The Mufti told Edde that Helou was acting more like the "Maronite President of Lebanon" rather than as the President of all Lebanon. Edde retorted that the intransigent position adopted by many Muslim leaders on the fedayeen issue is forcing the Christian community to take equally extreme positions against the fedayeen. In fact, the Muslim attitude was encouraging many Christians to think of establishing a "Lesser Lebanon", a basically Christian-Druze enclave. Edde said he was against this idea, but that the political impasse was driving many people to think of such irrational schemes. Edde explained to the Mufti that the fedayeen were more of a threat to Lebanon's security than to that

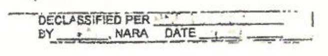
of Israel He said that a distinction should definitely be made between fedayeen groups such as as Sai'iqah which are bent on destroying Lebanon's moderate regime, and "legitimate" fedayeen groups such as al Fatah. In any case, the fedayeen in Lebanon must be controlled by the Lebanese Army and the routes of fedayeen ingress must be closed. (Note: Edde confided to the reporting officer that contrary to what he told the Mufti, any distinction between fedayeen groups is merely academic and that he opposes the presence of all fedayeen groups in Lebanon.)

The Mufti said that Edde was not giving sufficient consideration to Lebanon's Palestinian population which, he said, numbers some 300,000 people. Edde retorted that Lebanon's Palestinian population should not be overestimated as a political force. What was important was that fedayeen activities would invite Israeli retaliation and the possibility of an Israeli occupation of South Lebanon. This was clearly neither in the interest of the Christian nor the Muslim communities. Edde told the Mufti that it was for this reason that he had advocated the installation of UNEF, basically as a buffer against Israeli retaliation.

IV. The new Shiite Council

Concerning the formation of the new Islamic Council for the Shiite community, to which Sheikh Mussa Sadr was elected President, Edde told the reporting officer that he is getting in touch with his Shiite supporters in order to explore the prospects of the Shiite Council adopting a moderate position on the fedayeen issue. Edde is suggesting that the Shiite Council discuss the possibility of issuing a declaration in support of the dispatch of UNEF to Lebanon and in support of GOL control over fedayeen activities. Edde realizes that the chances are slim for the Shiites to take a position on UNEF, but he hopes that they will adopt a moderate line on the fedayeen issue, thereby enhancing the prospects for a national consensus on the fedayeen question between Muslims and Christians.

PORTER



31



Department of State **TELEGRAM**

CONFIDENTIAL 702

PAGE 01 BEIRUT 04627 051736Z

ACTION NEA 15

INFO OCT 01,AF 12,EUR 17,CIAE 00,DPM 04,H 02,INR 07,L 03,NSAE 00,
NSC 10,P 04,RSC 01,SP 02,SS 20,USIA 12,AID 28,IO 13,RSR 01,/152 W
027085

R 051525Z JUN 69
FM AMEMBASSY BEIRUT
TO SECSTATE WASHDC 7875
INFO AMEMBASSY AMMAN
AMEMBASSY JIDDA
AMEMBASSY KUWAIT
AMEMBASSY LONDON
AMEMBASSY PARIS
AMEMBASSY TEL AVIV
AMEMBASSY TRIPOLI JOE
USMISSION USUN
CINCSTRIKE USCINCMEAFSA
USCINCEUR
CINCUSAREUR
CINCUSNAVEUR
DIA WASHDC
ST
C O N F I D E N T I A L BEIRUT 4627

SUBJECT: LEBANESE POLITICAL SITUATION

REF: BEIRUT 4581

1. DESPITE KARAME'S CONCILIATORY STATEMENT JUNE 3, HIS EFFORTS FORM A NEW GOVERNMENT SEEM TO HAVE REACHED IMPASSEAND A PESSIMISTIC MOOD PREVAILS IN POLITICAL CIRCLES. THERE SEEMS TO BE A SERIOUS DIFFERENCE IN THE PUBLIC POSITIONS ADOPTED BY PRESIDENT HELOU AND PM-DESIGNATE RASHID KARAME RESPECTIVELY ON THE FEDAYEEN ISSUE. WHEN HELOU SPEAKS OF "COORDINATION" OF FEDAYEEN ACTIVITIES,HE IS ASSUMED TO BE REFERRING TO COORDINATION AT THE INTER-ARAB LEVEL AND WITHIN THE CONTEXT OF THE ARAB LEVEL AND WITHIN THE CONTEXT OF THE UNITED ARAB COMMAND AND THE ARAB LEAGUE. HELOU REFUSES TO RECOGNIZE, JURIDICALLY, FEDAYEEN PRESENCE IN LEBANON AND THEIR VIRTUAL OCCUPATION OF PORTION OF LEBANESE TERRITORY AS A FAIT ACCOMPLI. KARAME'S POSITION, ON THE OTHER HAND, IS INTERPRETED

CONFIDENTIAL

31



Department of State **TELEGRAM**

CONFIDENTIAL

PAGE 02 BEIRUT 05372 121834Z

3. IF KARAMI UNABLE FORM "NATIONAL UNITY" GOVERNMENT BY END OF WEEK, NEXT TRY WOULD PROBABLY BE GOVERNMENT OF NAHJISTS AND INDEPENDENT CHRISTIANS - HOPEFULLY INCLUDING PHALANGE. OTHERWISE, IN PREFERENCE TO PURELY NAHJIST GOVERNMENT, KARAMI MIGHT TURN TO GOVERNMENT OF TECHNICIANS, WHICH MIGHT AT LEAST APPEAL TO POLITICIANS UNWILLING ASSOCIATE THEMSELVES WITH CAIRO ACCORD BUT CONSCIOUS OF GROWING NEED FOR A GOVERNMENT.
PORTER

CONFIDENTIAL

Enclosure to
Beirut A-224

CONFIDENTIAL

MEMORANDUM OF CONVERSATION

PARTICIPANTS: H.E. Saeb Salam, Former Prime Minister and Sunni Muslim Deputy from Beirut III.
J. Thomas McAndrew, Political Officer

DATE: June 5, 1969

SUBJECT: (1) Lebanese Political Situation.
(2) US Policy toward Arab World

I called on Saeb Salam at his home to discuss the current "political crisis" in Lebanon. He was very cordial and seemed pleased to have an opportunity to present his view of the political situation to someone from the Embassy. He took advantage of the opportunity also to criticize strongly US foreign policy on the Arab-Israel conflict.

Current Political Crisis in Lebanon

Saeb Bey characterized the current political situation as one of "confusion". He believes Lebanon faces its most serious crisis since it achieved independence in 1943. He acknowledged being very worried as he could see no way out of the present crisis. He contrasted his present feeling with the way he felt in 1958 when civil war threatened Lebanon. At that time, he said, he could always see the terms of the eventual solution of the crisis, elimination of the Eisenhower Doctrine which he termed the proximate cause of confessional strife in the country.

Saeb Bey does not believe the presence of the fedayeen in Lebanon is the real cause of the present crisis. He noted that they have been in Lebanon for some time and that during the last two Cabinet crises their existence had not been a complicating factor. This time, however, Karami and Helou had deliberately focused attention on the fedayeen issue to divert attention from the "real cause" of the current crisis, "corruption". According to Saeb Bey the Lebanese public is becoming more and more disgusted with the widespread venality of many political leaders, especially the Maronites. How could anyone expect the public to have confidence in a Cabinet when 10 of its 16 members are known "thieves", he asked.

CONFIDENTIAL

The other major factor complicating the current political crisis is the re-emergence of strong confessional sentiments. Saeb Bey termed President Helou's address [illegible] initiative [illegible] served only to [illegible] country along confessional lines. He observed that the reaction of "every Christian" was that the President was holding out the "banner of a religious crusade", whereas every Muslim saw in the speech a sword aimed at his community. He admitted that one does not find the cause for such strong emotions in the wording of the President's speech but rather in its tone. It is now encumbent upon the President to find a way to dispell these confessional feelings; otherwise he will be unable to rule and obliged to resign.

Reverting to the issue of corruption, Saeb Bey at this point opined that it would be desirable to modify the National Pact so that the President of the Republic and the Commander-in-Chief of the Lebanese Army could be selected from among the "minorities". In clarifying the term "minorities" Saeb Bey said he was referring to the Orthodox community from which several of the pre-independence Presidents of the Republic were selected.

I asked Saeb Bey if he would accept to form a government if Rashid Karame's efforts failed. He replied that he didn't think that he would be asked. When pressed for a more forthright answer, he acknowledged that as a Lebanese patriot he could not "refuse to do his duty" if the President asked him to form a government. He emphasized however that he thought this most unlikely.

US Policy Toward the Arab World

Saeb Bey was strongly critical of US policy toward the Middle East and toward the Arab countries in particular. He noted that 25 years ago when he first became a minister, the US was the greatest friend the Arabs had. Since that time, because of US support for the "aggressive policies of the Zionist leaders", we have become the "enemy of the Arabs". He opined that US policy toward the Middle East has been the victim of US politics. He noted that we are losing all of our interests, not only strategic but also geographic because of our support for Israel.

He emphasized that US policy toward the Arab-Israel problem had opened the door for the spread of Soviet influence in the Middle East, something the Soviet Union acting on its own could never have accomplished because of the fundamental

conflict between Soviet ideology and Islam. Now, he went on, the Soviet Union and the US together are making it possible for the Chinese communists to penetrate the area since the Arabs are obliged to seek support from whomever is ready to give it. In Saeb Bey's opinion, neither the US nor the Soviet Union is now giving the Arabs effective help and the fedayeen, i.e. Palestinians, are turning more and more "to the East" for support, both political and military.



46

POL 23 LEB

Department of State TELEGRAM

SECRET 980

Beirut 5306
6-25-69

PAGE 01 BEIRUT 05306 01 OF 02 251838Z

45
ACTION SS 70

INFO OCT 01,CIAE 00,/071 W
027959

R 251640Z JUN 69
FM AMEMBASSY BEIRUT
TO SECSTATE WASHDC 8025
INFO AMEMBASSY AMMAN
AMEMBASSY JIDDA
AMEMBASSY LONDON
AMEMBASSY MOSCOW
AMEMBASSY PARIS
AMCONSUL JERUSALEM
USMISSION USUN
AMEMBASSY TEL AVIV

S E C R E T SECTION 1 OF 2 BEIRUT 5306

LIMDIS

1) I HAD MY FIRST MEETING IN SOME TIME JUNE 24 WITH PRESIDENTIAL CONFIDANT MICHEL KHOURY (PROTECT). I HAVE RECENTLY BEEN STAYING ALOOF FROM THE LEBANESE POLITICAL INFIGHTING IN ORDER TO EMPHASIZE THAT CURRENT CRISIS IS ONE WHICH ONLY LEBANESE CAN SOLVE, AS WELL AS TO AVOID IDENTIFICATION WITH ANY OF THE 1970 PRESIDENTIAL HOPEFULS. I ALSO WISHED AVOID ENCOURAGING LEBANESE PROPENSITY FOR SEEKING THE CRUTCH OF EXTERNAL SUPPORT. GIVEN THE PROTRACTED NATURE OF THE CRISIS, HOWEVER, IT OBVIOUSLY WAS NOW TIME TO FIND OUT WHAT HELOU IS THINKING. KHOURY GAVE FOLLOWING REPORT.

2) HELOU REMAINS ADAMANT IN HIS POSITION, REFUSING EITHER TO NEGOTIATE OR COMPROMISE WITH FEDAYEEN. HE VIEWS ANY CONCESSIONS AS FIRST STEP DOWN CLASSIC AND INEVITABLE SLIPPERY SLOPE. HIS POSITION HAS BEEN FIRMLY EXPRESSED TO BOTH CHRISTIAN AND MUSLIM LEADERS, ALTHOUGH UNFORTUNATELY IT IS LESS CLEARLY UNDERSTOOD BY GENERAL PUBLIC. HE IS SO PERSONALLY CONVINCED OF CORRECTNESS OF HIS JUDGMENT ON DANGER TO LEBANON PRESENTED BY FEDAYEEN THAT HE WILL NOT RPT NOT ALLOW A GOVT TO BE FORMED UNLESS IT PUBLICLY ENDORSES HIS ENUNCIATED POLICY TO REFUSE TO ACCEPT FAIT ACCOMPLI OF FEDAYEEN PRESENCE IN LEBANON. HELOU



SECRET
23



Department of State TELEGRAM

SECRET

PAGE 02 BEIRUT 05306 01 OF 02 251838Z

KNOWS IN ANY CASE THERE NO WAY HE CAN BACK DOWN. HE IS COMMITTED.

3) THE LEBANESE POLITICAL STALEMATE THEREFORE IS LIKELY TO REMAIN FOR SOME TIME. HELOU HIMSELF DOES NOT CLEARLY SEE THE WAY OUT, BUT HE IS CONVINCED HE STILL HAS MAJORITY OF PUBLIC SUPPORT ON HIS SIDE, THAT THE MUSLIM POPULATION IS NOT STRAINING AT THE LEASH TO GO TO THE STREET, AND THAT IN ANY CASE HIS PRESENT POSITION, AS HE SURVEYS HIS OPTIONS, IS THE LEAST OF ALL EVILS, DESPITE ADVERSE ECONOMIC CONSEQUENCES.

4) HELOU IS NOT UNAWARE OF ADVERSE CONSEQUENCES HIS DECISION NOT TO FORM A GOVT UNDER PRESENT CIRCUMSTANCES. HE IS UNDER CONSTANT PRESSURE FROM POLITICIANS ANXIOUS TO GET BACK TO THE LUCRATIVE BUSINESS OF GOVT, AND FROM THE BUSINESS COMMUNITY AND THE TOURISM SECTOR, TO FORM A GOVT WHICH WOULD (ON THE SURFACE) RESTORE CONFIDENCE IN THE COUNTRY'S STABILITY. THIS WOULD HAVE A POSITIVE PSYCHOLOGICAL EFFECT, AS HE KNOWS, IN INVIGORATING ECONOMIC AND FINANCIAL ACTIVITY AND IN ENTICING PRESENTLY NON-EXISTENT TOURISTS BACK TO LEBANON. BUT HE IS REJECTING AND INDEED IS ALMOST INDIFFERENT TO CONSTANT PLEAS FOR FORMING A COMPROMISE, AND COMPROMISING, GOVT. IN THIS HE HAS THE INTUITIVE SUPPORT OF MOST IMPORTANT CHRISTIAN LEADERS ALTHOUGH EVEN THEY ARE OCCASIONALLY INCLINED TO SACRIFICE PRINCIPLE FOR PERSONAL GAIN -- EITHER FINANCIAL OR IN TERMS OF WOOING MUSLIM SUPPORT FOR THEIR 1970 PRESIDENTIAL ELECTION AMBITIONS. HELOU'S VIEW VERY SIMPLY IS THAT NO COMPROMISE GOVT CAN LONG ENDURE -- EVEN ONE REPRESENTING THE ENTIRE SPECTRUM OF LEBANESE POLICITICS. SUCH A GOVT WOULD SOONER OR LATER BUCKLE UNDER TO FEDAYEEN OR RADICAL PRESSURES AND SPLIT OVER ISSUE OF CONTROL OF FEDAYEEN. ITS INEVITABLE DEMISE OVER THIS ISSUE WOULD MARK THE POINT OF NO RETURN AND MAKE IT IMPOSSIBLE TO FORM A SUCCESSOR.

5) HELOU HAS BEEN VERY FRANK IN HIS CONVERSATIONS WITH PRIMIN-DESIGNATE KARAME. HE HAS INSISTED THAT KARAME MUST PUBLICLY ACCEPT PRESIDENT'S FEDAYEEN POLICY BEFORE NEW GOVT IS FORMED. KARAME IN TURN IS DOGGEDLY REFUSING, AND CONTINUING TO NEGOTIATE WITH HELOU TO SECURE AGREEMENT TO FORMATION OF A GOVT WHICH WOULD NOT ENUNCIATE ANY FEDAYEEN POLICY BUT WHICH WOULD QUIETLY TURN THE PROBLEM OVER THE ARMY TO NEGOTIATE WITH THE FEDAYEEN ON BASIS OF A LIMITED PRESENCE IN LEBANON BUT WITH A CONTINUED BAN ON FEDAYEEN ACTIVITY AGAINST ISRAEL. KARAME IS SINCERE IN HIS

SECRET
23



Department of State **TELEGRAM**

SECRET

PAGE 03 BEIRUT 05306 01 OF 02 251838Z

BELIEFS AND PROBABLY AS EAGER AS HELOU TO PRESERVE LEBANESE SOVEREIGNTY. HE DOES NOT FEEL, HOWEVER, THAT HE CAN SACRIFICE HIS POLITICAL FUTURE BY ANTAGONIZING HIS MUSLIM CONSTITUENCY. EVEN THOUGH CLEARLY AWARE OF THE FEDAYEEN DANGER, HE FEELS THAT IT CAN BE CONTAINED WITHOUT A DIRECT CONFRONTATION. HE AND HELOU DO AGREE ON ONE POINT -- THAT THE LEBANESE CANNOT ENGAGE IN PITCHED BATTLE WITH THE FEDAYEEN. HELOU'S HOPEFUL SOLUTION IS GRADUALLY TO FORCE THEM OUT OF LEBANON, THROUGH CONSTANT PRESSURE, DENIAL OF NECESSITIES OF LIFE, AND CUT-OFF OF LOGISTIC SUPPORT AND REINFORCEMENTS.

6) HELOU HAS MADE IT MANIFESTLY CLEAR THAT HE WILL NOT ACCEPT KARAME'S COMPROMISE SOLUTION, WHICH IN HIS VIE WON'T WORK. BUT NEGOTIATIONS CONTINUE BETWEEN THEM, AND THERE IS YET NO INDICATION THAT KARAME IS READY TO THROW IN SPONGE. ALSO, HELOU DOES NOT BELIEVE ANY OTHER MUSLIM COULD SERVE EFFECTIVELY AS PRIMIN IF KARAME DECLINES.

7. HELOU HAS POSED ALTERNATIVES TO KARAME IN FOLLOWING WAY:
(A) IF KARAME PUBLICLY ACCEPTS PRESIDENT'S ANTI-FEDAYEEN POLICY, HE CAN FORM A GOVT OF ANY COMPOSITION HE DESIRES.
(B) EVEN WITHOUT ACCEPTING PRESIDENT'S CONDITIONS, KARAME CAN FORM A GOVT BUT PRESIDENT RESERVES RIGHT OF SELECTION TO ASSURE THAT ALL OF ITS MEMBERS SUPPORT THE PRESIDENT'S ANTI-FEDAYEEN POLICY, I.E., A PREDOMINANTLY CHRISTIAN GROUPING.
PORTER

SECRET
23



Department of State **TELEGRAM**

46

SECRET 004

PAGE 01 BEIRUT 05306 02 OF 02 251851Z

42
ACTION SS 70

INFO OCT 01,CIAE 00,/071 W
028051

R 251640Z JUN 69
FM AMEMBASSY BEIRUT
TO SECSTATE WASHDC 8026
INFO AMEMBASSY AMMAN
AMEMBASSY JIDDA
AMEMBASSY LONDON
AMEMBASSY MOSCOW
AMEMBASSY PARIS
AMCONSUL JERUSALEM
USMISSION USUN
AMEMBASSY TEL AVIV

S E C R E T SECTION 2 OF 2 BEIRUT 5306

LIMDIS

(C) THE SITUATION CAN REMAIN AS IT IS FOR CONSIDERABLE PERIOD OF TIME WITH NO GOVT BUT WITH MEMBERS OF PAST GOVT CONTINUING EXERCISE CARETAKER RESPONSIBILITIES. KARAME WOULD MEANTIME MAINTAIN FICTION OF GOING THROUGH MOTIONS OF ATTEMPTING FORM NEW GOVT. IN VIEW OF FUNDAMENTAL POLICY DIFFERENCE BETWEEN KARAME AND HELOU (READ MUSLIMS AND CHRISTIANS) HELOU BELIEVES THIS IS ONLY PRACTICAL ALTERNATIVE AT MOMENT. IT HAS ADDED ADVANTAGE THAT IT BURIES ISSUE OF NEGOTIATIONS WITH FEDAYEEN SINCE THERE NO LEBANESE GOVT WITH WHICH TO NEGOTIATE. FEDAYEEN IN MEANTIME WILL BE CONTROLLED BY THEIR EXISTING PROVISIONAL AGREEMENT WITH LEBANESE ARMY TO FREEZE THEIR OPERATIONS, WITH ARMY PRESUMABLY RESERVING OPTION TO RESPOND IF FEDAYEEN BREAK THE AGREEMENT.

8) HELOU'S SOMEWHAT SATURNINE SUMMATION TO KARAME WAS THAT "HE COULD SEE NO REASON TO COMPROMISE WITH DEATH." ANY LEBANESE CONCESSIONS TO FEDAYEEN ULTIMATELY WOULD LEAD, IN HIS VIEW, TO FEDAYEEN ACTION AGAINST ISRAEL AND INVOKE AN ISRAELI RESPONSE WHICH WOULD DESTROY LEBANON. (HELOU WOULD SUBCONSCIOUSLY ADD THAT LEBANESE CHRISTIANS WOULD BE THE REAL LOSERS. HE DOES NOT INTEND TO PRESIDE OVER THEIR DEMISE.) HELOU ALSO IS

SECRET
23



Department of State **TELEGRAM**

SECRET

PAGE Ø2 BEIRUT Ø53Ø6 Ø2 OF Ø2 25185ØZ

DETERMINED TO MAINTAIN LEBANESE ARMY INTACT TO ASSURE THAT IT CAN CONTROL INTERNAL SUBVERSION AND RIOTING. AT THE MOMENT THE ARMY IS MAINTAINING SOLIDARITY AGAINST FEDAYEEN, AND THAT SOLIDARITY WOULD BE DESTROYED IN EVENT OF HOSTILITIES WITH ISRAEL, WHETHER OR NOT LEBANESE ARMY WERE LITERALLY DESTROYED IN PROCESS. COUNTRY WOULD THEN BE AT MERCY OF PALESTINIAN REFUGEES, FEDAYEEN, AND LEFTIST-LED MOB.

9) HELOU, SAID KHOURY, IS NOT GOING TO ALTER HIS POSITION. HE WILL CONTINUE DEMANDING THAT ALL THE LEBANESE MUST ACCEPT PRINCIPLE OF NO DEAL WITH THE FEDAYEEN. UNTIL A NATIONAL CONSENSUS EMERGES, HE WILL DO EVERYTHING POSSIBLE AVOID FORMING A GOVT. HE IS PREPARED TO HOLD OUT UNTIL "HE IS CARRIED FROM HIS OFFICE." HE UNDERSTANDS THAT THIS IS INTERNAL LEBANESE PROBLEM WHICH MUST BE SOLVED BY LEBANESE IF THE COUNTRY IS TO CONTINUE TO ENDURE IN ITS MULTI-CONFESSIONAL FORM. KHOURY ACCEPTED MY PREMISE THAT AN ATTEMPT TO EXERT EXTERNAL INFLUENCE WOULD ONLY INFLAME SITUATION AND THERE WAS NOTHING AT MOMENT USG COULD DO EXCEPT TO (A) URGE MODERATION BOTH SIDES, AND(B) ASSURE TO BEST OF OUR ABILITY THAT ISRAEL CONTINUES EXERCISE RESTRAINT. HE MENTIONED POSSIBILITY OF US ECONOMIC AID, BUT WE POSTPONED DISCUSSION UNTIL MY NEXT MEETING WITH HELOU.

10) I SENT WORD TO HELOU THAT USG APPRECIATED TREMENDOUS DIFFICULTIES WHICH CONFRONTED HIM, HAD GREAT ADMIRATION FOR HIS STRONG STAND, AND AGREED WITH HIS BASIC PRINCIPLE THAT CONCESSIONS TO FEDAYEEN ULTIMATELY COULD BE DISASTROUS TO LEBANON.
PORTER

SECRET
23



Department of State **TELEGRAM**

31

CONFIDENTIAL 94Ø Pol 15-1 Leb
& Pol 27 Arab-Isr

Beirut 5383 6-27-69

PAGE Ø1 BEIRUT Ø5383 Ø1 OF Ø2 271639Z

4Ø
ACTION NEA 15

INFO OCT Ø1, EUR 17, AID 28, IO 13, SR Ø1, ORM Ø3, CIAE ØØ, DODE ØØ, JPM Ø4,
H Ø2, INR Ø7, L Ø3, NSAE ØØ, NSC 1Ø, P Ø4, RSC Ø1, SP Ø2, SS 2Ø, USIA 12,
RSR Ø1 /144 W

Ø43379

R 271335Z JUN 69
FM AMEMBASSY BEIRUT
TO SECSTATE WASHDC 8Ø4Ø
INFO AMEMBASSY AMMAN
AMEMBASSY JIDDA
AMEMBASSY LONDON
AMEMBASSY TEL AVIV
USMISSION USUN

C O N F I D E N T I A L SECTION 1 OF 2 BEIRUT 5383

SUBJECT: EVOLUTION OF PRESIDENT HELOU'S PUBLIC POSITION ON THE FEDAYEEN

1. ONE OF THE MOST REMARKABLE ELEMENTS IN THE CURRENT LEBANESE GOVERNMENTAL CRISIS HAS BEEN THE METAMORPHOSIS OF CHARLES HELOU. A LEGALISTIC-MINDED CIVIL SERVANT WITH NO POLITICAL BASE, HE WAS THRUST INTO THE PRESIDENCY IN 1964 AS A COMPROMISE CANDIDATE AFTER HIS STRONGER RIVALS HAD CANCELLED EACH OTHER OUT. IN HIS SUBSEQUENT EFFORTS TO PLAY THE ROLE OF REFEREE BETWEEN LEBANON'S TWO RIVAL POLITICAL FACTIONS (PRO-CHEHAB AND PRO-CHAMOUN), HE SEEMED TO BE HOBBLED
BY CHEHAB'S PREDOMINANT INFLUENCE IN THE
ARMY AND THE CIVIL SERVICE.

2. AS THE AMBASSADOR HAS DISCOVERED IN CONVERSATION WITH THE PRESIDENT (SEPTELS), THE CHALLENGE POSED BY THE PALESTINIAN FEDAYEEN HAS PRODUCED A NEW HELOU -- A MAN WHO SEEMS DETERMINED TO STAKE HIS POLITICAL FUTURE AND POSSIBLY HIS LIFE ON THE DEFENSE OF LEBANESE SOVEREIGNTY. HIS STAND HAS GALVANIZED THE LEBANESE [illegible] AND -- FOR THE TIME BEING AT LEAST -- LEFT THE FEDAYEEN AND THEIR LEBANESE SUPPORTERS IN DISORDER.

(2)

CONFIDENTIAL
32



Department of State **TELEGRAM**

CONFIDENTIAL

PAGE 02 BEIRUT 05383 01 OF 02 271639Z

3. HELOU'S ORDEAL BEGAN THE EVENING OF APRIL 25, WHEN HE WAS REPORTEDLY AWAKENED TO LEARN THAT PRIMIN KARAME HAD UNEXPECT-

EDLY RESIGNED OVER THE FEDAYEEN ISSUE. WITH KARAME OUT OF OFFICE AND PARLIAMENT SHARPLY DIVIDED, HELOU WAS LEFT TO DEAL WITH THE ISSUE SINGLE-HANDED. ON APRIL 27 AND 28 HE HELD CONSULTATIONS
WITH THE 99 DEPUTIES. ON MAY BYN#HE MADE HIS FIRST PUBLIC STATEMENT ON THE ISSUE, DECLARING THAT LEBANON WOULD

SERVE THE ARAB AND PALESTINE CAUSES WITHIN THE FRAMEWORK OF LEBANESE SOVEREIGNTY AND SECURITY.

4. ALSO ON MAY 6 OCCURRED THE FIRST SERIOUS CLASH BETWEEN THE FEDAYEEN AND THE LEBANESE FORCES. A FEW DAYS LATER ARAFAT ARRIVED
IN BEIRUT FOR TALKS WITH THE LEBANESE LEADERSHIP. THESE TALKS BROKE DOWN OVER FATAH'S CATEGORICAL DEMAND FOR BASE RIGHTS. ACCORDING TO HELOU'S CONFIDENTIAL EMISSARY, MICHEL KHOUY, THE

CONFRONTATION
WITH ARAFAT WAS FOR HELOU THE MOMENT OF TRUTH.
DURING THIS PERIOD HE REACHED HIS IRREVOCABLE DECISION AGAINST COMPROMISE WITH THE FEDAYEEN.

5. ON MAY 20, KARAME ACCEPTED HELOU'S REQUEST THAT HE TRY TO FORM A NEW CABINET. ON MAY 31, AFTER BJQ#MORE DAYS OF FRUIT-LESS CONSULTATION, THE NEW HELOU STEPPED SQUARELY INTO THE CENTER OF THE STAGE WITH AN EXPLICIT STATEMENT OF REFUSAL TO ACCEPT THE FEDAYEEN DEMANDS. HIS REITERATION OF LEBANESE WILLINGNESS
"TO PARTICIPATE IN EVERY COMPREHENSIVE PLAN TO WIPE OUT THE TRACES OF ISRAELI AGGRESSION AND TO ENABLE THE PALESTINIAN PEOPLE TO REGAIN THEIR RIGHTS IN THEIR SACRED LAND" WAS OVER-SHADOWED BY HIS DECLARATION OF INTENT TO "SAFEGUARD LEBANESE

SOVEREIGNTY AND THE SECURITY OF EVERY INCH OF LEBANESE TERRITORY." ONLY THE LEBANESE GOVERNMENT, HE SAID, COULD DETERMINE HOW FAR

BANO COULD SAFELY GO IN SUPPORT OF THE PALESTINE STRUGGLE.

CONFIDENTIAL



Department of State **TELEGRAM**

CONFIDENTIAL

PAGE 03 BEIRUT 05383 01 OF 02 271639Z

6. THE STRONG REACTION AGAINST THIS STATEMENT FROM PRO-FEDAYEEN ELEMENTS IN LEBANON HAS HAD NO VISIBLE EFFECT ON HELOU'S POSITION. ON JUNE 23 THE BEIRUT L'ORIENT FEATURED A LONG ARTICLE DESCRIBED AS "THE MOST FAITHFUL SYNTHESIS OF THE THOUGHT OF THE CHIEF OF STATE", OBTAINED FROM "THE SOURCES CLOSEST TO BAABDA." THE EMBASSY HAS LEARNED THATTHE L'ORIENT ARTICLE WAS IN FACT WRITTEN BY HELOU HIMSELF.

7. EMERGING EARLY FROM THE PRESIDENT'S

GALLIC ARGUMENTATION
AND JESUITICAL STYLE IS HIS CLEAR DETERMINATION TO HOLD HIS GROUND. REFERRING TO PAST LEBANESE AGREEMENTS IN PRINCIPLE TO ACCEPT ARAB FORCES ON LEBANESE SOIL (DECEMBER 1965 AND JUNE 1967). HE NOTES THAT ANY SUCH ENTRY WAS THEN, AND ALWAYS MUST BE, SUBJECT TO PRIOR APPROVAL OF THE LEBANESE PARLIAMENT. LEBANESE READINESS TO HONOR INTER-ARAB ENGAGEMENTS MUST ALWAYS MEET THE ULTIMATE CRITERION OF LEBANESE SOVEREIGNTY. WHILE LEBANON'S CAPABILITIES IN THE POLITICAL, ECONOMIC, AND SOCIAL SPHERES ARE

INFINITELY GREATER
THAN IN THE MILITARY SPHERE, LEBANON IS ALSO PREPARED TO EXTEND MILITARY ASSISTANCE, BUT SUCH ASSISTANCE CAN BE GIVEN ONLY
IN THE CONTEXT OF A GENERAL ARAB PLAN OFFERING AN EFFECTIVE RESISTANCE AND REASONABLE EXPECTATION OF SUCCESS.

8. IF LEBANON SHOULD GO BEYOND THESE LIMITS, THE PRESIDENT

CONTINUES, IT WOULD BE DOING A DISSERVICE TO BOTH THE LEBANESE AND THE PALESTINE PEOPLES.
TO TREAT WITH THE FEDAYEEN ORGANIZATIONS
UNDER DURESS WOULD BE TO ACCORD THEM A VOICE IN LEBANESE AFFAIRS, IN CLEAR DEROGATION
OF LEBANESE SOVEREIGNTY. IN FACT,
IF THE FEDAYEEN WON'T TAKE NO FOR AN ANSWER, WHAT'S THE POINT OF TRYING TO BARGAIN WITH THEM ANYWAY?

9. DESCRIBING THE PALESTINE MOVEMENT AS A CHALLENGE TO THE

CONFIDENTIAL



Department of State **TELEGRAM**

CONFIDENTIAL

PAGE 02 BEIRUT 05383 01 OF 02 271639Z

3. HELOU'S ORDEAL BEGAN THE EVENING OF APRIL 25, WHEN HE WAS
REPORTEDLY AWAKENED TO LEARN THAT PRIMIN KARAME HAD UNEXPECT-

EDLY RESIGNED OVER THE FEDAYEEN ISSUE. WITH KARAME OUT OF
OFFICE AND PARLIAMENT SHARPLY DIVIDED, HELOU WAS LEFT TO DEAL
WITH THE ISSUE SINGLE-HANDED. ON APRIL 27 AND 28 HE HELD
CONSULTATIONS
WITH THE 99 DEPUTIES. ON MAY BYN#HE MADE HIS FIRST
PUBLIC STATEMENT ON THE ISSUE, DECLARING THAT LEBANON WOULD

SERVE THE ARAB AND PALESTINE CAUSES WITHIN THE FRAMEWORK OF
LEBANESE SOVEREIGNTY AND SECURITY.

4. ALSO ON MAY 6 OCCURRED THE FIRST SERIOUS CLASH BETWEEN THE
FEDAYEEN AND THE LEBANESE FORCES. A FEW DAYS LATER ARAFAT
ARRIVED
IN BEIRUT FOR TALKS WITH THE LEBANESE LEADERSHIP. THESE TALKS
BROKE DOWN OVER FATAH'S CATEGORICAL DEMAND FOR BASE RIGHTS.
ACCORDING TO HELOU'S CONFIDENTIAL EMISSARY, MICHEL KHOUY, THE

CONFRONTATION
WITH ARAFAT WAS FOR HELOU THE MOMENT OF TRUTH.
DURING THIS PERIOD HE REACHED HIS IRREVOCABLE DECISION AGAINST
COMPROMISE WITH THE FEDAYEEN.

5. ON MAY 20, KARAME ACCEPTED HELOU'S REQUEST THAT HE TRY
TO FORM A NEW CABINET. ON MAY 31, AFTER BUG#MORE DAYS OF FRUIT-
LESS CONSULTATION, THE NEW HELOU STEPPED SQUARELY INTO THE
CENTER OF THE STAGE WITH AN EXPLICIT STATEMENT OF REFUSAL TO
ACCEPT THE FEDAYEEN DEMANDS. HIS REITERATION OF
LEBANESE WILLINGNESS
"TO PARTICIPATE IN EVERY COMPREHENSIVE PLAN TO WIPE OUT THE
TRACES OF ISRAELI AGGRESSION AND TO ENABLE THE PALESTINIAN
PEOPLE TO REGAIN THEIR RIGHTS IN THEIR SACRED LAND" WAS OVER-
SHADOWED BY HIS DECLARATION OF INTENT TO "SAFEGUARD LEBANESE

SOVEREIGNTY AND THE SECURITY OF EVERY INCH OF LEBANESE TERRITORY."
ONLY THE LEBANESE GOVERNMENT, HE SAID, COULD DETERMINE HOW FAR

BANON COULD SAFELY GO IN SUPPORT OF THE PALESTINE STRUGGLE.

CONFIDENTIAL



Department of State **TELEGRAM**

CONFIDENTIAL

PAGE 03 BEIRUT 05383 01 OF 02 271639Z

6. THE STRONG REACTION AGAINST THIS STATEMENT FROM PRO-FEDAYEEN
ELEMENTS IN LEBANON HAS HAD NO VISIBLE EFFECT ON HELOU'S POSITION.
ON JUNE 23 THE BEIRUT L'ORIENT FEATURED A LONG ARTICLE DESCRIBED
AS "THE MOST FAITHFUL SYNTHESIS OF THE THOUGHT OF THE CHIEF OF
STATE", OBTAINED FROM "THE SOURCES CLOSEST TO BAABDA." THE
EMBASSY HAS LEARNED THATTHE L'ORIENT ARTICLE WAS IN FACT
WRITTEN BY HELOU HIMSELF.

7. EMERGING EARLY FROM THE PRESIDENT'S

GALLIC ARGUMENTATION
AND JESUITICAL STYLE IS HIS CLEAR DETERMINATION TO HOLD HIS
GROUND. REFERRING TO PAST LEBANESE AGREEMENTS IN PRINCIPLE TO
ACCEPT ARAB FORCES ON LEBANESE SOIL (DECEMBER 1965 AND JUNE 1967),
HE NOTES THAT ANY SUCH ENTRY WAS THEN, AND ALWAYS MUST BE,
SUBJECT TO PRIOR APPROVAL OF THE LEBANESE PARLIAMENT. LEBANESE
READINESS TO HONOR INTER-ARAB ENGAGEMENTS MUST ALWAYS MEET THE
ULTIMATE CRITERION OF LEBANESE SOVEREIGNTY. WHILE LEBANON'S
CAPABILITIES IN THE POLITICAL, ECONOMIC, AND SOCIAL SPHERES ARE

INFINITELY GREATER
THAN IN THE MILITARY SPHERE, LEBANON IS ALSO
PREPARED TO EXTEND MILITARY ASSISTANCE, BUT SUCH ASSISTANCE CAN
BE GIVEN ONLY
IN THE CONTEXT OF A GENERAL ARAB PLAN OFFERING AN
EFFECTIVE RESISTANCE AND REASONABLE EXPECTATION OF SUCCESS.

8. IF LEBANON SHOULD GO BEYOND THESE LIMITS, THE PRESIDENT

CONTINUES, IT WOULD BE DOING A DISSERVICE TO BOTH THE
LEBANESE AND THE PALESTINE PEOPLES.
TO TREAT WITH THE FEDAYEEN ORGANIZATIONS
UNDER DURESS WOULD BE TO ACCORD THEM A VOICE IN LEBANESE
AFFAIRS, IN CLEAR DEROGATION
OF LEBANESE SOVEREIGNTY. IN FACT,
IF THE FEDAYEEN WON'T TAKE NO FOR AN ANSWER, WHAT'S THE
POINT OF TRYING TO BARGAIN WITH THEM ANYWAY?

9. DESCRIBING THE PALESTINE MOVEMENT AS A CHALLENGE TO THE

CONFIDENTIAL



Department of State **TELEGRAM**

CONFIDENTIAL

PAGE 04 BEIRUT 05383 01 OF 02 271639Z

SOVEREIGNTY OF EVERY ARAB STATE, HELOU OBSERVES THAT THE

OPENING OF AN ISOLATED FRONT AGAINST ISRAEL IN LEBANON WOULD
BRING IN THE IDF AND COMPEL THE LEBANESE ARMY TO INTERVENE
THEREBY EXPOSING THE ARMY TO CRITICISM, AND HEAVY CASUALTIES,
AFFORDING
ISRAEL ITS LONG-SOUGHT PRETEXT TO SEIZE SOUTH
LEBANON, AND PROMOTING THE EMERGENCE OF THE CONFESSIONAL MINI-
STATE ISRAEL HAS ALWAYS WANTED.
PORTER

CONFIDENTIAL



Department of State **TELEGRAM**

31

CONFIDENTIAL 963

PAGE 01 BEIRUT 05383 02 OF 02 271730Z

51
ACTION NEA 15

INFO OCT 01,EUR 17,IO 13,CIAE 00,DODE 00,JPM 04,H 02,INR 07,L 03,
NSAE 00,NSC 10,P 04,RSC 01,SP 02,SS 20,USIA 12,SR 01,ORM 03,
AID 28,RSR 01,/144 W
043748

Beirut - 5383 6-27-69

R 271335Z JUN 69
FM AMEMBASSY BEIRUT
TO SECSTATE WASHDC 8041
INFO AMEMBASSY AMMAN
AMEMBASSY JIDDA
AMEMBASSY LONDON
AMEMBASSY TEL AVIV
USMISSION USUN

C O N F I D E N T I A L SECTION 2 OF 2 BEIRUT 5383

SUBJECT: EVOLUTION OF PRESIDENT HELOU'S PUBLIC POSITION ON THE FEDAYEEN

10. REVERTING TO THE IMMEDIATE POLITICAL
PROBLEM, HELOU TAKES
THE POSITION THAT I IS POINLESS TO FORM A NEW GOVERNMENT
UNTIL THE COUNTRY HAS REACHED A CONSESSUS ON THE FEDAYEEN. IF
CONSENSUS IS PRESENTLY UNATTABINABLE, LET THE EXISTING
CABINET CONTINUE TO HANDLE CURRENT BUSINESS, WHILE THE
COMMITTEE OF NATIONAL DEFENSE (PRESIDENT, PRIME MINISTER,
MINISTER OF DEFENSE, AND COMMANDER-IN-CHIEF) "DEAL WITH
ESSENTIAL ISSUES". MEANWHILE UNDER GOVERNMENTAL DIRECTION,
THE ARMY IS ENTITLED TO USE "THE MEANS OF PERSUASION, OR EVEN
LEGITIMATE PRESSURE."

17. THUS THE POLITICAL FIGUREHEAD HAS EMERGED AS THE CHAMPION
OF LEBANESE NATIONALISM. HELOU IS ADAMANT AGAINST ALLOWING ANS
FEDAYEEN ORGANIZATION TO ESTABLISH TRAINING OR OPERATIONAL BASES
IN LEBANON. WHILE HE DOES NOT FAVOR ENGAGING THE FEDAYEEN IN A

PITCHED BATTLE, HE READ "PRESSURE" TO MEAN THE JUDICIOUS USE OF

CONFIDENTIAL
32



Department of State **TELEGRAM**

CONFIDENTIAL

PAGE 02 BEIRUT 05383 02 OF 02 271730Z

FORCE. IN OPPOSITION, AT THE HEAD OF THOSE WHO FAVOR COMPROMISE
WITH ARAD NATIONALISM, STAND RASHID KARAME, WHO WOULD ACCORD THE
FEDAYEEN NOMINAL BASE RIGHTS AND WHO WOULD

AVOID THE USE OF FORCE.

BETWEEN THEM LIES THE NARROW BUT BOTTOMLESS CONFESSIONAL GAP.
PORTER

CONFIDENTIAL



46 —

POL 15-1 LEB
XR POL 13-10 ARAB

Department of State **TELEGRAM**

XR POL 13-6 LEB

EXDIS EXDIS EXDIS EXDIS

SECRET 822

PAGE 01 BEIRUT 05469 01 OF 02 301808Z

ACTION COPY

Beirut 5469
6-30-69

43
ACTION SS 30

INFO OCT 01,/031 W ---------------------- 057940

R 301700Z JUN 69
FM AMEMBASSY BEIRUT
TO SECSTATE WASHDC 8063
INFO AMEMBASSY AMMAN
AMCONSUL JERUSALEM
AMEMBASSY JIDDA
AMEMBASSY TEL AVIV
USMISSION USUN

S E C R E T SECTION 1 OF 2 BEIRUT 5469

EXDIS

SUBJECT: PRESIDENT HELOU'S POLICY RE FEDAYEEN PROBLEM

1. I PAID CALL ON PRES HELOU JUNE 28 TO OBTAIN HIS VIEWS ON
PRESENT SITATION BEFORE MY DEPARTURE ON HOME LEAVE. HELOU GAVE
ME CAREFULLY PREPARED PRESENTATION OF HIS ASSISSMENT OF THE SITUA-
TION AND HIS ANALYSIS OF WHAT PROBABLE COURSE FUTURE DEVELOPMENTS
WOULD TAKE. HE WAS PESSIMISTIC, FATALISTIC, AND OBVIOUSLY HAS
ASSUMED ATTITUDE OF ALMOST OLYMPIAN DETACHMENT IN REFUSING TO
LISTEN TO THE VOICES OF COMPROMISE WHICH HE HEARS FROM ALL SIDES.
HE MADE IT CLEAR THAT HE HAD NO INTENTION OF COMPROMISING ON THE
PUBLIC POSITION HE HAS ADOPTED, I.E., CATEGORICAL REFUSAL OF
FEDAYEEN FAIT ACCOMPLI AND REFUSAL TO NEGOTIATE AWAY LEBANON'S
SOVEREIGNTY BY BITS AND PIECES. AT FIRST HE SAID HE WOULD RATHER
RESIGN AS CHIEF OF STATE THAN PRESIDE OVER A "POLICY OF CAPITULA-
TION." BUT HE LATER TOOK A MORE RIGID STAND AND SAID HE WAS NOT
GOING TO "ABDICATE" WHATEVER THE CONSEQUENCES AND EVEN IF THIS
MEANT "NEVER LEAVING BAARDA (THE PRESIDENCY) ALIVE". HE WAS QUICK
TO ASSURE ME THAT HE WAS NOT THE CAPTIVE OF HIS OWN PUBLIC STANCE,
BUT RATHER, THAT HE WAS THE CAPTIVE OF A FIRM CONVICTION OF WHAT
HE THOUGHT WAS THE RIGHT AND HONORABLE COURSE FOR LEBANON TO TAKE.
I EXPRESSED MY PERSONAL ADMIRATION FOR HELOU'S COURAGE IN MAKING
THIS HARD AND LONELY DECISION. I TOLD HIM THAT USG SHARED MY AD-
MIRATION AND ENDORSED HIS JUDGMENT RE FEDAYEEN. HELOU REITERATED
HIS THESIS THAT ANY NEW GOVERNMENT WOULD, BY NECESSITY, BE A

(3)

SECRET



Department of State **TELEGRAM**

EXDIS EXDIS EXDIS EXDI

SECRET

PAGE 02 BEIRUT 05469 01 OF 02 301808Z

"GOVERNMENT OF CAPITULATION" SINCE NO SUNNI PRIME MINISTER COULD WITHSTAND PRESSURE OVER THE LONG RUN TO COME TO TERMS WITH FEDAYEEN. FEDAYEEN, HE SAID, WOULD VIEW FORMATION OF NEW GOVERNMENT AS JUST ANOTHER STAGE IN THEIR ANTI-REGIME CAMPAIGN. NEW GOVERNMENT WOULD BECOME VIRTUAL "HOSTAGE" OF FEDAYEEN MOVEMENT.

2. HELOU ADMITTED THAT HIS POLICY DID NOT CONSTITUTE A SOLUTION TO LEBANESE DILEMMA. HE WAS ONLY BUYING TIME. HOWEVER, ALTHOUGH HIS APPROACH HAS TO DATE BEEN SUCCESSFUL AS A PLAY FOR TIME, HE

MADE IT CLEAR HE THOUGHT SHARP DETERIORATION IN SITUATION COULD OCCUR WITHIN NEXT FEW MONTHS. IT COULD COME MUCH SOONER, IF HE LOST CONTROL OF EVENTS. HE SAID HIS POLICY COULD BE SERIOUSLY JEOPARDIZED BY ANY ONE OF FOLLOWING FOUR FACTORS: A) ISRAELI REPRISAL ATTACK AGAINST LEBANON, EITHER DIRECTED AGAINST FEDAYEEN OR AGAINST LEBANESE ARMY; B) FEDAYEEN CLASHES WITH LEBANESE ARMY RESULTING IN BLOODSHED; C) SYRIAN-INSPRIED SUBVERSIVE CAMPAIGN AGAINST LEBANESE REGIME IN COLLUSION WITH LEFT-WING RADICAL GROUPS; AND D) POLITICAL MACHINATIONS OF OPPORTUNIST POLITICIANS WHO SEEK TO PROTECT THEIR POLITICAL POSITIONS BY URGING COMPROMISE SOLUTIONS WHICH WOULD PROLONG THEIR SURVIVAL IN THE SHORT RUN, BUT WHOSE TEMPORIZING WOULD ULTIMATELY LEAD TO DISINTEGRATION OF LEBANON AS A MODERATE POLITICAL AND ECONOMIC REGIME. HE HAD NO INTENTION, HELOU SAID, OF "PRESIDING OVER THE DEMISE OF LEBANON" AND SEEING PALESTINAINS AND BAATHISTS TAKE OVER REINS OF POWER.

3. HELOU, IN WHAT WAS OBVIOUSLY A PRACTICE FORENSIC SESSION, READ TO ME FROM AN INFORMAL PAPER OUTLINING SUBSTANCE OF HIS POSITION AND ARGUMENTATION. HIS PRESENTATION WAS CHARGED WITH EMCTION. HE STARTS SERIES OF CONSULTATIONS JUNE 30 WITH ALL POLITICAL LEADERS AND GROUPS, AND WILL REITERATE HIS POSITION AS STATED TO ME. AFTER EXPOSING HIS THESIS TO LEBANESE LEADERS, HE WILL ASK THEM PRIVATELY TO STATE THEIR POSITION CONCERNING HIS POLICY IN WRITING, THE ANSWERS TO BE HELD ONLY BY HIM. INTER ALIA HELOU WILL ASK THE LEADERS TWO QUESTIONS: A) DO THEY ACCEPT HIS POLICY RE FEDAYEEN, AND B) IF SO, DO THEY AGREE TO CONCEPT THAT LEBANESE MILITARY BE AUTHORIZED USE FORCE IF NECESSARY TO CONTROL FEDEYEEN ACTIVITIES.

4. THE TEXT OF THE INFORMAL PAPER HANDED TO ME BY HELOU FOLLOWS:
BEGIN TEXT
THE FEDAYEEN PROBLEM.
A 1. THE FEDAYEEN CONSTITUTE A MILITARY VANGUARD WHICH ASSUMES

SECRET



Department of State **TELEGRAM**

XDIS EXDIS EXDIS EXDIS

SECRET

PAGE 02 BEIRUT 05469 01 OF 02 301808Z

"GOVERNMENT OF CAPITULATION" SINCE NO SUNNI PRIME MINISTER COULD WITHSTAND PRESSURE OVER THE LONG RUN TO COME TO TERMS WITH FEDAYEEN. FEDAYEEN, HE SAID, WOULD VIEW FORMATION OF NEW GOVERNMENT AS JUST ANOTHER STAGE IN THEIR ANTI-REGIME CAMPAIGN. NEW GOVERNMENT WOULD BECOME VIRTUAL "HOSTAGE" OF FEDAYEEN MOVEMENT.

2. HELOU ADMITTED THAT HIS POLICY DID NOT CONSTITUTE A SOLUTION TO LEBANESE DILEMMA. HE WAS ONLY BUYING TIME. HOWEVER, ALTHOUGH HIS APPROACH HAS TO DATE BEEN SUCCESSFUL AS A PLAY FOR TIME, HE

MADE IT CLEAR HE THOUGHT SHARP DETERIORATION IN SITUATION COULD OCCUR WITHIN NEXT FEW MONTHS. IT COULD COME MUCH SOONER, IF HE LOST CONTROL OF EVENTS. HE SAID HIS POLICY COULD BE SERIOUSLY JEOPARDIZED BY ANY ONE OF FOLLOWING FOUR FACTORS: A) ISRAELI REPRISAL ATTACK AGAINST LEBANON, EITHER DIRECTED AGAINST FEDAYEEN OR AGAINST LEBANESE ARMY; B) FEDAYEEN CLASHES WITH LEBANESE ARMY RESULTING IN BLOODSHED; C) SYRIAN-INSPRIED SUBVERSIVE CAMPAIGN AGAINST LEBANESE REGIME IN COLLUSION WITH LEFT-WING RADICAL GROUPS; AND D) POLITICAL MACHINATIONS OF OPPORTUNIST POLITICIANS WHO SEEK TO PROTECT THEIR POLITICAL POSITIONS BY URGING COMPROMISE SOLUTIONS WHICH WOULD PROLONG THEIR SURVIVAL IN THE SHORT RUN, BUT WHOSE TEMPORIZING WOULD ULTIMATELY LEAD TO DISINTEGRATION OF LEBANON AS A MODERATE POLITICAL AND ECONOMIC REGIME. HE HAD NO INTENTION, HELOU SAID, OF "PRESIDING OVER THE DEMISE OF LEBANON" AND SEEING PALESTINAINS AND BAATHISTS TAKE OVER REINS OF POWER.

3. HELOU, IN WHAT WAS OBVIOUSLY A PRACTICE FORENSIC SESSION, READ TO ME FROM AN INFORMAL PAPER OUTLINING SUBSTANCE OF HIS POSITION AND ARGUMENTATION. HIS PRESENTATION WAS CHARGED WITH EMCTION. HE STARTS SERIES OF CONSULTATIONS JUNE 30 WITH ALL POLITICAL LEADERS AND GROUPS, AND WILL REITERATE HIS POSITION AS STATED TO ME. AFTER EXPOSING HIS THESIS TO LEBANESE LEADERS, HE WILL ASK THEM PRIVATELY TO STATE THEIR POSITION CONCERNING HIS POLICY IN WRITING, THE ANSWERS TO BE HELD ONLY BY HIM. INTER ALIA HELOU WILL ASK THE LEADERS TWO QUESTIONS: A) DO THEY ACCEPT HIS POLICY RE FEDAYEEN, AND B) IF SO, DO THEY AGREE TO CONCEPT THAT LEBANESE MILITARY BE AUTHORIZED USE FORCE IF NECESSARY TO CONTROL FEDEYEEN ACTIVITIES.

4. THE TEXT OF THE INFORMAL PAPER HANDED TO ME BY HELOU FOLLOWS:
BEGIN TEXT
THE FEDAYEEN PROBLEM.
A 1. THE FEDAYEEN CONSTITUTE A MILITARY VANGUARD WHICH ASSUMES

SECRET

NOT TO BE REPRODUCED WITHOUT THE AUTHORIZATION OF THE EXECUTIVE SECRETARY

EXDIS EXDIS EXDIS EXDIS



Department of State **TELEGRAM**

SECRET 822

PAGE 01 BEIRUT 05469 01 OF 02 301808Z

43
ACTION SS 30

INFO OCT 01,/031 W

R 301700Z JUN 69 057940
FM AMEMBASSY BEIRUT
TO SECSTATE WASHDC 8063
INFO AMEMBASSY AMMAN
AMCONSUL JERUSALEM
AMEMBASSY JIDDA
AMEMBASSY TEL AVIV
USMISSION USUN

S E C R E T SECTION 1 OF 2 BEIRUT 5469

EXDIS

SUBJECT: PRESIDENT HELOU'S POLICY RE FEDAYEEN PROBLEM

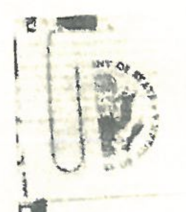
1. I PAID CALL ON PRES HELOU JUNE 28 TO OBTAIN HIS VIEWS ON PRESENT SITATION BEFORE MY DEPARTURE ON HOME LEAVE. HELOU GAVE ME CAREFULLY PREPARED PRESENTATION OF HIS ASSISSMENT OF THE SITUATION AND HIS ANALYSIS OF WHAT PROBABLE COURSE FUTURE DEVELOPMENTS WOULD TAKE. HE WAS PESSIMISTIC, FATALISTIC, AND OBVIOUSLY HAS ASSUMED ATTITUDE OF ALMOST OLYMPIAN DETACHMENT IN REFUSING TO LISTEN TO THE VOICES OF COMPROMISE WHICH HE HEARS FROM ALL SIDES. HE MADE IT CLEAR THAT HE HAD NO INTENTION OF COMPROMISING ON THE PUBLIC POSITION HE HAS ADOPTED, I.E., CATEGORICAL REFUSAL OF FEDAYEEN FAIT ACCOMPLI AND REFUSAL TO NEGOTIATE AWAY LEBANON'S SOVEREIGNTY BY BITS AND PIECES. AT FIRST HE SAID HE WOULD RATHER RESIGN AS CHIEF OF STATE THAN PRESIDE OVER A "POLICY OF CAPITULATION." BUT HE LATER TOOK A MORE RIGID STAND AND SAID HE WAS NOT GOING TO "ABDICATE" WHATEVER THE CONSEQUENCES AND EVEN IF THIS MEANT "NEVER LEAVING BAABDA (THE PRESIDENCY) ALIVE". HE WAS QUICK TO ASSURE ME THAT HE WAS NOT THE CAPTIVE OF HIS OWN PUBLIC STANCE, BUT RATHER, THAT HE WAS THE CAPTIVE OF A FIRM CONVICTION OF WHAT HE THOUGHT WAS THE RIGHT AND HONORABLE COURSE FOR LEBANON TO TAKE. I EXPRESSED MY PERSONAL ADMIRATION FOR HELOU'S COURAGE IN MAKING THIS HARD AND LONELY DECISION. I TOLD HIM THAT USG SHARED MY ADMIRATION AND ENDORSED HIS JUDGMENT RE FEDAYEEN. HELOU REITERATED HIS THESIS THAT ANY NEW GOVERNMENT WOULD, BY NECESSITY, BE A

SECRET

NOT TO BE REPRODUCED WITHOUT THE AUTHORIZATION OF THE EXECUTIVE SECRETARY

٨١

EXDIS EXDIS EXDIS



Department of State **TELEGRAM**

[illegible]

EXDIS

SUBJ: PRESIDENT HELOU'S DEMARCHE RE POSSIBILITIES [illegible] ASSISTANCE

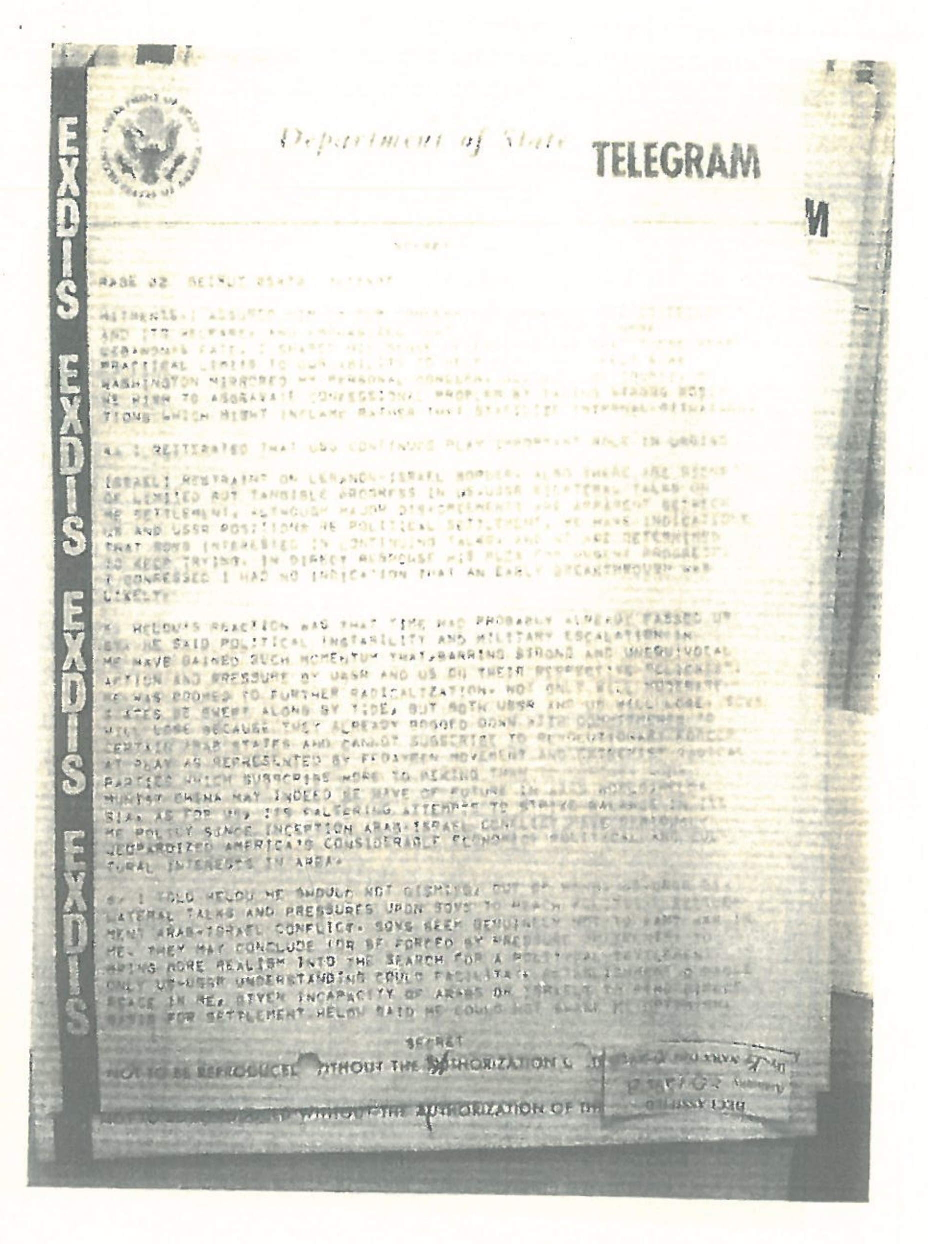
1. DURING CONVERSATION WITH HELOU JUNE 28, IN WHICH HE GAVE ME DETAILED PRESENTATION HIS ANALYSIS LEBANON'S POLITICAL SITUATION [illegible] HELOU MADE FORMAL DEMARCHE CONCERNING POSSIBILITIES [illegible] US ASSISTANCE AND HANDED ME FOLLOWING INFORMAL [illegible] OF QUESTIONS

2. BEGIN TEXT: WHAT WOULD BE POSITION OF USG IF [illegible] ISRAELI ATTACK AGAINST LEBANON; (B) LEBANON WAS THE VICTIM OF [illegible] EIGN INTERVENTION (I.E., SARG), EITHER OVERT [illegible] INTERNAL UNREST AND DISORDER ERUPTED IN LEBANON. END TEXT

3. HELOU POINTED OUT HE PARTICULARLY INTERESTED IN LEARNING USG'S VIEWS RE POINT C. I REITERATED POINTS MADE [illegible] POSSIBLE [illegible] INTERVENTION [illegible] NATIONS AND PREVIOUSLY REPORTED RE POSSIBLE [illegible] DIPLOMATIC INITIATIVES IN COOPERATION WITH FRANCE AND OTHER [illegible] OF LEBANON. IN RESPONSE HIS SPECIFIC QUESTION [illegible] USE OF UNEF FORCES ALTHOUGH I REMINDED HIM [illegible] THIS APPROACH. I MADE NO COMMENT WITH REGARD [illegible] ALTHOUGH THIS OF COURSE WAS POINT HE WISHED [illegible] EXTENSIVE DISCUSSION CURRENT ATTITUDES AMERICAN PUBLIC [illegible] CEMS CREATED BY VIET NAM. I POINTED OUT NEED FOR [illegible] ACCEPTANCE USG UNWILLINGNESS ENTER INTO PRIOR [illegible]

SECRET

NOT TO BE REPRODUCED WITHOUT THE AUTHORIZATION OF THE EXECUTIVE SECRETARY



EXDIS EXDIS EXDIS EXDIS

Department of State **TELEGRAM**

SECRET

PAGE 02 BEIRUT [illegible]

[illegible] AND ITS WELFARE, AND [illegible] LEBANON'S FATE. I SHARED HIS [illegible] PRACTICAL LIMITS TO OUR ABILITY TO [illegible] WASHINGTON MIRRORED MY PERSONAL CONCERN [illegible] WE WISH TO AGGRAVATE CONFESSIONAL PROBLEM BY TAKING [illegible] TIONS WHICH MIGHT INFLAME RATHER THAN STABILIZE INTERNAL SITUATION.

4. I REITERATED THAT USG CONTINUES PLAY IMPORTANT ROLE IN URGING ISRAELI RESTRAINT ON LEBANON-ISRAEL BORDER. ALSO THERE ARE SIGNS OF LIMITED BUT TANGIBLE PROGRESS IN US-USSR BILATERAL TALKS ON ME SETTLEMENT. ALTHOUGH MAJOR DISAGREEMENTS ARE APPARENT BETWEEN US AND USSR POSITIONS RE POLITICAL SETTLEMENT, WE HAVE INDICATIONS THAT SOVS INTERESTED IN CONTINUING TALKS, AND WE ARE DETERMINED TO KEEP TRYING. IN DIRECT RESPONSE HIS PLEA FOR URGENT PROGRESS, I CONFESSED I HAD NO INDICATION THAT AN EARLY BREAKTHROUGH WAS LIKELY.

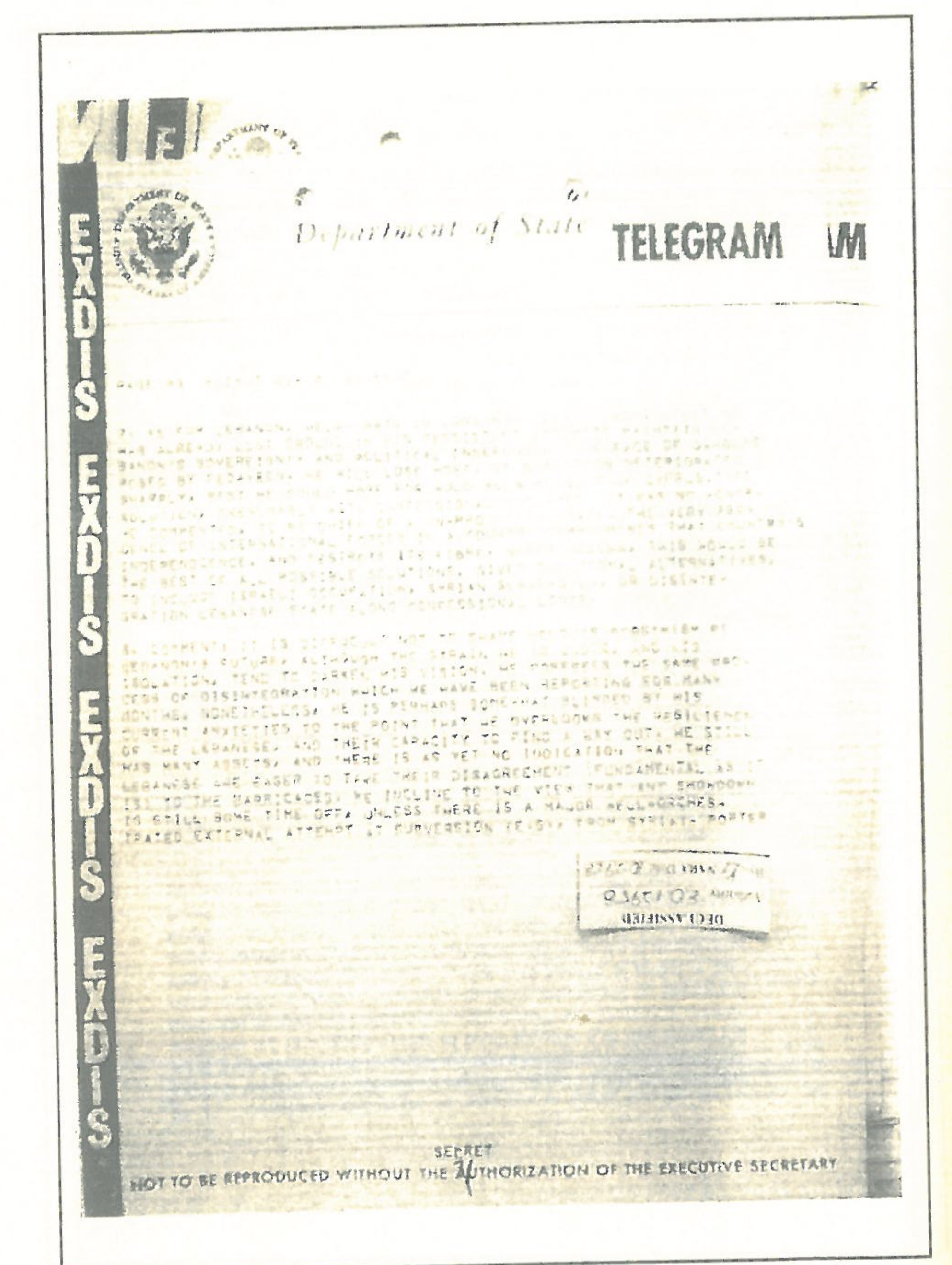
5. HELOU'S REACTION WAS THAT TIME HAD PROBABLY ALREADY PASSED [illegible]. HE SAID POLITICAL INSTABILITY AND MILITARY ESCALATION IN ME HAVE GAINED SUCH MOMENTUM THAT, BARRING STRONG AND UNEQUIVOCAL ACTION AND PRESSURE BY USSR AND US ON THEIR RESPECTIVE [illegible], ME WAS DOOMED TO FURTHER RADICALIZATION. NOT ONLY WILL MODERATE STATES BE SWEPT ALONG BY TIDE, BUT BOTH USSR AND US WILL LOSE. SOVS WILL LOSE BECAUSE THEY ALREADY BOGGED DOWN WITH COMMITMENTS TO CERTAIN ARAB STATES AND CANNOT SUBSCRIBE TO REVOLUTIONARY FORCES AT PLAY AS REPRESENTED BY FEDAYEEN MOVEMENT AND EXTREMIST [illegible] PARTIES WHICH SUBSCRIBE MORE TO PEKING THAN [illegible] COMMUNIST CHINA MAY INDEED BE WAVE OF FUTURE IN [illegible] SIA. AS FOR US, ITS FALTERING ATTEMPTS TO STRIKE BALANCE IN ITS ME POLICY SINCE INCEPTION ARAB-ISRAEL CONFLICT HAVE [illegible] JEOPARDIZED AMERICA'S CONSIDERABLE ECONOMIC, POLITICAL AND CULTURAL INTERESTS IN AREA.

6. I TOLD HELOU HE SHOULD NOT DISMISS [illegible] LATERAL TALKS AND PRESSURES UPON SOVS TO REACH [illegible] MENT ARAB-ISRAEL CONFLICT. SOVS SEEM GENUINELY NOT TO WANT WAR IN ME. THEY MAY CONCLUDE (OR BE FORCED BY PRESSURE [illegible]) TO BRING MORE REALISM INTO THE SEARCH FOR A POLITICAL SETTLEMENT [illegible] ONLY US-USSR UNDERSTANDING COULD FACILITATE [illegible] PEACE IN ME, GIVEN INCAPACITY OF ARABS OR ISRAELIS TO [illegible] BASIS FOR SETTLEMENT. HELOU SAID HE COULD NOT [illegible]

SECRET

NOT TO BE REPRODUCED WITHOUT THE AUTHORIZATION OF THE [illegible]

DECLASSIFIED



EXDIS EXDIS EXDIS EXDIS

Department of State **TELEGRAM**

PAGE 03 BEIRUT [illegible]

7. AS FOR LEBANON, [illegible] WAS ALREADY [illegible] LEBANON'S SOVEREIGNTY AND POLITICAL [illegible] POSED BY FEDAYEEN [illegible] INDEPENDENCE, AND DESTROYS ITS LIBERAL [illegible] ALTERNATIVES, THE BEST OF ALL POSSIBLE SOLUTIONS, GIVEN [illegible] TO INCLUDE ISRAELI OCCUPATION, SYRIAN [illegible] OR DISINTEGRATION LEBANESE STATE ALONG CONFESSIONAL LINES.

8. COMMENT: IT IS DIFFICULT NOT TO SHARE [illegible] PESSIMISM RE LEBANON'S FUTURE, ALTHOUGH THE STRAIN OF [illegible] AND HIS ISOLATION, TEND TO DARKEN HIS VISION. WE FORESEE THE SAME PROCESS OF DISINTEGRATION WHICH WE HAVE BEEN REPORTING FOR MANY MONTHS. NONETHELESS, HE IS PERHAPS SOMEWHAT BLINDED BY HIS CURRENT ANXIETIES TO THE POINT THAT HE OVERLOOKS THE RESILIENCE OF THE LEBANESE, AND THEIR CAPACITY TO FIND A WAY OUT. WE STILL [illegible] MANY ASPECTS, AND THERE IS AS YET NO INDICATION THAT THE LEBANESE ARE EAGER TO TAKE THEIR DISAGREEMENT, FUNDAMENTAL AS IT IS, TO THE BARRICADES. WE INCLINE TO THE VIEW THAT ANY SHOWDOWN IS STILL SOME TIME OFF, UNLESS THERE IS A MAJOR [illegible] TRATED EXTERNAL ATTEMPT AT SUBVERSION (E.G., FROM SYRIA). PORTER

DECLASSIFIED

SECRET

NOT TO BE REPRODUCED WITHOUT THE AUTHORIZATION OF THE EXECUTIVE SECRETARY

Le Département d'Etat

TELEGRAMME

Confidentiel

INFO OCT
R 3017052 JUIN 69
De : Ambassade des Etats Unis à Beyrouth
Au : Secrétaire d'Etat Washington DC prioritaire 8065
Info : Ambassade des Etats Unis à Amman
Ambassade des Etats Unis à Djeddah
Ambassade des Etats Unis à Tel Aviv
Mission des Etats Unis à l'ONU USUN

Secret Beyrouth 5470

REF : Beyrouth 5469

Sujet : Les démarches du président HELOU concernant les possibilités d'une aide américaine

1) Lors de ma conversation avec HELOU le 28 juin pendant laquelle ce dernier m'apporte son analyse détaillée de la situation politique (voir télégramme cité en référence), HELOU effectue une démarche formelle concernant les possibilités d'une aide américaine et me remet la série suivante de questions :

2) Début de citation : Quelle sera la position du gouvernement américain si (A) Israël attaque le Liban ; (B) Le Liban est victime de l'intervention d'un Etat souverain (par exemple, le gouvernement d'Arabie Saoudite), et (C) des troubles, tant visibles que sous-jacents, éclatent au Liban, fin de citation.

3) HELOU s'est montré particulièrement intéressé à connaître l'opinion du gouvernement américain concernant le point C. J'ai réitéré les points soulevés dans le cadre de nos précédentes conversations et évoqué de possibles interventions et initiatives diplomatiques de la part de l'ONU en collaboration avec la France et d'autres pays amis du Liban. En réponse à sa question [ILLISIBLE], le recours aux forces de l'UNEF bien que j'aie rappelé à son souvenir [ILLISIBLE] cette approche. Je n'ai pas fait de commentaires concernant [ILLISIBLE] bien qu'il souhaitât qu'on en discute. [ILLISIBLE]. J'ai mentionné que le gouvernement américain n'était pas prêt à s'engager militairement. Je l'ai assuré de notre intérêt pour le Liban, sa souveraineté et son bien-être et insisté

que le gouvernement américain n'abandonnera pas le Liban à son sort. J'ai partagé sa frustration concernant les contraintes pratiques à l'aide que nous pouvions lui apporter, l'assurant que Washington partageait mon souci personnel. Nous ne souhaitions pas non plus attiser les problèmes confessionnels en adoptant des positions fortes qui risquent d'embraser la situation interne plutôt que de la stabiliser.

4) J'ai réitéré que le gouvernement américain continuait de jouer un rôle important en exhortant Israël à la retenue aux frontières avec le Liban et qu'il y avait des signes de progrès tangibles, quoique limités, sur le plan des pourparlers bilatéraux entre les Etats Unis et l'URSS concernant le règlement du conflit au Proche Orient. J'ai précisé que les Soviétiques étaient intéressés à poursuivre les discussions et que nous étions déterminés à trouver une réponse directe à sa demande en faveur de progrès urgents. J'ai dû admettre que je n'avais aucune idée quant à l'imminence d'une percée à ce niveau.

5) HELOU déclare qu'il est probablement trop tard. Il dit, par exemple, que l'instabilité politique et l'escalade militaire au Proche Orient ont atteint un point tel que, sauf une action et des pressions fortes et sans équivoques de la part de l'URSS et des EU sur leurs « clients » respectifs, le Proche Orient était condamné à une radicalisation accrue. Non seulement les Etats modérés seront emportés par cette vague, mais l'URSS et les EU perdront aussi. Ils perdront parce qu'ils se sont embourbés dans des engagements à l'égard de certains pays arabes et qu'ils ne peuvent pas soutenir les forces révolutionnaires en place représentées par le mouvement des Feddayin et par les partis extrémistes radicaux qui ont prêté allégeance à Pékin. [ILLISIBLE]. La Chine communiste peut avoir un rôle à jouer dans le monde arabe à l'avenir [ILLISIBLE]. En ce qui nous concerne, ses tentatives branlantes visant à trouver l'équilibre avec sa politique au Proche Orient depuis l'émergence du conflit Israélo-arabe ont considérablement compromis les intérêts économiques, politiques et culturels considérables des Etats Unis dans la région.

6) J'ai dit à HELOU qu'il ne fallait pas écarter illico les discussions bilatérales et les pressions sur les Soviétiques visant à trouver un règlement politique au conflit Israélo-arabe. Les Soviétiques semblent [ILLISIBLE]. Ils pourraient conférer plus de réalisme à la quête d'un règlement politique. Seule la compréhension qu'ont les EU et l'URSS pourra faciliter [ILLISIBLE] la paix au Proche Orient vu l'incapacité des Arabes ou des Israéliens [ILLISIBLE] les bases d'un règlement. HELOU dit ne pas pouvoir [ILLISIBLE].

7) Pour ce qui est du Liban, HELOU reconnaît avoir perdu du terrain en ce qui concerne ses tentatives assidues visant à préserver la souveraineté et l'indépendance politique du Liban face au danger posé par les Feddayin. Ses

pertes seront plus conséquentes si la situation se détériore gravement. Le mieux qu'il puisse espérer serait une solution à la chypriote, avec, vraisemblablement, des enclaves confessionnelles. Il n'y a aucun honneur à tirer du fait de présider un Etat placé sous la protection des Nations Unies. La seule présence de troupes internationales dans un pays compromet l'indépendance de ce pays et le détruit. Toutefois, cette solution peut s'avérer la meilleure possible au regard des alternatives disponibles - occupation israélienne, subversion syrienne et désintégration de l'Etat libanais au gré des appartenances confessionnelles.

8) Commentaire : Difficile de ne pas partager le pessimisme de HELOU au sujet de l'avenir du Liban, bien que la tension qu'il subit et son isolation tendent à lui noircir la vision des choses. Il prévoit le même processus de désintégration que celui que nous évoquons depuis des années. Toutefois, ses angoisses actuelles l'aveuglent au point qu'il semble oublier la résistance des Libanais et leur capacité à trouver une issue. Il compte toujours avec de nombreux atouts et rien ne laisse présager que les Libanais pousseront leurs divergences – aussi fondamentales soient-elles – à leurs derniers retranchements. Une épreuve de force est à exclure pour le moment, à moins d'une tentative externe majeure bien orchestrée de la part des Syriens pour semer la subversion.

EXDIS EXDIS EXDIS EXDIS



46

POL 15-1 LEB
XR POL 27 ARAB-ISR

Department of State TELEGRAM

XR AID(US) LEB

SECRET 908

ACTION COPY

PAGE 01 BEIRUT 05470 301843Z

57
ACTION SS 30

INFO OCT 01,/031 W 038144

R 301705Z JUN 69
FM AMEMBASSY BEIRUT
TO SECSTATE WASHDC 8065
INFO AMEMBASSY AMMAN
AMEMBASSY JIDDA
AMEMBASSY TEL AVIV
USMISSION USUN

S E C R E T BEIRUT 5470

POL 15-1 LEB
XR POL 13-10 ARAB
XR POL 13-6 LEB

Beirut 5470 6-30-69

REF: BEIRUT 5469 (NOTAL)

EXDIS

SUBJ: PRESIDENT HELOU'S DEMARCHE RE POSSIBILITIES US ASSISTANCE

1. DURING CONVERSATION WITH HELOU JUNE 28, IN WHICH HE GAVE ME
DETAILS PRESENTATION HIS ANALYSIS LEBANON'S POLITICAL SITUATION
(SEE REFTEL) HELOU MADE FORMAL DEMARCHE CONCERNING POSSIBILITIES
US ASSISTANCE AND HANDED ME FOLLOWING INFORMAL SET OF QUESTIONS.

2. BEGIN TEXT - WHAT WOULD BE POSITIONOF USG IF (A) THERE WAS
ISRAELI ATTACK AGAINST LEBANON; (B) LEBANON WAS THE VICTIM OF FOR-
EIGN INTERVENTION (I.E., SARG), EITHER OVERT OR COVERT; (C)
INTERNAL UNREST AND DISORDER ERUPTED IN LEBANON. END TEXT

3. HELOU POINTED OUT HE PARTICULARLY INTERESTED IN LEARNING
USG'S VIEWS RE POINT C. I REITERATED POINTS MADE IN PAST CONVER-
SATIONS AND PREVIOUSLY REPORTED RE POSSIBLE UN INTERVENTION AND
DIPLOMATIC INITIATIVES IN COOPERATION WITH FRANCE AND OTHER FRIENDS
OF LEBANON. IN RESPONSE HIS SPECIFIC QUESTION I DID NOT RULE OUT
USE OF UNEF FORCES ALTHOUGH I REMINDED HIM OF INHERENT DIFFICULTIES
THIS APPROACH. I MADE NO COMMENT WITH REGARD POSSIBLE USE US FORCES
ALTHOUGH THIS OF COURSE WAS POINT HE WISHED TO DISCUSS. IN COURSE
EXTENSIVE DISCUSSION CURRENT ATTITUDES AMERICAN PUBLIC AND PROB-
LEMS CREATED BY VIET NAM, I POINTED OUT NEED FOR REALISTIC
ACCEPTANCE USG UNWILLINGNESS ENTER INTO PRIOR MILITARY COM-

(3)

SECRET

NOT TO BE REPRODUCED WITHOUT THE AUTHORIZATION OF THE EXECUTIVE SECRETARY



Department of State **TELEGRAM**

EXDIS EXDIS EXDIS

SECRET

PAGE 02 BEIRUT 05470 301843Z

MITMENTS. I ASSURED HIM OF OUR CONCERN FOR LEBANON, ITS SOVEREIGNTY AND ITS WELFARE, AND EMPHASIZED THAT USG WOULD NOT IGNORE LEBANON'S FATE. I SHARED HIS SENSE OF FRUSTRATION THAT THERE WERE PRACTICAL LIMITS TO OUR ABILITY TO HELP HIM, AND I FELT SURE WASHINGTON MIRRORED MY PERSONAL CONCERN. NEITHER, OF COURSE, DO WE WISH TO AGGRAVATE CONFESSIONAL PROBLEM BY TAKING STRONG POSITIONS WHICH MIGHT INFLAME RATHER THAT STABILIZE INTERNAL SITUATION.

4. I REITERATED THAT USG CONTINUES PLAY IMPORTANT ROLE IN URGING ISRAELI RESTRAINT ON LEBANON-ISRAEL BORDER. ALSO THERE ARE SIGNS OF LIMITED BUT TANGIBLE PROGRESS IN US-USSR BILATERAL TALKS ON ME SETTLEMENT. ALTHOUGH MAJOR DISAGREEMENTS ARE APPARENT BETWEEN US AND USSR POSITIONS RE POLITICAL SETTLEMENT, WE HAVE INDICATIONS THAT SOVS INTERESTED IN CONTINUING TALKS, AND WE ARE DETERMINED TO KEEP TRYING. IN DIRECT RESPONSE HIS PLEA FOR URGENT PROGRESS, I CONFESSED I HAD NO INDICATION THAT AN EARLY BREAKTHROUGH WAS LIKELY.

5. HELOU'S REACTION WAS THAT TIME HAD PROBABLY ALREADY PASSED US BY. HE SAID POLITICAL INSTABILITY AND MILITARY ESCALATION IN ME HAVE GAINED SUCH MOMENTUM THAT, BARRING STRONG AND UNEQUIVOCAL ACTION AND PRESSURE BY USSR AND US ON THEIR RESPECTIVE "CLIENTS", ME WAS DOOMED TO FURTHER RADICALIZATION. NOT ONLY WILL MODERATE STATES BE SWEPT ALONG BY TIDE, BUT BOTH USSR AND US WILL LOSE. SOVS WILL LOSE BECAUSE THEY ALREADY BOGGED DOWN WITH COMMITMENTS TO CERTAIN ARAB STATES AND CANNOT SUBSCRIBE TO REVOLUTIONARY FORCES AT PLAY AS REPRESENTED BY FEDAYEEN MOVEMENT AND EXTREMIST RADICAL PARTIES WHICH SUBSCRIBE MORE TO PEKING THAN TO MOSCOW. COMMUNIST CHINA MAY INDEED BE WAVE OF FUTURE IN ARAB WORLD, HELOU [illegible] SIA. AS FOR US, ITS FALTERING ATTEMPTS TO STRIKE BALANCE IN ITS ME POLICY SINCE INCEPTION ARAB-ISRAEL CONFLICT HAVE SERIOUSLY JEOPARDIZED AMERICA'S CONSIDERAGLE ECONOMIC, POLITICAL AND CULTURAL INTERESTS IN AREA.

6. I TOLD HELOU HE SHOULD NOT DISMISS, OUT OF HAND, US-USSR BILATERAL TALKS AND PRESSURES UPON SOVS TO REACH POLITICAL SETTLEMENT ARAB-ISRAEL CONFLICT. SOVS SEEM GENUINELY NOT TO WANT WAR IN ME. THEY MAY CONCLUDE (OR BE FORCED BY PRESSURE OF EVENTS) TO BRING MORE REALISM INTO THE SEARCH FOR A POLITICAL SETTLEMENT. ONLY US-USSR UNDERSTANDING COULD FACILITATE ESTABLISHMENT DURABLE PEACE IN ME, GIVEN INCAPACITY OF ARABS OR ISRAELI TO FIND DIRECT BASIS FOR SETTLEMENT. HELOU SAID HE COULD NOT SHARE MY OPTIMISM

SECRET



Department of State **TELEGRAM**

EXDIS EXDIS EXDIS

SECRET

PAGE 03 BEIRUT 05470 301843Z

7. AS FOR LEBANON, HELOU SAID IN LONG [illegible] ADMIT THAT HE HAS ALREADY LOST GROUND IN HIS PERSISTENT ATTEMPTS MAINTAIN LEBANON'S SOVEREIGNTY AND POLITICAL INDEPENDENCE IN FACE OF DANGERS POSED BY FEDAYEEN. HE WILL LOSE MORE. IF SITUATION DETERIORATES SHARPLY, BEST HE COULD HOPE FOR WULD BE SOME SORT OF CYPRUS-TYPE SOLUTION, PRESUMABLY WITH CONFESSIONAL ENCLAVES. IT WAS NO HONOR, HE COMMENTED, TO BE CHIEF OF A UN-PRO[illegible] STATE. THE VERY PRESENCE OF INTERNATIONAL FORCES IN A COUNTRY COMPROMISES THAT COUNTRY'S INDEPENDCENCE, AND DESTROYS ITS FIBRE. NEVERTHELESS, THIS WOULD BE THE BEST OF ALL POSSIBLE SOLUTIONS, GIVEN THE DISMAL ALTERNATIVES, TO INCLUDE ISRAELI OCCUPATION, SYRIAN SUBVERSION, OR DISINTEGRATION LEBANESE STATE ALONG CONFESSIONAL LINES.

8. COMMENT: IT IS DIFFUCULT NOT TO SHARE HELOU'S PESSIMISM RE LEBANON'S FUTURE, ALTHOUGH THE STRAIN HE [illegible] ISOLATION, TEND TO DARKEN HIS VISION. HE FORESEES THE SAME PROCESS OF DISINTEGRATION WHICH WE HAVE BEEN REPORTING FOR MANY MONTHS. NONETHELESS, HE IS PERHAPS SOMEWHAT BLINDED BY HIS CURRENT ANXIETIES TO THE POINT THAT HE OVERLOOKS THE RESILIENCE OF THE LEBANESE, AND THEIR CAPACITY TO FIND A WAY OUT. HE STILL HAS MANY ASSETS, AND THERE IS AS YET NO INDICATION THAT THE LEBANESE ARE EAGER TO TAKE THEIR DISAGREEMENT (FUNDAMENTAL AS IT IS) TO THE BARRICADES. WE INCLINE TO THE VIEW THAT ANY SHOWDOWN IS STILL SOME TIME OFF, UNLESS THERE IS A MAJOR WELL-ORCHESTRATED EXTERNAL ATTEMPT AT SUBVERSION (E.G., FROM SYRIA). PORTER

SECRET



46 POL 23-8 LEB

Department of State **TELEGRAM**

SECRET 176

PAGE 01 BEIRUT 05570 02 OF 02 031416Z

47
ACTION SS 70

INFO OCT 01,CIAE 00,/071 W
011898

R 031215Z JUL 69
FM AMEMBASSY BEIRUT
TO SECSTATE WASHDC 8093
INFO AMEMBASSY AMMAN
AMEMBASSY JIDDA

AMEMBASSY LONDON
AMEMBASSY PARIS
AMEMBASSY TEL AVIV
AMCONSUL JERUSALEM
USMISSION USUN

S E C R E T SECTION 2 OF 2 BEIRUT 5570

LIMDIS

SUBJ
RACHID KARAMEJS VIEWS ON LEBANESE POLITICAL CRISIS

BOTH HE AND HELOU AGREE, SAID KARAME,
THAT THE LEBANESE SHOULD NOT EXPEL THE FEDAYEEN BY FORCE. HOW THEN TO EXPEL THEM OR CONTROL THEM? IT COULD NOT BE DONE BY CONTINUING TO ANTAGONIZE THEM AND WIDENING THE GAP WHICH WAS ALREADY CREATED BY THE PRESIDENT'S PUBLIC ANTI-FEDAYEEN STAND. THERE WAS THEREFORE NO ALTERNATIVE TO TALKING TO THE FEDAYEEN. PERHAPS THEY COULD BE CONVINCED TO WITHDRAW VOLUNTARILY. PERHAPS FATAH COULD BE CONVINCED TO STAND ASIDE WHILE THE LEBANESE MILITARY ACTED ONLY AGAINST SUCH IDEOLOGICALLY ORIENTED FEDAYEEN GROUPS AS AS-SAIQA, WHICH, KARAME ADMITTED, WERE MORE INTERESTED IN DESTROYING LEBANON THAN ISRAEL. BUT, IF FATAH, WHICH HE CONSIDERED THE PRINCIPAL AND MOST REPRESENTATIVE PALESTINIAN RESISTANCE ORGANIZATION, REFUSED TO LEAVE LEBANON, THEN ARRANGEMENTS MUST BE WORKED OUT TO CONTROL ITS ACTIVITIES. LEBANON COULD OFFER THE FEDAYEEN A GREAT DEAL IN EXCHANGE FOR THEIR ASSURANCE THAT THEY WOULD NOT INDULGE IN PROVOCATIVE CROSS-BORDER OPERATIONS. THERE WERE MANY WAYS THE DIALOGUE COULD BE STARTED WITH THE FEDAYEEN - PERHAPS THROUGH AN INTERMEDIARY. KARAME ADMITTED THE LOGIC OF MY SUGGESTION THAT HE OR HIS GOVT SHOULD NOT IN THE FIRST INSTANCE

SECRET



Department of State **TELEGRAM**

SECRET

PAGE 02 BEIRUT 05570 02 OF 02 031416Z

GET INVOLVED IN NEGOTIATIONS WHICH MIGHT LATER BE USED TO BLACKMAIL HIM.

6. KARAME SAID THAT HE HAD CONSTANTLY PRESENTED THE ABOVE POSITION TO THE PRESIDENT AND SO FAR HE SAW NO HOPE THAT THE PRESIDENT WOULD ACCEPT IT. KARAME WAS PREPARED TO CONTINUE TRYING (I URGED HIM TO DO SO) BUT HE SAID THE EFFORT COULD NOT GO ON TOO MUCH LONGER. ATMOSPHERE IN LEBANON WAS SO CHARGED AND THERE WERE SO MANY UNCHKTROLLABLE FACTORS THAT HE DID NOT BELIEVE HE COULD KEEP THING
QUIET FOR LONG. ALSO, THE BUSINESS OF GOVERNMENT MUST BE RESUMED--ABOVE ALL TO SPUR THESAGGING ECONOMY. HE ALLUDED TO LOCAL REPORTS WHICH INDICATED THAT THE USG HAD BEEN ADVISING PRES HELOU TO TAKE AND MAINTAIN HIS PRESENT ADAMANT POSITION. HE IMPLIED THAT THIS HAD BEEN A MISTAKE AND WE SHOULD GET THE PRESIDENT TO BE MORE FLEXIBLE IF WE WISHED TO ASSURE A RATIONAL SOLUTION TO THE STALEMATE. I STRONGLY DENIED HIS ALLEGATIONS RE US INTERVENTION. HELOU HAD MADE HIS OWN DECISION AND I HAD NOT INFLUENCED IT ONE WAY OR THE OTHER. I DESCRIBED THE PRESIDENT'S REASONING AS I UNDERSTOOD IT, INCLUDING HIS STRONG FEELING THAT IT WOULD BE IMPOSSIBLE TO FORM A GOVT NOW WHICH WOULD NOT ULTIMATELY SPLIT OVER THE FEDAYEEN ISSUE. HELOU WAS PLAYING FOR TIME AND HE HAD NO MORE IDEA THAN DID KARAME AS TO WHAT THE ULTIMATESOLUTION MIGHT BE. I EXPLAINED THAT HELOU ALWAYS HAD ASSURED ME THAT THERE WAS NO OTHER POSSIBLE SUNNI PRIMIN THAN KARAME, AND HAD ALSO ASSURED RE-
PEATEDLY THAT HE UNDERSTOOD AND RESPECTED THE BASIS FOR KARAME'S VIEWS. HIS OVERRIDING CONCERN WAS THAT ACCEPTANCE OF THE FEDAYEEN PRE-
SENCE IN ANY FORM WOULD IN ITSELF INITIATE A MOMENTUM LEADING INEVITABLY TO THE POINT WHERE THEY WOULD CONTROL LEBANON RATHER THAN VICE VERSA.

7. I SAID THE PROBLEM WAS AN INTERNAL ONE THAT THE LEBANESE MUST SOLVE. IN VIEW OF THE STRNG POSITIONS ON BOTH SIDES I FOUND IT DIFFICULT TO HELP. THE USG WAS OF COURSE EXERTING ALL ITS INFLUENCE TO CALM THE SITUATION BOTH INTERNALLY AND EXTERNALLY. WE WERE PREPARED TO HELP LEBANON IN OTHER WAYS BUT THERE WAS NO POINT TO DISCUSSING SPECIFICS UNTIL THE LEBANESE HAD RESOLVED THEIR OWN DILEMMA. US POLICY TOWARDS LEBANON HAD BEEN CONSISTENT SINCE 1958. WE WISHED TO PRESERVE THE COUNTRY WITH ITS UNIQUE CONFESSIONAL COOPERATION, WITH ITS FREE ENTERPRISE SYSTEM, AND WITHIN ITS PRESENT

SECRET



Department of State **TELEGRAM**

SE RET

PAGE 03 BEIRUT 05570 02 OF 02 031416Z

BORDERS. WE WERE NOT TAKING SIDES AND WERE PROVIDING NO ASSISTANCE TO PROVIDE ADVANTAGE TO ANY CONFESSIONAL GROUPING. IN THE CASE OF CIVIL WAR OF COURSE WE WOULD HAVE TO CONSIDER WHAT COULD BE DONE, BUT OUR EVERY EFFORT NOW WAS TO AVOID THE CONTINGENCY ARISING.

8. AS FOR ISRAEL, I REMINDED HIM, AS I EXPLAINED I HAD DONE WITH HELOU, OF OUR CONTINUED EFFORTS TO ASSURE ISRAELI RESTRAINT. THESE EFFORTS HAD HAD EFFECT AND ISRAEL HAD GIVEN US STRONG ASSURANCES THAT SHE HAD NO TERRITORIAL DESIGNS ON LEBANON. US INFLUENCE ON ISRAEL WOULD HOWEVER, BE INEFFECTIVE IF SUBSTANTIAL FEDAYEEN ACTI.

.VITY WERE MOUNTED FROM LEBANESE TERRITORY.

9. I CONCLUDED BY SAYING THAT IN MY VIEW ONLY HELOU AND KARAME COULD SUCCESSFULLY WORK OUT THE PROBLEM. PERHAPS THIS WOULD INVOLVE CONTINUING FOR A WHILE LONGER WITHOUT A GOVT BUT I HOPED KARAME WOULD KEEP TRYING. IF HE GAVE UP, A CRISIS WOULD ALMOST CERTAINLY BE PRECIPITATED. KARAME SAID HE WOULD PERSERVERE FOR A WHILE, BUT THERE WERE LIMITS. HE COULD NOT CONTINUE INDEFINITELY UNLESS THE PRESIDENT SHOWED SOME GIVE IN HIS POSITION. KARAME CONCEDED THAT THERE COULD BE NO EFFECTIVE GOVT IF HE DECLINED TO SERVE. BUT HE SAW NO WAY HE COULD PUBLICLY CONDONE HELOU'S POLICIES IN ORDER TO BE ALLOWED TO FORM A GOVT. THE FEDAYEEN WERE HERE. THEIR PRESENCE WAS SUPPORTED BY A SUBSTANTIAL PROTION OF THE LEBANESE PEOPLE, AND THEY WOULD HAVE TO BE DEALT WITH IN SOME MANNERS. PORTER

SECRET

41

POL 23 LEB

46

Department of State **TELEGRAM**

Beirut 5696 7-8-69

SECRET 172

PAGE 2 BEIRUT 05696 081719Z

52
ACTION SS 74

INFO OCT 01,CIAE 00,/075 W
037453

R 081552Z JUL 69
FM AMEMBASSY BEIRUT
TO SECSTATE WASHDC 8122
INFO AMEMBASSY TEL AVIV
AMEMBASSY AMMAN
USMISSION USUN
AMEMBASSY JIDDA

S E C R E T BEIRUT 5696

L I M D I S

SUBJ: PRESIDENT HELOU'S THINKING RE LEBANESE CRISIS

1. WHILE THERE HAS BEEN NO PERCEPTIBLE CHANGE IN LEBANESE POLITICAL SITUATION DURING PAST FEW DAYS, HELOU CONTINUES MEET WITH KARAME AND OTHER LEADERS IN EFFORT REACH SOLUTION SATISFACTORY TO HIM. STUMBLING BLOCK CONTINUES TO BE HELOU'S INSISTENCE THAT ANY LEBANESE GOVERNMENT MUST SUPPORT IN ADVANCE HIS POLICY OF NO FEDAYEEN BASES IN LEBANON AND NO FEDAYEEN ACTIVITY AS OPPOSED TO KARAME'S INSISTENCE THAT GOL MAKE ACCOMMODATION PERMITTING SOME FEDAYEEN ACTIVITY IN LEBANON.

2. ACCORDING TO LEBANESE OFFICIAL CLOSE TO HELOU (MICHEL KHOURY) KARAME IS AS INSISTENT THAT FEDAYEEN BE GIVEN BASE IN LEBANON AS HELOU IS OPPOSED. LAST WEEKEND KHOURY SAID THAT IN HELOU'S MIND THREE COURSES WERE OPEN TO HIM (A) LET SITUATION DRIFT WITH NO NEW GOVERNMENT, NO CONSENSUS ON FEDAYEEN AND NO AGREEMENT WHATSOEVER WITH FEDAYEEN; (B) PRECIPITATION OF CRISIS BY INSISTING KARAME EITHER AGREE ACCEPT HELOU'S FEDAYEEN POLICY AND FORM GOVERNMENT OR RESIGN. THERE ALWAYS RISK OF COURSE THAT THIS WOULD PRECIPITATE CONFESSIONAL STRIFE OR THAT KARAME COULD IF HE WISHED PRECIPITATE CONSTITUTIONAL CRISIS BY REFUSING TO RESIGN; AND (C) PERSUADE KARAME TO FORM GOVERNMENT ON OPEN AGREEMENT THAT FEDAYEEN ISSUE WOULD BE HANDLED IN SECRET BY GROUP OF FOUR CONSISTING OF PRESIDENT, PRIMIN, MINDEF AND C&C ARMY.

(1)

SECRET

39

DECLASSIFIED PER [illegible]
BY [illegible] NARA DATE [illegible]



Department of State **TELEGRAM**

SECRET

PAGE 02 BEIRUT 05696 081719Z

3. OF THESE POSSIBILITIES, HELOU APPEARED INCLINED CHOOSE FIRST
OPTION, I.E., LET SITUATION DRIFT, PERHAPS ALL SUMMER. DURING
WHICH TIME HOPEFULLY BIG FOUR OR US AND USSR MIGHT HAVE WORKED
SOMETHING OUT WHICH WOULD HELP RELIEVE SITUATION. HE WAS STILL
UNCERTAIN, HOWEVER, AS THERE WERE IN HIS THINKING VALID ARGUMENTS
FAVORING EACH.

4. EMBOFF ASKED KHOURY IF HELOU HAD CONSIDERED MR PORTER'S
INFORMAL SUGGESTION RE POSSIBILITY OF DESIGNATING A PRESTIGIOUS
LEBANESE SUNNI MOSLEM TO APPROACH FEDAYEEN LEADERS (PRESUMABLY
ARAFAT) WITH VIEW TOWARD PERSUADING THEM THAT LEBANON HAD IMPORTANT
ADVANTAGES TO OFFER FEDAYEEN ORGANIZATIONS WHICH WERE OF MORE
VALUE TO BOTH THAN FEDAYEEN BASES OR ACTIVITY IN OR FROM LEBANON.
IDEA OF COURSE WOULD BE TO OBTAIN COMMITMENT FOR FEDAYEEN TO

EVACUATE LEBANON. BY USING SUCH NEGOTIATOR KARAME WOULD BE
SPARED TASK OF CONDUCTING ANTI-FEDAYEEN POLICY FOR WHICH HE COULD
BE ATTACKED POLITICALLY AND PERHAPS BLACKMAILED LATER ON.
KHOURY SAID THAT HELOU HAD CONSIDERED THIS IDEA BUT HAD DISCARDED
IT FOR SEVERAL REASONS. IN THE FIRST PLACE, HE COULD THINK OF NO
SUNNI MOSLEM OF SUFFICIENT STATURE WHO WOULD OR COULD NEGOTIATE
SUCH AN ARRANGEMENT WITH FEDAYEEN. AND, SECONDLY, HE SURE KARAME
WOULD NOT AGREE IN VIEW HIS SINCERE AND FIRM CONVICTION THAT
FEDAYEEN SHOULD BE PERMITTED HAVE BASE IN LEBANON.

5. THERE NO INDICATION AS YET THAT PRESIDENT HAS CHOSEN ANY
PARTICULAR COURSE OF ACTION. IN REALITY, HELOU IS CONTINUING LET
SITUATION DRIFT WITHOUT ANY SOLUTION AND THUS FAR APPEARS TO BE
GETTING AWAY WITH IT. HE APPEARS DETERMINED RESOLVE PROBLEM ONLY
ON HIS OWN TERMS AND IS RESISTING PRESSURES FROM CHRISTIAN
POLITICIANS (WHO ALMOST UNANIMOUSLY SUPPORT HIS FEDAYEEN POLICY)
WHO ARE URGING FORMATION OF GOVERNMENT INCLUDING THEMSELVES, FROM
PRESS AND GENERAL PUBLIC WHICH TEND BLAME DETERIORATION IN
ECONOMY ON POLITICAL CRISIS RATHER THAN AREA PROBLEMS, AND FROM
KARAME AND SUNNI POLITICIANS WHO SEEK A GOVERNMENT COMMITTED TO
PROVIDE AT LEAST SOME ASSISTANCE TO FEDAYEEN.
MAK

SECRET
29

#6 POL 23 LEB



Department of State **TELEGRAM**

SECRET 632

Beirut 8166
10-2-69

PAGE 01 BEIRUT 08166 021316Z

54
ACTION SS 70

INFO OCT 01,CIAE 00,/071 W
128816

R 021225Z OCT 69
FM AMEMBASSY BEIRUT
TO SECSTATE WASHDC 8706J
INFO AMEMBASSY AMMAN
AMEMBASSY LONDON
MEMBASSY PARIS 0989
AMEMBASSY TEL AVIV
USMISSION USUN

S E C R E T BEIRUT 8166

POL 23 LEB

LIMDIS

REF: BEIRUT 8046

1) IN COURSE LENGTHY DISCUSSION PRES. HELOU SEPT . 25 (REFTEL),J
HE SHOWED GREAT CONCERN RE INTERNAL SECURITY PROBLEMS RESULTING
FROM FEDAYEEN ACTIVITY IN REFUGEE CAMPS, AND INFLUX OF ARMS TO
REFUGEES. LEBANON WAS FACED WITH A GROWING FIFTH COLUMN WHICH
IT COULD NOT TOTALLY CONTROL. LEBANESE SECURITY FORCES COULD NOT
INVADE REFUGEE CAMPS TO RESTORE AUTHORITY WITHOUT RISKING MAJOR
CONFRONTATION WITH FEDAYEEN AND SUNNI MUSLIM POPULATION OF LEBANON.

2) HELOU ASKED IF USG COULD BE HELPFUL IN SUGGESTING WAYS AND
MEANS TO ENLIST INTERNATIONAL SUPPORT TO ASSIST HIM IN CONTROLLING
FEDAYEEN. HE SAID PROBLEM, ALTHOUGH OSTENSIBLY AN INTERNAL
LEBANESE ONE, IN FACT RESULTS FROM EXTERNAL PRESSURE ON LEBANON,
PRIMARILY FROM SYRIA AND SECONDARILY FROM IRAQ. IT CLEAR THAT
SYRIA WAS MAKING SUBSTANTIAL EFFORT TO TRAIN AND INFILTRATE
FEDAYEEN INTO LEBANON. MANY SO-CALLED AS-KAIQA FEDAYEEN WERE
ACTUALLY MEMBERS SYRIAN ARMED FORCES. HELOU RECENTLY HAD RECEIVED
INTELLIGENCE REPORT (SO FAR ADMITTEDLY UNCONFIRMED) WHAT SARG WAS
UNDERTAKING EXPANDED TRAINING PROGRAM PREPARATORY TO INFILTRATING
"THOUSANDS"OF SYRIANS INTO LEBANON UNDER GUISE OF FEDAYEEN.
SYRIANS WERE BUILDING ALL-WEATHER ROAD INTO LEBANON NEAR
CEASEFIRE LINE TO HANDLE HEAVY EQUIPMENT AND ENSURE ALL-WEATHER
SUPPLY OF AS-UAIQA TROOPS. DANGER WAS CLEAR, SAID HELOU, BUT

SECRET
32



Department of State **TELEGRAM**

SECRET

PAGE 02 BEIRUT 08166 021316Z

HE WAS POWERLESS, GIVEN THE ENVIRONMENT IN WHICH LEBANON LIVED AND CURRENT EMOTIONS SURROUNDING FEDAYEEN ISSUE, TO MEET THIS EXTERNAL THREAT WITH ANY DECISIVE MEASURES.

3) HELOU REPEATED THAT HE COULD NOT NEGOTIATE WITH FEDAYEEN SINCE RESULT OF NEGOTIATIONS COULD ONLY BE A COMPROMISE WHICH WOULD ALLOW FEDAYEEN CONSTANTLY TO IMPROVE THEIR POSITION IN LEBANON. HELOU ADDED HE KNEW FEDAYEEN PROMISES WERE IN ANY CASE MEANINGLESS, PARTICULARLY THOSE OF SYRIAN-BACKED AS-SAIQA.

4) HELOU REFERRED TO OUR CONVERSATIONS OF LAST JUNE IN WHICH HE HAD EXPLORED IDEA OF UNRWA TAKING INITIATIVE TO ESTABLISH UN PRESENCE WHICH WOULD GIVE INTERNATIONAL SUPPORT TO THE MAINTENANCE OF ORDER IN REFUGEE CAMPS. HE STILL FELT THIS WAS ONLY POSSIBLE MEANS FOR BRINGING MATTER TO ATTENTION OF UN AND SECURING APPROPRIATE ACTION. HELOU HAD DISCUSSED MATTER WITH UNRWA DIRGEN MICHELMORE BEFORE LATTER'S DEPARTURE FOR NY AND URGED MICHELMORE INITIATE ACTION WHICH ULTIMATELY WOULD LEAD TO ESTABLISHMENT UN SECURITY FORCES IN CAMPS. HE HAD ALSO ASKED MICHELMORE TO RAISE MATTER WITH U THANT. TENOR OF HELOU'S REMARKS MADE IT CLEAR HE DID NOT EXPECT HELPFUL RESPONSE FROM UNRWA OR U THANT (COMMENT: NOR DO WE) AND THAT PERHAPS USG COULD HELP, EITHER IN DIRECT APPROACHES IN NY OR WITH SUGGESTIONS AS TO HOW HE MIGHT PROCEED. ANY IDEAS WOULD BE WELCOME.

5) I REMINDED HELOU OF CONTENT OUR EARLIER DISCUSSIONS ON THIS POINT. I SAID I SAW NO WAY FOR MATTER TO BE PRESENTED TO UN UNLESS HE, AS LEBANESE HEAD OF STATE, DID SO. WAS SURE US WOULD THEN HELP IN ANY WAY WE COULD, BUT LEBANON WOULD HAVE TO ACT IN ITS SOVEREIGN CAPACITY IN THE FIRST INSTANCE. I URGED HIM TO BUILD UP DOCUMENTED CASE WHICH COULD BE HELD IN RESERVE FOR JUSTIFICATION FOR UN ACTION, IF NEEDED. HIS RESPONSE WAS THAT IT WOULD BE IMPOSSIBLE FOR HIM PUBLICLY TO ACCUSE ANOTHER ARAB STATE OF TRYING TO SUBVERT LEBANON, OR TO REQUEST UN INTERVENTION WHICH WOULD BE VIEWED AS SUPPRESSING PALESTINIAN REFUGEES IN LEBANON. HE COULD, AS HEAD OF STATE, WELCOME PRECAUTINARY SECURITY MEASURES ON PART UN AGENCY, BUT HE COULD NOT REQUEST THEM UNTIL THINGS HAD REACHED THE FLASH POINT. THEN IT WOULD BE TOO LATE. I RESPONDED THAT I WOULD RAISE MATTER AGAIN WITH WASHINGTON, WHERE I KNEW HE WOULD RECEIVE SYMPATHETIC HEARING. BUT I COULD OFFER NO ENCOURAGEMENT THAT USG WOULD BE ABLE CHANGE OUR PREVIOUS RESPONSE TO HIS QUESTION.

PORTER

SECRET

DEPARTMENT OF STATE

AIRGRAM

Original to be Filed in ________ Decentralized Files.

FILE DESIGNATION: POL 12 LEB

CONFIDENTIAL — A-416

HANDLING INDICATOR

TO : Department of State

FROM : Amembassy BEIRUT DATE: Oct. 9, 1969

SUBJECT : Lebanese Parties: Tension and Indecision

REF :

DEPT. DISTRIBUTION: RS/R, REP, AF, ARA, EUR, FE, NEA, CU, INR, E, P, IO, L, FBO, AID, AGR, COM, FRB, INT, LAB, TAR, TR, XMB, AIR, ARMY, NAVY, OSD, USIA, NSA, CIA

SUGGESTED DISTRIBUTION

Introduction

After a summer of uneasy quiescence, there has been a recent upsurge of political activity, much of which has been inspired by the approach of the election for Speaker of Parliament on October 21. About some of this activity, the busy comings and goings, there is an air of irrelevance and unreality to the extent it does not take into consideration the all-important commando issue, but from the confusion four conclusions emerge: 1) The traditional Sunni Moslem leadership is being seriously challenged by generally leftist groupings who are exploiting the commando issue; 2) the Tripartite Alliance is showing stresses and strains; 3) the Centrist Bloc is in a quandary; and 4) there is growing pressure to form a government.

* * * *

Traditional Sunni Leaders in Trouble

It has long been clear and was painfully demonstrated in the troubles of last April that the traditional Sunni leadership of Beirut has lost its grip. Now Rashid Karame and his followers in North Lebanon are being sorely pressed by a leftist coalition which is exploiting the commando issue. Karame is running scared. With his position being so seriously challenged, he does not feel he can compromise on the commando issue without giving a dangerous advantage

CONFIDENTIAL

FORM DS-323 10-64

For Department Use Only

Drafted by: POL:WMurphy:es 10/9/69 | Drafting Date: | Phone No.: | Contents and Classification Approved by: CFJones

Clearances:

to his enemies. The outspoken advocacy of freedom of action for the fedayeen on the part of virtually every Sunni politician stems as much from a desire to avoid being outflanked as from conviction.

Cracks in the Tripartite Alliance.

The Tripartite Alliance, the loose grouping of the Phalange of Pierre Gemayel, the National Liberal Party of Camille Chamoun, and the National Bloc of Raymond Edde, has been subject recently to considerable stresses and strains. This has produced speculation that Gemayel might make it a dual alliance by withdrawing the Phalange. In the past several months Gemayel has been playing (and with some flair) the role of moderate statesman. He has maintained a dialogue with Rashid Karame and the Nahjists and organized a series of meetings of the leaders of four widely differing political parties ** with the aim of finding common ground in the approach to Lebanon's problems. He has rejected for the time being the calls of his Alliance partners for "direct action" to force the formation of a government as likely only to further deepen the crisis and he has chided them for using intemperate language in speeches and statements. Chamoun and Edde, for their part, are thoroughly annoyed with Gemayel for not closing ranks with them and forcing a denouement to the crisis. They feel that he has an eye cocked to the 1970 presidential elections and is spending too much time trying to improve his own position and that of his party at the expense of Alliance unity. (None of the party leaders is an announced candidate for the presidency in 1970, but all have, with varying degrees of coyness, made plain their availability.) While finding it difficult to live with Gemayel, Edde and Chamoun obviously realize that it could be much worse without him. Thus, the same Chamoun supporter who said that Gemayel had been told in no uncertain terms to toe the line or get out, urged the Embassy to put the word in Gemayel's ear that he should not desert the Alliance.

The Alliance is united on one score -- desire for the formation of a government prior to the Speaker elections. The reasoning is that the promise of ministerial posts in a Karame government to be formed after the elections will give Karame the leverage he needs to assure the election of his candidate, Sabri Hamadeh. Forming a government

** The Phalange, the National Organization Party, the Constitutional Bloc, and the Najjadah Party.

now might take this tool out of Karame's hand and narrow Hamadeh's present generous lead. This unity of view breaks down over the question of tactics. Edde and Chamoun advocate "direct action", including the use of the general strike. Gemayel is opposed to using such tactics, but has said that if there is no government by election time, the Phalange will abstain from the vote. This position is not only disliked by the Alliance partners, but causes troubles for the Center.

Center in a Quandary

There are presently three representatives of the Center in the resigned but still functioning government. The Center's candidate for Speaker will be Kamil al As'ad, who would normally be supported by the Alliance. If the Phalange abstains, As'ad doesn't stand a chance of election. The Center is therefore urging the formation of a new government in order to assure Phalangist support for its candidate. One tool potentially available is the resignation or threat of resignation of the three Centrist ministers who are in the government (or, since the government has already resigned, their refusal to perform the functions of office). While this might be an effective lever, the Center is afraid to try to use it for fear its ministers, enjoying the perquisites of office, might refuse to heed the call to step down, thus shattering what there is of Center unity.

Pressure to Form a Government.

There are more than a few politicians who want the early formation of a government. The same can probably be said of the vast majority of Lebanese. In most cases they are simply fed up with the absence of an effective government. The various ministries have been running well enough on a day-to-day basis, but virtually no important policy decisions have been taken since April. With the exception of a brief meeting October 4 to approve the draft budget, the Council of Ministers hasn't met to discuss and approve the numerous important measures pending. The bizarre; absence of a government may have been appropriate and acceptable in the tense days following the troubles of last April, but no country can survive like this indefinitely. People are yearning for a return to at least the appearance of normalcy, for a government able to take measures against the economic decline in the country and to plan for the future.

CONFIDENTIAL

-4
Beirut A-416

Conclusions.

A government will probably be formed in the not too distant future. The chances of a government before the Speakership election are rather less than 50/50. Whether or not a government is formed before that time, it is unlikely to swing enough votes to unseat Hamadeh.

While the Tripartite Alliance is in danger of flying apart momentarily, Chamoun and Edde are probably too conscious of the consequent weakening of their own positions to provoke Gemayel into walking out now. They will therefore probably continue to swallow their frustrations for the present. As for Gemayel, he is not likely to initiate the dissolution of the Alliance so long as he is permitted to go on playing his self-appointed role as the mediator between the Christian right and the Chehabist forces.

PORTER

9

CONFIDENTIAL

POL 23 LEB



46

Department of State **TELEGRAM**

EXDIS EXDIS EXDIS EXDIS

SECRET 701

PAGE 01 BEIRUT 08845 241259Z

43
ACTION SS 45

INFO OCT 01,CCO 00,SSO 00,NSCE 00,/046 W

001917

O P 241220Z OCT 69
FM AMEMBASSY BEIRUT
TO SECSTATE WASHDC IMMEDIATE 8860
INFO AMEMBASSY AMMAN PRIORITY
AMEMBASSY TEL AVIV
USINT CAIRO

Beirut 8845
10-24-69

S E C R E T BEIRUT 8845

EXDIS

NOFORN

REF: BEIRUT 8844

1. MICHEL KHOURY OCT 24 WAS MUCH MORE ENCOURAGED BY ROLE THE UAR WAS PLAYING IN LEBANON (REFTEL). KHOURY NOW FEELS THAT NASSER SENT HIS MESSAGE TO HELOU (EMBTEL 8790) ONLY BECAUSE LIBYA WAS SENDING ONE AND NASSER DID NOT WANT TO BE ANY LESS ARAB THAN ANYBODY ELSE. THE GOL NOW KNOWS THAT THE UAR AMBASSADOR HAS BEEN ACTIVELY COUNSELLING MODERATION AMONG INFLUENTIAL LEBANESE SUNNIS AND ACCORDING TO KHOURY, HAS MADE CLEAR NASSER DID NOT WANT TROUBLE IN LEBANON. KHOURY FELT THE UAR MAY HAVE BEEN HELPFUL IN BRINGING ABOUT RELATIVELY MODERATE COMMUNIQUE WHICH SUNNI MOSLEON ISSUED ON OCT 22.

2. IN ADDITION TO THE INFORMATION CONTAINED IN THE REFTEL ON PRES HELOU'S EFFORTS TO FORM CABINET, KHOURY INDICATED PRES HOPED KARAME WOULD AGAIN AGREE BECOME PM. WITH THE FORMATION OF A GOVERNMENT, THE STRATEGY OF PRES HELOU WAS TO HAVE LEBANON'S CASE PRESENTED AT THE NOV 8 MEETING OF ARAB LEAGUE DEFENSE MINISTERS. THE OBJECTIVE WOULD BE TO HAVE NASSER MEDIATE

THE DISPUTE BETWEEN LEBANON AND THE OTHER ARAB STATES AND GROUNDWORK FOR SUCH MEDIATION WOULD BE LAID BEFORE THE CAIRO MEETING. KHOURY SPECIFICALLY ASKED THAT HELOU'S STRATEGY BE MOST CLOSELY HELD BECAUSE WHATEVER CHANCE IT HAS OF SUCCESS WOULD BE DESTROYED

SECRET



EXDIS EXDIS EXDIS

Department of State **TELEGRAM**

SECRET

PAGE 02 BEIRUT 08845 241259Z

IF SUBSTANCE LEAKED.

3. COMMENT: ALTHOUGH SOME OF THE DEVELOPMENTS WHICH KHOURY HAS REPORTED ARE ENCOURAGING THE LEBANESE SITUATION REMAINS GRAVE. IT, OF COURSE, WOULD HELP SITUATION CONSIDERABLY IF HELOU WERE ABLE TO FORM A CABINET. BUT BASIC PROBLEM OF THE FEDAYEEN WOULD STILL REMAIN. IT SEEMS FAIRLY CLEAR FROM RECENT EVENTS THAT AN ARAB GOVERNMENT CANNOT MAKE A FRONTAL ATTACK ON THE FEDAYEEN AND SURVIVE. CONSEQUENTLY IF A GOVERNMENT IS FORMED, IT WILL HAVE TO BE BASED ON SOME ACCOMMODATION WITH FEDAYEEN AND OF NECESSITY WILL REPRESENT A CONSIDERABLE BACKTRACKING BY THE PRES FROM HIS FORTHRIGHT STATEMENT OF MAY 31, 1969. ALSO, IF SITUATION IN LEBANON BECOMES MORE UNSETTLED, WITH RIOTING AND MORE BLOODSHED (AND THIS IS IN HANDS OF FEDAYEEN AND LEFTISTS), NASSER WILL BE FORCED ASSUME MORE EXTREMIST AND LESS HELPFUL POSITION.
PORTER

SECRET



EXDIS EXDIS EXDIS

Department of State **TELEGRAM**

SECRET

ACTION SS 30

INFO OCT 01

077741

R 031433Z MAY 69
FM AMEMBASSY BEIRUT
TO SECSTATE WASHDC PRIORITY 3636
USMISSION USUN
INFO AMEMBASSY AMMAN

DECLASSIFIED

S E C R E T SECTION 1 OF 2 BEIRUT 3678

EXDIS

1. PRESIDENT HELOU APPEARS TO HAVE MADE CRUNCH DECISION CONFRONT FEDAYEEN. CONSEQUENCES OF DECISION ARE CLEAR TO HIM AND HE REALIZES SITUATION IN LEBANON COULD GET OUT OF CONTROL. QUESTION HELOU POSED TO ME IN LONG INTENSE SESSION LAST NIGHT (MAY 2) WAS WHAT ASSISTANCE HE COULD EXPECT FROM USG IS SITUATION DETERIORATES SHARPLY.

2. SEPTEL GIVES HELOU'S ANALYSIS CURRENT SITUATION AND HIS EFFORTS FIND SOLUTION SHORT OF CAPITULATION TO FEDAYEEN. HIS DECISION ORDER ARMY TO SHOOT IF NECESSARY AMOUNTS TO WATERSHED DECISION AND RUNS RISK OF DIVIDING COUNTRY. HELOU APPEARS TO HAVE REJECTED ANY COMPROMISE WHICH WOULD EFFECTIVELY CEDE LEBANON'S SOVEREIGNTY OF TERRITORY TO FEDAYEEN. HE IS CALM SELF-ASSURED AND NOT INDULGING IN SELF-DOUBT. I BELIEVE HIS DECISION IS FIRM; THAT (AS HE HIMSELF PUT IT) IT WAS NOT MADE IN PANIC. HE HAS DECIDED HE NOW HAS NO CHOICE EXCEPT TO MEET PRESENT CHALLENGE TO LEBANON'S POLITICAL INDEPENDENCE AND INTEGRITY. HE KNOWS EFFECTS DECISION MAY HAVE IN BREAKING COUNTRY APART ON CONFESSIONAL LINES, OR IN AGGRAVATING FEDAYEEN AND LEFTIST PRESSURES, BUT HE ALSO AWARE THAT HE CANNOT DELAY MUCH LONGER.

3. IN RAISING QUESTION OF EXTERNAL ASSISTANCE TO LEBANON, HE EMPHASIZED HE WAS NOT ASKING FOR ACTION NOW BEYOND DIPLOMATIC ACTIONS USG ALREADY TAKING. HE EMPHASIZED HE WOULD NEVER RESORT TO REQUESTING EXTERNAL ASSISTANCE UNTIL HE HAD EXHAUSTED AND EXPLOITED ALL COURSE OF ACTION OPEN TO HIM AT DOMESTIC AND

20

...IZATION OF THE EXECUTIVE SECRETARY



Department of State **TELEGRAM**

SECRET

PAGE 02 BEIRUT [illegible] 02 OF 02 [illegible]

REGIONAL LEVELS. HOPEFULLY RECOURSE TO EXTERNAL ASSISTANCE CAN BE AVOIDED BUT POTENTIAL DANGERS IN SITUATION WERE SUCH THAT HE HAD TO HAVE BEST POSSIBLE UNDERSTANDING OF WHAT USG MIGHT BE ABLE TO DO IF HE HAD TO RESORT TO THE "ULTIMATE RECOURSE" OF ASKING US.

4. BOTH US AND LEBANON HAD LEARNED MUCH SINCE US INTERVENTION IN 1958, SAID HELOU. HE WAS NOT ASKING FOR UNREALISTIC HELP OR HELP WHICH IT WOULD BE IMPOSSIBLE FOR USG TO GRANT. HE HOPED US WOULD UNDERSTAND THAT HE NOT ENGAGING IN BLACKMAIL, BUT IT WOULD ENABLE HIM ACT MORE DECISIVELY IN HANDLING INTERNAL SITUATION IF HE FELT HIS HAND WAS STRENGTHENED BY ASSURANCES US SUPPORT "AS A LAST RESORT". OUR REASSURANCES WOULD EMBOLDEN HIM TO RESIST TREMENDOUS PRESSURES UPON HIM TO "STRIKE A BARGAIN" WITH FEDAYEEN - A STEP WHICH HE DOES NOT WISH TO TAKE, KNOWING IT WOULD BE BEGINNING OF LOSS OF LEBANON'S SOVEREIGN CONTROL OVER ITS OWN POLICIES AND DESTINY.

5. HELOU REJECTED PROSPECT EFFECTIVE EXTERNAL ASSISTANCE FROM OTHER NON-AREA POWERS. FRENCH COULD AND WOULD DO NOTHING. UK CAN NO LONGER PLAY EFFECTIVE ROLE AND ITS INFLUENCE LIMITED IN ME. AS FOR SOVIET UNION, HELOU WAS DEEPLY DISTRUSTFUL OF SOV INTENTIONS TOWARD LEBANON DESPITE LIP SERVICE GIVEN BY SOV AMBASSADOR DURING PRESENT CRISIS. SOVS COULD NOT RECONCILE THEIR LONG-TERM OBJECTIVES IN ARAB WORLD WITH A POSITION OF SUPPORT OF MODERATE FREE-ENTERPRISE LEBANON AGAINST RADICAL SYRIA. SOVS HAVE THE POWER AND THE INFLUENCE IN SYRIA TO REDUCE SYRIAN INTERVENTION IN LEBANON'S AFFAIRS BUT HE DOES NOT BELIEVE THEY WILL EXERCISE IT.

6. HELOU FELT THERE WAS STRONG COMMON IDENTITY BETWEEN HIS DUTY TO SAFEGUARD LEBANON'S SOVEREIGNTY IN FACE PRESENT THREAT AND US INTERESTS IN ME. IF HE SHOULD FAIL, RESULT WOULD BE "JORDANIZATION" OF LEBANON WITH FEDAYEEN (AND SYRIA) ULTIMATELY CONTROLLING LEBANON'S FATE. IF FEDAYEEN WIN THE STRUGGLE, LEBANESE REGIME COULD NOT ENDURE. HUSSEIN, IN HELOU'S OPINION, COULD NOT LONG OUTLAST COLLAPSE LEBANESE REGIME. REPERCUSSIONS ON OTHER MODERATE ARAB STATES SUCH AS SAUDI ARABIA AND KUWAIT WOULD BE LESS DRAMATIC BUT PERHAPS AS SERIOUS IN LONG RUN. KUWAIT WOULD BE PUT IN A BLACKMAIL SITUATION WHERE IT WOULD HAVE TO BECOME PRIMARY FINANCIAL ANGEL OF FEDAYEEN. ALSO ANY CHANCE FOR RESTORATION MORE MODERATION IN IRAQ WOULD BE TOTALLY DESTROYED.

SECRET



Department of State **TELEGRAM**

SECRET

PAGE 03 BEIRUT [illegible]

7. IN HELOU'S VIEW, [illegible] OF [illegible] OF LEBANON [illegible] WOULD LEAD TO [illegible] OF ARAB WORLD WITH THE [illegible] RADICALLY-ORIENTED PALESTINIAN COMMANDO GROUPS BECOMING INSTRUMENTS AND SPEARHEADS OF RADICAL REGIMES THROUGHOUT AREA. A PEACEFUL SETTLEMENT OF ME PROBLEM UNDER THESE CONDITIONS SIMPLY COULD NOT HAPPEN. IT WAS IN THIS PERSPECTIVE OF POTENTIAL DEVELOPMENTS THAT HELOU EXPRESSED HIS DESIRE EXPLORE POSSIBILITIES US ASSISTANCE TO LEBANON IN INTEREST BOTH COUNTRIES.

8. I RESPONDED THAT IT WAS DIFFICULT IF NOT IMPOSSIBLE TO DISCUSS REALISTIC POSSIBILITIES OF US ASSISTANCE IN HYPOTHETICAL CIRCUMSTANCES. ON MANY OPTIONS AVAILABLE, HELOU SURELY WOULD AGREE THAT SOME WERE IMPOSSIBLE BECAUSE THEY WOULD NOT WORK. BOTH PRESIDENT HELOU AND USG WOULD HAVE TO STUDY WHAT WAS FEASIBLE, AND AGREE ON WHAT WAS NOT. SIXTH FLEET OBVIOUSLY COULD MAKE ITS PRESENCE FELT, BUT WOULD THIS ACCOMPLISH OUR OBJECTIVES? USG IN ADDITION WOULD HAVE TO ASSESS REGIONAL AND INTERNATIONAL IMPLICATIONS OF ANY ACTION WE MIGHT TAKE. WE WERE FOR INSTANCE ENGAGED IN SERIOUS DISCUSSIONS WITH SOVIET UNION ON PEACEFUL SOLUTION ME CRISIS AND IMPLICATIONS OUR DIVERSE RELATIONS WITH SOVS AS WELL AS OTHER POWERS WOULD HAVE TO BE CONSIDERED.

PORTER

SECRET



Department of State **TELEGRAM**

SECRET

PAGE 02 BEIRUT 03687 02 OF 02 031632Z

BOLSTER LEBANESE ARMY'S EFFORTS CONTROL FEDAYEEN. HE WISHED, HOWEVER, REFLECT FURTHER AND DID NOT REQUEST USG REACTION AT THIS TIME. I HAD ALREADY INFORMED HIM THROUGH INTERMEDIARY OF MAY PROBLEMS RAISED IN CONSIDERING SENDING POSSIBLE UNEF TO LEBANON.

12) COMMENT: HELOU WAS NOT DRAMATIZING SITUATION. HIS PRESENTATION WAS REASONED AND CALM AND IN MY OPINION LOGICAL.

13) I FIND IT DIFFICULT ASSESS WHAT HE REALLY WANTS FROM USG. ABOVE ALL, HE NEEDED PSYCHOLOGICAL BOOST, WHICH I TRIED PROVIDE. HE FEELS ALMOST TOTALLY ISOLATED, AND IS UNABLE SHARE WITH ANY POLITICAL LEADERS HIS ANXIETIES OR THE HEAVY BURDEN OF HIS DECISION MEET FEDAYEEN THREAT.

14) HIS REQUEST FOR ASSURANCE OF US ASSISTANCE DOES NOT, AT LEAST AT PRESENT, REFER TO URGENT ECONOMIC OR MILITARY AID. IT RELATES ONLY TO GETTING OUR IDEAS AS TO WHAT MIGHT FEASIBLY BE DONE IF LEBANON IS THREATENED WITH AN INTERNAL CHAOS WHICH HIS SECURITY FORCES CAN NO LONGER CONTROL. IN EFFECT, HE IS SAYING - "IF I LOSE MY GAMBLE, WHICH IS DESIGNED TO SAVE LEBANON, ONLY USG CAN BE COUNTED ON TO TRY TO HELP. LET'S BE SURE IN ADVANCE THAT WE KNOW WHAT ARE OUR OPTIONS AND LIMITS. ON BAIS OUT JOINT STUDY OF ALTERNATIVES, I MAY HAVE TO REASSESS MY TACTICS, THOUGH I DO NOT INTEND CHANGE MY MIND ABOUT NOT CAVING IN TO FEDAYEEN."

15) IN FACT, HELOU KNOWS USG MILITARY INTERVENTION NOT THE ANSWER UNLESS THERE NO OTHER ANSWER TO STOPPING A BLOOD BATH, PARTICULARLY ONE IN WHICH LEBANESE CHRISTIANS WOULD BE GETTING WORST OF IT. HE MUST ABOVE ALL BE CONTEMPLATING US SUPPORT FOR ORGANIZING AN ADEQUATE UN FORCE WHICH COULD RESTORE STABILITY AND KEEP FEDAYEEN AWAY FROM ISRAEL BORDER. IF SUCH A FORCE, WHICH MIGHT HAVE TO BE DISPATCHED QUICKLY, NEEDED TO INCLUDE READILY AVAILABLE US FORCES, HE WOULD HOPE USG WOULD BE PREPARED PROVIDE THEM - PERHAPS WITH SIMILAR PARTICIPATION BY OTHER WESTERN POWERS, ABOVE ALL FRENCH.

16) OUR ASSESSMENT IS THAT ODDS SLIGHTLY IN HELOU'S FAVOR THAT HE WILL WIN THIS ROUND AND PRESERVE INTEGRITY OF THE COUNTRY. BUT HE CANNOT WIN A DRAMATIC VICTORY: THE FEDAYEEN PRESSURES WILL REMAIN AND IT HARD TO CONCEIVE THAT EITHER THE

SECRET



Department of State **TELEGRAM**

SECRET 962

PAGE 01 BEIRUT 03687 02 OF 02 031632Z

ACTION COPY

46
ACTION SS 30

INFO OCT 01,/031 W

P R 031433Z MAY 69 077664
FM AMEMBASSY BEIRUT
TO SECSTATE WASHDC PRIORITY [illegible]
USMISSION USUN
INFO AMEMBASSY AMMAN

S E C R E T SECTION 2 OF 2 BEIRUT 3687

EXDIS

9) I REMINDED HELOU THAT HE SHOULD HAVE NO DOUBTS OF USG'S STRONG SUPPORT FOR LEBANON'S INDEPENDENCE AND SOVEREIGNTY. I ENUMERATED OUR RECENT DIPLOMATIC ACTIONS DESIGNED TO ASSIST LEBANON, EMPHASIZING OUR APPROACHES TO BOTH SOVIET UNION AND ISRAEL. I POINTED OUT EFFORTS THIS EMBASSY TO UNITE CHRISTIAN LEADERS OF LEBANON BEHIND HELOU AT THIS CRITICAL TIME AND DISCUSSED IN SOME DETAIL OUR RECENT EXPLORATIONS OF POSSIBLE UN ACTION IN LEBANON. THERE NO QUESTION RE IMPORTANCE WHICH USG PLACED ON PRESERVATION OF LEBANON WITHIN ITS PRESENT BORDERS AND IN ITS PRESENT POLITICAL AND ECONOMIC FORM, AND HE HAD MY SOLEMN ASSURANCES ON THIS POINT. QUESTION WAS NOT ONE OF OUR DESIRE TO HELP, BUT HOW WE COULD.

10) HELOU EXPRESSED HIS DEEP APPRECIATION FOR USG EFFORTS IN RECENT DAYS. HE WAS WELL AWARE, HE SAID, THAT ONLY USG HAD BEEN WORKING IN LEBANON'S INTERESTS AND IT HAD BEEN A SOURCE OF DEEP SATISFACTION AND REASSURANCE TO HIM. WE AGREED TO KEEP IN CLOSE TOUCH AND OUR NEXT MEETING WILL BE 1700 LOCAL MAY 4. HELOU STRESSED THAT HE WAS NOT SHARING SUBSTANCE OUR TALK (AS IT RELATED TO POSSIBLE US ASSISTANCE) WITH EVEN MOST INTIMATE COLLEAGUES.

11) IN COURSE CONVERSATION HELOU EXPRESSED SUPPORT FOR CONCEPT OF SYG SENDING UN OBSERVERS WHO MIGHT PLAY HELPFUL ROLE IN PREVENTING ESCALATION PALESTINIAN DEMONSTRATIONS AND INCIDENTS IN THE COUNTRY. HE ALSO FAVORABLE TO GRADUAL INCREASE IN STRENGTH UNMOIS WHICH MIGHT HELP STABLIZE BORDER AND

SECRET



Department of State **TELEGRAM**

EXDIS EXDIS EXDIS EXDIS

SECRET

PAGE 03 BEIRUT 03687 02 OF 02 031632Z

INTERNAL OR EXTERNAL RADICAL THREATS WILL BE MORE THAN TEMPORARILY SUPPRESSED. THE KEY AT MOMENT IS THE ARMY. IF IT FALTERS, WE CAN LOOK FORWARD TO AT BEST AN UNEASY STALEMATE WHICH CAN ONLY WORK AGAINST HELOU. WE INCLINED BELIEVE ARMY WILL SUPPORT HIM, AND THAT IT CAN AS WELL CONTINUE FOR TIME BEING TO MAINTAIN INTERNAL SECURITY. BUT ANY LONG-TERM PREDICTIONS ARE HAZARDOUS. THE TREND IN THE AREA IS AGAINST PEACE, AND PEACE-LOVING LEBANOFRIS DANGEROUSLY NEAR TO SUCCUMBING TO THE EXTERNAL PRESSURES WHICH IT HAS SUCCESSFULLY AVOIDED FOR 20 YEARS.

17) HELOU'S DECISION RE FEDAYEEN IS NONETHELESS INFINITELY BETTER THAN POLICY OF COMPROMISE AND DRIFT, WHICH WOULD BE FATAL. HE IS SHOWING GREAT COURAGE AND AN UNSUSPECTED STRENGTH OF SPIRIT. THIS WILL IN ITSELF BE A MAJOR ASSET IN RALLYING SUPPORT FOR HIM IN A COUNTRY WHICH IS NOT ACCUSTOMED TO DECISIVE JUDGEMENTS FROM ITS POLITICAL LEADERS.

18) WHEN I SEE HELOU AGAIN ON MAY 6, I ASSUME HE MAY HAVE IN MEANTIME CLARIFIED HIS THINKING. MEANWHILE, I WOULD APPRECIATE RECEIVING BEFORE THAT MEETING DEPT'S PRELIMINARY REACTION THIS MESSAGE.

PORTER

SECRET

NOT TO BE REPRODUCED WITHOUT THE AUTHORIZATION OF THE EXECUTIVE SECRETARY



Department of State **TELEGRAM**

Pol 23 Leb 14

SECRET xR Pol 27-4 ARAB-ISR 6 0 Q
xR Pol Leb-US
1969 NOV 1 AM 9 32

DEPT PLEASE PASS INFO AMMAN LONDON JIDDA PARIS TEL AVIV CAIRO USUN

Beirut 9083 11/1/69

R 011225Z NOV 69
FM AMEMBASSY BEIRUT
TO SECSTATE WASHDC 8967
BT
S E C R E T BEIRUT 9083

REF: STATE 183593

1. WE HAVE MADE MANIFESTLY CLEAR TO PRES HELOU AND CHRISTIAN LEADERSHIP OF LEBANON THAT US PLANNING NEITHER MILITARY INTER-VENTION NOR SABRE-RATTLING IN LEBANESE SITUATION. WE HAVE ALSO MADE POINT TO BOTH CHRISTIAN AND MOSLEM LEADERSHIP THAT WE SUPPORTING HELOU AS CONSTITUTIONAL PRESIDENT OF ALL LEBANON AND NOT OF ANY PARTICULAR COMMUNITY.

2. AT SAME TIME, AS SISCO POINTED OUT TO RABIN (PARA A REFTEL), IT IS IMPORTANT TO LEAVE LEGITIMATE DOUBTS AS TO US INTENTIONS SHOULD SITUATION GET OUT OF CONTROL. IT CERTAINLY IMPORTANT THAT SARG AND FEDAYEEN BE KEPT GUESSING AND BE SUBJECT TO SOME DETERRENCE BY THEIR INABILITY TO ASSURE A US HANDS-OFF POLICY. THIS INDEED MAY BE ONE REASON WHY US PRESENCE HERE HAS NOT BEEN UNDER MORE DIRECT PHYSICAL ATTACK IN LAST TEN DAYS.

3. I REALIZE THIS IS DIFFICULT TIGHTROPE TO WALK BUT THINK SISCO'S LINE WITH DOBRYNIN ABSOLUTELY CORRECT. SOVS MUST BE MADE AWARE THAT LEBANESE SITUATION CANNOT BE ALLOWED DETERIORATE TO POINT WHERE US MIGHT HAVE TO RECONSIDER ITS POLICIES OR IR FUTURE ACTIONS.

4. WHEN CHRISTIAN LEADERS TRY PIN US DOWN ON QUESTION US INTER-VENTION IN EVENT CIVIL WAR WE RESPOND THAT OUR RECOURSE AND THEIRS AS WELL SHOULD IN FIRST INSTANCE BE TO SECURE AS PROMPT UN ACTION AS POSSIBLE AND THAT SUCH INTERNATIONAL INTERVENTION REPRESENTS ONLY PRACTICAL WAY TO REESTABLISH AN INTERNAL TRUCE. WE TRY TO CONVINCE THEM THAT US INTERVENTION WOULD IN ITSELF INFLAME SITUATION AND CREATE POSSIBILITY OF ESCALATION. THEY FIND IT HARD ACCEPT THIS ANALYSIS, GIVEN THEIR PRESENT DESPAIRING MOOD, AND THEIR ISOLATION IN RELATION REST OF ARAB WORLD, BUTWE FEEL IT ESSENTIAL THEY NOT BE EMBOLDENED TAKE ANY PRECIPITOUS ACTION. SO FAR TACTIC HAS WORKED, AND WE SEE NO EVIDENCE THAT CHRISTIAN LEADERSHIP TRYING AGGRAVATE INTERNAL SITUATION.

SECRET

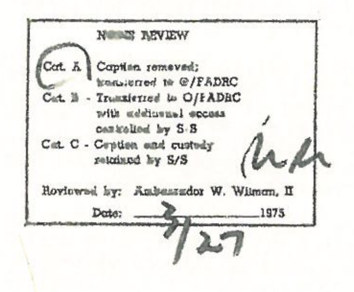
SECRET

- BEIRUT 9083, NODIS

5. WE ARE OF COURSE RECEIVING MANY REQUESTS FOR ARMS AND MONEY. WE ARE TURNING THEM AWAY WITH REASONING THAT SUCH SUPPORT COULD NOT LONG BE KEPT SECRET AND WOULD WHEN KNOWN HAVE EXPLOSIVE EFFECT ON SITUATION. WE POINT OUT THAT ONLY MEANINGFUL SECURITY OF CHRISTIANS AND OTHER COMMUNITIES LIES IN LEBANESE AND NOT COMMUNITY CONTEXT.

6. IN SUMMARY, WE RECOMMEND CONTINUANCE OF POLICY OF MINIMAL COMMENTARY AND IN GENERAL A LOW KEY, CALM APPROACH TO CURRENT LEBANESE CRISIS. WE SHOULD CONTINUE TO LEAVE DOUBTS IN MINDS OF ARAB WORLD AND SOVIETS WHAT OUR ULTIMATE COURSE OF ACTION MIGHT BE. THIS, HOWEVER, SHOULD BE DONE BY QUIET DIPLOMACY RATHER THAN BY PUBLICIZED COMMENTARY.

7. ABOVE MESSAGE WAS DRAFTED PRIOR RECEIPT CHAFEE LONDON PRESS CONFERENCE STATEMENT RE POSSIBLE 6TH FLEET INTERVENTION IN LEBANON. WHAT CHAFEE SAID WAS GOOD IN TONE AND SUBSTANCE; IT REMAINS BE SEEN WHETHER IN LONG TERM IT WILL BE A PLUS OR MINUS TO US AT THIS SENSITIVE MOMENT IN THE LEBANESE CRISIS. UNTIL ASSESSMENT CAN BE MADE AS TO IMPACT CHAFEE STATEMENT, WE HOPE USG WOULD AVOID ADDITIONAL PUBLIC COMMENTARY THIS THEME.
PORTER



NOTE: NOT PASSED AMMAN LONDON JIDDA PARIS TEL AVIV CAIRO USUN BY OC/T

SECRET



46 POL 15-1 LEB

Department of State **TELEGRAM**

CONFIDENTIAL 457

Beirut 9668 11-21-69

PAGE 01 BEIRUT 09668 211833Z

51
ACTION NEA-15

INFO OCT-01 EUR-20 IO-13 CIAE-00 DODE-00 PM-05 H-02 INR-07 L-03 NSAE-00 NSC-10 P-03 RSC-01 PRS-01 SS-20 USIA-12 AID-28 NIC-01 RSR-01 /143 W

046601

P 211700Z NOV 69
FM AMEMBASSY BEIRUT
TO SECSTATE WASHDC 9138
INFO AMEMBASSY AMMAN
AMEMBASSY JIDDA
AMEMBASSY TEL AVIV

C O N F I D E N T I A L BEIRUT 9668

SUBJ: STILL NO GOVERNMENT

1. PRIME MINISTER-DESIGNATE KARAMI IS DETERMINED TO FORM A GOVERNMENT, IN ORDER THAT LEBANON CAN BE SURE OF SURVIVING A WHILE LONGER THE RIGORS OF THE INTENSIFYING ARAB-ISRAEL CRISIS. HOWEVER, FOR OVER SEVEN MONTHS HIS EFFORT HAS BEEN FRUSTRATED BY INABILITY TO BRING POLITICAL LEADERS TOGETHER ON THE THREE ISSUES OF THE HOUR -- FEDAYEEN, SOCIAL REFORM, AND THE ARMY.

2. PHALANGIST GEMAYEL HAS TAKEN THE STATESMANLIKE POSITION THAT THE CHRISTIAN RIGHT SHOULD JOIN THE GOVERNMENT AND THEN SEEK TO RESOLVE THE CONTROVERSIAL FEDAYEEN ISSUE IN CAMERA. HE MAY HAVE SOLD CHAMOUN ON NLP PARTICIPATION ON THE SAME BASIS, LEAVING RAYMOND EDDE TO PLAY CASSANDRA ON THE SIDELINES.

3. JUMBLATT IS HOLDING OUT FOR INCOME TAX REVISION, BUT HIS CASE IS FAR TOO GOOD FOR THE RIGHTISTS TO STAY OUT OF THE GOVERNMENT ON THIS ISSUE.

4. ALSO AMONG JUMBLATT'S CONDITIONS FOR PARTICIPATION IN THE GOVERNMENT IS STRIPPING THE MILITARY OF THEIR SPECIAL POWERS. TO GEMAYEL'S EXPOSTULATION THAT THE G-2 MADE JUMBLATT WHAT HE IS TODAY, JUMBLATT REPORTEDLY REPLIED: "TRUE, BUT IT IS TIME FOR A CHANGE." WHILE THE FACE OF MUKHTARA IS AS GREAT A MYSTERY

(1)

CONFIDENTIAL



Department of State **TELEGRAM**

CONFIDENTIAL

PAGE 02 BEIRUT 09668 211833Z

AS EVER, WE CAN ONLY SPECULATE THAT HE HAS SNIFFED THE POLITICAL WINDS AND DECIDED THAT THE INFLUENCE OF THE RADICAL LEFT (THE DISAFFECTED, THE ILLEGAL PARTIES, AND THE FEDAYEEN) CAN NO LONGER BE IGNORED. THE LEFT AND THE FEDAYEEN OF COURSE CONSIDER THE ARMY THE PRINCIPAL ENEMY OF THE MOMENT.

5. WE DETECT THIS SAME PREOCCUPATION IN KARAMI'S THINKING IN CONVERSATION WITH THE AMBASSADOR NOVEMBER 21. HE SPOKE OF THE NEW GENERATION OF ARABS. HE OBVIOUSLY FEELS A COMPULSION TO INCLUDE SOME LEFTIST REPRESENTATION IN HIS CABINET. THERE SEEMS TO BE NO BASIS FOR COOPERATION WITH THE REAL LEFT, WHICH IS NOT EVEN REPRESENTED IN PARLIAMENT. HE IS CONDEMNED TO DO BUSINESS WITH PSEUDO-LEFTIST JUMBLATT. HAVING SURMOUNTED THE FEDAYEEN HURDLE FOR THE MOMENT, HE IS NOW BLOCKED BY JUMBLATT'S DEMANDS UPON THE ARMY. AS ELDER STATEMAN HENRI PHARAON TOLD THE AMBASSADOR NOVEMBER 20, RATIONAL POLITICIANS LIKE HIMSELF AND KARAMI RECOGNIZE THAT SINCE 1958 THE MILITARY HAS BECOME AN INDIVISIBLE PART OF THE LEBANESE ESTABLISHMENT. IF ITS ROLE IS TO BE MODIFIED, NOW IS NOT THE TIME. KARAMI'S IMMEDIATE PROBLEM IS TO BRING JUMBLATT AROUND ON THIS ISSUE.
PORTER

CONFIDENTIAL

DEPT. DISTRIBUTION
ORIGIN/ACTION
NEA 10

DEPARTMENT OF STATE

AIRGRAM

POL 12 LEB

(55) Original to be Filed in ______ Decentralized Files.

FILE DESIGNATION

CONFIDENTIAL

A-504
NO.

HANDLING INDICATOR

TO : Department of State

FROM : Amembassy BEIRUT

DATE: November 21, 1969

NEA/ARN. Noted-file 12-5-69

SUBJECT : The Phalange Comes of Age

REF :

As the concept of a free-enterprise and independent Lebanon has come under increasing Arab-nationalist fire, the Phalange party of Pierre Gemayel has been identified more and more sharply as its standard bearer. As the best armed and organized of the Christian parties, the Phalange is looked to by a large part of the Christian community (as well as the dwindling Jewish community) for protection when communal violence threatens.

The Phalange takes this responsibility seriously. In June 1967, its paramilitary forces took to the street at the side of the security forces and played a significant role in helping to restore law and order. At the same time, Phalangist pressures were importantly directed to assuring a GOL decision not to break relations with the USG. In its dedication to the preservation of Lebanon (and, of course, Christian preeminence therein), the Phalange has shown un-Lebanese forthrightness in cleaving to its traditional western friends, in resolute disregard of anti-western currents. The party stands ready to come to the assistance of the Embassy if official security measures should ever fail.

In 1969, the Phalange rose to the new challenge posed by the fedayeen. The party organ, al 'Amal, has faced the problem more squarely than any other Lebanese publication. During the October insurrection, the party "called up" 2,000 of its 5,000-man militia. Although neither the militia nor the "shock troops" (numbering 500, 50 of which

CONFIDENTIAL

For Department Use Only
☐ In ☐ Out

FORM 10-64 DS-323

S/R 1	REP	AF	ARA
CUR	FE	NEA	CU
INR 5	E	P	IO
L	FBO	AID	
AGR	COM	FRB	INT
LAB	TAR	TR	XMB
AIR 5	ARMY 3	NAVY 5	OSD 34
USIA 10	NSA 3	CIA 16	NSC 6

S-Henon

SUGGESTED DISTRIBUTION

10 8

POST ROUTING
COPY FLO

Action Taken:

Drafted by: POL:CFJones/NMurphy:gdm 11/21

Drafting Date:

Phone No.:

Contents and Classification Approved by: The Ambassador

Clearances: DCM:RBHoughton

serve as Gemayel's bodyguard) were ordered into action, our contacts tell us that the party incurred considerable expense merely to feed and house the units called up.

In view of the party's self-assumed position as the spear-head of the Lebanon-firsters, we have been impressed by the moderation that it has displayed during the tense moments of 1969. Since last April, Gemayel has made himself the main channel of communication between the Christian-based Chamounist and the Muslim-based Chehabist blocs. He was instrumental in setting up a continuing series of meetings among two Sunni parties (the Najjadah of 'Adnan al Hakim and the National Organization of Amin al 'Araysi) and two Maronite parties (the Chehabist Dastur of Khalil al Khoury and the Phalange). While the participants in these meetings have naturally failed to agree on confessional issues like the fedayeen, in the opinion of Muslim participants like 'Araysi they have achieved sufficient inter-sectarian under-standing to exert a significantly moderating effect on the Lebanese crisis.

The October insurrection was the gravest challenge to Lebanon since the civil war in 1958. Considerable blood was shed. Nevertheless, the specter of confessional warfare did not materialize. The reasons are complex, but we place high on the list the moderating role played by the Phalange. Although its forces were mobilized, they stayed in the back-ground and, as far as we are aware, did not fire a shot. Gemayel had already defended Fuad Chehab against Raymond Edde's emotional attacks, at some cost to his standing in the Tripartite Alliance, before the crisis began. During the crisis, Gemayel maintained constructive contact with Chehab, caretaker-Prime Minister Karami, and President Helou. After the Cairo Agreement was signed, Gemayel was the first Alliance leader to talk seriously with Karami about the formation of the much-needed government of national unity. In so doing, Gemayel acted on his proposal of last summer that the insoluble fedayeen problem should be left for the army to deal with, so that the politicians could get on with the business of running the country.

In past years, Gemayel had acquired a reputation as a narrow-minded militaristic type of modest intellect likely to plunge Lebanon into religious war. Today, he must be, and is,

regarded with greater respect, perhaps as much by moderate Muslims as by his fellow Christians. His new image of constructive moderation may have been urged upon him by the moderate wing in his own party or by Fuad Chehab. It may reflect presidential ambitions. Whatever his motives, however, Pierre Gemayel and his party must be recognized as elements of sanity at a time when lunacy threatens to pre-vail.

P.S.: On November 21, the Ambassador had another conversa-tion with Rashid Karami in which the problem of forming a government was naturally the central topic. Karami expressed exasperation with most of the traditional Lebanese politicians, particularly Raymond Edde, "who seems to be trying to destroy Lebanon." Karami made one exception -- Pierre Gemayel, for whose constructive role throughout the crisis Karami is so grateful that he described Gemayel as "the greatest Lebanese I have met."

PORTER

H

شارل حلو واتّفاق القاهرة

حقائق وأسرار

«قراره بإعطاء الأمر للجيش بإطلاق النار إذا اقتضى الأمر، قرار حرج ويعرّض البلد لخطر الانقسام. يبدو أنّ حلو يرفض كلّ تسوية يمكنها أنّ تشكّل تنازلًا عن سيادة لبنان أو عن أرضه لمصلحة الفدائيين».

بورتر في ٣ أيار ١٩٦٩ سرّي رقم ٩٢٩

«يشعر بأنّ شهاب في بحثه عن حلٍّ مع الفدائيين، أسير واقعيته التي تقوده إلى القبول بتسويةٍ تؤمّن استقرارًا قصير المدى، سريع الزوال. برأي حلو، إنّ شهاب غير مدرك أنّه لا توجد تسوية مع الفدائيين لا تشكّل استسلامًا».

بورتر في ٣٠ حزيران ١٩٦٩ سرّي رقم ٨٥٨

«كان تفكير حلو مغايرًا: إن كلّ تسامح مع الفدائيين سيقود إلى الكارثة. سواء مع اتّفاق أم من دون اتّفاق، أكان اتّفاقًا شفويًا أم خطيًا، على أساس «مفاوضات» أو «تنسيق» أو «رقابة»، أيًا يكن التصوّر، سوف نصل إلى النتيجة ذاتها: وهي زوال لبنان(...) الخلاصة القاتمة التي صرّح بها حلو لكرامي أنّه «لا يرى أي مبرر لإجراء تسوية مع الموت».

بورتر ٢٥ حزيران ١٩٦٩، سرّي رقم ٩٨٠

بهذه الذهنية خاض الرئيس شارل حلو أزمة الأشهر السبعة سنة ١٩٦٩، وفق ما كشفت عنه أخيرًا وثائق الخارجية الأميركية التي تُظهر كيف وقف وحيدًا في وجه الفدائيين وحاول كلّ شيء، وصولًا إلى التفكير بما لم يخطر على باله أنه سيفكّر به، قبل أن تدور الدائرة عليه وعلى لبنان ويصل إلى الاستنتاج الذي لم يكن أحد بعد قد سبقه إليه: «إنّ لكبار هذا العالم مصالح مع أعدائنا أكثر من مصالحهم معنا».

جو خوري الحلو



تلقى دروسه الثانوية في كلّية الجمهور للآباء اليسوعيين، ثم درس الحقوق وتخرّج سنة ١٩٧٣ من كلّية الحقوق في الجامعة اليسوعية، بعد نيل إجازة لبنانية في الحقوق وأخرى فرنسية.

بتأثير عائلي، لكونه ابن قاضٍ وحفيد قاضٍ، انضم إلى معهد الدروس القضائية، حيث نال دبلوم في الدروس القضائيةً، وانخرط في سلك القضاء بضع سنوات [illegible] نقابة المحامين في بيروت.

رافق ط[illegible] وعاونه بشكل خاص في مهامه، في مجال الفرنكو[illegible] [illegible]ضرات.


9 786144 511138

